است اضافه او بسوی فاعل مانند زید مضروب الاب و در مثال جاری میشود برای صفة مشبهه

وصوغها من لازم لحاضر كطاهر القلب جميل الظاهر وصوغ

مبتداء وها مضاف اليه يعود الى الصفة المشبهة من لازم ولحاضر متعلقان بصوغ الخبر محذوف

تقديره واجب كطاهر خبر لمبتداء محذوف القلب مضاف اليه جميل عطف على طاهر القلب باسقاط

لعاطف والظاهر مضاف اليه بنای صفة مشبهه از فعل لازم از برای حاضر باشد مثل طاهر

القلب جميل الظاهر پس بنا نمیکنند از فعل متعدی و نه از مستقبل و ماضی و بدانکه صفة

مشبهه دو نوع است یکی آنست که هم وزن مضارع است نحو طاهر القلب و ثانی آنست که هم وزن نیست

و این بسیار است نحو جمیل الظاهر و حسن الوجه و کریم الاب و اگر از غیر ثلاثی باشد موازنه او مضارع

لا نحو منطلق اللسان وعمل اسم فاعل المعدي لها على الحد الذي قد

حدّا وعمل مبتداء و اسم مضاف اليه و فاعل آن مضاف اليه المعدي المضاف اليه لها في

موضع الجر على الحد متعلق بعمل الذي نعت الحد قد حدّا صلة الذي عمل اسم فاعل متعدی

حاصلست از برای صفة حد آنچنانکه قرار داده باشند از برای صفة مشبهه عمل اسم فاعل متعدی واو

رفع و نصب هر دو است نحو زید حسن الوجه پس در حسن ضمیر مرفوع مستتر است تا فاعل باشد و الوجه

منصوب است بتشبیه بمفعول و مصنف اشاره کرده بقول خود على الحد الذي قد حدّا بآنکه صفة مشبهه

عمل میکند بر حد آنچنانکه سبقت گرفته در اسم فاعل و آن حد بود که ناچار بود از اسم فاعل از اعتماد او

بمنزه

و اراده کنی ما احسن ما كان زيد و نه ما احسن عندك جالسا و اراده کنی ما احسن جالسا عندك

پس اگر بعد باشد ظرف و یا جار و مجرور معمول از برای فعل تعجب در جواز فصل بیکی از ایشان

در ما بين فعل تعجب و معمولش خلاف و مشهور جواز است کقول عمر ابن معدی کرب ما احسن في

الهيجاء لقاءها نعم وبئس وما جرى مجراهما فعلان غير متصرفين

نعم و بئس رافعان اسمين مقارني ال او مضافين لما قارنها

كنعم عقبى الكرما ويرفعان مضمرا يفسره مميز كنعم قوما معشره فعلان خبر نعم

غير نعت لفعلان و متصرفين مضاف اليه و نعم مبتداء مؤخر و بئس معطوف على نعم و رافعان

نعت لفعلان و اسمين مفعول به لرافعان و مقارني نعت لاسمين و ال مضاف اليه او مضافين

معطوف على مقارني لما متعلق بمضافين و قارن فعل و فاعله مستتر والهاء مفعول به يعود الى

ال كنعم الكاف جارة لقول محذوف و نعم فعل مدح و عقبى فاعله والكرما مضاف اليه و يرفعان

فعل والهاء مفعوله و مميز فاعل يفسره كنعم الكاف جارة لقول محذوف و نعم فعل مدح و فاعله

مستتر و قوما تمييزه و معشره مبتداء مؤخر مخصوص بالمدح والذم نعم و بئس دو فعلند

غير متصرف كه رفع دهند دو اسم را حالكونى كه آن دو اسم مقارن ال باشد يا مضاف بچيزيكه

مقارن ال باشد مثل نعم عقبى الكرما و رفع میدهند نعم و بئس ضمیری را که تفسیر میکند آن ضمیر را

تمییز مثل نعم و بئس قوما معشره بدانکه مذهب جمهور نحویان آنست که نعم و بئس فعلند بدلیل

فهرست ما في هذا الكتاب المعروف بشرح ملا جامي على الكافية من المباحث

الحمد لله رب العالمين [illegible]



هذا هو الكتاب المعروف بشرح جامي على الكافية

وبه نستعين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لوليه والصلوة على نبيه وعلى آله واصحابه المتأدبين بآدابه اما بعد فهذه فوائد وافية بحل مشكلات الكافية للعلامة المشتهر في المشارق والمغارب الشيخ ابن الحاجب تغمده الله بغفرانه واسكنه بحبوحة جنانه نظمتها في سلك التقرير وسمط التحرير للولد العزيز ضياء الدين يوسف حفظه الله سبحانه عن موجبات التلهف والتأسف وسميتها بالفوائد الضيائية لانه لهذا الجمع والتأليف كالعلة الغائية نفعه الله تعالى بها وسائر المبتدئين من اصحاب التحصيل وما توفيقي الا بالله وهو حسبي ونعم الوكيل اعلم ان الشيخ لم يصدر رسالته هذه بحمد الله سبحانه وتعالى بان جعله جزأ منها هضما للنفس بتخييل ان كتابه هذا من حيث انه كتابه ليس ككتب السلف الماضية حتى يصدر به على سننها ولا يلزم من ذلك عدم الابتداء به مطلقا حتى يكون به اقطع لجواز اتيانه بالحمد من غير ان يجعله جزأ من كتابه وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث في هذا الكتاب عن احوالهما فما لم يعرفا كيف يبحث عن احوالهما وقدم الكلمة على الكلام لكون افرادها جزء افراد الكلام ومفهومها جزأ من مفهومه فقال الكلمة قيل هي والكلام مشتقان من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح وقد عبر بعض الشعراء عن بعض تأثيراتهما بالجرح حيث قال جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان والكلم بكسر اللام جنس لا جمع كتمر وتمرة بدليل قوله تعالى اليه يصعد الكلم الطيب والعمل الصالح وقيل جمع حيث لا يقع الا على الثلث فصاعدا والكلم الطيب يأول ببعض الكلم واللام في الكلمة للجنس والتاء للوحدة ولا منافاة بينهما لجواز اتصاف الجنس بالوحدة والواحد بالجنسية فقال هذا

الجنس واحد وذلك لو احد جنس ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة المذكورة
لفظ اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت التمرة ولفظت النواة اي رميتها ثم نقل في عرف النحاة
ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكما
مهملا كان او موضوعا مفردا كان او مركبا واللفظ الحقيقي كزيد وضرب والحكمي كالمنوي في
ضرب واضرب اذ ليس من مقولة الحروف والصوت اصلا ولم يوضع له لفظ وانما عبروا عنه استعارة
لفظ المنفصل الذي هو نحو هو وانت واجروا عليه احكام اللفظ فكان لفظا حكما لا حقيقة ومن الحذف
لفظ حقيقة لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان وكلمات الله تعالى داخلة فيه اذ هي مما
يتلفظ به الانسان وعلى هذا القياس كلمات الملائكة والجن والدوال الاربع وهي الخطوط و
العقود والاشارات والنصب غير داخلة في اللفظ فلا احتياج الى قيد زائد لاخراجها وانما قال
لفظ ولم يقل لفظة لانه لم يقصد به الوحدة والمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق مع كون
اللفظ اخصر وضع الوضع تخصيص شيء بشيء بحيث متى اطلق او احس الشيء الاول فهم منه الشيء الثاني
فقيل يخرج عنه وضع الحرف حيث لا يفهم معناه متى اطلق بل اذا اطلق مع ضم ضميمة واجيب بان
المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا واطلاق الحرف بلا انضمام ضميمة غير صحيح ولا يبعد ان يقال المراد
باطلاق الالفاظ ان يستعملها اهل اللسان في محاوراتهم وبيان مقاصدهم فلا احتياج الى اعتبار
قيد زائد لمعنى المعنى ما يقصد بشيء فهو اما مفعل اسم مكان بمعنى المقصد او مصدر ميمي بمعنى
المفعول او مخفف معني اسم مفعول كمرمي ولما كان المعنى مأخوذا في الوضع فذكر المعنى بعده مبني
على تجريده عنه فيخرج به المهملات والالفاظ الدالة بالطبع اذ لم يتعلق بهما وضع وتخصيص اصلا
ويقيد حروف الهجاء الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى وخرج بقوله لمعنى اذ وضعها
لغرض التركيب لا بازاء المعنى فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض الاخر فكيف يصدق عليه
انه وضع لمعنى قلنا المعنى ما يتعلق به القصد وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره فان قلت قد وضع
بعض الكلمات المفردة بازاء الالفاظ المركبة كلفظ الجملة والخبر فكيف يكون موضوعا للمفرد قلنا
هذه الالفاظ وان كانت بالنسبة الى معانيها مركبة لكنها بالقياس الى الفاظها الموضوعة بازاءها
مفردة وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا لفظ وضع بازاء لفظ اخر مفردا كان او مركبا
بل بازاء مفهوم كلي افراده الفاظ كلفظ الاسم والفعل والحرف والجملة والخبر وغيرها ولا يخفى
عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الضمائر الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة

فان الوضع فيه لو ان كان عاما لكن الموضوع له خاص فليس هناك مفهوم كلي هو الموضوع له في

الحقيقة مفرد وهو اما مجرور على انه صفة لمعنى ومعناه ح ما لا يدل جزء لفظه على جزئه و

فيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد والتركيب قبل الوضع وليس الامر كذلك

فان اتصاف المعنى بالافراد والتركيب انما هو بعد الوضع فينبغي ان يرتكب فيه تجوز الكان يرتكب

في مثل من قتل قتيلا او مرفوع على انه صفة للفظ ومعناه ح ما لا يدل جزؤه على جزء معناه

فلا بد ح من ارتكاب تكلف في ابراز احد الوصفين جملة فعلية والاخر مفردا او كان التكلف فيه

التنبيه على تقدم الوضع على الافراد حيث اتى به بصيغة الماضي بخلاف الافراد واما نصبه

ان لم يساعده رسم الخط فعلى انه حال من المستكن في وضع او من المعنى فانه مفعول بواسطة اللام

و وجه صحته ان الوضع وان كان متقدما على الافراد بحسب الذات لكنه مقارن له بحسب الزمان

وهذا القيد كاف لصحة الحالية وقيد الافراد لاخراج المركبات مطلقا سواء كانت كلامية

او غير كلامية فيخرج به عن حد الكلمة مثل الرجل وقائمة وبصري واماثالها مما يدل جزء اللفظ

منه على جزء معناه لكنه بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة واعرب باعراب واحد و بقي مثل عبد الله

علما اذ لا خفاء مع انه معرب باعرابين ولا يخفى على الفطن العارف بالغرض من علم النحو انه لو كان

الامر بالعكس لكان انسب مما اورده صاحب المفصل في تعريف الكلمة حيث قال هي اللفظة الدالة

على معنى مفرد بالوضع فيتناول عبد الله علما خارج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ويبقى مثل

الرجل وقائمة وبصري مما بعد لشدة الامتزاج لفظة واحدة داخلة فيه فانه خرج بقيد الافراد

ولو لم يخرج به ترك لكان انسب كما عرفت وا علم ان الوضع يستلزم الدلالة لان الدلالة لا تكون الا شيء

بحيث يفهم منه شيء اخر فبعد تحقق الوضع تحقق الدلالة فبعد ذكر الوضع لا حاجة الى ذكر الدلالة

كما وقع في هذا الكتاب لكن الدلالة لا تستلزم الوضع لامكان ان يكون بالعقل كدلالة اللفظ

المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ وان يكون بالطبع كدلالة اح اح على وجع الصدر

فبعد ذكر الدلالة لا بد من ذكر الوضع كما وقع في المفصل وهي اي الكلمة اسم وفعل وحرف اي

منقسمة الى هذه الاقسام الثلثة ومنحصرة فيها لانها اي الكلمة لما كانت موضوعة لمعنى و

الوضع يستلزم الدلالة فهي اما من شانها ان تدل على معنى كائن في نفسها اي في نفس الكلمة و

المراد بكون المعنى في نفسها ان تدل الكلمة عليه بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها

لاستقلاله بالمفهومية او من شانها ان لا تدل على معنى في نفسها بل على معنى يحتاج في

اصلا والثاني ما يدل على معنى ولكن لا على معنى في نفسها القسم

الاول

لمنعكس حرف

فلا يصح حصر الكلمة

بالحرف فينبغي ان المراد

بالدلالة هي التي من شانها الوضع

ومن لا يكون الا المعنى لغيره الا

قوله اما من شانها انه قدمه لتعم الكلام الفصيح

بمحمد الله قوله ان تدل في تمويه المقصد ولا يصح ان يفي

الكلمة الدلالة او لا دلالة لكن الصحيح القول بصفتها اما دلالة

او لا دلالة قال السيد المحققين لا حاجة الى تقدير شيء في هذا

المقام فانه تعسف

انه اشارة الى ان

الخبر لم يقصد به بيان

حكم الكلمة بل قصد به تحقيق تعريف

الكلمة بتصورها تاما بانها تنقسم قسو اليها

بحيث ملاحظتها تقصد الاقسام تاما بينها

كونها اشارة الفصيح بمحمد فانا على الظاهر ان

كل من الاقسام الثلثة خبر لها وهو لا يصح لانها اعم من

كل واحد منها

ادب بانه جعل خبر بتقدير الوجود شرط

صحة الحمد بانها ان الضمير اذا كان

مرجعه مذكرا او خبره مؤنثا

او على العكس كان

رعاية الخبر

واولى

الكلام

في تعريف الكلام

الدلالة عليه الى انضمام كلمة اخرى اليها لعدم استقلالها بالمفهومية وسيجي تحقيق ذلك
في بحث احد الاسم ان شاء الله تعالى القسم الثاني وهو ما لا يدل على معنى في نفسها الحرف كمن
والى فانهما يحتاجان في الدلالة على معنيهما اعني الابتداء والانتهاء الى كلمة اخرى كالبصرة
والكوفة في قولك سرت من البصرة الى الكوفة وانما سمي هذا القسم حرفا لان الحرف في اللغة
الطرف وهو طرف اي في جانب مقابل للاسم والفعل حيث يقعان عمدة في الكلام وهو لا
يقع كما ستعرف والقسم الاول وهو ما يدل على معنى في نفسها اما ان صيغتها ان يقترن ذلك
المعنى المدلول عليه بنفسها في الفهم عنها باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال
اي حين يفهم ذلك المعنى عنها يفهم احد الازمنة الثلاثة ايضا مقارنا له او من صيغتها ان لا يقترن
ذلك المعنى في الفهم عنها مع احد الازمنة الثلثة القسم الثاني وهو ما يدل على معنى في نفسها
غير مقترن باحد الازمنة الثلثة الاسم ماخوذ من السمو وهو العلو لاستعلائه على اخويه حيث
يتركب منه وحده الكلام دون اخويه وقيل من الوسم وهو العلامة لانه علامة على مسماه والقسم
الاول وهو ما يدل على معنى مقترن باحد الازمنة الثلاثة الفعل سمي به لتضمنه معنى الفعل
اللغوي وهو المصدر وقد علم بذلك اي بوجه حصر الكلمة في الاقسام الثلثة حد كل واحد منها اي
من تلك الاقسام وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر ان الحرف كلمة لا تدل على معنى في نفسها بل تحتاج
الى انضمام كلمة اخرى والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه مقترن باحد الازمنة الثلثة والاسم
كلمة تدل على معنى في نفسها لكنه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة فالكلمة مشتركة بين الاقسام الثلثة
والحرف ممتاز عن اخويه بعدم الاستقلال في الدلالة والفعل ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الاسم
بالاقتران والاسم ممتاز عن الحرف بالاستقلال وعن الفعل بعدم الاقتران فعلم لكل واحد منها معرف
جامع لافراده مانع عن دخول غيرها فيه وليس المراد بالحد هيهنا الا المعرف الجامع المانع ولله در
المصنف حيث اشار الى حدودها في ضمن دليل الحصر ثم نبه عليها بقوله وقد علم بذلك ثم صرح
بها فيما بعد بناء على تفاوت مراتب الطبايع الكلام في اللغة ما يتكلم به الانسان قليلا كان او كثيرا
وفي اصطلاح النحاة ما تضمن اي لفظ تضمن كلمتين حقيقة او حكما اي يكون كل واحد منهما
في ضمنه فالمتضمن اسم فاعل هو المجموع والمتضمن اسم مفعول كل واحد من الكلمتين فلا يلزم اتحادهما
بالاسناد اي تضمنا حاصلا بسبب اسناد احدى الكلمتين الى الاخرى والاسناد نسبة احدى
الكلمتين حقيقة او حكما الى الاخرى بحيث يفيد المخاطب فائدة تامة فقوله ما لفظ يتناول المفرد

ان معاني الاضافات كالمقاربة والمباعدة والمجاورة
واشباهها
معاني تستدعي
احتياجها الى الطرفين
الا ان ذكر الطرفين
مفهوم من اللفظ على قياس ما
عرفت وكلام المتقدمين في هذا الزمان
من امثال هذا الفعل مضطرب فمنهم من وافق
المتاخرين ومنهم من ذهب الى ان دلالته على الطرفين
الالتزام ولهم دلائل حررناها في كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب

والمهمات



في تعريف الاسم

والمهملات وفي المركبات الكلامية وغير الكلامية وبقيد تضمن الكلمتين خرجت المهملات والمفردات

وبقيد الاسناد خرجت المركبات الغير الكلامية مثل غلام زيد ورجل فاضل وبقيت المركبات

الكلامية سواء كانت خبرية مثل ضربني زيد وضربت هند وزيد قائم او انشائية مثل اضرب

ولا تضرب فان كل واحد منهما تضمن كلمتين احدهما ملفوظة والاخرى منوية وبينهما اسناد

بقيد المخاطب فائدة تامة وحيث كانت الكلمتان اعم من ان تكونا كلمتين حقيقة او حكما دخل في

التعريف مثل زيد ابوه قائم او قام ابوه او قائم ابوه فان الاخبار فيها مع انها مركبات في حكم الكلمة

المفردة اعني قائم الاب ودخل فيه ايضا مثل جسق مهمل فديز مقلوب زيد مع ان المسند اليه فيهما

مهمل ليس بكلمة فانه في حكم هذا اللفظ اعلم ان كلام المصنف ظاهر في ان نحو ضرب زيد قائما

بمجموعه كلام بخلاف كلام صاحب المفصل حيث قال الكلام هو المركب من كلمتين اسندت

احديهما الى الاخرى فانه صريح في ان الكلام ضرب زيد فقط والمتعلقات خارجة عنه ثم اعلم

ان صاحب المفصل وصاحب اللباب ذهبا الى ترادف الكلام والجملة وكلام المص ايضا يشير الى

ذلك فانه قد اكتفى في تعريف الكلام بذكر الاسناد فقط ولم يقيده بكونه مقصودا لذاته ومن

جعله اخص من الجملة قيده به فخرج بقيد الجملة على الجملة الخبرية الواقعة اخبارا او اوصافا بخلاف الكلام

وفي بعض الحواشي ان المراد بالاسناد هو الاسناد المقصود لذاته فيكون الكلام عند المص

ايضا اخص من الجملة ولا يتاتى اي لا يحصل ذلك اي الكلام الا في ضمن اسمين احدهما مسند

والاخر مسند اليه او في ضمن اسم مسند اليه وفعل مسند وفي بعض النسخ او في فعل واسم فان التركيب

الثنائي العقلي بين الاقسام الثلثة ينتهي الى ستة ثلثة منها من جنس واحد اسم واسم وفعل وفعل

فعل وحرف وحرف وثلثة منها من جنسين مختلفين اسم وفعل اسم وحرف فعل وحرف لان الكلام لا يحصل

بدون الاسناد والاسناد لا بد له من مسند ومسند اليه وهما لا يجتمعان الا في اسمين او في اسم و

فعل واما الاقسام الاربعة الباقية ففي الحرف والحرف كلاهما مفقودان وفي الفعل والفعل

في الفعل والحرف المسند اليه مفقود وفي الاسم والحرف احدهما مفقود فان الاسم ان كان مسندا

فالمسند اليه مفقود وان كان مسندا اليه فالمسند مفقود ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن

من تركيب الحرف والاسم بل من تركيب الفعل والاسم الذي هو المنوي في ادعو الاسم ما دل اي كلمة

دلت على معنى كائن في نفسه اي في نفس ما دل يعني الكلمة فتذكير الضمير بناء على لفظ الموصول

قال المصنف في ايضاح شرح المفصل الضمير في ما دل على معنى في نفسه يرجع الى ما اي ما دل

على معنى باعتباره فى نفسه بالنظر اليه فى نفسه لا باعتبار امر خارج عنه كقولك الدار فى نفسها حكمها
كذا اى لا باعتبار امر خارج عنها ولذلك قيل الحرف ما دل على معنى فى غيره اى حاصل فى غيره
اى باعتبار متعلقه لا باعتباره فى نفسه انتهى كلامه ومحصوله ما ذكره بعض المحققين حيث قال كما
ان فى الخارج موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره كذلك فى الذهن معقول هو مدرك قصدا
ملحوظا فى ذاته يصلح ان يحكم عليه وبه ومعقول هو مدرك تبعا وآلة لملاحظة غيره فلا يصلح
لشىء منهما فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل قصدا وبالذات كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا
فى ذاته ولزمه تعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ
الابتداء فقط ولا حاجة فى الدلالة عليه الى ضم كلمة اخرى اليه ليدل على متعلقه وهذا هو المراد
بقولهم ان الاسم والفعل معنى كائنا فى نفس الكلمة الدالة عليه واذا لاحظه العقل من حيث هو
حالة بين السير والبصرة مثلا وجعله آلة لتعريف حالهما كان معنى غير مستقل بالمفهومية ولا يصلح
ان يكون محكوما عليه وبه ولا يمكن ان يتعقل الا بذكر متعلقه مخصوصا ولا ان يدل عليه الا بضم
كلمة دالة على متعلقه والحاصل ان لفظ الابتداء موضوع لمعنى كلى ولفظة من موضوعة لكل واحد
من جزئيات المخصوصة المتعلقة من حيث انها حالة بين متعلقاتها وآلة لتعرف احوالها وذلك المعنى
الكلى يمكن ان يتعقل قصدا ويلاحظ فى حد ذاته فيستقل بالمفهومية ويصلح ان يكون محكوما عليه
وبه واما تلك الجزئيات فلا تستقل بالمفهومية ولا تصلح ان تكون محكوما عليها او بها اذ لا بد فى
كل منهما ان يكون ملحوظا قصدا ليمكن ان يعتبر النسبة بينه وبين غيره بل تلك الجزئيات لا تتعقل
الا بذكر متعلقاتها لتكون آلات لملاحظة احوالها وهذا هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على
معنى فى غيرها واذا عرفت هذا علمت ان المراد بكينونة المعنى فى نفسه استقلاله بالمفهومية و
بكينونة المعنى فى نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية
فرجع كينونة المعنى فى نفسه وكينونته فى نفس الكلمة الدالة عليه الى امر واحد هو استقلاله بالمفهومية
ففى هذا الكتاب الضمير المجرور فى نفسه يحتمل ان يرجع الى ما الموصولة التى هى عبارة عن الكلمة وهذا
هو الظاهر ليكون على طبق ما سبق فى وجه الحصر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة ويحتمل ان يرجع الى
المعنى تنبيها على صحة ارادة كلا المعنيين ولكن عبارة المفصل ظاهرة فى المعنى الاخير وهو ارجاع
الضمير الى المعنى لعدم مسبوقيتها بما يدل على اعتبار كينونة المعنى فى نفس الكلمة وعدم لزوم التعيين
هناك برجوعه الى المعنى وما سبق من التحقيق ظهر انه لا اختلال احد الاسم جمعا ولا احد الحروف

منعا بالأسماء اللازمة الإضافة مثل ذو وأولو وفوق وتحت وقدام وخلف إلى غير ذلك لأن معانيها
مفهومات كلية مستقلة بالمفهومية ملحوظة في حد ذاتها لزمها تعقل متعلقاتها إجمالا وتبعا
من غير حاجة إلى ذكرها لكن لما جرت العادة باستعمالها في مفهوماتها مضافا إلى متعلقات
مخصوصة لأنه الغرض من وضعها لزم ذكرها لفهم هذه الخصوصيات لأجل فهم أصل المعنى فهي
دالة على معانيها المعتبرة في حد ذاتها لا في غيرها فهي داخلة في حد الاسم لا الحرف ولما كان الفعل
دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني أعني الحدث وكان ذلك المعنى مقترنا مع أحد الأزمنة
في الفهم عن لفظ الفعل أخرجه بقوله غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة في الفهم عن اللفظ الدال
عليه فهو صفة بعد صفة للمعنى فبالصفة الأولى خرج الحرف عن حد الاسم وبالثانية الفعل
المراد بعدم الاقتران أن يكون بحسب الوضع الأول فدخل فيه أسماء الأفعال لأن جميعها إما منقولة عن
المصادر الأصلية سواء كان النقل فيه صريحا نحو رويد فإنه قد يستعمل مصدرا أيضا أو غير صريح نحو هيهات
فإنه وإن لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقاة مصدر قوقى أو عن المصادر التي كانت في الأصل أصواتا
نحو صه أو عن الظرف أو الجار والمجرور نحو أمامك زيدا وعليك زيدا فليس لشيء منها الدلالة
على أحد الأزمنة الثلاثة بحسب الوضع الأول وخرج عنه الأفعال المنسلخة عن الزمان نحو عسى و
كاد لاقتران معناهما بحسب أصل الوضع وخرج عنه المضارع أيضا فإنه على تقدير اشتراكه بين الحال
والاستقبال يدل على زمانين معينين من الأزمنة الثلاثة فيدل على واحد معين أيضا في ضمنهما
إذ لا يصلح في الدلالة على واحد معين الدلالة على ما سواه نعم يصلح في إرادة المعين إرادة ما سواه
وأين الدلالة من الإرادة ولما فرغ من بيان حد الاسم أراد أن يذكر بعض خواصه ليتبين بها زيادة تبين
به فقال ومن خواصه ومنها بصيغة جمع الكثرة على كثرتها وبمن التبعيضية على أن ما ذكره بعض منها
وهي جمع خاصة وخاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد في غيره وهي إما شاملة لجميع أفراده فهي خاصة له
كالكاتب بالقوة للإنسان أو غير شاملة كالكاتب بالفعل له فمن خواص الاسم دخول اللام أي لام
التعريف ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا للميم في مثل قوله عليه السلام ليس من امبر امصيام
في امسفر لكنه لم يتعرض له لعدم شهرته وفي اختيار اللام إشارة إلى أن المختار عنده ما ذهب إليه
سيبويه من أن أداة التعريف هي اللام وحدها زيدت عليها همزة الوصل لتعذر الابتداء
بالساكن وأما الخليل فقد ذهب إلى أنها أل كهل والمبرد إلى أنها الهمزة المفتوحة وحدها زيد
اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام وإنما اختص دخول حرف التعريف بالاسم لأنه موضوع

في خواص الاسم

لتعيين معنى مستقل بالمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة والحرف لا يدل على المعنى المستقل الفعل
يدل عليه تضمنا لا مطابقة وهذه الخاصة ليست شاملة لجميع افراد الاسم فان حرف التعريف
لا يدخل على الضماير واسماء الاشارة وغيرها كالموصولات وكذلك ساير الخواص الخمس المذكورة
ههنا ومنها دخول الجر وانما اختص دخول الجر بالاسم لان اثر حرف الجر في المجرور به لفظا او
تقديرا كما في الاضافة المعنوية ودخول حرف الجر لفظا او تقديرا مختص بالاسم لانه لا افضاء لمعنى
الفعل الى الاسم فينبغي ان يدخل بالاسم ليفضي معنى الفعل اليه واما الاضافة اللفظية فهي فرع
للمعنوية فينبغي ان لا يخالف الاصل بان يختص بما يخالف ما يختص به الاصل اعني الفعل او يزيد عليه
بان يعم الاسم والفعل ومنها دخول التنوين باقسامه الا تنوين الترنم وسيجيء في اخر الكتاب
ان شاء الله تعالى تفصيل اقسامها على وجه يظهر جهة اختصاص ما عدا التنوين الترنم به وجهة
عدم اختصاص تنوين الترنم به ومنها الاسناد اليه وهو بالرفع عطف على دخول لا على مدخوله
لان المتبادر من الدخول الذكر في الاول واللحوق بالاخر وكلاهما منتفيان في الاسناد وكذا
في الاضافة والمراد به كون الشيء مسندا اليه وانما اختص هذا المعنى بالاسم لان الفعل وضع لان
يكون مسندا ابدا فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه ومنها الاضافة اي كون الشيء
مضافا بتقدير حرف الجر لا بذكره لفظا ووجه اختصاصها بالاسم اختصاص لوازمها من التعريف
والتخصيص والتخفيف به وانما قيد الاضافة بكون الشيء مضافا لان الفعل والجملة قد يقعان
مضافا اليه كما في يوم ينفع الصادقين صدقهم وقد يقال هذا بناء على الصدق اي يوم نفع
الصادقين فالاضافة بتقدير حرف الجر مطلقا تختص بالاسم وانما قيدناها بقولنا بتقدير
حرف الجر مطلقا لئلا ينتقض بقولنا مررت بزيد فان مررت مضاف الى زيد بواسطة حرف الجر
لفظا وهو اي الاسم قسمان معرب ومبني لانه لا يخلو اما ان يكون مركبا مع غيره اولا والاول اما
ان يشبه مبني الاصل اولا وهذا اعني المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هو المعرب وما عداه اعني غيرا
المركب والمركب الذي يشبه مبني الاصل مبني فالمعرب الذي هو قسم من الاسم المركب اي الاسم الذي
ركب مع غيره تركيبا يتحقق معه عامله فيدخل فيه زيد وقائم وهؤلاء في قولك زيد قائم
وقام هؤلاء بخلاف ما لم يركب مثل الاسماء المعدودة نحو الف با تا زيد عمرو
بكر بخلاف ما هو مركب مع غيره لكن لا تركيبا يتحقق معه عامله كغلام في غلام زيد فان
جميع ذلك من قبيل المبنيات عند المصنف الذي لم يشبه اي لم يناسب مناسبة مؤثرة في منع

الأعراب ضد الأصل اي المبني الذي هو الأصل في البناء فالأضافة بيانية وهو الماضي و

الأمر بغير اللام والحروف وبهذا القيد خرج هؤلاء في مثل قام هؤلاء لكونه مثلها المبني الأصل

كما يجيء في بابه ان شاء الله تعالى اعلم ان صاحب الكشاف جعل الأسماء المعدودة العارية عن المشابهة

المذكورة معربة وليس النزاع في المعرب الذي هو اسم مفعول من قولك اعربت الكلمة فان ذلك

لا يحصل الا باجراء الاعراب على اخر الكلمة بعد التركيب بل في المعرب صطلاحا فاعتبر العلامة

مجرد الصلاحية لاستحقاق الأعراب بعد التركيب هو ظاهر من كلام الأمام الهمام عبد القاهر

واعتبر المصنف مع وجود الصلاحية حصول الأستحقاق بالفعل ولهذا اخذ التركيب في تعريفه

واما وجود الأعراب بالفعل في كون الأسم معربا فلم يعتبره احد ولذلك قال لم يعرب الكلمة وهي

معربة وانما عدل المصنف عما هو المشهور عند الجمهور من ان المعرب ما اختلف اخره باختلاف العوامل

لأن الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلم في التركيب من لم يتتبع لغة العرب

لم يعرف احكامها بالسماع منهم فان العارف باحكامها كذلك مستغن عن النحو فلا فائدة

له معتدا بها في معرفة اصطلاحاتهم فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان يعرف انه مما يختلف

اخره في كلامهم ليجعل اخره مختلفا فيطابق كلامهم كلامهم فمعرفته منعقدة على معرفة انه مما يختلف اخره

فلو كان معرفة المنعقد حاصلة بمعرفة هذا الأختلاف في تعريفه يرد وجب ان يعرف ولا بانه مما

يختلف اخره ليعرف انه مما يختلف اخره فيلزم توقف الشيء على نفسه فينبغي ان يعرف ولا بغير ما عرفه

به الجمهور ويجعل ما عرفوه به من جملة احكامه كما فعله المصنف وحكمه اي من جملة احكام المعرب

واثاره المترتبة عليه من حيث هو معرب ان يختلف اخره اي الحرف الذي هو اخر المعرب اما بان يتبدل

حرف بحرف اخر حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحروف او صفة بان يتبدل صفة بصفة اخرى

حقيقة او حكما اذا كان اعرابه بالحركة باختلاف العوامل اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة

عليه في العمل بان يعمل بعض منها خلاف ما يعمل البعض الأخر وانما خصصنا اختلافها بكونه في

العمل لئلا ينتقض بمثل قولنا ان زيدا مضروب واني ضربت زيدا واني ضارب زيدا فان

العامل في زيد في هذه الصور مختلف بالأسمية والفعلية والحرفية مع ان اخر المعرب لم يختلف

باختلافه لفظا او تقديرا نصب على التمييز اي يختلف لفظ اخره او تقديره او على المصدر

اي يختلف اختلاف لفظ او تقدير والأختلاف لفظا كما في قولك جاءني زيد ورأيت زيدا

ومررت بزيد او تقديرا كما في قولك جاءني فتى ورأيت فتى ومررت بفتى فان اصله فتى

شبها بالموقوفة وقد مشى على هذا القاضي البيضاوي تغمده الله

قوله لأن الغرض اي الغرض الأهم من جميع مسائل النحو ان يعرف

احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية وافتراق المعرب و

المبني

لم يعرف هذه

الأحوال بالسماع

من العرب لأن من سمع منهم

ان زيدا مثلا في جاء زيد مرفوع

وكان من اهل السليقة فهو لا يتكلم الا

موافقا لما سمع منهم ولا حاجة له في معرفة علم النحو الا

في هذا الا معرفة اصطلاحات النحاة وهاهنا الكلام

في قلة ذلك مفعول لكن هاهنا وجه فائدة غير معتد بها

وانما قلنا اي الغرض الأهم لأن من جملة الأغراض معرفة الهيئة التركيبية

من تقديم ما حقه التأخير وبالعكس كوجوب تقديم المتضمن لمعنى

الأستفهام ووجوب تأخير الفاعل عن المفعول في بعض الأحوال

تغمده الله

مما يختلف

اخره لما عرفت

من ان المقصود من البحث

عن احوال المعرب معرفة

المعرب موقوفة على معرفة الأختلاف

المذكور لأنها صارت معرفة له ومعرفتها

موقوفة على معرفة لأن المقصود من البحث عن

احواله معرفتها ولا يمكن البحث عن احوال الشيء الا بعد

معرفته فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغي

ان يعرف المعرب بغير الأختلاف

ويجعل الأختلاف من جملة احكامه

فيكون معرفتها موقوفة

على معرفته

موقوفة

عليها

كما فعله المصنف من تحقيق الكلام موافقا لظاهر كلام الشارح وكلام

فيما وقع فيه اختلاف اليه القاصد الاعراب تقديريا والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض بمثل قولنا رايت احمد ومررت باحمد فيقول لنا رايت مسلمين ومررت بمسلمين هنا او مجموعا فانه وقع اختلاف العوامل فيه بلا اختلاف في اخر احد جنسيه بل حكما فان فتحه احمد بعد الناصب ثم بعد الجار علامة الجر وكذا الحال في التثنية والجمع واخر المعرب في هذه الصورة مختلف باختلاف العوامل حكما لاحقيقة وان كانت لانية والاختلاف لا في اخر المعرب ولا في العوامل اذا ركب بعض الاسماء المعدودة الغير المشابهة لمبني الاصل مع عامله ابتداء اذ لا يترتب عليه اختلاف في الاعراب بل هذا الوحدة الاعراب بدخول العامل قلت هذا حكم اخر من احكام المعرب الاختلاف حكم اخر فلو لم يدخل احد الحكمين في الاخر لانشاء فيه فان للمعرب احكاما كثيرة لم يذكر هنا فلم لا يكون هذا الحكم ايضا من هذا القبيل ثم ان الاعراب هذا الحكم لا يكون من خواص الشاملة للاعراب بما اي بحركة او حرف اختلف اخره اي اخر المعرب من حيث هو معرب ذاتا او وصفا يراد بتلك الحركة او الحرف وحين يراد بما الموصول الحركة او الحرف لا يريد بالعامل والمقتضى ولو ابقيت على عمومها لخرج بالسببية المفهومة من قوله به فان المتبادر من السبب هو السبب القريب والعامل والمقتضى من الاسباب البعيدة وبقيد الحيثية خرج حركة نحو غلامي لانه يعرب على اختيار المصنف لكن اختلاف هذه الحركة على اخر المعرب ليس من حيث انه معرب بل من حيث انه اضيف الى المتكلم وبهذا القيد تم حد الاعراب جمعا ومنعا لكن المصنف اراد ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب فضم اليه قوله ليدل على المعاني المعتورة عليه وكانه اراد هذا المعنى حيث قال في الشرح من تمام الحد لانه خارج عن الحد واللام في ليدل متعلق بامر خارج عن الحد يعني وضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام فانه بعيد عن الفهم غاية البعد فاللام فيه متعلق بقوله اختلف اخره يعني اختلف اخره ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف على المعاني يعني الفاعلية والمفعولية والاضافة المعتورة على صيغة اسم الفاعل عليه اي على المعرب متعلق بمعتورة على تضمين مثل معنى الورود او الاسناد لا بمعنى الاقبال العتور والتناوب وتعاوروه اذا تداولوه اي اخذه جماعة واحد بعد واحد على سبيل التناوب والبدلية لا على سبيل الاجتماع فاذا اعتورت المعاني المختلفة المقتضية للاعراب المعرب متعاقبة متناوبة غير مجتمعة لتضادها ينبغي ان يكون علامات ايضا لكن اللازم موقوع بسببها الخلاف في اخر المعرب فوضع اصل الاعراب للدلالة

على تلك المعاني وضع بحيث يختلف به لغو المعرب لاختلاف تلك المعاني وانما جعل
الاعراب في اخر الاسم المعرب لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب يدل على صفته ولا
شك ان الصفة متاخرة عن الموصوف فالانسب ان يكون الدال عليها ايضا متاخرا عن الدال
عليه وهو ماخوذ من اعرب اذا اوضح فان الاعراب يوضح المعاني المقتضية او من عربت معدته
اذا فسدت على ان تكون الهمزة للسلب فيكون معناه ازالة الفساد سمي به لانه يزيل فساد
التباس بعض المعاني ببعض وانواعه اي انواع اعراب الاسم رفع ونصب وجر هذه الاسماء الثلاثة
مختصة بالحركات والحروف الاعرابية ولا يطلق على الحركات البنائية اصلا بخلاف الضمة و
الفتحة والكسرة فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي الحركات الاعرابية على قلة فالرفع
حركة كانت او حرفا علم الفاعلية اي علامة كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما ليشمل الملحقات
بالفاعل ايضا كالمبتدأ والخبر وغيرهما والنصب حركة كانت او حرفا علم المفعولية اي علامة
كون الشيء مفعولا حقيقة كان او حكما ليشمل الملحقات به والجر حركة كانت او حرفا علم الاضافة
اي علامة كون الشيء مضافا اليه واذا كانت الاضافة بنفسها قصدا لم يحتج الى الحاق الياء المصدرية
بهما كما في الفاعلية والمفعولية وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل
والفاعل قليل لانه واحد فاعطي الثقيل للقليل والنصب خفيف والمفاعيل كثيرة لانها خمسة
فاعطي الخفيف الكثير ولما لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة له والعامل لفظا كان
او معنويا ما به يتقوم اي يحصل المعنى المقتضي اي معنى من المعاني المعتورة على المعرب المقتضية
للاعراب ففي جاءني زيد جاء عامل اذ به حصل معنى الفاعلية في زيد فجعل الرفع علامة لها
وفي مررت بزيد الباء عامل اذ به حصل معنى الاضافة في زيد فجعل الجر علامة لها فالمفرد المنصرف
اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا ولا غير منصرف كزيد ورجل وكذا الجمع المكسر المنصرف
اي الاسم الذي لم يبق بناء الواحد فيه سالما ولم يكن غير منصرف كرجال وطلبة فالاعراب في هذين
الصنفين من الاسم على الاصل من وجهين احدهما ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة والاعراب
فيهما بالحركة وثانيهما انه اذا كان الاعراب بالحركة فالاصل ان يكون بالحركات الثلث في الاحوال
الثلث فالاعراب فيهما بالحركات الثلث في الاحوال الثلث فالاعراب فيهما بالضمة رفعا اي
حالة الرفع والفتحة نصبا اي حالة النصب والكسرة جرا اي حالة الجر فنصب قوله رفعا و
نصبا وجرا على الظرفية بتقدير مضاف ويحتمل النصب على الحالية او المصدرية فالقسم الاول

مثل جاءني رجل ورأيت رجلا ومررت برجل والقسم الثاني مثل جاءني طلبة ورأيت طلبة
ومررت بطلبة جمع المؤنث السالم وهو ما يكون بالألف والتاء واحترز به عن المكسر فانه قد علم بالضمة
رفعا والكسرة نصبا وجرا فان النصب فيه تابع للجر اجراء للفرع على وطيرة الأصل الذي هو جمع المذكر
السالم فان النصب فيه تابع للجر كما سيجيء ذكره مثل جاءني مسلمات ورأيت مسلمات ومررت بمسلمات
غير المنصرف بالضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا فالجر فيه تابع للنصب كما سنذكره نحو جاءني احمد
ورأيت احمد ومررت باحمد ابوك واخوك وحموك بكسر الكاف لأن الحم قريب المرأة من جانب زوجها
فلا يضاف الا اليها وهنوك الهن الشيء المنكر الذي تستهجن ذكره كالعورة والصفات الذميمة
والأفعال القبيحة وهذه الأسماء الأربعة منقوصات واوية وفوك وهو اجوف واوي لامه
هاء اذ اصله فوه وذو مال وهو لفيف مقرون بالواوين اذ اصله ذوو وانما اضيف ذو الى
الاسم الظاهر يعني الكاف لانه لا يضاف الا الى الأسماء الأجناس واعراب هذه الأسماء الستة
بالواو رفعا والألف نصبا والياء جرا لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة اذ مصغراتها معربة
بالحركات نحو جاءني اخيك ورأيت اخيك ومررت باخيك وموحدة اذ المثنى والمجموع منها
معرب باعراب التثنية والجمع وانما لم يصرح بهذين القيدين اكتفاء بالأمثلة مضافة لانها اذا كانت
مكبرة وموحدة ولم يكن مضافة اصلا فاعرابها بالحركات نحو جاءني اخ ورأيت اخا ومررت باخ
فينبغي ان يكون مضافة ولكن الى غير ياء المتكلم ايضا اذ كانت مضافة الى ياء المتكلم فحالها كسائر
الأسماء المضافة اليها ولم يكتف في هذا الشرط بالمثال لئلا يتوهم اشتراط اضافتها بكونها الى
الكاف وانما جعل اعراب هذه الأسماء بالحروف لأنهم لما جعلوا اعراب المثنى وجمع المذكر السالم
بالحروف ارادوا ان يجعلوا اعراب بعض الآحاد ايضا كذلك لئلا يكون بينها وبين الآحاد وحشة
ومنافرة تامة وانما اختاروا الأسماء الستة لأن اعراب كل من المثنى والمجموع ثلثة فجعلوا في
مقابلة كل اعراب اسما وانما اختاروا هذه الأسماء الستة لمشابهتها المثنى والمجموع في كون
معانيها منبئة عن تعدد ولوجود حرف صالح للاعراب في اواخرها حين الأعراب بناء على انها
تشابه الأسماء المحذوفة الأعجاز كيد ودم فانه لم يسمع تعويض العرب باعادة الحروف المحذوفة
عند الأعراب المثنى وما يلحق به وهو كلا وكذا كلتا ولم يذكره لكونه فرع كلا مضافا
اي حال الكون كلا او كلتا مضافا الى مضمر وانما قيد بذلك لأن كلا باعتبار اللفظ مفرد و
باعتبار معناه مثنى فلفظه يقتضي الأعراب بالحركات ومعناه يقتضي الأعراب بالحروف

ورعى فيه كلا الاعتبارين فاذا اضيف الى المظهر الذى هو الاصل روعى جانب لفظه الذى
هو الاصل واعرب بالحركات التى هى الاصل لكن يكون حركاته تقديرية لان اخره الف سقط
بالتقاء الساكنين نحو جاءنى كلا الرجلين ورايت كلا الرجلين ومررت بكلا الرجلين و
اذا اضيف الى المضمر الذى هو الفرع روعى جانب معناه الذى هو الفرع واعرب بالحروف التى
هى الفرع نحو جاءنى كلاهما ورايت كليهما ومررت بكليهما فلذلك قيد كون اعرابه بالحروف
بكونه مضافا الى مضمر واثنان وكذا اثنتان وثنتان فان هذه الالفاظ وان كانت مفردة
لكن صورتها صورة التثنية ومعناها معنى التثنية فالحقت بها بالالف رفعا والياء المفتوح
ما قبلها نصبا وجرا كما سيجىء جمع المذكر السالم والمراد به ما يسمى به اصطلاحا وهو الجمع بالواو
والنون او بالياء والنون فيدخل فيه نحو سنين وارضين مما لم يكن واحده مذكرا الجمع بالواو
والنون وما الحق به وهو اولو جمع ذو لا من لفظه وعشرون واخواتها اى نظائرها السبع وهو
ثلثون الى التسعين وليس عشرون جمع عشرة ولا ثلثون جمع ثلثة والا لصح اطلاق عشرين على
ثلثين لانه ثلثة مقادير العشرة واطلاق ثلثين على التسعة لانها ثلثة مقادير الثلثة وعلى
هذا القياس البواقى وايضا هذه الالفاظ تدل على معان معينة ولا تعين فى المجموع فاعرابها
بالواو رفعا والياء نصبا وجرا وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته والجمع مع ملحقاته بالحروف
لانهما فرعان للواحد وفى اخرهما حرف يصلح للاعراب هو علامة التثنية والجمع فناسب ان
يجعل تلك الحروف اعرابهما ليكون اعرابهما فرع الاعراب كما انهما فرعان له لان الاعراب بالحروف
فرع الاعراب بالحركة ولما جعل اعرابهما بالحروف وكان حروف الاعراب ثلثة واعرابهما ستة
ثلثة للمثنى وثلثة للمجموع فلو جعلوا اعراب كل واحد منهما بتلك الحروف الثلثة لوقع الالتباس
ولو خص المثنى بها بقى المجموع بلا اعراب ولو خص المجموع بها بقى المثنى بلا اعراب فوزعت عليهما
بان جعلوا الالف علامة الرفع فى المثنى لانه الضمير المرفوع للتثنية فى الفعل نحو يضربان وضربا
والواو علامة الرفع فى المجموع لانه الضمير المرفوع للجمع فى الفعل نحو يضربون وضربوا وجعلوا
اعرابهما بالياء حالة الجر على الاصل وفرقوا بينهما بان فتحوا ما قبل الياء فى التثنية لخفة الفتحة
وكثرة التثنية وكسروه فى الجمع لثقل الكسرة وقلة الجمع وحملوا النصب على الجر لا على الرفع لمناسبة
النصب الجر لوقوع كل واحد منهما فضلة فى الكلام ولما فرغ من تقسيم الاعراب الى الحركة و
الحروف وبيان مواضعها المختلفة شرع فى بيان موضع الاعراب اللفظى والتقديرى الذى

في تعريف الاعراب اللفظي

اشير الى تقسيمه اليهما فيما سبق ولما كان التقدير اقل استعمالا بدا به لانه يبين ان اللفظي ما عدا

فقال التقديري اي تقديري الاعراب فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اي امتنع

ظهوره في لفظه وذلك اذا لم يكن الحرف الذي هو محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية كما في الاسم

المعرب بالحركة الذي في آخره الف مقصورة سواء كانت موجودة في اللفظ كالعصا بلام التعريف

او محذوفة بالتقاء الساكنين كعصا بالتنوين فان الالف المقصورة في الصورتين غير قابلة

للحركة وكما في الاسم المعرب بالحركة المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي فانه لما اشتغل ما قبل ياء المتكلم

بالكسرة للمناسبة قبل دخول العامل امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى بعد دخوله موافقة لها

او مخالفة لها فلذا ذهب البعض من اعراب مثل هذا الاسم في حالة الجر لفظي غير مرضي مطلقا

اي في احوال الثلث يعني كون الاعراب تقديريا في هذين النوعين من الاسم المعرب انما هو في

جميع الاحوال غير مختص ببعضها او استثقل عطف على تعذر اي تقدير الاعراب فيما تعذر او

الاسم الذي استثقل ظهور الاعراب في لفظه وذلك اذا كان محل الاعراب قابلا للحركة الاعرابية

ولكن يكون ظهوره في اللفظ ثقيلا على اللسان كما في الاسم الذي في آخره ياء مكسور ما قبلها

سواء كانت محذوفة بالتقاء الساكنين كقاض او غير محذوفة كالقاضي رفعا وجرا اي في حالتي

الرفع والجر لا في حالة النصب لاستثقال الضمة والكسرة على الياء دون الفتحة ونحو مسلمي

عطف على قوله كقاض يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة وقد

يكون في الاعراب بالحروف نحو مسلمي بخلاف تقدير الاعراب للتعذر فانه مختص بالاعراب بالحركة

رفعا يعني تقدير الاعراب في نحو مسلمي انما هو في حالة الرفع فقط دون النصب والجر نحو جاءني

مسلمي فان اصله مسلموي لسقوط النون بالاضافة فاجتمع الواو والياء والسابق منهما ساكن فقلبت

الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبل الياء فلم يبق علامة الرفع التي هي الواو في اللفظ فصار

الاعراب حالة الرفع تقديريا بخلاف حالتي النصب والجر فان الادغام لا يخرج الياء عن حقيقتها

فان الياء المدغمة ايضا ياء وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا في الاحوال الثلث في مثل جاءني

ابو القوم ورايت ابا القوم ومررت بابي القوم فانه لما اسقط حروف الاعراب عن اللفظ لالتقاء

الساكنين لم يبق الاعراب لفظا بل صار تقديريا واللفظي اي الاعراب الملفوظ به فيما عداه

يعني فيما عدا ما ذكر مما تعذر فيه الاعراب او استثقل ولما ذكر تفصيل المعرب المنصرف

وغير المنصرف وهو فرع معرفة المنصرف على قياس الاعراب التقديري واللفظي شرع في

المنصرف

المنصرف واكتفى بتعريفه فقال غير المنصرف ما اى اسم معرب فيه علتان تؤثران باجتماعهما واجتماع شرائطهما فيه او تسع مما سيجيء ذكره من علل التسع او علة واحدة منها اى من تلك التسع تقوم هذه العلة الواحدة مقامهما اى مقام هاتين العلتين بان تؤثر وحدها تاثيرهما وهى اى العلل التسع مجموع ما فى هذين البيتين من الامور التسع لا كل واحد منها حتى يقال الاصح الحكم على العلل التسع لكل واحد من هذه الامور وذلك المجموع عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة ثم جمع ثم تركيب والعدول فى عطف هاتين العلتين من الواو الى ثم لمجرد المحافظة على الوزن والنون زائدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب فقوله زائدة منصوب على انه حال اذ المعنى ويمنع النون الصرف حال كونها زائدة وقوله الف فاعل الظرف اعنى من قبلها او مبتدأ خبره الظرف المتقدم عليه ولا يخفى انه لا يفهم من هذا التوجيه زيادة الالف مع انها ايضا زائدة ولهذا يعبر عنهما بالالف والنون الزائدتين ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة والظرف متعلقا بالزيادة واريد بزيادة الالف قبل النون اشتراكهما فى وصف الزيادة وتقدم الالف عليها فى هذا الوصف فهم زيادتهما جميعا وهذا كما اذا قلت جائنى زيد راكبا قبله اخوه فانه يدل على اشتراكهما فى وصف الركوب وتقدم اخيه عليه فى هذا الوصف فتدبر وهذا القول تقريب يعنى ان ذكر العلل بصورة النظم تقريب لها الى الحفظ لان حفظ النظم اسهل او القول بان كل واحد من الامور التسعة علة قول تقريبى لا تحقيقى اذ العلة فى الحقيقة اثنتان منها لا واحدة او القول بانها تسعة تقريب لها الى الصواب لان فى عددها اختلافا فقال بعضهم انها تسعة وقال بعضهم انها اثنتان وقال بعضهم احد عشر ولكن القول بانها تسعة تقريب لها الى ما هو صواب من المذاهب الثلثة ثم انه ذكر امثلة العلل المذكورة على ترتيب ذكرها فى البيتين فقال مثل عمر مثال للعدل واحمر مثال للوصف وطلحة مثال للتانيث وزينب مثال للمعرفة وفى ايراد زينب مثالا للمعرفة بعد طلحة اشارة الى قسمى التانيث اللفظى والمعنوى وابرهيم مثال للعجمة ومساجد مثالا للجمع ومعديكرب مثال للتركيب وعمران مثال للالف والنون واحمد مثال لوزن الفعل وحكمه اى حكم غير المنصرف والاثر المترتب عليه من حيث اشتماله على علتين او واحدة منها تقوم مقامهما ان لا كسر فيه ولا تنوين وذلك لان لكل علة فرعية فاذا وقع فى اسم علتان حصل فيه فرعيتان فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم احدهما افتقاره

الى الفاعل

غير المنصرف ما فيه علتان

قوله الف الخ الجملة حال من صاحب الحال الاول فتكون من الاحوال المترادفة او من الضمير المستتر فى زائدة فتكون من الاحوال المتداخلة او صفة غفور

قوله لا يفهم من هذا التوجيه الخ لان قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما قبله حتى يشاركه فى الحكم اعنى الزيادة وحاصل المعنى ويمنع النون الصرف حال كون النون زائدة ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة قبلها الذى يختلج بالبال ان زيادة الالف على هذا التقدير معلومة لان الظرف اعنى من قبلها لا بد له من متعلق اما عام او خاص وههنا خاص من جنس قوله زائدة لدلالتها عليه تمت اه

قوله فيشبه الفعل من حيث الخ اعلم ان المشابهة للفعل ثلث مراتب اعلاها يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب واوسطها يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما عرفت فيه وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ هذه المراتب الثلث فانك تحتاج

قوله الى المعرفة فيها بعد هذا التعريف الى الكسرة والتنوين ذكر الكسر مع انه [illegible] اشارة الى [illegible] بعد التعريف



الى الفاعل ولحوقها اشتقاقه من المصدر فمنع منه الاعراب المختص بالاسم وهو الجر والتنوين

الذى هو علامة التمكن وانما قلنا لكل علة فرعية لان العدل فرع المعدول عنه والوصف

فرع الموصوف والتانيث فرع التذكير لانك تقول قائم ثم قائمة والتعريف فرع التنكير لانك

تقول رجل ثم الرجل والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان

اخر والجمع فرع الواحد والتركيب فرع الافراد والالف والنون الزائدتين فرع ما زيد تا

عليه ووزن الفعل فرع وزن الاسم لان اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص

بنوع اخر فاذا وجد فيه هذا الوزن كان فرعا والوزن الاصلى ويجوز اى لا يمتنع سواء كان

ضروريا او غير ضرورى صرفه اى جعله فى حكم المنصرف فى دخال الكسر والتنوين فيه لا جعله

منصرفا حقيقة فان غير المنصرف عند المصنف ما فيه علتان او واحدة تقوم مقامهما وبادخال الكسر

والتنوين لا يلزم خلو الاسم عنهما وقيل المراد بالصرف معناه اللغوى اى الاصطلاحى والضمير في

صرفه راجع الى حكمه للضرورة اى لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية فانه اذا وقع غير المنصرف فى

الشعر فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرجه عن الوزن او انزحاف يخرجه عن السلاسة اما الاول

فكقولها صُبَّتْ عَلَيَّ مَصَائِبُ لَوْ اَنَّهَا صُبَّتْ عَلَى الْاَيَّامِ صِرْنَ لَيَالِيًا واما الثانى

فكقوله اَعِدْ ذِكْرَ نُعْمَانٍ لَنَا اِنَّ ذِكْرَهُ هُوَ الْمِسْكُ مَا كَرَّرْتَهُ يَتَضَوَّعُ فانه لو فتح نون

نعمان من غير تنوين يستقيم الوزن ولكن يقع فيه زحاف يخرجه عن السلاسة كما يحكم به سليقة الطبع

فان قلت فالاحتراز عن الزحاف ليس بضرورى فكيف يشمله قوله للضرورة قلنا الاحتراز عن بعض

الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ضرورى عند الشعراء واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية فكما

فى قوله سَلَامٌ عَلَى خَيْرِ الْاَنَامِ وَسَيِّدٍ حَبِيبِ اِلٰهِ الْعَالَمِينَ مُحَمَّدٍ بَشِيرٍ نَذِيرٍ هَاشِمِيٍّ مُكَرَّمٍ عَطُوفٍ

رَؤُوفٍ مَنْ يُسَمَّى بِاَحْمَدٍ فانه لو قال باحمد بفتح الدال لا يخل بالوزن ولكنه يخل بالقافية فان حرف

الروى فى ساير الابيات الدال المكسورة او للتناسب اى يجوز صرف غير المنصرف ليحصل التناسب

بينه وبين المنصرف لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهتم عندهم وان لم يصل الى حد الضرورة

مثل سلاسلا واغلالا فانه صرف سلاسلا لتناسب المنصرف الذى يليه اعنى اغلالا فقوله سلاسلا

واغلالا مثال مجموع غير المنصرف الذى صرف والمنصرف الذى صرف غير المنصرف للتناسب بها يقوم

مقامهما اى العلة الواحدة التى تقوم مقام العلتين من العلل التسع علتان مكررتان اذ كل واحدة

منهما مقام علتين لتكررها احديهما الجمع البالغ الى صيغة منتهى الجموع فانه قد تكرر فيه الجمعية

مده والثانية

حروفا شبيها بالحروف

العلة ولا يخفى انه لا يصح

من اثبات الفرعية دبين المشبه

المشبه به غفور قوله ويجوز صرفه ولا يجوز

عكسه وذلك لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها

وبه يخرج الاشياء عن اصولها ولهذا اجاز قصر الممدوده

فى الشعر دون المقصور الا نادرا وجوز الكوفيون وبعض البصريين

العكس للضرورة بشرط العلمية غفور قوله صبت على مصائب الخ

هذا البيت مما قالته فاطمة عليها سلام فى مرثية النبى صلى الله عليه

واله وسلم اوله ماذا على من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان

غواليا والغوالى جمع الغالية وهو الريح الطيبة والمعنى ما الذى اى

شئ واقع على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان وامتداده

انواع الطيب فالاستفهام للانكار والمعنى لم تقع عليه شئ لانه

استغنى عن شم الغوالى بشم ما هو احسن منه رائحة وقد ترجم بعض شعراء

حقيقة كما كالب واما ورود فاعم او حكما كالمجموع الموافقة لها في عدة الحروف والحركات والسكنات كمساجد ومصابيح وثانيهما التانيث لكن لا مطلقا بل لبعض اقسامه وهو التاء التانيث المقصورة والممدودة اى كل واحد منهما كحبلى وحمراء لانهما لازمتان للكلمة وضعا لا انفكاك فانها اصلا فلا يقال حبل حبلى ولا في حمراء احمر فيجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تانيث اخر فصار التانيث مكررا بخلاف التاء فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث فلو عرض اللزوم لها لعارض كالعلمية مثلا لم يتقو قوة اللزوم الوضعي فالعدل مصدر مبني للمفعول اى كون الاسم معدولا عنه وهو اى خروج الاسم اى كونه مخرجا عن صيغته الاصلية اى عن صورته التي يقتضي الاصل والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها واذا نحي خلبك ان صيغة المصدر ليست صيغة المشتقات فاضافة الصيغ الى ضمير الاسم خرجت المشتقات كلها وان المتبادر من خروج عن صيغته الاصلية ان يكون المادة باقية والتغير انما وقع في الصورة فقط فلا ينتقض بما حذف منه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز مثل يد ودم فان المادة ليست باقية فيهما وان خروجه عن صيغته الاصلية يستلزم دخوله في صيغة اخرى اى مغايرة للاولى ولا يبعد ان يعتبر مع مغايرتها لها في كونها غير داخلة تحت اصل وقاعدة كما كانت الاولى داخلة تحته فخرجت عنه المغيرات القياسية واما المغيرات الشاذة فلا نسلم انها مخرجة عن صيغ الاصلية فان الظاهر ان مثل افوس وانيب من الجموع الشاذة ليست مخرجة عما هو القياس فيهما اعني افواسا وانيابا بل انما جمع القوس والناب ابتداء على افوس وانيب على خلاف القياس من غير ان يعتبر جمعهما على افواس وانياب واخراج افوس وانيب عنهما وقال بعض الشارحين قد يجوز بعضهم تعريف الشيء بما هو اعم منه اذا كان المقصود منه تمييزه عن بعض ما عداه فيمكن ان يقال المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل الاعم عن كل ما عداه فيحصل بتعريفه هذا التمييز لا باس بكونه اعم منه فلا حاجة في تصحيح هذا التعريف الى ارتكاب تلك التكلفات ولعلهم انما تعلم قطعا انهم لما وجدوا ثلث ومثلث وجمع وعمر واخر غير منصرف ولم يجدوا فيها سببا ظاهرا غير الوصفية والعلمية احتاجوا الى اعتبار سبب اخر ولم يصلح للاعتبار الا العدل فاعتبروه فيها لا انهم تنبهوا للعدل فيما عداهم من هذه الامثلة فجعلوه غير المنصرف للعدل مع سبب اخر ولكن لا بد في اعتبار العدل من امرين احدهما وجود الاصل للاسم المعدول وثانيهما اعتبار اخراجه عن ذلك الاصل اذ لا يتحقق الفرعية بدون اعتبار ذلك الاخراج فقصد في تلك الامثلة يوجد

دليل غير منع الصرف يدل على وجود الاصل المعدول عنه فوجوده محقق بالامثلة وفي بعضها
لا دليل غير منع الصرف فيفرض له اصل ليتحقق العدل باخراجه عن ذلك الاصل فانقسام
العدل الى التحقيقي والتقديري انما هو باعتبار كون ذلك الاصل محققا او مقدرا واما
اعتبار اخراج المعدول عن ذلك الاصل لتحقق العدل فلا دليل عليه الا منع الصرف فعلى هذا
قوله تحقيقا معناه خروجا كائنا عن اصل محقق يدل عليه دليل غير منع الصرف كثلث ومثلث
والدليل على اصلهما ان في معناهما تكرارا دون لفظهما والاصل انه اذا كان المعنى مكررا يكون اللفظ ايضا
مكررا كما في جاءني القوم ثلثة ثلثة فعلم ان اصلهما لفظ مكرر وهو ثلثة ثلثة وكذا الحال في احاد
وموحد وثنى ومثنى الى رباع ومربع بلا خلاف وفيما وراءها الى عشار ومعشر خلاف و
الصواب مجيئها والسبب في منع صرف ثلث ومثلث واخواتهما العدل والوصف لان الوصفية
العرضية التي كانت في ثلثة ثلثة صارت اصلية في ثلث ومثلث لاعتبارها فيما وضعا له واخر
جمع اخرى مؤنث آخر واخر اسم التفضيل لان معناه في الاصل اشد تاخرا ثم نقل الى معنى غير و
قياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من وحيث لم يستعمل بواحد منها علم انه
معدول عن احدها فقال بعضهم انه معدول عما فيه اللام اي عن الاخر وقال بعضهم هو معدول
عما ذكر معه من اي عن آخر من وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة لانه توجب التنوين والبناء او اضافة
اخرى مثلها نحو حينئذ ويومئذ وقبل وبعد ولم يوجد في اخر شيء من ذلك فتعين ان يكون
معدولا عن آخر من وجمع جمع جمعاء مؤنث اجمع وكذلك كتع وبتع وبصع وقياس فعلاء افعل
ان كانت صفة ان تجمع على فعل كحمراء على حمر وان كانت اسما ان تجمع على فعالى وفعلاوات كصحراء
على صحارى وصحراوات فاصلها اما جمع او جماعى وجمعاوات فاذا اعتبر اخراجها عن
واحد منها تحقق العدل فاحد السببين فيها العدل التحقيقي والاخر الصفة الاصلية وان
صارت بالغلبة في باب التاكيد اسما وفي اجمع واخواته احد السببين وزن الفعل والاخر الصفة
الاصلية وعلى ما ذكرناه لا يرد الجموع الشاذة كانياب واقوس فانه لم يعتبر اخراجهما عما هو القياس
فيهما كالانياب والاقواس كيف ولو اعتبر جمعهما اولا على انياب واقوس فلا شذوذ في هذه
الجمعية ولا قاعدة للاسم المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فمن يحكم فيهما بالشذوذ
من هذا يتبين الفرق بين الشاذ والمعدول وتقديرا اي خروجا كائنا عن اصل مقدر مفروض
يكون الداعي الى تقديره وفرضه منع الصرف لا غير كعمر وكذلك زفر فانهما لما وجدا غير منصرفين

ولم يوجد فيهما سبب ظاهر الا العلمية اعتبر فيهما العدل ولما توقف اعتبار العدل على وجود اصل ولم يكن فيهما دليل على وجوده غير منع الصرف قدر فيهما ان اصلهما عامر وزافر عدل عنهما الى عمر وزفر ومثل باب قطام المعدول عن فاطمة وارادبنا بهما كل ما هو على فعال علما للاعيان المونثة من غير ذوات الراء في لغة بني تميم فانهم اعتبروا العدل في هذا الباب حملا له على ذوات الراء في الاعلام المونثة مثل حضار وظفار فانها مبنية وليس فيها الا سببان العلمية والتانيث والسببان لا يوجبان البناء فاعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء فلما اعتبر فيها العدل ليحصل سبب البناء اعتبر فيما عداها مما جعلوه معربا غير منصرف ايضا حملا على نظائره مع عدم الاحتياج اليه لتحقق السببين لمنع الصرف العلمية والتانيث فاعتبار العدل فيه انما هو للحمل على نظائره لا لتحصيل سبب منع الصرف ولهذا يقال ذكر باب قطام ههنا ليس في محله لان الكلام فيما قدر فيه العدل لتحصيل سبب منع الصرف وانما قال في بني تميم لان الحجازيين يبنونه مطلقا فلا يكون مما نحن فيه والمراد من بني تميم اكثرهم فان القليل منهم لم يجعلوا ذوات الراء مبنية بل جعلوها غير المنصرف فلا حاجة الى اعتبار العدل فيها لتحصيل سبب البناء وحمل ما عداها عليها الوصف وهو كون الاسم دالا على ذات مبهمة ماخوذة مع بعض صفاتها سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع مثل احمر فانه موضوع لذات ما اخذت مع بعض صفاتها التي هي الحمرة او بحسب الاستعمال مثل اربع في مررت بنسوة اربع فانه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد فلا وصفية فيه بحسب الوضع بل قد تعرضه الوصفية كما في المثال المذكور فانه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد علم ان معناه مررت بنسوة هي موصوفة بالاربعة وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال لا اصلي بحسب الوضع والمعتبر في سببية منع الصرف هو الوصف الاصلي لا صالته لا العرضي لعرضيته فلذلك قال المصنف شرطه اي شرط الوصف في سببيته منع الصرف ان يكون وصفا في الاصل الذي هو الوضع بان يكون وضعه على الوصفية الاصلية او في الاصل فلا تضره بان يخرج عن سببية منع الصرف الغلبة اي غلبة الاسمية على الوصفية لان تعرضه الوصفية بعد الوضع في الاستعمال سواء بقي على الوصفية الاصلية ومعنى الغلبة اختصاصه ببعض افراده بحيث لا يحتاج في الدلالة عليه الى قرينة كما ان اسود كان موضوعا لكل ما فيه سواد ثم كثر استعماله في الحية السوداء بحيث لا يحتاج في الفهم عنه الى قرينة فلذلك المذكور من اشتراط اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة صرف لعدم اصالة الوصفية اربع في نحو مررت بنسوة اربع وامتنع من الصرف لعدم مضرة الغلبة اسود وارقم حيث صار اسمين

للحية الاول للحية السوداء والثاني للحية التي فيها سواد وبياض وادهم حيث صار اسما للقيد من الحديد لما

فيه من الدهمة اعني السواد فان هذه الاسماء وان خرجت عن الوصفية لغلبة الاسمية لكنها بحسب اصل الوضع

اوصاف لم يهجر استعمالها في معانيها الاصلية اجتماعا بالكلية فالمانع من الصرف في هذه الاسماء

الصفة الاصلية ووزن الفعل واما عند استعمالها في معانيها الاصلية فلا اشكال في منع صرفها

لوزن الفعل والوصف في الاصل والحال وضعف منع افعى اسما للحية على زعم وصفيته لتوهم

اشتقاقه من الفعوة التي هي الخبث وكذلك منع اجدل للصقر على زعم وصفيته لتوهم

اشتقاقه من الجدل بمعنى القوة واخيل لطائر اي لطائر ذي خيلان على زعم وصفيته لتوهم

اشتقاقه من الخال ووجه ضعف منع الصرف في هذه الاسماء عدم الجزم بكونها اوصافا اصلية

فانها لم يقصد بها المعاني الوصفية مطلقا لا في الاصل ولا في الحال مع ان الاصل في الاسم الصرف

التانيث اللفظي الحاصل بالتاء الالف فانه لا اشتراط له في سببية منع الصرف العلمية اي علمية الاسم

المؤنث ليصير التانيث لازما لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان ولان العلمية

لها وضع ثان وكل حرف في صيغة الكلمة علمية لا ينفك عن الكلمة والتانيث المعنوي كذلك اي

كالتانيث اللفظي بالتاء في اشتراط العلمية فيه الا ان بينهما فرقا فانه في التانيث اللفظي بالتاء شرط

لوجوب منع الصرف وفي المعنوي شرط لجوازه ولا بد في وجوبه من شرط آخر كما اشار اليه

بقوله وشرط تحتم تاثيره اي زيادة حروف الكلمة على الثلثة مثل زينب او تحرك الحرف الاوسط

من حروفها الثلثة مثل سقر او العجمة مثل ماه وجور وانما اشترط في وجوب تاثير التانيث

المعنوي احد الامور الثلثة ليخرج الكلمة بثقل احد الامور الثلثة من الخفة التي من شانها ان

تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تاثيره وثقل الاولين ظاهر وكذا العجمة لان لسان العجم ثقيل

على العرب فهند يجوز صرفه نظرا الى انتفاء شرط تحتم تاثير التانيث المعنوي اعني احد الامور الثلثة

ويجوز عدم صرفه نظرا الى وجود سببين فيه وزينب علما للمراة وسقر علما لطبقة من

طبقات النار وماه وجور علمين لبلدتين ممتنع صرفها اما زينب فللعلمية والتانيث المعنوي

مع شرط تحتم تاثيره وهو الزيادة على الثلثة واما سقر فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط

تحتم تاثيره وهو تحرك الاوسط واما ماه وجور فللعلمية والتانيث المعنوي مع شرط

تحتم تاثيره وهو العجمة فان سمي به اي بالمؤنث المعنوي مذكر فشرطه في سببية منع الصرف

الزيادة على الثلثة لان الحرف الرابع في حكم تاء التانيث قائم مقامها فتفهم وهو مؤنث

علي
عنبا
اتراب تانيثه
فالعرفة فانه وقيق وبا
الاعتبار حقيق لقلب المرء
تاء تنقلب ياء فتاء حيث ليس للتا
نيث ولا سمي به موسمي اله كجاك العرفات
فهال الزمخشري عرفات تنصرف ولذا الجرت عليه
الكسر والتنوين لان هذه التاء ليست للتانيث ومنع
من تقدير تاء التانيث اذ لم يعهد في كلامهم جمعا عما
مع تاء التانيث وقال غيره تمنع من الصرف ولا يمنع من غير
المنصرف كسره جميع المونث والتنوين المقابله فقط قوله احد
الامور الثلثة وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان

معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل منصرف لان التانيث المعنوي الاصلي زال

بعلمية للمذكر من غير ان يقوم شيء مقامه والعلمية وحدها لا تمنع الصرف وعقرب وهو

مؤنث معنوي سماعي باعتبار معناه الجنسي اذا سمي به رجل ممتنع صرفه لانه وان زال

التانيث بعلمية للمذكر فالحرف الرابع قائم مقامه بدليل انه اذا صغر قدم ظهر التاء المقدرة

كما يقتضيه قاعدة التصغير فيقال قديمة بخلاف عقرب فانه اذا صغر يقال عقيرب

من غير اظهار التاء لان الحرف الرابع قائم مقامه فعقرب اذا سمي به رجل امتنع صرفه للعلمية

والتانيث الحكمي المعرفة اي التعريف لان سبب منع الصرف هو وصف التعريف لا ذات

المعرفة شرطها اي شرط تاثيرها في منع الصرف ان يكون علمية اي ان يكون هذا النوع

من جنس التعريف علميا ان يكون التاء مصدرية ومنسوبة الى العلم بان يكون حاصلة

في ضمنه على ان تكون التاء للنسبة وانما جعلت مشروطة بالعلمية لان تعريف المضمرات

والمبهمات لا توجد الا في المبنيات ومنع الصرف من احكام المعربات والتعريف باللام او

الاضافة يجعل غير المنصرف منصرفا او في حكم المنصرف كما سيجيء فلا يتصور كونه سببا

لمنع الصرف فلم يبق الا التعريف العلمي وانما جعل المعرفة سببا والعلمية شرطها ولم يجعل

العلمية سببا كما جعل البعض لان فرعية التعريف للتنكير اظهر من فرعية العلمية له

العجمة وهي كون اللفظ مما وضعه غير العرب والتاثير في منع الصرف شرطان شرطها

الاول ان تكون علمية اي منسوبة الى العلم في اللغة العجمية بان تكون متحققة في ضمن العلم

في العجم حقيقة كابرهيم او حكما بان ينقله العرب من لغة العجم الى العلمية من غير تصرف فيه

قبل النقل كقالون فانه كان في العجم اسم جنس سمي به في العربية احد رواة القراء لجودة قراءته

قبل ان يتصرف فيه العرب فكانه كان علما في العجمية وانما جعلت شرطا لئلا يتصرف فيها

العرب مثل تصرفاتهم في كلامهم فتضعف فيه العجمية فلا يصلح سببا لمنع الصرف فعلى هذا

لو سمي بمثل لجام لا يمتنع الصرف لعدم علميته في العجمية وشرطها الثاني احد الامرين تحرك

حرف الاوسط والزيادة على الثلثة اي ثلثة احرف لئلا تعارض الخفة احد السببين فنوح

منصرف هذا تفريع بالنظر الى الشرط الثاني فانصراف نوح انما هو لانتفاء الشرط

الثاني وهذا اختيار المصنف لان العجمة سبب ضعيف لانه امر معنوي فلا يجوز اعتبار

مع سكون الاوسط واما التانيث فان لم لا يعتد فظهر في بعض التصرفات فله

فاسباب منع الصرف كلها متحققة فيه

نوح فوة فجاز ان يعتبر مع سكون الاوسط وان لا يعتبر فان قلت فلم اعتبرت العجمة في ماه وجور مع سكون الاوسط فيما سبق فلم لم يعتبر فيهما قلنا اعتبارها فيما سبق انما هو لتقوية سببين اخرين لئلا يقاوم سكون الاوسط احدهما ولا يلزم من اعتبارها لتقوية سبب اخر اعتبار سببيتها بالاستقلال وشتر وهو اسم حصن بديار بكر وابرهيم ممتنع صرفهما لوجود الشرط الثاني منهما فان في شتر تحرك الاوسط وفي ابرهيم الزيادة على الثلثة وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه على ما هو الحق عنده من انصراف نحو نوح ولهذا قدم انصرافه مع انه متفرع على انتفاء الشرط الثاني والاولى تقديم ما هو متفرع على وجوده كما لا يخفى واعلم ان اسماء الانبياء عليهم السلام ممتنعة عن الصرف الا ستة محمد وصالح وشعيب وهود لكونها عربية ونوح ولوط لخفتهما وقيل ان هودا كنوح لان سيبويه قرنه معه ويؤيده ما يقال من ان العرب من ولد اسمعيل ومن كان قبل ذلك فليس بعربي وهود قبل اسمعيل فيما يذكر فكان كنوح الجمع وهو سبب قائم مقام السببين شرطه اي شرط قيامه مقام السببين صيغة منتهى الجموع وهي الصيغة التي كان اولها مفتوحا وثالثها الفا وبعد الالف حرفان متحركان او ثلثة احرف اوسطها ساكن وهي التي لا تجمع جمعا للتكسير مرة اخرى ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع لانها جمعت في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المغير للصيغة فاما جمع السلامة فانه لا يغير الصيغة فيجوز ان يجمع جمع السلامة كما يجمع ايامن جمع ايمن على ايامنين وصواحب جمع صاحبة على صواحبات وانما اشترط بذلك ليكون صيغة مصونة عن قبول التغيير فيباشر بغيرها منقلبة عن تاء التانيث حالة الوقف والمراد بها تاء التانيث باعتبار ما يؤول اليه حالة الوقف فلا يرد نحو نوار جمع نارهة وانما اشترط كونها بغيرها لانها لو كانت معها كانت على زنة المفردات ككراهة فانها على زنة كراهية وطواعية بمعنى الكراهة والطاعة فتدخل في قوة جمعيته فتور ولا حاجة الى اخراج نحو مدائني فانه مفرد محض ليس جمعا لا في الحال ولا في المال وانما الجمع مدائن وهو لفظ اخر بخلاف فرازنة فانها جمع فرزين او فرزان بكسر الفاء فعلم مما سبق ان صيغة منتهى الجموع على قسمين احدهما ما يكون بغير هاء وثانيهما ما يكون بها فاما ما يكون بغيرها فيمتنع صرفه لوجود شرط تاثيرها كمساجد مثال لما بعد الفه حرفان متحركان ومصابيح مثال لما بعد الفه ثلاثة احرف

كانت من قبيل المبنيات فكيف يتصور فيه امتناع الصرف الذي هو من احكام المعربات فان قلت كان الواجب على المص ان يقول وان لا يكون الجزء الثاني من المركب صوتا ولا متضمنا لحرف العطف ليخرج مثل سيبويه ونفطويه ومثل خمسة عشر ونسبة عشر علمين فلنا كانه اكتفى في ذلك بما ذكره فيما بعد انهما من قبيل المبنيات واما الاعلام المشتملة على الاسناد فلم يذكر منها لانها اصلا فلذلك احتاج الى اخراجها مثل بعلبك فانه علم البلدة مركب من بعل وهو اسم صنم وبك وهو اسم صاحب هذه البلدة جعلا اسما واحدا من غير ان يقصد بينهما نسبة اضافية او اسنادية او غيرها الالف والنون المعدودان من اسباب منع الصرف تسميان مزيدتين لانهما من حروف الزوايد وتسميان مضارعتين ايضا المضارعتهما الالفي التانيث في منع دخول تاء التانيث عليهما وللنحاة خلاف في ان سببيتهما لمنع الصرف لكونهما مزيدتين وفرعيتهما للمزيد عليه واما مشابهتهما الالفي التانيث والراجح هو القول الثاني ثم انهما ان كانا في اسم يعني به ما يقابل الصفة فان الاسم المقابل للفعل والحرف ما ان لا تدل على ذات ما لوحظ معها صفة من الصفات كرجل وفرس او يدل كاحمر وضارب ومضروب فالاول يسمى اسما والثاني صفة فالمراد بالاسم المذكور ههنا هو هذا المعنى لا الاسم الشامل للاسم والصفة فشرطه اي شرط الالف والنون في منعهما من الصرف وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد وشرط فالب الاسم في امتناعه من الصرف العلمية تحقيقا للزوم زيادتهما او ليمتنع التاء فيتحقق مشابهتهما لالفي التانيث كعمران او كانا في صفة فانتفاء فعلانة اي ان كان الالف والنون في صفة فشرطه انتفاء فعلانة يعني امتناع دخول تاء التانيث عليه ليبقى مشابهتهما لالفي التانيث على حالها ومن ثمه اي ومن اجل المخالفة في الشرط اختلف في رحمن في انه منصرف او غير منصرف فانه ليس له مونث لا رحمى ولا رحمانة لانه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره لا على مذكر ولا على مونث فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلانة فهو غير منصرف وعلى مذهب من شرط وجود فعلى فهو منصرف دون سكران فانه لا اختلاف في منع صرفه لوجود الشرط على المذهبين لان مونثه سكرى لا سكرانة ودون ندمان فانه لا اختلاف في صرفه لانتفاء الشرط على المذهبين لان مونثه ندمانة لا ندمى هذا اذا كان ندمان بمعنى النديم واما اذا كان بمعنى النادم فهو غير منصرف بالاتفاق لان مونثه ندمى لا ندمانة ووزن الفعل وهو كون الاسم على وزن يعد من اوزان الفعل وهذا القدر لا يكفي في سببيته منع الصرف

بل شرطه منها احد الامرين اما ان يختص فى اللغة العربية بالفعل بمعنى انه لا يوجد فى الاسم العربى

الا منقولا من الفعل كشمر على صيغة الفعل الماضى المعلوم من التشمير فانه نقل من هذه

الصيغة وجعل علما لفرس وكذلك بذر لماء وعثر لموضع وخضم لرجل افعال نقلت الى

الاسمية واما نحو بقم اسم لصبغ معروف وهو العندم وشلم علما لموضع بالشام فهو من الاسماء

العجمية المنقولة الى العربية فلا يقدح فى ذلك الاختصاص ومثل ضرب على البناء للمفعول اذا

جعل علما لشخص فانه ايضا غير منصرف للعلمية ووزن الفعل وانما قيدنا بالبناء للمفعول

فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل فلم يذهب الى منع صرفه الا بعض النحاة او يكون غير مختص

لكن يكون فى اوله اى اول ما كان على وزن الفعل زيادة اى زيادة حرف او

حرف زائد من حروف اتين كزيادة اى مثل زيادة حرف او حرف زائد فى اول

الفعل غير قابل اى حال الكون وزن الفعل او ما كان على وزن الفعل غير قابل

للتاء لانه يخرج الوزن بهذه التاء لاختصاصها بالاسم عن اوزان الفعل ولو

كان غير قابل للتاء قياسا وباعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله لم يرد عليه اربع

اذا سمى به رجل فان لحوق التاء به للتذكير فلا يكون قياسا ولا اسود فان مجى التاء

فى اسودة للحية لا فى لاس باعتبار الوصف الاصلى الذى لاجله ممتنع من الصرف بل

باعتبار الغلبة الاسمية العارضية ومن ثم اى من اجل اشتراط عدم قبول التاء امتنع

احمر عن الصرف لوجود الزيادة المذكورة مع عدم قبول التاء وانصرف يعمل لقبوله التا

لمجى يعملة للناقة القوية على العمل والسير وما فيه علمية مؤثرة اى كل اسم غير منصرف يكون

فيه علمية مؤثرة فى منع صرفه بالسببية المحضة او مع شرطيتها لسبب اخر واحترز بذلك

عما يجامع مع الفى التانيث وصيغة منتهى الجموع فان كل واحد منهما كاف فى منع الصرف ولا

تاثير فيه للعلمية اذا نكر بان يأول العلم بواحد من الجماعة المسماة به نحو هذا زيد وزايت

زيدا اخر فانا نريد به المسمى بزيد او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به كقولهم

لكل فرعون موسى اى لكل مبطل محق صرف لما تبين اى ظهر حين بين اسباب منع الصرف

وشرائطها فيما سبق من انها اى العلمية لا تجامع مؤثرة الا معنا اى السبب الذى هى اى

العلمية شرط فيه وذلك فى التانيث بالتاء لفظا او معنى وفى العجمة والتركيب والالف والنون

المزيدتين فان كل واحد من هذه الاسباب الاربعة مشروط بالعلمية الا العدل ووزن

الفعل

الفعل استثناء مما بقي من الاستثناء الاول اي لا يجامع مؤثرا غيرهما من شرطيه الا العدل ووزن

الفعل فان العلمية يجامعهما مؤثرة كما في عمر واحمد وليست شرطا فيهما كما في ثلث واحمر وهما اي

العدل ووزن الفعل متضادان لان الاسماء المعدولة بالاستقراء على اوزان مخصوصة ليس

شي منها من اوزان الفعل المعتبرة في منع الصرف فلا يكون اي لا يوجد معها شي من الامرين

مجموع هذين الشيئين وبين احدهما فقط الا احدهما فقط لا مجموعهما فاذا نكر الغير المنصرف الذي

احد اسبابه العلمية يعني بلا سبب اي لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب او على سبب واحد فيما هي

ليست بشرطية من العدل ووزن الفعل هذا وقد قيل على قوله وهما متضادان ان اصمت بكسرتين

على المفادة من اوزان الفعل مع وجود العدل فيه فانه امر من صمت يصمت وقياسه ان يجي

بضمتين فلما جاء بكسرتين علم انه معدول عنه والجواب ان هذا امر غير محقق لجواز ورود اصمت

بكسرتين وان لم يشتهر في الاوزان التي يتحقق فيها العدل تحقيقا كان او تقديرا لم يجامع مع وزن

الفعل وايضا قد عرفت فيما تقدم ان مجرد وجود اصل محقق لا يكفي في اعتبار العدل التحقيقي

بدون اقتضاء منع الصرف اياه واعتبار خروج الصيغة عن ذلك الاصل وههنا لا يقتضيه لوجود

السببين في اصمت وراء العدل وهما العلمية والتانيث ثم انه اشار الى استثناء مثل احمر علما اذا نكر

عن هذه القاعدة على قول سيبويه بقوله وخالف سيبويه الاخفش وهو ابو الحسن تلميذ سيبويه

ولما كان قول التلميذ اظهر مع موافقته لما ذكره من القاعدة جعله اصلا واسند المخالفة الى

الاستاد وان كان غير مستحسن تنبيها على ذلك في انصراف مثل احمر علما اذا نكر والمراد

بنحو احمر ما كان معنى الوصفية فيه قبل العلمية ظاهرا غير خفي فيدخل فيه مثل سكران وامثاله

ويخرج افعل للتاكيد نحو اجمع فانه منصرف عند التنكير بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه

قبل العلمية لكونه بمعنى كل وكذلك افعل التفضيل المجرد عن من التفضيلية فانه بعد التنكير

منصرف بالاتفاق لضعف معنى الوصفية فيه حتى صار افعل اسما وان كان معه من فلا

ينصرف بلا خلاف لظهور معنى الوصفية فيه بسبب من التفضيلية اعتبارا للوصفية الاصلية

بعد التنكير اي انما خالف سيبويه الاخفش لاجل اعتبار الوصفية الاصلية بعد

التنكير فانه لما زالت العلمية بالتنكير لم يبق مانع من اعتبار الوصفية فاعتبرها وجعله

غير منصرف للوصفية الاصلية وسبب اخر كوزن الفعل والالف والنون المزيدتين فان

قلت كما انه لا مانع من اعتبار الوصفية الاصلية لا باعث على اعتبارها ايضا فلم اعتبرها

وقد زال بالعلمية فبعد زوال

قوله اي لا يوجد شي من هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة

المصنف لان الاستثناء فيه مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما

شي او سبب من الاسباب او سبب من هذين السببين والاول

باطل لان خلاف الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب

منع الصرف واما الثالث فيستلزم اتحاد المستثنى مع المستثنى منه

...

مرين وذلك المفهوم العام لشموله لقوله عن الامر

الذي مجموع هو وجود العلمية مع هذين السببين لانه

الذي يمكن دائرا بين هذا الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى

هو احد هذين الاحتمالين بعينه وهو في ضمن احدهما فقط

وفائدة

قوله فقط التنبيه

على ان المراد احدهما المأ

خوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الاخر

لا المأخوذ لا بشرط حتى يجوز معها له على

[illegible]

وذهب الى ما هو خلاف الاصل اعني منع الصرف مثل الباعث على اعتبارها امتناع اسود وارقم مع زوال الوصفية عنهما الخ وفيه بحث لان الوصفية لم تزل عنهما بالكلية بل بقي فيهما شائبة من الوصفية لان اسود اسم للحية السوداء وارقم للحية التي فيها سواد وبياض ففيهما شئ من الوصفية فلا يلزم من اعتبار الوصفية فيهما اعتبارها في احمر بعد التنكير لانها قد زالت عنها بالكلية واما الاخفش فذهب الى انه منصرف فان الوصفية قد زالت بالعلمية والعلمية بالتنكير والزائل لا يعتبر من غير ضرورة فلم يبق فيه الا سبب واحد هو وزن الفعل او الالف والنون المزيدتين وهذا القول اظهر ولما اعتبر سيبويه الوصف الاصلي بعد التنكير ولئن كان زائلا لوجب ان يعتبره في حال العلمية ايضا فيمتنع نحو حاتم من الصرف للوصف الاصلي والعلمية فاجاب عنه المصنف بقوله ولا يلزم باب حاتم اي لا يلزم سيبويه من اعتباره الوصفية الاصلية بعد التنكير في مثل احمر علما باب حاتم اي كل علم كان في الاصل وصفا مع بقاء العلمية بان اعتبر فيه الوصفية الاصلية وحكم بمنع صرفه للعلمية والوصفية الاصلية لما يلزم في باب حاتم على تقدير منعه من الصرف من اعتبار متضادين يعني الوصفية والعلمية فان العلم للخصوص والوصف للعموم في حكم واحد وهو منع صرف لفظ واحد بخلاف ما اذا اعتبرت الوصفية الاصلية مع سبب آخر كما في اسود وارقم فان قلت التضاد انما هو بين الوصفية المحققة والعلمية لا بين الوصفية الاصلية الزائلة والعلمية فلو اعتبرت الوصفية الاصلية والعلمية في منع صرف مثل حاتم لا يلزم اجتماع المتضادين قلنا نقدير احد الضدين بعد زواله مع ضد آخر في حكم واحد وان لم يكن من قبيل اجتماع المتضادين لكنه شبيه به فاعتبارهما معا غير مستحسن وجميع الباب اي باب غير المنصرف باللام اي بدخول لام التعريف عليه او الاضافة اي اضافته الى غيره ينجر اي يصير مجرورا بالكسر اي بصورة الكسر لفظا او تقديرا وانما لم يكتف بقوله ينجر لان الانجرار قد يكون بالفتح وكلا بان يقول ينكسر لان الكسرة يطلق على الحركات البنائية ايضا و للنحاة خلاف في ان هذا الاسم في هذه الحالة منصرف او غير منصرف فمنهم من ذهب الى انه منصرف مطلقا لان عدم انصرافه انما كان لمشابهة الفعل فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص الاسم اعني اللام او الاضافة قويت جهة الاسمية فرجع الى اصله الذي هو الصرف فدخله الكسر دون التنوين لانه لا يجتمع مع اللام او الاضافة ومنهم

قوله قلنا تقدير احد الضدين الخ مر بقول الشيخ في هذا المقام

ان له تدافع من الدلالة على الخصوص

سعي الخواص كالفاعلية والمفعولية قيدت بجر ذلك ايضا

مغيرات لمدلول الاسم بخلاف البواقي غفور

من المذهب بخيف اذ الحكم بعدم الانصراف مع الزوال السببين او احدهما

من ذهب الى انه غير منصرف مطلقا والممنوع من غير المنصرف بالاصالة هو التنوين وسقوط
الكسر انما هو بتبعية التنوين وحيث ضعف مشابهته الفعل لم توثر الا في سقوط التنوين دون
تابعه الذي هو الكسر فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف ومنهم من
ذهب الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او الاضافة كان الاسم غير منصرف وان زالتا
معا او زالت احديهما كان منصرفا وبيان ذلك ان العلمية تزول باللام او الاضافة فان كانت
العلمية شرطا للسبب الاخر زالتا معا كما في ابرهيم وان لم تكن شرطا كما في احمد زالت احديهما
وان لم تكن هناك علمية كما في احمر بقيت العلتان على حالهما وهذا القول انسب بما عرف
به المصنف غير المنصرف **المرفوعات** جمع المرفوع لا المرفوعة لان موصوفه الاسم وهو مذكر
لا يعقل ويجمع هذا الجمع مطردا صفة المذكر الذي لا يعقل كالصافنات للذكور من الخيل والبغال
وجمال سبحلات اى ضخمات وكالايام الخاليات هو اى المرفوع الدال عليه المرفوعات لان التعريف
انما يكون للماهية دون الافراد ما اشتمل اى اسم اشتمل على علم الفاعلية اي علامة كون الاسم
فاعلا وهي الضمة والواو والالف والمراد باشتمال الاسم عليها ان يكون موصوفا بها لفظا او
تقديرا او محلا ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلي لان معنى الرفع المحلي انه في محل لو كان ثمة
معرب لكان مرفوعا لفظا او تقديرا وكيف يختص الرفع بما عدا الرفع المحلي وهو يجب مثلا عن الحول
الفاعل اذا كان مضمرا متصلا كما سيجيء فمنه اي من المرفوع او مما اشتمل على علم الفاعلية الفاعل
جواب شرط محذوف اي اذا عرفت هذا فنقول ...
وانما قدمه لانه اصل المرفوعات عند الجمهور لانه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ولان عامله
اقوى من عامل المبتدا وقيل اصل المرفوعات المبتدا لانه باق على ما هو الاصل في المسند اليه
وهو التقديم بخلاف الفاعل ولانه يحكم عليه بكل حكم جامد ومشتق فكان اقوى بخلاف
الفاعل فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق وهو اى الفاعل ما اى اسم حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل
قولهم اعجبني ان ضربت زيدا اسند اليه الفعل بالاصالة لا بالتبعية ليخرج عن الحد توابع الفاعل
وكذا المراد في جميع حدود المرفوعات والمنصوبات والمجرورات غير التابع بقرينة ذكر التوابع
بعدها او شبهه اى ما يشبهه في العمل وانما قال ذلك ليتناول فاعل اسم الفاعل والصفة المشبهة
اي ليتناول فاعل المعرف ...
والمصدر واسم المفعول واسم الفعل وافعل التفضيل والظرف وقدم اى الفعل او شبهه
عليه اى على ذلك الاسم واحترز به عن نحو زيد في زيد ضرب لانه مما اسند اليه الفعل.
اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا بين ضرب زيد وزيد ضرب في ...
لان الاسناد الى ضميره في اسناد اليه في الحقيقة لكنه موخر عنه والمراد بتقديمه عليه وجوبا

المبتدا او التقدير
لمرفوعات ...
لمرفوعات ... واللام للاستغراق
اى الانواع وتحمل على التعليم
ير الاول العهدى اي الفهم
من ... حيث ... والازا
رفع ونصب وجر وفيه ...
عفو قوله وكيف يختص الرفع
فيد الباعث على التخصيص عدم ظهور اشتمال الاسم على علم الفاعلية

قوله التي اصل الجمل ...
لم يقل على علم الرفع لان الخفاء في المرفوع ليس الا باعتبار ماخذه فافهم

لنبح عنه المبتدا المقدم عليه خبره نحو كريم من يكرمك فان قلت فلم يجب تقديمه عليه اذا
كان المبتدا نكرة والخبر ظرفا نحو في الدار رجل قلت المراد وجوب تقديم نوعه وليس
نوع الخبر مما يجب تقديمه بخلاف نوع ما اسند الى الفاعل على جهة قيامه به اى اسنادا
واقعا على طريق قيام الفعل او شبهه به اى بالفاعل وطريقة قيامه به بان يكون على
صيغة المعلوم او على ما في حكمها كاسم الفاعل والصفة المشبهة واحترز بهذا القيد عن
مفعول ما لم يسم فاعله كزيد في ضرب زيد على صيغة المجهول والاحتياج الى هذا القيد
انما هو على مذهب من لم يجعله داخلا في الفاعل كالمصنف واما على مذهب من جعله
داخلا فيه كصاحب المفصل فلا حاجة الى هذا القيد بل يجب ان لا يقيد به مثل زيد
في قام زيد فهذا مثال لما اسند اليه الفعل ومثل ابوه في زيد قائم ابوه فهذا مثال
لما اسند اليه شبه الفعل والاصل فيه اى في الفاعل اى ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم
يمنع مانع ان يلي فعله المسند اليه اى يكون بعده من غير ان يتقدم عليه شيء اخر من معمولاته
لانه كالجزء من الفعل لشدة احتياج الفعل اليه بدليل اعلى ذلك اسكان اللام في ضربت
لاندفع توالى اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة واحدة فلذا اى لان الاصل الذي يقتضي تقدم
الفاعل على سائر المعمولات الفعل جاز ضرب غلامه زيد لتقدم مرجع الضمير وهو زيد
رتبة فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا بل لفظا فقط وذلك جائز وامتنع ضرب غلامه
زيدا لتأخر مرجع الضمير وهو زيد لفظا ورتبة فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة
وذلك غير جائز خلافا للاخفش وابن جني ومستندهما في ذلك قول الشاعر جزى
ربه عني عدي بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل واجيب عنه بان هذا الضرورة
الشعر والمراد عدم جوازه في سعة الكلام وبانه لا نسلم ان الضمير يرجع الى العدى بل الى
المصدر الذي يدل عليه الفعل اعني جزى رب الجزاء واذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية
الفاعل ومفعولية المفعول بالوضع لفظا فيهما اى في الفاعل المتقدم ذكره صريحا في ضمن
الامثلة ايضا والمفعول المتقدم ذكره في ضمن الامثلة والقرينة اى الامر الدال عليهما لا
بالوضع اذ لا يبعد ان يطلق على ما وضع بازاء شيء انه قرينة عليه فلا يرد عليه ان ذكر الاعراب
مستغنى عنه اذ القرينة شاملة له وهي اما لفظية نحو ضربت موسى حبلى او معنوية نحو اكل
الكمثرى يحيى او كان الفاعل ضميرا متصلا بالفعل اى ذا كضربت زيدا او مستترا كزيد ضرب

غلامه بشرط ان يكون المفعول متاخرا عن الفعل لئلا ينتقض بمثل زيدا ضربه او وقع مفعوله

اى مفعول الفاعل بعد الا بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير نحو ما ضرب

زيد الا عمرا او بعد معناها نحو انما ضرب زيد عمرا وجب تقديمه اى تقديم الفاعل على المفعول

فى جميع هذه الصور اما فى صورة انتفاء الاعراب والقرينة فيهما فللتحرز عن الالتباس واما فى

صورة كون الفاعل ضميرا متصلا فلمنافاة الاتصال الانفصال واما فى صورة وقوع

المفعول بعد الا لكن بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير فلئلا ينقلب الحصر

المطلوب فان المفهوم من قولنا ما ضرب زيد الا عمرا انحصار ضاربية زيد فى عمرو مع جواز ان يكون عمرو

مضروبا لشخص اخر والمفهوم من قولنا ما ضرب عمرا الا زيد انحصار مضروبية عمرو فى زيد مع جواز

ان يكون زيد ضاربا لشخص اخر فلو انقلب احدهما بالاخر انقلب معنى الحصر المطلوب وانما قلنا

بشرط توسطها بينهما فى صورتى التقديم والتاخير لانه لو قدم المفعول على الفاعل مع الا فقال ما

ضرب الا عمرا زيد فالظاهر ان معناه انحصار ضاربية زيد فى عمرو اذ الحصر انما هو فيما يلى الا فلا ينقلب

الحصر المطلوب فلا يجب تقديم الفاعل لكن لم يستحسنه بعضهم لانه من قبيل قصر الصفة على الشى قبل تمامها

وانما قلنا الظاهر ان معناه كذا لاحتمال ان يكون معناه ما ضرب احد احدا الا عمرا زيد فيفيد

انحصار كل منهما فى الاخر وهو ايضا خلاف المقصود واما وجوب تقديمه عليه فى صورة وقوع

المفعول بعد معنى الا فلان الحصر ههنا فى الجزء الاخير فلو اخر الفاعل انقلب المعنى قطعا واذا اتصل به اى

بالفاعل ضمير المفعول نحو ضرب زيدا غلامه او وقع اى الفاعل بعد الا المتوسطة بينهما فى صورتى

التقديم والتاخير نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفائدة هذا القيد مثل ما عرفت انفا او وقع الفاعل بعد

معناها اى بعد معنى الا نحو انما ضرب عمرا زيد او اتصل به مفعوله بان يكون المفعول ضميرا متصلا

بالفعل وهو اى الفاعل غيره ضمير متصل به نحو ضربك زيد وجب تاخيره اى تاخير الفاعل عن المفعول

فى جميع هذه الصور اما فى صورة اتصال ضمير المفعول به فلئلا يلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة واما

فى صورة وقوعه بعد الا او معناها فلئلا ينقلب الحصر المطلوب واما فى صورة كون المفعول

ضميرا متصلا والفاعل غير متصل فلمنافاة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل الغير المتصل بينه

وبين الفعل بخلاف ما اذا كان الفاعل ايضا ضميرا متصلا به فانه يجب تقديم الفاعل نحو ضربتك

وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقيام قرينة دالة على تعيين المحذوف جوازا اى حذفا جائزا

فى مثل قولك زيد اى فيما اذا كان جوابا للسؤال المحقق لمن قال من قام ما لاعمر يقوم

بالقيام فيجوز ان يقول زيد بحذف قام اي قام زيد ويجوز ان يقول قام زيد بذكره وانما يلزم
الفعل دون الخبر لان تقدير الخبر يوجب حذف الجملة وتقدير الفعل يوجب حذف احد جزئيها
والتقليل في الحذف اولى وكذا يحذف الفعل جوازا فيما اذا كان جوابا لسؤال مقدر نحو
قول الشاعر في مرثية يزيد بن نهشل ليبك على البناء للمفعول يزيد مرفوع على انه مفعول ما
لم يسم فاعله ضارع اي عاجز ذليل وهو فاعل الفعل المحذوف اي يبكيه ضارع بقرينة السؤال
المقدر وهو من يبكيه واما على رواية ليبك على البناء للفاعل ونصب يزيد فليس مما نحن فيه لخصومة
متعلق بضارع اي يبكيه من يذل ويعجز عن مقاومة الخصماء لانه كان ظهيرا للعجزة والاذلاء ونحو
البيت ومختبط مما تطيح الطوائح المختبط السائل من غير وسيلة والاطاحة الاهلاك والطوائح
جمع مطيحة على غير القياس كاللواقح جمع ملقحة ومما يتعلق بمختبط وما مصدرية يعني ويبكيه ايضا
من يسئل بغير وسيلة من اجل اهلاك المهلكات ماله وما يتوسل به الى تحصيل المال لانه كان
معطي السائلين بغير وسيلة وقد يحذف الفعل الرافع للفاعل لقرينة دالة على تعيينه وجوبا اي
حذفا واجبا في مثل قوله تعالى وان احد من المشركين استجارك اي في كل موضع حذف الفعل ثم
فسر لرفع الابهام الناشي من الحذف فانه لو ذكر المفسر لم يبق المفسر مفسرا بل صار حشوا بخلاف المفسر الذي
فيه ابهام بدون حذف فانه يجوز الجمع بينه وبين مفسره كقولك جاءني رجل اي زيد فتقدير الاية
وان استجارك احد من المشركين استجارك فاحد فيها فاعل فعل محذوف وجوبا وهو استجارك
الاول المفسر باستجارك الثاني وانما وجب حذفه لان مفسره قائم مقامه مغني عنه ولا يجوز
ان يكون احد مرفوعا بالابتداء لامتناع دخول حرف الشرط على الاسم بل لا بد له من الفعل وقد يحذفان
اي الفعل والفاعل معا دون الفاعل وحده في مثل نعم جوابا لمن قال اقام زيد اي نعم قام زيد
فحذفت الجملة الفعلية وذكر نعم في مقامها وهذا الحذف جائز بقرينة السؤال لا واجب لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه في مقامه كالمفسر فيلزم في الكلام استدراك وانما قدر الجملة الفعلية لا الاسمية
بان يقال نعم زيد قام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه جملة فعلية واذا تنازع الفعلان
بل العاملان اذ التنازع يجري في غير الفعل ايضا نحو زيد معط ومكرم عمروا او بكر كريم وشريف
ابوه واقتصر على الفعل لاصالته في العمل وانما قال الفعلان مع ان التنازع قد يقع في اكثر من
فعلين اقتصارا على اقل مراتب التنازع وهو اثنان ظاهرا اي اسما ظاهرا واقعا بعدهما اي بعد
الفعلين اذ المتقدم عليهما والمتوسط بينهما معمول للفعل الاول اذ هو يستحقه قبل الثاني فلا يكو

فيه مجال التنازع ومعنى تنازعهما فيه انهما بحسب المعنى يتوجهان اليه ويصح ان يكون هو مع

دفع غيره في ذلك الموضع معمولا لكل واحد منهما على البدل فلا يتصور تنازعهما في الضمير المتصل

لأن المتصل الواقع بعدهما يكون متصلا بالفعل الثاني وهو مع كونه متصلا بالفعل الثاني

لا يجوز ان يكون معمولا للفعل الأول كما لا يخفى واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما نحو ما ضرب

واكرم الا انا ففيه تنازع لكن لا يمكن قطعه بما هو طريق القطع عندهم وهو اضمار الفاعل في

الأول عند البصريين وفي الثاني عند الكوفيين لأنه لا يمكن اضماره مع الا لأنه حرف ولا يصح اضمار

ولا بد من لفظة المعنى لأنه يفيد نفي الفعل عن الفاعل والمقصود اثباته له ومراد المصنف بال

تنازع هنهنا ما يكون طريق القطع اضمار الفاعل فلهذا خصه بالاسم الظاهر واما التنازع

الواقع في الضمير المنفصل فعلى مذهب الكسائي يقطع بالحذف وعلى مذهب الفراء يعملان معا

اما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لأن طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع كما عرفت فقد

يكون اي تنازع الفعلين في الفاعلية بان يقتضي كل منهما ان يكون الاسم الظاهر فاعلا له فيكونان

متفقين في اقتضاء الفاعلية مثل ضربني واكرمني زيد وقد يكون تنازعهما في المفعولية بان

يقتضي كل واحد منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية مثل

ضربت واكرمت زيدا وقد يكون تنازعهما في الفاعلية والمفعولية وذلك يكون على وجهين

احدهما ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ومفعولية اسم ظاهر اخر فيكونان متفقين في ذلك

الاقتضاء مثل ضرب واهان زيد عمرا وليس هذا قسما ثالثا للتنازع بل هو اجتماع القسمين

الأولين وثانيهما ان يقتضي احد الفعلين فاعلية اسم ظاهر والاخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر

بعينه ولا شك في اختلاف اقتضاء الفعلين في هذه الصورة وهذا هو القسم الثالث المقابل

للأولين فقوله مختلفين لتخصيص هذه الصورة بالافادة يعني قد يكون تنازع الفعلين

واقعا في الفاعلية والمفعولية حال كون الفعلين مختلفين في الاقتضاء وذلك لا يتصور الا اذا

كان الاسم الظاهر المتنازع فيه واحدا وانما لم يورد مثالا للقسم الثالث لأنه اذا اخذ فعل من

المثال الأول وفعل من المثال الاخر حصل مثال القسم الثالث وذلك يتصور على وجوه كثيرة مثل

ضربني وضربت زيدا واكرمني واكرمت زيدا واكرمني وضربت زيدا وضربني واكرمت زيدا

وغير ذلك مما يكون الاسم الظاهر مرفوعا فيختار النحاة البصريون اعمال الفعل الثاني القريب

مع تجويز اعمال الأول ويختار النحاة الكوفيون اعمال الأول اي اعمال الفعل الأول مع تجويز

للقرب بالاكمال المذكور اذ كان ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ويكرمه انت او قائم او فاعل انت فغير جارية والذ خاص والمدعى عام والحق جواز التنازع في مثل هذا القسم الا

قوله وليس هذا قسما ثالثا منه التنازع لأن المقسم في كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث انه قسم واحد يكون في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا منع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين قال لأن الكلام في التنازع في اسم واحد يكون على افراد ظاهر او تكثيره ايضا ولا يكفي انه يلزمه ان يجمع المثال المذكور عن بحث التنازع لأنه ليس تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين غفور

قوله القريب اي القرب الطالب من المطلوب في عدم لزوم الفصل بالأجنبي وورود الاستعمال بتنابع عليه ان قلت اذا كان القرب مرجحا كان ينبغي ان يوقع بجواب الشرط عند اجتماع الشرط والقسم لا جواب القسم مقدما انه ان ينبغي لا كرمك

اعمال الثاني بزيد ضربني وكرمت عمروا

اعمال الثاني اسبق ولاحتراز عن الاضمار قبل الذكر فان اعملت الفعل الثاني كما هو مذهب
البصريين وبدأ به لانه المذهب المختار والاكثر استعمالا اضمرت الفاعل في الفعل الاول اذا اقتضى
الفاعل لجواز الاضمار قبل الذكر في العمدة بشرط التفسير ولزوم التكرار بالذكر وامتناع الحذف
على وفق الاسم الظاهر الواقع بعد الفعلين اي على موافقته افرادا او تثنية وجمعا وتذكيرا او تانيثا
لان مرجع الضمير والضمير يجب ان يكون موافقا للمرجع في هذه الامور دون الحذف لانه لا
يجوز حذف الفاعل الا اذا اسند ثم وسد خلافا للكسائي فانه لا يضمر الفاعل بل يحذفه تحرزا
عن الاضمار قبل الذكر ويظهر اثر الخلاف في نحو ضربني واكرمني الزيدان عند البصريين وضربني
واكرمني الزيدان عند الكسائي وجاز اي اعمال الفعل الثاني مع اقتضاء الفعل الاول الفاعل
خلافا للفراء فانه لا يجوز اعمال الفعل الثاني عند اقتضاء الفعل الاول الفاعل لانه يلزم على
تقديره اعماله اما الاضمار قبل الذكر كما هو مذهب الجمهور او حذف الفاعل كما هو مذهب الكسائي
بل يجب عنده اعمال الفعل الاول فان اقتضى الثاني الفاعل اضمرته وان اقتضى المفعول حذفته او اضمرته
تقول ضربني واكرماني الزيدان وضربني واكرمت الزيدان وضربني واكرمهما الزيدان فلا
يلزم محذور وقيل يروى عنه تشريك الرافعين او اضماره بعد الظاهر كما في صورة تاخير
الناصب تقول ضربني واكرمني زيد هو وضربني واكرمت زيدا هو ولكن المتن غير مشهور به
وحذفت المفعول تحرزا عن التكرار لو ذكر وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة لو اضمر ان استغني
عنه والا اي وان لم يستغن عنه اظهرت اي المفعول نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
لانه لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت ولا يجوز اضماره لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر في
الفضلة وان اعملت الفعل الاول كما هو مختار الكوفيين اضمرت الفاعل في الفعل الثاني لو اقتضاه
نحو ضربني واكرمني زيد اذا جعلت زيدا فاعل ضربني واضمرت في اكرمني ضميرا راجعا الى زيد لتقدمه
رتبة فلا محذور فيه اذ لا حذف للفاعل ولا الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة بل لفظا فقط
وهو جائز واضمرت المفعول في الفعل الثاني لو اقتضاه على المذهب المختار ولم تحذفه وان جاز
حذفه لئلا يتوهم ان مفعول الفعل الثاني مغاير للمذكور ويكون الضمير راجعا الى لفظ متقدم
رتبة كما تقول ضربني واكرمته زيد الا ان يمنع مانع من الاضمار كما هو القول المختار ومن الحذف
كما هو القول الغير المختار فتظهر المفعول فانه اذا امتنع الاضمار والحذف لا سبيل الا الى الاظهار نحو حسبني
وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا حيث اعمل حسبني فجعل الزيدان فاعلا له ومنطلقا مفعولا

واضمرت



واضمر المفعول في حسبتهما واظهر المفعول الثاني وهو منطلقين لمانع وهو انه لو اضمر مفردا خالف المفعول الاول ولو اضمر مثنى خالف المرجع وهو قوله منطلقا ولا يخفى ان الانسب التنازع في هذه الصورة الا اذا لاحظت المفعول الثاني اسماء الا على اتصافه بما بالانطلاق من غير ملاحظة تثنيته وافراده والا فالظاهر انه لا تنازع بين الفعلين في المفعول الثاني لان الاول يقتضي مفعولا مفردا والثاني مفعولا مثنى فلا يتوجهان الى امر واحد فلا تنازع ولما استدل الكوفيون على اولوية اعمال الفعل الاول بقول امرء القيس ولو انما اسعى لادنى معيشة كفاني ولم اطلب قليل من المال حيث قالوا لو قد توجه الفعلان اعني كفاني ولم اطلب الى اسم واحد وهو قليل من المال فاقتضى الاول رفعه بالفاعلية والثاني نصبه بالمفعولية وامرء القيس الذي هو افصح شعراء العرب عمل الاول فلو لم يكن اعمال الاول اولى لما اختاره اذ الافصح لا يتساوى الاعمالين فاجاب المصنف عن طرف البصريين وقال قول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه اي من باب التنازع لفساد المعنى على تقدير توجه كل من كفاني ولم اطلب الى قليل من المال لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة وانتفاء كفاية قليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما وذلك لان لو يجعل مدخوله المثبت شرطا كان او جزاء او معطوفا على احدهما منفيا والمنفي من ذلك مثبتا فعلى هذا ينبغي ان يكون مفعول لم اطلب محذوفا اي لم اطلب العز والمجد كما يدل عليه البيت المتاخر عنه وهو قوله ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي وح يستقيم المعنى يعني انا لا اسعى لادنى معيشة ولا يكفيني قليل من المال ولكني اطلب المجد الاصيل الثابت واسعى له مفعول ما لم يسم فاعله اي مفعول فعل او شبه فعل لم يذكر فاعله وانما لم يفصله عن الفاعل ولم يقل ومنه كما فصل المبتدأ حيث قال ومنها المبتدأ لشدة اتصاله بالفاعل حتى سماه بعض النحاة فاعلا كل مفعول حذف فاعله اي فاعل ذلك المفعول وانما اضيف الى المفعول مع ان الشبه كونه فاعلا الفعل متعلق به واقيم هو اي المفعول مقامه اي مقام الفاعل في اسناد الفعل او شبهه اليه وشرطه اي شرط مفعول ما لم يسم فاعله في حذف فاعله واقامته مقام الفاعل اذا كان عامله فعلا ان تغير صيغة الفعل الى فعل اي الماضي المجهول او يفعل اي المضارع المجهول فيهما او لمثل انفعل واستفعل ويفتعل ويستفعل وغيرها من الافعال المجهولات المزيدة فيهما ولا يقع موقع الفاعل المفعول الثاني من مفعولي باب علمت لانه مسند الى المفعول الاول اسنادا تاما فلو اسند الفعل اليه لا يكون اسناده الا تاما لزم كونه مسندا ومسندا اليه معا مع كون كل من الاسنادين تاما بخلاف اعجبني ضرب زيد لان احد الاسنادين وهو اسناد المصدر

قوله ل
والشيم
الكوفيون الخ
قيل لا انفال للفالث
ان يقول لا يجوز ان يكون
من باب اعمال الاول والا لزم
حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة الكفار
الوزن هنا ولا يخفى على ارباب الالباب انه ليس
الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول
اولى عند من يدعيه سوا احذف المفعول من الثاني او اضمر
والبيت يشهد له فشهادته مع حذف مفعول الثاني اتم و
اما الثاني فلانه اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون
الضرورة داعية الى حذف المفعول على خلاف المختار عند

غير تام ولا المفعول الثالث من مفاعيل باب اعلمت اى حكمه حكم المفعول الثانى من باب علمت في كونه مسندا والمفعول له بلا لام لان النصب فيه مشعر بالعلية فلو اسند اليه الفعل فات النصب والاشعار بخلاف ما اذا كان مع اللام نحو ضرب للتاديب فالمفعول معه كذلك اى كل من المفعول له والمفعول معه كل اى كالمفعول الثانى والثالث من باب علمت واعلمت في انهما لا يقعان موقع الفاعل اما المفعول له فكما عرفت واما المفعول معه فلانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التى اصلها العطف وهى دليل الانفصال والفاعل كالجزء ولا بدون الواو فانه لم يعرف ح كونه مفعولا معه واذا وجد المفعول به في الكلام مع غيره من المفاعيل التى يجوز وقوعها موقع الفاعل تعين اى المفعول به لذلك اى لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما فان الضرب مثلا كما انه لا يمكن تعقله بلا ضارب كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب بخلاف ساير المفاعيل فانها ليست بهذه الصفة تقول ضرب زيد باقامة المفعول به مقام الفاعل يوم الجمعة ظرف زمان امام الامير ظرف مكان ضربا شديدا مفعول مطلق للنوع باعتبار الصفة وفائدة وصف الضرب بالشدة للتنبيه على ان المصدر لا يقوم مقام الفاعل بلا قيد مخصص لان اقامته فيه لعدم الفائدة في داره جار ومجرور شبيه بالمفاعيل اقيم مقام الفاعل مثلها فتعين زيد وان لم يكن اى وان لم يوجد في الكلام مفعول به فالجميع اى جميع ما سوى المفعول به سواء في جواز وقوعها موقع الفاعل والمفعول الاول من باب اعطيت اى الفعل المتعدى الى مفعولين ثانيهما غير الاول اولى بان يقام مقام الفاعل من المفعول الثانى لان فيه معنى الفاعلية بالنسبة الى الثانى لانه عاط اى اخذ نحو اعطى زيد درهما مع جواز اعطى درهم زيدا وذلك عند الامن من اللبس واما عنده فيجب اقامة المفعول الاول نحو اعطى زيد عمرا ومنها المبتدأ والخبر وفي بعض النسخ ومنه يعنى من جملة المرفوعا او من جملة المرفوع المبتدأ والخبر جمعهما في فصل واحد للتلازم الواقع بينهما على ما هو الاصل فيهما واشتراكهما في العامل المعنوى فالمبتدأ هو الاسم لفظا او تقديرا ليتناول نحو وان تصوموا خير لكم المجرد عن العوامل اللفظية اى الاسم الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اصلا واحترز به عن الاسم الذى فيه عامل لفظى كاسمى ان وكان وكانه اراد بالعامل اللفظى ما يكون مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه مثل بحسبك درهم مسندا اليه واحترز به عن الخبر وعن ثانى قسمى المبتدأ الخارج عن هذا القسم فانهما لا يكونان الا مسندا والصفة سواء كانت مشتقة كضارب ومضروب وحسن او جارية مجراها كقرشى الواقعة بعد حرف النفى كما ولا او الف الاستفهام او نحوه كهل وما ومن وعن سيبويه جواز الابتداء بها

من غير استفهام ونفي مع قبح والاخفش يرى ذلك حسنا وعليه قول الشاعر فخير نحن عند الناس
منكم فخير مبتدأ ونحن فاعله ولو جعل خيرٌ خبراً عن نحن لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو من
باجنبي وهو غير جائز لضعف عمله بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء او ضميرا لظاهر او ما يجري
مجراه وهو الضمير المنفصل لئلا يخرج عنه نحو قوله تعالى أراغب أنت عن آلهتي يا ابراهيم واحترز به عن
نحو أقائمان الزيدان لان أقائمان رافع لضمير عائد الى الزيدان ولو كان رافعا لهذا الظاهر لم
يجز تثنيته مثل زيد قائم مثال للقسم الاول من المبتدأ وما قائم الزيدان مثال للصفة الواقعة
بعد حرف النفي وأقائم الزيدان مثال للصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام فان طابقت أي الصفة
الواقعة بعد حرف الاستفهام اسما مفردا مذكورا بعدها نحو ما قائم زيد وأقائم زيد واحترز به
عما اذا طابقت مثنى نحو أقائمان الزيدان او مجموعا نحو أقائمون الزيدون فانهما خبر لما لا جاز
الامران أي كون الصفة مبتدأ وما بعدها فاعلها ساد مسد الخبر وكون ما بعدها مبتدأ والصفة
خبرا مقدما عليه ففيها ثلاث صور احدها أقائمان الزيدان ويتعين ح ان يكون الزيدان فاعلا
للصفة وثانيها مقام الخبر وثالثها أقائم زيد ويجوز فيه الامران كما عرفت والخبر هو المجرد أي هو الاسم
المجرد عن العوامل اللفظية لان الكلام في مرفوعات الاسم فلا يصدق على نصب في نصب زيد انه
المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة لانه ليس باسم المسند به أي ما يوقع به الاسناد واحترز
به عن القسم الاول من المبتدأ لانه مسند اليه لا مسند به المغاير للصفة المذكورة في تعريف المبتدأ
واحترز به عن القسم الثاني من المبتدأ ولك ان تقول المراد بالمسند به المسند الى المبتدأ او تجعل الباء
في به بمعنى الى والضمير المجرور راجعا الى المبتدأ وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني من المبتدأ ويكون
قوله المغاير للصفة المذكورة تأكيدا واعلم ان العامل في المبتدأ والخبر هو الابتداء اعني تجريد الاسم
عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء او ليسند اليه شيء فعند الابتداء عامل في المبتدأ والخبر رافع لهما
عند البصريين واما عند غيرهم فقال بعضهم الابتداء عامل في المبتدأ والمبتدأ في الخبر وقال آخرون
كل واحد من المبتدأ والخبر عامل في الآخر وعلى هذا لا يكونان مجردين عن العوامل اللفظية واصل
المبتدأ أي ما ينبغي ان يكون المبتدأ عليه ان لم يمنع مانع التقديم على الخبر لفظا لان المبتدأ ذات و
الخبر حال من احوالها والذات متقدمة على احوالها ومن ثم أي ومن اجل ان الاصل في المبتدأ التقديم
لفظا جاز قولهم في داره زيد مع كون الضمير عائدا الى زيد المتأخر لفظا المتقدم رتبة لان الاصل التقديم
وامتنع قولهم صاحبها في الدار لعود الضمير الى الدار وهو في جزء الخبر الذي اصله التأخير فيلزم عود

الضمير

البحث في المبتدأ والخبر

الضمير الى المتأخر لفظا ورتبة وهو غير جائز وقد يكون المبتدأ نكرة وان كان الاصل فيه ان يكون معرفة لان للمعرفة معنى معينا والمطلوب المهم الكثير الوقوع في الكلام انما هو الحكم على الامور المعينة ولكنه لا يقع نكرة على الاطلاق بل اذا تخصصت تلك النكرة بوجه ما فوجه التخصيص اذ بالتخصيص يحصل اشتراكها فتقرب من المعرفة مثل قوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك فان العبد متناول للمؤمن والكافر وحيث وصف بالمؤمن تخصص بالصفة فجعل مبتدأ وخبره خير ومثل قولك ارجل في الدار ام امرأة فان المتكلم بهذا الكلام يعلم ان احدهما في الدار فيسأل المخاطب عن تعيينه فكأنه قال ايهما الامر المعلوم كون احدهما في الدار كائن فيها فكل واحد منهما تخصص بهذه الصفة فجعل الرجل مبتدأ وفي الدار خبره ومثل قولك ما احد خير منك فان النكرة فيه وقعت في حيز النفي فافادت عموم الافراد وشمولها فتعينت وتخصصت فانه لا يتعلق في جميع الافراد بل هو امر واحد وكذا كل نكرة في الاثبات قصد بها العموم نحو تمرة خير من جرادة ومثل قولهم شر اهر ذا ناب لتخصصه بما يتخصص به الفاعل ... الشبيه به اذ يستعمل في موضع ما اهر ذا ناب الا شر وما يتخصص به الفاعل قبل ذكره هو صحة كونه محكوما عليه بما اسند اليه فانك اذا قلت قام علم منه ان ما يذكر بعده لم يصح ان يحكم عليه بالقيام فاذا قلت رجل فهو في قوة رجل موصوف بصحة الحكم عليه بالقيام واعلم ان المهر للكلب بالنباح المعتاد قد يكون خيرا كما اذا كان مجيء حبيب مثلا وقد يكون شرا كما اذا كان مجيء عدو والمهر له بنباح غير معتاد يتشاءم به يكون شرا البتة فعلى الاول يصح القصر بتقديم الخبر فمعناه شر لا خير اهر ذا ناب وعلى الثاني لا يصح القصر فقد وصف حتى يصح القصر فيكون المعنى شر عظيم لا حقير اهر ذا ناب فهذا مثل يضرب لرجل قوي ادرك البغي خادثة ومثل قولك في الدار رجل لتخصصه بتقديم الخبر الى ... اذا قيل في الدار علم ان ما يذكر بعده موصوف بصحة استقراره في الدار فهو في قوة التخصيص بالصفة ومثل قولك سلام عليك لتخصصه بنسبته الى المتكلم اذ اصله سلمت سلاما عليك فحذف الفعل وعدل الى الرفع لقصد الدوام والاستمرار فكانه قال سلام مني عليك هذا هو المنقول فيما بين النحاة وقال بعض المحققين منهم مدار صحة الاخبار عن النكرة على الفائدة لا على ما ذكروه من التخصيصات التي يحتاج في توجيهها الى هذه التكلفات الركيكة الواهية الضعيفة فعلى هذا يجوز ان يقال كوكب انقض الساعة لحصول الفائدة ولا يجوز ان يقال رجل قائم لعدمها وهذا القول اقرب الى الصواب ولما كان الخبر المعرف فيما سبق مخصصا بالمفرد لكونه من ممات الاسم فلم يكن الجملة

داخلة



داخلة فيه اراد ان يشير الى ان خبر المبتدأ قد يقع جملة ايضا فقال والخبر قد يكون جملة اسمية مثل
زيد ابوه قائم و فعلية مثل زيد قام ابوه ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية واذا كان
الخبر جملة والجملة مستقلة بنفسها لا تقتضي الارتباط بغيرها فلا بد في الجملة الواقعة خبرا عن المبتدأ
من عائد يربطها به وذلك العائد اما ضمير كما في المثالين المذكورين او غيره كاللام في نعم الرجل
زيد ووضع المظهر في موضع المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وكون الخبر تفسيرا للمبتدأ في نحو قل هو
الله احد وقد يحذف العائد اذا كان ضميرا لقيام قرينة نحو الكر بستين درهما والسمن منوان
بدرهم اي الكر منه ومنوان منه بقرينة ان بايع البر والسمن لا يسعر غيرهما وما وقع ظرفا اي الخبر الذي
وقع ظرف زمان او مكان او جارا او مجرورا فالاكثر من النحاة وهم البصريون على انه اي الخبر الواقع
ظرفا مقدر اي مأول بجملة بتقدير الفعل فيه لانه اذا قدر فيه الفعل يصير جملة فعلية بخلاف
ما اذا قدر فيه اسم الفاعل كما هو مذهب الاقل وهم الكوفيون فانه يصير مفردا ووجه الاكثر ان الظرف
لا بد له من متعلق عامل فيه والاصل في العمل هو الفعل فاذا وجب التقدير فالاصل اولى ووجه
الاقل انه خبر والاصل في الخبر هو الافراد ثم ان الاصل في المبتدأ التقديم وجاز تأخيره لكنه قد يجب
لعارض كما اشار اليه بقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام اي على معنى وجب له
صدر الكلام كالاستفهام فانه يجب تقديمه حفظا للصدارة مثل من ابوك فان من مبتدأ مشتمل
على ما له صدر الكلام وهو الاستفهام فان معناه اهذا ابوك ام ذاك وابوك خبره وهذا مذهب
سيبويه وذهب بعض النحاة الى ان ابوك مبتدأ لكونه معرفة ومن خبره الواجب تقديمه على المبتدأ
لتضمنه معنى الاستفهام او كانا اي المبتدأ والخبر معرفتين متساويين في التعريف او غير متساويين
ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والآخر خبرا نحو زيد المنطلق او كانا متساويين في اصل التخصيص لا
في قدره نحو او مثل غلام رجل صالح خير منك لوجب تقديمه ايضا مثل افضل مني افضل منك رفعا
للاشتباه او كان الخبر فعلا له اي للمبتدأ الخبر اي انما لا يكون فعلا له كما في قولك زيد قام ابوه فانه
لا يجب فيه تقديم المبتدأ لجواز ان يقال قام ابوه زيد لعدم الالتباس مثل زيد قام وجب تقديمه
اي تقديم المبتدأ على الخبر في هذه الصور اما في الصور الاول فلما ذكرنا واما في الصورة الاخيرة فلئلا
يلتبس المبتدأ بالفاعل اذا كان الفعل مفردا مثل زيد قام فانه اذا قيل قام زيد التبس المبتدأ بالفاعل
او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا فانه اذا قيل في مثل الزيدان قاما والزيدون قاموا
قاما الزيدان وقاموا الزيدون يحتمل ان يكون الزيدان والزيدون بدلا عن الفاعل فالتبس المبتدأ

بادر بالفاعل على هذا التقدير ايضا على قول من يجوز كون الالف والواو حروفا دالة على تثنية الفاعل
وجمعه كالتاء في ضربت هند وان تضمن الخبر المفرد اي الذي ليس بجملة صورة سواء كان بحسب الحقيقة
جملة او غير جملة ما له صدر الكلام اي معنى وجب له صدر الكلام كالاستفهام مثل اين زيد فزيد مبتدأ
واين اسم متضمن للاستفهام خبره وهو ظرف فان قدر بفعل كان الخبر جملة حقيقة مفردا صورة وان قدر
باسم الفاعل كان الخبر مفردا صورة وحقيقة وعلى التقديرين ليس بجملة صورة واحترزنا به عن نحو زيد من
ابوه اذ لا يبطل بتاخيره صدارة ما له صدر الكلام لتصدره في جملته او كان الخبر تقديمه مصححا له
اي للمبتدأ ان جعله مبتدأ فتقديمه يصحح وقوعه مبتدأ مثل في الدار رجل فان في الدار خبر يصحح
المبتدأ بتقديمه كما عرفت فلو اخر لبقي المبتدأ نكرة غير مخصصة او كان لمتعلقه بكسر اللام اي كان للمتعلق
بالخبر التابع له بتبعية يمتنع معها تقديمه على الخبر فلا يرد نحو على الله عبده متوكل ضمير كائن في جانب
المبتدأ راجع الى ذلك المتعلق اذ لو اخر لزم الاضمار قبل الذكر لفظا ومعنى نحو على التمرة مثلها زبدا
فقوله مثلها اي مثل التمرة مبتدأ وفيه ضمير لمتعلق الخبر وهو التمرة لان الخبر هو قوله على التمرة والتمرة
متعلق به مثل تعلق الجزء بالكل او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول
بالمفرد مبتدأ اذ في تأخيره خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ لامكان الذهول عن الفتحة
لخفائها او في الكتابة مثل عندي انك قائم وجب تقديمه اي تقديم الخبر على المبتدأ في جميع هذه الصور
كما ذكرنا وقد يتعدد الخبر اي يتعدد المخبر عنه بان يكون اثنين فصاعدا وذلك التعدد اما بحسب اللفظ والمعنى
جميعا وذلك يستعمل على وجهين بالعطف مثل زيد عالم وعاقل وبغير العطف مثل زيد عالم عاقل
واما بحسب اللفظ فقط نحو هذا حلو حامض فانهما في الحقيقة خبر واحد اي مز وفي هذه الصورة ترك
العطف اولى ونظر بعض النحاة الى صورة التعدد وجوز العطف ولا يبعد ان يقال ان مراد المصنف
بتعدد الخبر ما يكون بغير العطف لان التعدد بالعطف لا خفاء فيه لا في الخبر ولا في المبتدأ ولا في غيرهما
وايضا المتعدد بالعطف ليس بخبر بل هو من توابعه ولهذا اورد في المثال الخبر المتعدد بغير عطف ولو
جعل التعدد اعم فالاقتصار عليه لذلك وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط وهو سببية الاول للثاني
او للحكم به فلا بد عليه نحو وما بكم من نعمة فمن الله فنسبة المبتدأ الى الشرط في سببيته للخبر كسببية الشرط للجزاء
فيصح دخول الفاء في خبره ويصح عدم دخوله فيه نظرا الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط واما اذا قصد الدلالة
على ذلك المعنى في اللفظ فيجب دخول الفاء فيه واما اذا لم يقصد فلم يجب دخوله فيه بل يجب عدمه وذلك
اي المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما الاسم الموصول بفعل او ظرف اي الذي جعلت صلته جملة فعلية

اوظرف فيهما وليه بجملة فعلية ههنا بالاتفاق وانما اشترط ان يكون صلته فعلا اوظرفا ما ولا با

لفعل ليتاكد مشابهته الشرط لان الشرط لا يكون الا فعلا او في حكم الاسم الموصول المذكور الاسم

الموصوف به او النكرة الموصوفة بهما اي باحدهما او في حكمهما الاسم المضاف اليهما مثل الذي يأتيني

فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بفعل او الذي في الدار فله درهم هذا مثال للاسم الموصول بظرف فله درهم

واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون منه

فانه ملاقيكم ومثل كل رجل يأتيني هذا مثال للاسم الموصوف بفعل او كل رجل في الدار هذا مثال

الاسم الموصوف بظرف فله درهم واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة باحدهما فقولك

كل غلام رجل يأتيني او في الدار فله درهم وليت وليت ولعل من الحروف المشبهة بالفعل اذا دخلا على

المبتدأ الذي يصح دخول الفاء على خبره على ما مر يمتنعان عن دخولها على خبره لان صحة دخوله

عليه انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزاء وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة لانهما يخرجان

الكلام من الخبرية الى الانشائية والشرط والجزاء من قبيل الاخبار وذلك المنع انما هو بالاتفاق النحاة

فلا يقال ليت او لعل الذي يأتيني او في الدار فله درهم فان قيل باب كان وباب علمت ايضا كذلك

بالاتفاق فما وجه تخصيص ليت ولعل قيل تخصيصهما ببيان الاتفاق انما هو من بين الحروف المشبهة

بالفعل لا مطلقا ووجه ذلك التخصيص الاهتمام لبيان الاختلاف الواقع فيها والحق بعضهم قيل هو

سيبويه ان المكسورة بهما اي بليت ولعل في المنع عن دخول الفاء في الخبر والاصح انها لا تمنع عنه لانها

لا تخرج الكلام عن الخبرية الى الانشائية ويؤيده قوله تعالى ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار

فلن يقبل توبتهم فان قيل قد الحق بعضهم ان المفتوحة ولكن بليت ولعل فما وجه تخصيص ان

المكسورة بالالحاق قيل بعضهم الذي الحق ان المكسورة بهما هو سيبويه فاعتد بقوله وذكره

لم يعتد بقول من سواه فلم يذكره مع ان كلا القولين لا يساعدهما القرآن وكلام الفصحاء فانه يدل على

عدم منع ان المكسورة عن دخول الفاء على الخبر ما سبق وما يدل على عدم منع ان المفتوحة ولكن

عن دخول الفاء قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شيء فان لله خمسه وقول الشاعر فوالله ما فارقتكم

قاليا لكم ولكن ما يقضى فسوف يكون وقد يحذف المبتدأ لقيام قرينة لفظية او عقلية جوازا

اي حذفا جائزا لا واجبا وقد يجب حذفه اذا قطع النعت بالرفع نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد

وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة فقطع لقصد المدح او الذم او غير ذلك فلو ظهر المبتدأ

لم يتبين ذلك القصد ويجب حذفه ايضا عند من قال في نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد كقول

المستهل

قوله لانها لا تخرج الكلام اقول هذا الكلام غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الشارح علت وكان المصنف في شرح اللمع انهما لا يخرجان الكلام كما قال بل العلة في المنع ما سبق سابقا ...

قوله قيل بعضهم الذي الحق ان بهما هو سيبويه نقض عن المصنف انه قال في الايضاح منع سيبويه دخول الفاء في خبر ان لبعده عن جهة الشرط والنفي اما المفتوحة فقد استشهد سيبويه في كتابه بعد قوله تعالى الذين ينفقون اموالهم بقوله تعالى قل ان الموت الذي تفرون واما المفتوحة فبعيد من وقوعه في محل الضمة الواضحات غفور

قوله لقيام قرينة اللام للوقت لا اللاجل لانه مصحح لا مقتضي والداعي والدواعي مذكورة في علم البلاغة غفور

قوله وقد يجب حذفه قال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيل في الكلام ونحو الحمد لله اهل الحمد ونظائره محمول على حذف الخبر وهو كلام وان قال حذف القاعدة واضرابه مسلم الثبوت

البحث في المبتدأ والخبر

المستهل اى المبتدأ المحذوف في جواز امثل المبتدأ المحذوف في قول المستهل المبصر للهلال الرافع صوته عند ابصاره الهلال والله اى هذا الهلال والله بالقرينة الحالية ولعمرى باب حذف الخبر بتقدير الهلال هذا لان مقصود المستهل تعيين شئ بالاشارة والحكم عليه بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون ويروه كما رآه وانما اتى بالقسم جريا على عادة المستهلين غالبا وليلا يتوهم نصب الهلال عند الوقف وقد يحذف الخبر جوازا اى حذفا جائزا للقيام قرينة من غير اقامة شئ مقامه مثل الخبر المحذوف في جواز في قولك خرجت فاذا السبع فان تقديره على المذهب الصحيح كما نص عليه صاحب اللباب خرجت فاذا السبع واقف على ان يكون اذا ظرف زمان الخبر المحذوف من غير شئ مسد اى ففي وقت خروجي السبع واقف وقد يحذف الخبر للقيام قرينة وجوبا اى حذفا واجبا فيما التزم اى في تركيب التزم في موضعه اى في موضع الخبر غيره اى غير الخبر وذلك في اربعة ابواب على ما ذكره المصنف اولها المبتدأ الذي بعد لولا مثل لولا زيد لكان كذا اى لولا زيد موجود لان لولا لامتناع الشئ لوجود غيره فيدل على الوجود وقد التزم في موضع الخبر جواب لولا فيجب حذفه للقيام قرينة والتزام قائم مقامه هذا اذا كان الخبر عاما واما اذا كان الخبر خاصا فلا يجب حذفه كما في قوله ولولا الشعر بالعلماء يزرى لكنت اليوم اشعر من لبيد ولولا خشية الرحمن عندي جعلت الناس كلهم عبيدي هذا على مذهب البصريين وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل الفعل مقدر اى لولا وجد زيد وقال الفراء لولا هى الرافعة للاسم الذي بعدها وثانيها كل مبتدأ كان مصدرا صريحا او مؤولا منسوبا الى الفاعل او المفعول وكليهما وبعده حال او كان اسم تفضيل مضافا الى ذلك المصدر وذلك مثل ضربي زيدا قائما وضربك زيدا قائما اذا كان زيد مفعولا به ومثل ضربي زيدا قائما او قائمين وان ضربت زيدا قائما واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما فذهب البصريون الى ان تقديره ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما فحذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف نحو زيد عندك فبقي اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطها العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان في الحال معنى الظرف فالحال قائم مقام الظرف القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر قال الرضي هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة وهي حذف اذا مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان والعدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى كان التامة والذي يظهر لى ان تقديره نحو ضربي زيدا ابدا السبع قائما اذا اردت الحال عن المفعول وضربي زيدا ابدا السبع قائما اذا كان عن الفاعل اولى ثم تقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال فبقي ضربي زيدا ابدا البس قائما ويجوز حذف ذي الحال مع قيام القرينة كما تقول

الذي ضربت قائما زيدا اي ضربته ثم حذف بدلا البدل الذي هو خبر المبتدأ العامل في الحال وقام
الحال مقامه كما تقول راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا فعلى هذا يكونون مستريحين من تلك
التكلفات البعيدة وقال الكوفيون تقديره ضربي زيدا قائما حاصل فيجعل قائما من متعلقات المبتدأ
فيلزمهم حذف الخبر من غير سد شيء مسده وتقييد المبتدأ المقصود عمومه بدليل الاستعمال وذهب
الاخفش الى ان الخبر الذي سد الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب الحال اي ضربي زيدا ضربه
قائما وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما
وثانيها كل مبتدأ اشتمل خبره على معنى المقارنة وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع وذلك مثل
كل رجل وضيعته اي كل رجل مقرون مع ضيعته فهذا الخبر واجب حذفه لان الواو تدل على الخبر الذي
هو مقرون مع اقامة المعطوف في موضعه ورابعها كل مبتدأ يكون مقسما به وخبره القسم وذلك
مثل لعمرك لافعلن كذا اي لعمرك وبقائك قسمي اي ما اقسم به فلا شك ان لعمرك يدل على القسم المحذوف
وجواب القسم قائم مقامه فيجب حذفه والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل مع اللام الا المفتوح لان
القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله ومنها خبر ان واخواتها اي من المرفوعات خبر ان واخواتها التي
اشباهها من الحروف الخمسة الباقية وهي ان وكان ولكن وليت ولعل وهو المرفوع بهذه الحروف
لا بالابتداء على المذهب الاصح لانها لما شابهت الفعل المتعدي كما يجيء عملت رفعا ونصبا مثله وهو
اي خبر ان واخواتها المسند الى شيء اخر بعد دخول احد هذه الحروف عليهما فقوله المسند شامل
لخبر كان وخبر المبتدأ وخبر لا التي لنفي الجنس وغيرها وقوله بعد دخول هذه الحروف اخرج جميعها عنها
والمراد بدخول هذه الحروف عليهما ورودها عليهما لاثبات اثرها فيهما لفظا او معنى فلا ينتقض
التعريف بمثل يقوم في قولنا ان زيدا يقوم ابوه فان يقوم ههنا من حيث اسناده الى ابوه لم
يدخل عليه هذا المعنى بل انما دخل على جملة هي يقوم ابوه فلا يحتاج الى ان يجاب عنه بان المراد
بالمسند المسند الى اسم هذه الحروف ويلزم منه ان يستدرك قوله بعد دخول هذه الحروف ولا الى
ان يجاب بان المراد بالمسند الاسم المسند فيحتاج الى تاويل الجملة بالاسم حيث يكون خبرها جملة
مثل ان زيدا يقوم مثل قائم في ان زيدا قائم فانه مسند بعد دخول هذه الحروف وامره كامر خبر
المبتدأ اي حكمه كحكم خبر المبتدأ في اقسامه من كونه مفردا او جملة ونكرة ومعرفة وفي احكامه من كونه
واحدا ومتعددا او مثبتا ومحذوفا جوازا وفي شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من عائد ولا يحذف
الا اذا علم والمراد ان امره كامره بعد ان صح كونه خبرا بوجود شرائطه وانتفاء موانعه ولا يلزم من ذلك

في خبر لا التي لنفي الجنس

في اسم ما ولا المشبهتين بليس

ان كل ما يصح ان يكون خبرا للمبتدأ يصح ان يقع خبر الباب ان حتى يرد انه يجوز ان بني ابن زيد ومن ابوك ولا يجوز ان بني ان ابن زيد وان من اباك الا في تقديمه اي الخبر امره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على الاسم وقد جاز تقديم الخبر على المبتدأ وذلك لأن هذه الحروف فروع على الفعل في العمل فاريد ان يكون عملها فرعيا ايضا والعمل الفرعي للفعل ان يتقدم المنصوب على المرفوع والاصل ان يتقدم المرفوع على المنصوب فلما اعملت العمل الفرعي لم يتصرف في معموليها بتقديم ثانيهما على الاول كما يتصرف في معمولي الفعل التفصلنا عن درجة الفعل الا ان يكون الخبر ظرفا اي الخبر امره كأمر خبر المبتدأ في تقديمه الا اذا كان ظرفا فان حكمه اذن حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وان من الشعر لحكمة وذلك لتوسعهم في الظروف ما لا يتوسع في غيرها خبر لا التي لنفي الجنس اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل بنفسه هو المسند اليه بعد دخولها اي بعد دخول لا خرج به سائر الاخبار والمراد بدخولها ما عرفت في خبر ان فلا يرد بصرى في لا رجل يضرب ابوه نحو لا غلام رجل ظريف فيها انما عدل عن المثال المشهور وهو قولهم لا رجل في الدار لاحتمال حذف الخبر وجعل الدار صفة بخلاف ما ذكر لأن غلام رجل معرب منصوب لا يجوز ارتفاع صفته على ما هو الظاهر فيها اي في الدار خبر بعد خبر لا ظرف ظريف ولا حال لأن الظرافة لا تتقيد بالظرف في نحوه وانما اتى به لئلا يلزم الكذب بنفي ظرافة كل غلام رجل وليكون مثالا لنوعي خبرها الظرف وغيره ويحذف خبر لا هذه حذفا كثيرا اذا كان الخبر عاما كالموجود والحاصل لدلالة النفي عليه نحو لا اله الا الله اي لا اله موجود الا الله وبنو تميم لا يثبتونه اي لا يظهرونه الخبر في اللفظ لأن الحذف عندهم واجب او المراد انهم لا يثبتونه اصلا لا لفظا ولا تقديرا فيقولون معنى قولهم لا اهل ولا مال لا اهل ولا مال فلا يحتاج الى تقدير خبر وعلى التقديرين يحملون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على انه صفة دون الخبر اسم ما ولا المشبهتين بليس في معنى النفي والدخول على المبتدأ والخبر ليعلم ان عملهما هو المسند اليه هذا شامل للمبتدأ ولكل مسند اليه بعد دخولهما خرج به غير اسم ما ولا وبما عرفت من معنى الدخول لا يرد ابوه في ما زيد قائم ابوه مثل ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وانما اتى بالنكرة بعد لا لأن لا لا تعمل الا في النكرة بخلاف ما فانه يعمل في النكرة والمعرفة هذه اللغة اهل الحجاز واما بنو تميم فلا يثبتون لهما العمل ويقولون الاسم والخبر بعد دخولهما

قوله وجد في الدار بعده قال المصنف المثال الحسن ما يكون واضحا غير محتمل لانه للايضاح فهذا ان استغنى عن الايضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة بعد تقدير ذلك في لا غلام رجل فيها فلذلك عدل عن هذا المثال



مرفوعان بالابتداء كما كانا قبل دخولهما وعلى لغة اهل الحجاز ورد القرآن نحو ما هذا بشرا وهو
اي عمل ليس في لا ادون منه في ما اي اقل لنقصان مشابهتها بليس لان ليس لنفي الحال ولا ليس كذلك فانه
للنفي مطلقا بخلاف ما فانه ايضا لنفي الحال فيقتصر على الاعلى مورد السماع نحو قوله من صد عن نيرانها
فانا ابن قيس لا براح اي لا براح لي ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس لانه اذا كان لنفي الجنس لا يجوز فيما بعدها
الرفع ما لم يتكرر ولا تكرار في البيت اعلم ان المراد بالمسند المسند اليه في هذه التعريفات ما يكون مسندا
او مسندا اليه بالاصالة لا بالتبعية بقرينة ذكر التوابع فيما بعد فلا ينتقض بالتوابع ولما فرغ من
المرفوعات شرع في المنصوبات وقدمها على المجرورات لكثرتها ولخفة النصب فقال **المنصوبات**
اذ كثرة الشيء المقصود بالبيان تستدعي الاهتمام
هو ما اشتمل على علم المفعولية قد تبين شرحه مما ذكر في المرفوعات والمراد بعلم المفعولية علامة
كون الاسم مفعولا حقيقة او حكما وهي اربع الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رأيت زيدا ومسلمات
واباك ومسلمين ومسلمين **فمنه** اي من المنصوب او مما اشتمل على علم المفعولية **المفعول المطلق** سمي
به لصحة اطلاق صيغة المفعول عليه من غير تقييد بالباء او في او مع او اللام بخلاف المفاعيل
الاربعة الباقية فانه لا يصح اطلاق صيغة المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحد منها فيقال
المفعول به او فيه او له او معه **وهو** اي المفعول المطلق **اسم ما فعله فاعل فعل** والمراد بفعل الفاعل
اياه قيامه به بحيث يصح اسناده اليه لا ان يكون مؤثرا فيه موجدا اياه فلا يرد عليه مثل مات موتا
وجسم جسامة وشرف شرفا وافاد بلفظ الاسم لان ما فعله الفاعل هو المعنى والمفعول المطلق
من اقسام اللفظ ويدخل فيه المصادر كلها **مذكور** صفة للفعل وهو اعم من ان يكون مذكورا
حقيقة كما اذا كان مذكورا بعينه نحو ضربت ضربا او حكما كما اذا كان مقدرا نحو فضرب الرقاب
او ما فيه معنى الفعل نحو ضارب ضربا وخرج به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما
نحو الضرب واقع على زيد **بمعناه** صفة ثانية للفعل وليس المراد به ان الفعل كائن بمعنى ذلك الاسم
فان معنى ذلك الاسم جزء معناه بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه اشتمال الكل على الجزء فخرج به مثل
تأديبا في قولك ضربته تأديبا فانه وان كان مما فعله فاعل فعل مذكور لكنه ليس مما يشتمل عليه
معنى الفعل وكذا خرج به مثل كراهتي في نحو كرهت كراهتي فان للكراهة اعتبارين احدهما كونها
بحيث قامت بفاعل الفعل المذكور واشتق منها فعل اسند اليه ولا شك ان معنى الفعل مشتمل
عليها ح وثانيهما كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة فاذا ذكرت بعد الفعل بالاعتبار الاول
كما في قولك كرهت كراهة فهو مفعول مطلق واذا ذكرت بعده بالاعتبار الثاني كما في قولك كرهت

كراهتي

كل ما هي فهو مفعول به لا مفعول مطلق اذ ليس ذلك الفعل مشتملا عليه بهذا الاعتبار بل هو واقع عليه ونوع الفعل على المفعول به فخرج بهذا الاعتبار عن الحد وانطبق الحد على المحدود جامعا ومانعا وقد يكون المفعول المطلق للتاكيد ان لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل والنوع ان دل على بعض انواعه والعدد ان دل على عدده مثل جلست جلوسا للتاكيد وجلسة بكسر الجيم للنوع وجلسة بفتحها للعدد فالاول اي الذي للتاكيد لا يثنى ولا يجمع لانه دال على الماهية المعراة عن الدلالة على التعدد والتثنية والجمع يستلزمان التعدد فلا يقال جلست جلوسين او جلوسات الا اذا قصد النوع او العدد بخلاف اخويه اي اللذين هما للنوع والعدد نحو جلست جلستين او جلسات بكسر الجيم او بفتحها وقد يكون المفعول المطلق بغير لفظه اي مغايرا للفظ فعله اما بحسب المادة مثل قعدت جلوسا واما بحسب الباب نحو انبت الله نباتا حسنا وسيبويه يضمر له عاملا من بابه اي فعله وجلست جلوسا وانبته الله فنبت نباتا وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا كقولك لمن قدم من سفره خير مقدم اي قدمت قدوما خير مقدم فخير اسم تفضيل ومصدر باعتبار الموصوف او المضاف اليه لان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه ووجوبا اي حذفا واجبا سماعا اي سماعيا موقوفا على السماع لا قاعدة له يعرف بها نحو سقيا اي سقاك الله سقيا ورعيا اي رعاك الله رعيا وخيبة اي خاب خيبة من خاب الرجل خيبة اذا لم ينل ما طلبه وجدعا اي جدع جدعا والجدع قطع الانف والاذن والشفة واليد وحمدا اي حمدت حمدا وشكرا اي شكرت شكرا وعجبا اي عجبت عجبا فانه لم يوجد في كلامهم استعمال الافعال العاملة في هذه المصادر وهذا معنى وجوب الحذف سماعا فيشكل عليه قد قالوا احمد الله حمدا وشكرت الله شكرا وعجبت عجبا فاجاب بعضهم بان ذلك ليس كلام الفصحاء وبعضهم بان وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام نحو حمدا له وشكرا له وعجبا له وقد يحذف الفعل الناصب للمفعول المطلق حذفا واجبا قياسا اي حذفا قياسيا يعلم بضابطة كلية يحذف الفعل لزوما في مواضع متعددة منها اي من هذه المواضع موضع ما وقع اي المفعول المطلق وقع فيه مثبتا اريد اثباته لا نفيه فانه لو اريد نفيه نحو ما زيد سيرا البريد جاز بعد نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه او بعد معنى نفي داخل على اسم لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه اي عن ذلك الاسم وانما قال على اسم لانه لو دخل على فعل نحو ما سرت الا سيرا وانما سرت سيرا لا يكون منه وانما وصف الاسم بان لا يكون المفعول المطلق خبرا عنه لانه لو كان خبرا عنه نحو ما سيري الا سير شديد لكان مرفوعا على الخبرية او وقع المفعول المطلق مكررا اي في موضع الخبر عن اسم لا يصلح وقوعه خبرا عنه فلا بد

لبس بواحد بل هذا به عليك ان الاولى في العبارة الخ هو الجواب الاول عفا

نحو قوله تعالى اذا دكت الارض دكا دكا وانما جمع بين الضابطين لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه

نحو ما انت الا سيرا اي تسير سيرا وما انت الا سير البريد اي تسير سير البريد هذان مثالان لما وقع مثبتا

بعد نفي وانما اورد مثالين تنبيها على ان الاسم الواقع موقع الخبر ينقسم الى النكرة والمعرفة او الى ما

هو فعل للمسند اليه او الى ما شبه به فعله او الى مفرد ومضاف وانما انت سيرا اي تسير سيرا مثال لما وقع

بعد معنى النفي وزيد سيرا سيرا اي يسير سيرا سيرا مثال لما وقع مكررا ومنها اي من المواضع التي يجب حذف الفعل

الناصب للمفعول المطلق فيها ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة

والمراد بمضمون الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل او المفعول وباثره غرضه المطلوب منه وبتفصيله

الاثر بيان انواعه المحتملة نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد اي بعد شد الوثاق واما فداء فقوله

شدوا الوثاق جملة مضمونها شد الوثاق والغرض المطلوب من شد الوثاق اما المن واما الفداء ففصل الله سبحانه

هذا الغرض المطلوب بقوله فاما منا بعد واما فداء اي اما تمنون منا بعد الشد واما تفدون فداء

ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع للتشبيه اي لان يشبه به امر اخر واحترز

به عن نحو لزيد صوت صوت حسن لانه لم يقع للتشبيه علاجا اي حال كونه دالا على فعل من افعال الجوارح

احترز به عن نحو لزيد زهد زهد الصلحاء لان الزهد ليس من افعال الجوارح بعد جملة واحترز به عن نحو

صوت زيد صوت حمار مشتملة تلك الجملة على اسم كائن بمعناه اي بمعنى المفعول المطلق واحترز به عن نحو

مررت بزيد فاذا له ضرب صوت حمار وعلى صاحبه اي على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به معناه

واحترز به عن نحو مررت بالبلد فاذا فيه صوت صوت حمار نحو مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار اي

يصوت صوت حمار من صات الشيء صوتا بمعنى صوت تصويتا فصوت حمار مصدر وقع للتشبيه علاجا بعد جملة

هي قوله له صوت وهي مشتملة على اسم بمعنى المفعول المطلق وهو صوت ومشتملة على صاحب ذلك الاسم

وهو الضمير المجرور في له ونحو مررت به فاذا له صراخ صراخ الثكلى اي يصرخ صراخ الثكلى وهي امرأة

مات ولدها ومنها اي من تلك المواضع ما وقع اي موضع مفعول مطلق وقع مضمون جملة

لا محتمل لها اي لهذه الجملة غيره اي غير المفعول المطلق نحو له علي الف درهم اعترافا اي اعترفت اعترافا

فاعترافا مصدر وقع مضمون جملة وهي له علي الف درهم لان مضمونها الاعتراف ولا محتمل لها سواه

ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لنفسه اي نفس المفعول المطلق لانه انما يؤكد نفسه

اذ لا امر يغايره ولو بالاعتبار ومنها ما وقع مضمون جملة لها اي لهذه الجملة محتمل غيره اي غير

المفعول المطلق نحو زيد قائم حقا اي حق حقا من حق يحق اذا ثبت ووجب فحقا مصدر وقع مضمون

قوله
من حق
يحق اذا ثبت
يجوز ايضا ان يكون
من حق الامر بمعنى تحققه
فكان على اليقين والمفصوح
اثبات كونه على اليقين ودفع كونه على
شك فانه من محتملات الجملة كما قال الا
البا الصدق والكذب من محتملاتها ويجوز ان يكون صفة
مصدر محذوف اي قولا حقا لما قال الشيخ الرضي من ان جميع
الامثلة الموردة للمؤكد لغيره انما هي القول اذ في معنى

جملة

جملة وهي قولك زيد قائم ولها محتمل غيره لانها تحتمل الصدق والكذب والحق والباطل ويسمى هذا النوع من المفعول المطلق تاكيدا لغيره لانه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فالمؤكد اسم مفعول من حيث اعتبار وصف الاحتمال فيه يغاير المؤكد اسم فاعل من حيث هو انه منصوص عليه بالمصدر ويحتمل ان يكون المراد انه تاكيد لاجل غيره ليندفع الغير وعلى هذا ينبغي ان يكون المراد بالتاكيد لنفسه انه تاكيد لاجل نفسه ليتكرر ويتقرر حتى يحسن التقابل

ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية وان لم يكن للتثنية بل للتكرير والتكثير ولا بد في تتميم هذه القاعدة من قيد الاضافة اي مثنى مضافا الى الفاعل او المفعول لئلا يرد نحو قوله تعالى فارجع البصر كرتين ينقلب اي رجعا مكررا كثيرا وفي جعل المثال من تتمة التعريف فائدة هذا القيد تكلف مثل لبيك اصله الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امرك ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتابعة فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه ورد الى الثلاثي بحذف زوائده ثم حذف حرف الجر من المفعول واضيف المصدر اليه فصار لبيك ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد وعلى هذا القياس سعديك اي اسعدك اسعادا بعد اسعاد بمعنى اعينك الا ان اسعد يتعدى بنفسه بخلاف لب فانه يتعدى باللام

المفعول به هو ما اي اسم ما وقع عليه فعل الفاعل ولم يذكر الاسم اكتفاء بما سبق في المفعول المطلق والمراد بوقوع فعل الفاعل عليه تعلقه بلا واسطة حرف جر فانهم يقولون في ضربت زيدا ان الضرب واقع على زيد ولا يقولون في مررت بزيد ان المرور واقع عليه بل متلبس به فخرج به المفاعيل الثلاثة الباقية فانه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع عليه بل فيه او له او معه والمفعول المطلق بما فيهم من مغايرته لفعل الفاعل فان المفعول المطلق عين فعله والمراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فخرج به مثل زيد في ضرب زيد على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله ولا يشكل بمثل اعطي زيد درهما بصدق على درهما انه وقع عليه فعل الفاعل الحكمي المعتبر ههنا الفعل المبني فانه مفعول ما لم يسم فاعله في حكم الفاعل وبما ذكرناه ظهر فائدة ذكر الفاعل فلا يرد انه لو قال ما وقع عليه الفعل لكان اخصر نحو ضربت زيدا اي اعطيت زيدا درهما فان زيدا قد وقع عليه بلا واسطة حرف جر فعل اعتبر اسناده الى الفاعل الذي هو ضمير المتكلم وقد يتقدم المفعول به على الفعل العامل فيه لقوة الفعل في العمل فيعمل فيه متقدما ومتاخرا اما جوازا نحو الله اعبد ووجه الحبيب اتمنى واما وجوبا ففيما تضمن معنى الاستفهام او الشرط نحو من رايت ومن تكرم يكرمك هذا اذا لم يكن مانع التقديم كوقوعه

في

في خيرا نحو من البر ان تكف لسانك وقد يحذف الفعل العامل في المفعول به لقيام قرينة مقالية
او حالية جوازا نحو زيدا لمن قال من اضرب اي اضرب زيدا فحذف الفعل للقرينة المقالية التي هي
السؤال او نحو مكة للمتوجه اليها اي تريد مكة فحذف الفعل للقرينة الحالية ووجوبا في اربعة مواضع
تخصيصها بالذكر ليس للحصر لوجوب الحذف في باب الاغراء والمنصوب على المدح او الذم او الترحم نحو
اخاك اخاك اي الزم بل لكثرة مباحثها بالنسبة الى هذه الابواب الاول من تلك المواضع الاربعة
سماعي اي مقصور على السماع لا يتجاوز عن امثلة محدودة مسموعة بان يقاس عليها امثلة اخرى
نحو امرأ ونفسه اي اترك امرأ ونفسه وانتهوا خيرا لكم اي انتهوا عن التثليث واقصدوا خيرا لكم وهو
التوحيد واهلا وسهلا اي اتيت اهلا اي مكانا ماهولا معمورا لا خرابا او اهلا لا اجانب ووطئت
سهلا من البلاد لا حزنا والموضع الثاني من تلك المواضع الاربعة المنادى وهو المطلوب اقباله
اي توجهه اليك بوجهه او بقلبه كما اذا ناديت مقبلا عليك بوجهه حقيقة مثل يا زيد وحكما
مثل يا سماء ويا ارض ويا جبال فانها نزلت منزلة من له صلاحية النداء ثم ادخل عليها حرف النداء
وقصد نداؤها فانها في حكم من طلب اقباله بخلاف المندوب لان المتفجع عليه يدخل عليه حرف النداء
لمجرد التفجع لا لتنزيله منزلة المنادى وقصد ندائه فخرج بهذا القيد عن تعريف المنادى ولهذا
افرده المصنف احكامه بالذكر فيما بعد وفيه تحكم فان المندوب ايضا كما قال بعضهم منادى مطلوب
اقباله حكما على وجه التفجع فاذا قلت يا محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال فانا مشتاق اليك
فالاولى ادخاله تحت المنادى كما فعله صاحب المفصل وقيل الظاهر من كلام سيبويه ايضا انه داخل
في المنادى بحرف نائب مناب ادعو من الحروف الخمسة وهي يا وايا وهيا واي والهمزة واحترز به عن نحو
ليقبل زيد لفظا او تقديرا تفصيل للطلب اي طلبا لفظيا بان يكون الة الطلب لفظية نحو يا زيد
او تقديريا بان يكون مقدرة نحو يوسف اعرض عن هذا او للنائب اي نيابة لفظية بان يكون
النائب ملفوظا او تقديريا بان يكون النائب مقدرا كما في المثالين المذكورين او للمنادى
المنادى الملفوظ مثل يا زيد والمقدر مثل الا يا اسجدوا اي الا يا قوم اسجدوا وانتصاب المنادى
عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصل يا زيد ادعو زيدا فحذف الفعل
حذفا لازما لكثرة استعماله ولدلالة حرف النداء عليه وافادته فائدته وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل وقال ابو علي في بعض كلامه ان يا واخواتها اسماء افعال وعلى هذين المذهبين
لا يكون من هذا الباب اي مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف وعلى المذاهب كلها مثل

البحث في المنادى

يا زيد جملة وليس المنادى احد جزئي الجملة عند سيبويه كلا جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء قائم مقام احد جزئي الجملة اي الفعل والفاعل مقدر وعند ابي علي احد جزئيها اسم الفعل والآخر ضمير مستتر فيه ويبنى اي المنادى فقدم بيان البناء والخفض والفتح على النصب لقلتها بالنسبة الى النصب ولطلب الاختصار في بيان النصب بقوله وينصب ما سواهما على ما يرفع به اي على الضم او الالف او الواو التي يرفع بها المنادى في غير صورة النداء او الفعل مسند الى الجار والمجرور اعني به والضمير فيه وارجاع الضمير الى الاسم غير ملائم لسوق الكلام ان كان اي المنادى مفردا اي لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر آخر اليه معرفة قبل النداء او بعده وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ولكونه مثلها افرادا او تعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة ادعوك وهذه الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لان الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني مثل يا زيد ويا رجل مثالان لما هو مبني على الضم واولهما معرفة قبل النداء وثانيهما معرفة بعد النداء ويا زيدان مثال المبني على الالف ويا زيدون مثال المبني على الواو ويخفض اي يجر المنادى بلام الاستغاثة اي بلام يدخله وقت الاستغاثة به وهي لام التخصيص دخلت على المستغاث دلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالدعاء نحو يا لزيد وانما فتحت لئلا يلتبس بالمستغاث له اذا حذف المستغاث نحو يا للمظلوم اي يا قوم للمظلوم فانه لو لم يفتح لام الاستغاثة لم يعلم ان المظلوم في هذا المثال مستغاث او مستغاث له ولم يعكس الامر لان المنادى المستغاث واقع موقع الكاف الضمير التي يفتح لام الجر معها نحو لك بخلاف المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير فان عطفت على المستغاث بغير يا نحو يا لزيد ولعمرو كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلا بد من فتح لام المعطوف ايضا نحو يا لزيد ويا لعمرو وانما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة لان علة بنائه كانت المشابهة للحرف ولام الجارة من خواص الاسم فبدخولها عليه ضعفت مشابهته للحرف فاعرب على ما هو الاصل فيه قيل وقد يخفض المنادى بلامي التعجب والتهديد ايضا فلام التعجب نحو يا للماء ويا للدواهي ولام التهديد نحو يا لزيد لاقتلنك فلم اهمل المصنف ذكرهما فكيف يصدق قوله فيما بعد وينصب ما سواهما كليا واجيب بان كلا منهما عين لام الاستغاثة فكان المهدد باسم فاعل يستغيث بالمهدد اسم مفعول ليتمكن منه ويستريح من الم خصومته وكان المتعجب يستغيث بالمتعجب منه لحضوره فيقضي منه التعجب ويتخلص منه واجيب عن لام التعجب بوجه آخر ذكره

المصنف

المصنف فى الايضاح وهو ان المنادى فى قولهم يا للماء ويا للدواهى لجنس الماء ولا الدواهى انما المراد يا

قوم او يا هؤلاء اعجبوا للماء وللدواهى ولا يخفى عليك ان القول بحذف المنادى على تقدير كسر اللام

ظاهر واما على تقدير فتحها فمشكل لان انفاما يقتضى فتحها كما هو ظاهر مما سبق ويفتح اى يبنى

المنادى على الفتح لالحاق الفها اى الف الاستغاثة باخره لاقتضاء الالف فتح ما قبلها ولا لام

فيه لان اللام يقتضى الجر والالف الفتح فبين اثريهما تناف فلا يحسن الجمع بينهما مثل يا زيداه بالحاق

الهاء به للوقف وينصب ما سويهما اى ينصب المفعولية ما سوى المنادى المفرد المعرفة والمنادى

المستغاث مع اللام او الالف لفظا او تقديرا ان كان معربا قبل دخول حرف النداء لان علة

النصب وهى المفعولية متحققة فيه وما غيره مغير عن حاله وما سوى المفرد المعرفة اما ما لا يكون مفردا

بان يكون مضافا او شبه مضاف واما ما يكون مفردا ولكن لا يكون معرفة واما ما لا يكون مفردا

ولا معرفة فالقسم الاول وهو ما لا يكون مفردا لكونه مضافا مثل يا عبد الله والقسم الثانى و

هو ما لا يكون مفردا لكونه شبه مضاف مثل يا طالعا جبلا والقسم الثالث وهو ما يكون مفردا

ولكن لا يكون معرفة مثل يا رجلا مقولا لغير معين اى لرجل غير معين وهذا التوقيت لنصب رجلا

لا لتقييده لانه اذا كان منصوبا لا يحمل المعين والقسم الرابع وهو ما لا يكون مفردا ولا معرفة مثل

يا حسنا وجهه ظريفا ولم يورد المصنف لهذا القسم مثالا اذ حيث اتضح انتفاء كل من القيدين بمثال اصل

تصور انتفاؤهما معا فلا حاجة الى ايراد مثال له على انفراده مع ان المثال الثانى يحتمله فيمكن ان

يراد بقوله يا طالعا جبلا هذه العبارة اعم من ان يراد بها معين او غير معين فامثلة الاقسام

باسرها مذكورة وهذه الامثلة كلها امثال لما سوى المستغاث ايضا فلا حاجة الى ايراد مثال له

على حدة وتوابع المنادى المبنى على ما يرفع به المفرد حقيقة او حكما وانما قيد المنادى بكونه مبنيا

لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظ فقط وقيدنا المبنى بكونه على ما يرفع به لان توابع المنادى

المستغاث بالالف لا يجوز فيها الرفع نحو يا زيداه وعمرو والا وعمرو لان المتبوع مبنى على الفتح وقيد

التوابع بكونها مفردة لانها لو لم تكن مفردة لا حقيقة ولا حكما كانت مضافة الاضافة المعنوية

وح لا يجوز فيها الا النصب وانما جعلنا المفرد اعم من ان يكون مفردة حقيقة بان لا يكون مضافا

معنويا ولا لفظيا ولا شبه مضاف او حكما بان يكون مضافا لفظيا او شبيها بالمضاف فانهما لما

انتفت فيهما الاضافة المعنوية كانا فى حكم المفرد ليدخل فيها المضاف بالاضافة اللفظية والمشبه

بالمضاف لانهما كالتوابع المفردة فى جواز الرفع والنصب نحو يا زيد الحسن الوجه والحسن الوجه

يمكن
اى انقال
انه معتمد على موصوف
معرف وتقديره ايد ليل تعريف
صفة والتقدير يا ايها الطالع
جبلا فحذف اى للاختصار ثم حذف
اللام لئلا يجتمع التعريفين ثم نصب طالعا
لكونه مضارعا للاضافة ويحتمل ان يكون من المهمل
على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون اعمال اسم
الفاعل بدون الاعتماد تمت الخ

ويا زيد الحسن وجهه والحسن وجهه ولما لم يجر الحكم الأول في التوابع كلها بل في بعضها ولم يجر فيما هو جار
فيها مطلقا بل الا في بعضها فيه فصل التوابع الجاري هذا الحكم فيها وصرح بالقيد فيما هو
محتاج اليه فقال من التاكيد اي التاكيد المعنوي لأن التاكيد اللفظي حكمه في الأغلب حكم الأول
اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا وكان المختار عند المصنف ذلك ولذلك لم
يقيد التاكيد بالمعنوي والصفة مطلقا وعطف البيان كذلك والمعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يعني المعرف باللام بخلاف البدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه فان حكمهما غير حكمها كما سيجيء
ترفع حملا على لفظه الظاهر او المقدر لأن بناء المنادى عرضي فيشبه المعرب فيجوز ان يكون تابعه تابعا
للفظه وتنصب حملا على محله لأن حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله وهو هيهنا منصوب المحل على
المفعولية نحو يا تميم اجمعون واجمعين في التاكيد ويا زيد العاقل والعاقل في الصفة واقتصر على
مثالها لأنها اكثر واشهر استعمالا ويا غلام بشر وبشرا في عطف البيان ويا زيد والحارث والحارث في المعطوف
بحرف الممتنع دخول يا عليه والخليل بن احمد وهو استاذ سيبويه في المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه
يختار الرفع مع تجويزه النصب لأن المعطوف بحرف في الحقيقة منادى مستقل فينبغي ان يكون على حال
جاز بناؤه عليه على تقدير مباشرة حرف النداء وهي الضم او ما يقوم مقامها ولكن لما لم يباشره حرف
النداء جعلت تلك الحالة اعرابا فصارت رفعا وابو عمرو بن العلاء النحوي القاري المقدم على الخليل
يختار فيه النصب مع تجويزه الرفع فانه لما امتنع فيه تقدير حرف النداء بواسطة اللام لا يكون منادى
مستقلا فله حكم التبعية وتابع المبني تابع لمحله ومحله النصب وابو العباس المبرد ان كان المعطوف
المذكور كالحسن اي كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه فكالخليل اي فابو العباس مثل الخليل في
اختيار الرفع لامكان جعله منادى مستقلا بنزع اللام عنه والا اي وان لم يكن المعطوف المذكور
كاسم الحسن في جواز نزع اللام عنه مثل النجم والصعق فكابي عمرو اي ابو العباس مثل ابي عمرو في اختيار
النصب لامتناع جعله منادى مستقلا والمضافة عطف على المفردة اي وتوابع المنادى المبني على
ما يرفع به المضافة بالاضافة الحقيقية تنصب لأنها اذا وقعت منادى تنصب فنصبها اذا وقعت توابع
اولى لأن حرف النداء لا يباشرها مثل يا تميم كلهم في التاكيد ويا زيد ذا المال في الصفة ويا رجل ابا
عبد الله في عطف البيان ولا يجيء المعطوف بحرف الممتنع دخول يا عليه مضافا لأن اللام يمتنع دخولها على
المضاف بالاضافة الحقيقية والبدل والمعطوف غير ما ذكر اي غير المعطوف الذي ذكر من قبل وهو
المعطوف الممتنع دخول يا عليه فغير المعطوف الذي لا يمتنع دخول يا عليه حكمه اي حكم كل واحد منهما

حكم

حكم المنادى المستقل الذي باشره حرف النداء وذلك لان البدل هو المقصود بالذكر والاول كالتوطئة لذكره والمعطوف المخصوص هو المنادى المستقل في الحقيقة ولا مانع من دخول يا عليه فيكون حرف النداء مقدرا فيه مطلقا اي حال الكون كل واحد منهما مطلقا في هذا الحكم غير مقيد بحال من الاحوال لا سواء كانا مفردين او مضافين او مضارعين للمضاف او نكرتين فالبدل مثل يا زيد بشر ويا زيد اخا عمرو ويا زيد طالعا جبلا او يا زيد رجلا صالحا والمعطوف مثل يا زيد وعمرو ويا زيد واخا عمرو ويا زيد وطالعا جبلا او يا زيد ورجلا صالحا والعلم اي العلم المنادى المبني على الضم لكونه منادى فلان الكلام فيه واما كونه مبنيا على الضم فلما فهم من اختيار فتحة المنون عن جواز ضمه فلان جواز الضم لا يكون الا في المبني على الضم الموصوف بابن مجردا عن التا او ملحوقا بها اعني ابنة بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو المتبادر الى الفهم فيخرج عنه مثل يا زيد الظريف ابن عمرو مضافا اي حال الكون ذلك الابن مضافا الى علم اخر فكل علم يكون كذلك يجوز فيه الضم لما عرفت من قاعدة بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به لكن يختار فتحه لكثرة وقوع المنادى الجامع لهذه الصفات والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه بالفتحة التي هي حركة الاصلية لكونه مفعولا واذا نودي المعرف باللام اي اذا اريد نداؤه قيل مثلا يا ايها الرجل بتوسط اي مع ها التنبيه بين حرف النداء والمنادى المعرف باللام تحرزا عن اجتماع اداتي التعريف بلا فاصلة ويا هذا الرجل بتوسط هذا او يا ايهذا الرجل بتوسط الامرين معا والتزموا بعد العرب رفع الرجل مثلا وان كان صفة وحقها جواز الوجهين الرفع والنصب كما مر لانه اي الرجل مثلا هو المقصود بالنداء فالتزموا رفعه ليكون حركته الاعرابية موافقة للحركة البنائية التي هي علامة المنادى فيدل على انه هو المقصود بالنداء وهذا بمنزلة المستثنى عن قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى ولهذا لم يذكر هنا ما يخرج صفة الاسم المبهم عن تلك القاعدة وتوابعه بالجر عطف على الرجل اي والتزموا رفع توابع الرجل مفردة او مضافة نحو يا ايها الرجل الظريف ويا ايها الرجل ذو المال لانها توابع منادى معرب وجواز الوجهين انما يكون في توابع المنادى المبني وقالوا بناء على قاعدة تجويز اجتماع حرف النداء مع اللام وهي اجتماع امرين احدهما كون اللام عوضا عن محذوف وثانيهما لزومها للكلمة يا الله لان اصله الاله فحذفت الهمزة وعوضت اللام عنها ولزمت الكلمة فلا يقع في سعة الكلام لاه ولما لم يجتمع هذان الامران في موضع اخر خص هذا الاسم بذلك الجواز ولهذا قال خاصة واما مثل النجم والصعق وان كانت اللام لازمة فيهما لكن ليست عوضا عن محذوف واما الناس وان كانت اللام فيه عوضا عن الهمزة اذ اصله الاناس

المشارك لحرف النداء في التنبيه لان النداء ايضا تنبيه فالجزء الاقرب ها التنبيه بالنسبة بعيد حرف النداء غفور

قوله المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف في البناء الا البناء على الضم او الفتح

وفيه نظر لجواز ان يبني اختيار الفتح على جواز الجر في يا لزيد بن عمرو عصام الدين

قوله بتوسط

اي هي موصوفة قال الاخفش هي موصولة حذف صدر صلتها وجوبا لمناسبة التخفيف للمنادى ويؤيده كثرة وقوعها موصولة وندرة وقوعها موصوفة وانما لم ينصب مع انها شبيهة بالمضاف لانها اذا حذف صدر صلتها تبنى على الضم غفور

قوله بتوسط الامرين معا الشرح لو تسلط هذه الامور الخ

لكن لبيث لا يتم للكلمة الا انه قال ناس في سعة الكلام فلا يجوز ان نقول يا النجم ويا الناس ولعل جريان
هذه القاعدة في التي في قولهم من اجلك يا التي تيمت قلبي لان لامها ليست عوضا عن محذوف و
ان كانت لازمة للكلمة حكموا عليه بالشذوذ وفي الغلامان في قولهم فيا الغلامان اللذان فرا
لانتفاء الامرين كليهما حكموا بانه شذ شذوذا ولك اي جاز لك في مثل يا تيم تيم عدي اي في تركيب
تكرر فيه المنادى المفرد المعرف مضافا وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة في الاول الضم والنصب
وفي الثاني النصب فحسب اما الضم في الاول فلانه منادى مفرد معرفة كما هو الظاهر واما النصب
فلانه مضاف الى عدي المذكور وتيم الثاني تاكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه وذلك
مذهب سيبويه او مضاف الى عدي المحذوف بقرينة المذكور وذلك مذهب المبرد والسيرافي اجاز
الفتح مكان النصب على ان يكون في الاصل يا تيم بالضم تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن
عمرو وتعين النصب في الثاني لانه اما تابع مضاف او تابع مضاف وتمام البيت يا تيم تيم عدي لا ابا لكم
لا يلقينكم في سوءة عمر البيت لجرير حين اراد عمر التيمي الشاعر ان يهجوه فقال جرير خطابا للتيمي تيم
لا تتركوا عمر ان يهجوني فيلقينكم في سوءة اي مكروه من قبلي يعني من هجائي اياهم والمنادى المضاف
الى ياء المتكلم يجوز فيه وجوه اربعة فتح الياء مثل يا غلامي وسكونها مثل يا غلامي وسقوط الياء
اكتفاء بالكسرة اذا كان ما قبلها كسرة احترازا عن نحو يا قاضي مثل يا غلام وقلبها الفا نحو يا غلاما ومن
الوجهان يقعان غالبا في النداء لان النداء موضع التخفيف لان المقصود بالنداء غيره فيقصد الفراغ
من النداء بسرعة ليتخلص منه ويتوجه الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي بوجهين حذف الياء وابقاء
الكسرة دليلا عليه وقلب الياء الفا والكسرة فتحة لان الالف والفتحة اخف من الياء والكسرة وهما
اي هذان الوجهان وان كانا واقعين في المنادى المضاف الى ياء المتكلم لكن لا يقعان في كل منادى
كذلك بل فيما غلب عليه الاضافة الى ياء المتكلم واشهرها البدل الشهرة على الياء المغيرة بالحذف او
القلب فلا تقول يا عدو ويا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى يا غلام بالفتح اكتفاء بالفتحة عن
الالف وقد يكون للمنادى المضاف الى ياء المتكلم بالهاء في هذه الوجوه كلها وقفا اي في حالة الوقف
تقول يا غلاميه ويا غلاميه ويا غلامه ويا غلاماه فرقا بين الوقف والوصل وقالوا اي العرب
في يا ابي ويا امي على الوجوه الاربعة كسائر ما اضيف الى ياء المتكلم مع وجوه اخر زائدة
عليها الكثرة استعمالهما في كلامهم كما اشار اليها بقوله ويا ابت ويا امت اي قالوا يا ابت ويا امت
ايضا بابدال الياء بالتاء فتحا وكسرا اي حال كون التاء مفتوحة على وفق حركة الياء او مكسورة لمناسبة

الياء وقد جاء بالضم ايضا نحو يا ابت ويا امت لاجرائه مجرى المفرد المعرفة ولم يذكره للقلة وقالوا يا ابتا ويا امتا بالالف بعد التاء جمعا بين العوضين دون الياء فما قالوا يا ابتي ويا امتي اخرا لاجتماع الجمع بين العوض والمعوض عنه فانه غير جائز وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة بهذا الاختصاص بالنظر الى الام والعم اي لا يقال يا ابن اخ ويا ابن خال الا بالنظر الى الابن ايضا فانهم يقولون يا بنت ام ويا بنت عم على الوجوه الاربعة مثل باب يا غلامي فقالوا يا ابن امي ويا ابن عمي بفتح الياء وسكونها ويا ابن ام ويا ابن عم بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ويا ابن اما ويا ابن عما بابدال الياء الفا وقالوا بزيادة وجه خامس في المضاف الى ياء المتكلم يا ابن ام ويا ابن عم بحذف الالف والاكتفاء بالفتحة لكثرة الاستعمال وطول اللفظ وثقل التضعيف ولما كان من خصائص النداء الترخيم شرع في بيانه فقال وترخيم المنادى جائز اي واقع في سعة الكلام من غير ضرورة شعرية دعت اليه فان دعت اليه ضرورة فبالطريق الاولى وهو في غيره اي غير المنادى واقع ضرورة اي لضرورة شعرية دعت اليه لا في حال سعة الكلام وهو اي ترخيم المنادى حذف في اخره اي اخر المنادى تخفيفا اي لمجرد التخفيف لا لعلة اخرى مقتضية الى الحذف المستلزم للتخفيف فعلى هذا يكون ذلك التعريف مخصوصا بترخيم المنادى ويعلم منه ترخيم غير المنادى بالمقايسة ويمكن حمله على تعريف الترخيم مطلقا بارجاع الضمير المرفوع الى الترخيم المطلق والضمير المجرور في قوله في اخره راجع الى الاسم وشرطه اي شرط ترخيم المنادى على التقدير الاول او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني امور بعضها ثلثة منها عدمية وهي ان لا يكون مضافا حقيقة او حكما فيدخل فيه المشبه بالمضاف ايضا اذ لا يمكن الحذف من الاول لانه ليس اخر المنادى نظرا الى المعنى ولا من الثاني لانه ليس من اجزائه نظرا الى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وان لا يكون مستغاثا المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من النصب او البناء فلم يرد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى والمفتوح بزيادة الالف لان الزيادة تنافي الحذف ولم يذكر المصنف المندوب لانه غير داخل في المنادى عنده مما وقع في بعض النسخ والاسد يا فكانه من تصرف الناسخين مع ان وجه اشتراطه عند دخوله في المنادى ظاهر وهو ان الاغلب فيه زيادة الالف في اخره لمد الصوت اظهارا للتفجع فلا يناسبه الترخيم للتخفيف وان لا يكون جملة لان الجملة محكية بحالها فلا تغير والشرط الرابع احد الامرين الوجوديين وهو ان يكون المنادى اما علما زائدا على ثلثة احرف لانه لعلميته يناسبه التخفيف بالترخيم لكثرة نداء العلم مع انه لشهرته يكون فيما ابقي منه دليل على ما القي ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وهو ثلثة بلا علة موجبة للحذف واما اسما متلبسا بتاء التانيث وان

المنادى في استغاث الجعيد الضمير للترخيم بعد جعل الضمير

في قوله

وهو حذف

الى مطلق الترخيم

وفيه لم يتنبه لذلك قال

وكذلك ان تجعل الضمير الى

قوله ترخيم المنادى عصام

قوله يا المضاف ايضا فانه مضاف من حيث المعنى

فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل اجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر اي يا ال عكرمة نعمة الدرة

قوله واما تاء التانيث فقد كثر الترخيم فيه ولهذا عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء واذا وقف على ذلك المرخم الحق اخره هاء السكت فيقال في يا طلح يا طلحه وذلك لانهم يلحقون هاء السكت بآخر المبني حركة اعرابية وكذا شبيهة بها وقليلا ما يوقف على السكون وقد يغني عن الهاء في الشعر الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا غفور

قوله

ولزيادته على الثلاثة الخ انما قيد به لجواز التخفيف فيما الحقيقي حكم المعرب نحو ما ومنه واما نحو يد فالحذف فيه شاذ لا

قوله

لعلة ما غفور

لضرورة شعرية

اشارة الى

انه مفعول

له



البحث في المنادى

لم يكن علما ولا زائدا على الثلثة لان وضع التاء على الزوال فيكمنه يعني مقتض للسقوط فكيف اذا وقع موقعا
يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي ولم يبالوا بسقوط التاء وبقائه بعد الترخيم على حرفين لان بقاء كلمة التبس لاجل
الترخيم بل مع التاء ايضا كان يا فقا على ثلثة اذ التاء كلمة اخرى براسها والابن خم بغير ضرورة منادى لم
يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صاح في يا صاحب ومع شذوذه فالوجه في ترخيمه كثرة استعماله منادى
ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان كمية المحذوف بسببه فقال فان كان في اخره اي في اخر المنادى
زيادتان كائنتان في حكم الزيادة الواحدة في انهما زيدتا معا والاخرى بدون نحو عثمانية ومرجانة فان الياء
والنون فيهما زيدتا اولا ثم زيدت تاء التانيث فلم يحذف منهما الا الاخر كاسماء اذا جعلتها فعلاء من الوسامة
اي الحسن كما هو مذهب سيبويه لا افعال الجمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون حينئذ من باب عمار ومروان
او كان في اخره حرف صحيح اي صحيح اصلي لتبادره الى الذهن لان الغالب في الحرف الصحيح الاصالة فيخرج منه
نحو سعلاة لانه لا يحذف منه الا التاء وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكما فليشمل مثل مرمي في مدعو فان
الحرف الاخير منهما في حكم الصحيح الاصالة وقبله مدة اي الف او واو او ياء ساكنة وحركة ما قبلها من جنسها فـ
المراد بها المدة الزائدة لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها فيخرج منه نحو مختار فانه لا يحذف منه الا
الحرف الاخير وهو اي والحال ان ما في اخره حرف صحيح وقبله مدة اكثر من اربعة احرف من الحروف كمنصور وعمار
ومسكين لئلا يلزم من حذف حرفين منه عدم بقائه على اقل ابنية المعرب فانه لم ياخذ هذا القيد في ولد زيان
في حكم الواحد لان نحو ثمود وقلوب بخرم بحذف في باد شيه لان بقاء الكلمة فيه على حرفين لبس للترخيم
حذفتا اي الحرفان الاخيران في كلا القسمين اما في الاول فلما كانتا في حكم الواحدة فكما زيدتا معا حذفتا
معا واما في الثاني فلانه لما حذفت الاخير مع صحته واصالته حذفت المدة الزائدة لئلا يوجد المثل الثاني
صلة على الاسد وتعلب عن البقعه وان كان مركبا ويعلم من بيان شرط الترخيم انه لا يكون مضافا او جملة
مثل بعلبك وخمسة عشر علمين حذف الاسم الاخير فيقال في بعلبك يا بعل وفي خمسة عشر يا خمسة لانه
منزلة تاء التانيث في كون كل منهما كلمة على حدة ضمت غير المجرد وان كان غير ذلك المذكور من الاقسام
الثلثة فحرف واحد اي فيحذف حرف واحد لحصول الفائدة المقصودة وعدم موجب حذف الاكثر نحو يا
حار ويا مال في يا حارث ويا مالك وهو اي المنادى المرخم في حكم المنادى الثابت بجميع اجزائه فيبقى
الحرف الذي صار اخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه قبله على الاستعمال الاكثر فيقال في يا حارث
يا حار بكسر الراء على ما كان عليه قبل الترخيم وفي ثمود يا ثمو بواو متطرفة بعد ضمة وفي يا كروان يا كرو
بواو متحركة بعد فتحة وقد يجعل قد للتقليل اي ويجعل المنادى المرخم على الاستعمال الاقل اسما

براسه كانه لم يحذف منه شيء فيكون له في بنائه واعلاله وتصحيحه حكم نفسه لا حكم الاصل فيقال يا حاجا

بالضم كانه اسم مفرد معرفة براسه فيضم ويا نحي الانه الماجعل نحو اسما براسه صار الواو طرفا بعد

ضمة فلا جرم قلبت الواو ياء وكسر ما قبلها كما في ادل وفي يا كو الانه الماجعل كو واسما براسه ارتفع مانع

الاعلال وهو وقوع الساكن بعد الواو فانقلبت الواو الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد استعملوا

بعض العرب صيغة الندا يعني يا خاصة في المندوب لانه لا يدخل عليه سواها لكونها اشهر صيغها فكانت

اولى بان يتوسع فيها باستعمالها في غير المنادى والمندوب في اللغة مبيت يبكي عليه احد ويعد محاسنه ليعلم

الناس ان موته امر عظيم ليعذره في البكاء وليشاركوه في التفجع وفي الاصطلاح هو المتفجع عليه وجودا وعدما

بيا او وا فالمتفجع عليه عدما ما يتفجع على عدمه كالميت الذي يبكي عليه النادب والمتفجع عليه وجودا ما يتفجع

على وجوده عند فقد المتفجع عليه عدما كالمصيبة والحسرة والويل اللاحقة للنادب لفقد الميت فالحد

شامل لقسمي المندوب مثل يا زيداه ويا عمراه ومثل يا حسرتاه ويا مصيبتاه ويا ويلاه واختص المندوب

بوا متميزا به عن المنادى لعدم دخوله عليه بخلاف يا فانه مشترك بينهما وحكمه اي حكم المندوب في

الاعراب والبناء حكم المنادى اي مثل حكم المنادى يعني ان وقع المندوب على صورة قسم من اقسام المنادى

فحكمه في الاعراب والبناء مثل حكم ذلك القسم من المنادى كما اذا كان مفردا معرفة يضم واذا كان مضافا

او مشبها به ينصب ولا يلزم من ذلك جواز وقوعه على صور جميع اقسام المنادى لما انه لا يقع نكرة لانه

لا يندب الا المعرفة ولك زيادة الالف في اخره اي في اخر المندوب لمد الصوت المطلوب في الندبة

فان خفت اللبس اي التباس ذلك اللفظ عند زيادة الالف بغيره عدلت الى حرف مد مجانس لحركة اخر

المندوب من كسر او ضم كما اذا اردت ندبة غلام مخاطبة قلت وا غلامكيه لا غلامكاه لالتباسه بندبة

غلام مخاطب واذا اردت ندبة جماعة مخاطبين قلت وا غلامكموه اذ الميم اصلها الضم لا غلامكاه

لالتباسه بندبة غلام مخاطبين اثنين ولك الهاء اي الحاقها بهذه المدات في حال الوقف لبيانها

ولا يندب من ضمير المندوب المتفجع عليه عدما الا الاسم المعروف الذي اشتهر المندوب به ليعذر النادب

بمعرفته في ندبته والتفجع عليه فلا يقال وا رجلاه اذ ما اشتهر بهذا اللفظ مندوب خاص ينتقل

الذهن اليه ويعرف به ليعذر النادب بالندبة عليه وامتنع الحاق الالف بصفة المندوب بل يجب ان

يلحق بالموصوف مثل وا زيد الطويل لان اتصالها بالصفة ليس كاتصالها بالمضاف اليه لانه جيء

لتمام المضاف فهو كالجزء بخلاف الصفة فانه جيء بها بعد تمام الموصوف للتخصيص او للتوضيح فلهذا

جاز مثل يا امير المؤمنيناه ولم يجز مثل وا زيد الطويلاه خلافا ليونس فانه يجوز الحاق الالف

قوله

اي الناس

ذلك اللفظ الخ

قال الشيخ الرضي المحقق

فيما كان حركة اخره اعرابية كما

في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب

الرجلاه وانما قال المصنف فان خفت اللبس

بالتفريع اشارة الى ان زيادة غير الالف متفرع عليه

وهو الاصل والاظهر ان الياء منقلب عن هذا الالف بعد

حفظ حركة اخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو

لا انه عدول اليه وكلمة الفاء في عبارة المصنف ادفع

في مكانه عصام الدين

الياء فسيبويه يقول يا

غلاماه لان اصلها الفتح

والمصنف يقول يا غلاميه وان

لم يكن للياء والواو اصل في الحركة فان

كان شاذا نحو فانك تكتفي

بلا قبيها من المد نحو

وا غلامهوا

غلامهي

او

وا ظريفاه وا ضربي واسهي وان لم يكونا مدتين حذفت

باخر الصفة فان اتصال الموصوف بالصفة وان كان في اللفظ انقص من اتصال المضاف بالمضاف اليه
الا انه اتم منه من جهة المعنى لاتحادهما بالذات فان الطويل هو زيد لا غير بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما
متغايران بالذات وحكى يونس ان رجلا اضاع له قدحا فقال واجمجمتي الشاميتيناه والجمجمة القدح ويجوز
لقيام قرينة حذف حرف النداء الا اذا كان مقارنا مع اسم الجنس ويعني به ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كيا رجل او لم يتعرف مثل يا رجلا الا ان نداؤه لم يكثر كثرة نداء العلم فلو حذف منه
حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى والاشارة اي وكذا مع اسم الاشارة لانه كاسم الجنس في الابهام
والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد الصوت وتطويل الكلام والحذف ينافيه فبقي على هذا
من المعارف التي يجوز فيها حذف حرف النداء العلم سواء كان مع بدل عن حرف النداء كلفظة الله فانه يحذف منه الا في
مع ابدال الميم المشددة منه نحو اللهم او بغير بدل نحو يوسف اعرض عن هذا اي يا يوسف و
لفظة اي اذا وصفت بذي اللام نحو ايها الرجل اي يا ايها الرجل او بالموصوف بذي اللام نحو ايهذا الرجل
اي يا ايهذا الرجل ولا يجوز الحذف في هذا اذا لم يوصف هذا بذي اللام والمضاف الى اي معرفة
كانت نحو غلام زيد افعل كذا والموصول نحو من لا يزال محسنا احسن الي واما المضمر فيشذ نداؤها
نحو يا انت يا اياك وشذ حذف حرف النداء من اسم الجنس في اصبح ليل اي صر صبحا يا ليل حذف حرف
النداء من الليل مع انه اسم جنس شذوذا قالته امرأة امرئ القيس حين كرهته وفي افتد مخنوق اي يا مخنوق
قاله شخص وقع في الليل على نائم مستلق فخنقه وقال افتد مخنوق حذف حرف النداء من المخنوق مع انه اسم جنس
شذوذا وفي اطرق كرا اي يا كروان وفيه شذوذان حذف حرف النداء من اسم الجنس وترخيم غير العلم فقيل
هي رقية يصيد بها الكروان يقولون اطرق كرا اطرق كرا ان النعامة في القرى فيسكن ويطرق حتى
يصاد والمعنى ان النعامة التي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا تخلص انت ايضا وقد يحذف المنادى
لقيام قرينة جوازا نحو الا يا اسجدوا بتخفيف الا على انه حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا والقرينة
امتناع دخول يا على الفعل بخلاف قراءة الا يسجدوا بتشديد اللام لانه ليس من هذا الباب فان ان
ناصبة للمضارع ادغمت نونها في لام لا يسجدوا ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنصب الثالث
من تلك المواضع الاربعة التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها ما اي مفعول اضمر اي قدر عامله
الناصب له على شريطة التفسير الشريطة والشرط واحد واضافتها الى التفسير بيانية اي اضمر عامله بناء
على شرط هو تفسيره اي تفسير العامل بما بعده وانما وجب حذفه احترازا عن الجمع بين المفسر والمفسر
وهو اي ما اضمر عامله على شريطة التفسير كل اسم بعده فعل او شبهه احترز به عن نحو زيد ابوك ولا

بزيد



فالالتباس انما هو بين خبرية ذات ما هو مفسر على تقدير النصب وصفيته لا بينه بوصف التفسير وبين الصفة
لأن التركيب لا يحتملهما معا مثل قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر بنصب كل شيء على الاضمار بشريطة
التفسير ولو رفع بالابتداء وجعل خلقناه خبره لكان موافقا للنصب في اداء المقصود ولكن خيف لبسه
بالصفة لاحتمال كون قوله بقدر خبره وهو خلاف المقصود فان المقصود الحكم على كل شيء بانه مخلوق
لنا بقدر لا الحكم على كل شيء مخلوق لنا انه بقدر فانه يوهم كون بعض الاشياء الموجودة غير مخلوق
لله كما هو مذهب المعتزلة في الافعال الاختيارية للعباد ويستوي الامران اي الرفع والنصب فللمتكلم
ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت في مثل زيد قام وعمرو اكرمته اي عنده او في داره مما يجوز ذلك والا لم
يصح العطف على الصغرى لعدم الضمير ويستوي الامران فيما اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المذكور
على جملة ذات وجهين اي جملة اسمية خبرها جملة فعلية فيصح رفعه بالابتداء ونصبه بتقدير الفعل
والوجهان مستويان لحصول التناسب فيهما ففي الرفع تكون اسمية فتعطف على الجملة الكبرى وهي اسمية
وفي النصب تكون فعلية فتعطف على الجملة الصغرى وهي فعلية فان قلت السلامة عن الحذف مرجح
للرفع قلنا هي معارضة بقرب المعطوف عليه فان قلت لا تفاوت في القرب والبعد بينهما اذ الكبرى
ايضا قريبة غير منفصلة عنها قلنا هذا باعتبار المنتهى واما باعتبار المبتدأ فالصغرى اقرب ويجب
النصب اي نصب الاسم المذكور بعد حرف الشرط والمراد به ههنا ان ولو فان اما وان كانت من
حروف الشرط فحكمها ما سبق من اختيار الرفع مع غير الطلب واختيار النصب مع الطلب وكذا يجب
النصب بعد حرف التحضيض وهو هلا والا ولولا ولوما وانما وجب النصب بعدهما لوجوب دخولهما
على الفعل لفظا او تقديرا نحو ان زيدا ضربته ضربك مثال لحرف الشرط والا زيدا ضربته
مثال لحرف التحضيض وليس مثل ازيد ذهب به منه اي من باب الاضمار على شريطة التفسير فان زيدا فيه
وان كان يظن في بادي النظر انه مما اضمر عامله على شريطة التفسير وان المختار فيه النصب لوقوع الاسم
المذكور فيه بعد حرف الاستفهام لكن يظهر بعد تعمق النظر انه ليس منه فانه وان صدق عليه انه اسم
بعده فعل مشتغل عنه بضميره لكنه ليس بحيث لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان ذهب به لا يعمل
النصب وكذا مناسبه اعني اذهب فان قلت لا ينحصر المناسب في اذهب فليقدر مناسب اخر ينصبه
مثل يلابس او اذهب على صيغة المعلوم فيكون تقديره ازيدا يلابس الذهاب به او يلابس احد بالذهاب
او اذهب احد قلنا المراد بالمناسب ما يرادف الفعل المذكور او يلازمه مع اتحاد ما اسند اليه فالاتحاد
فيما ذكرته مفقود واذا كان الامر كذلك فالرفع اي رفع زيد في المثال المذكور واجب بالابتداء

ونصبه غير

في احكام الاشتغال

ونصبه غير جائز بالمفعولية فليس من باب الاضمار على شريطة التفسير فكيف يختار فيه النصب وكذا اي مثل ازيدا ذهب به قوله تعالى وكل شئ فعلوه في الزبر اي في صحايف اعمالهم فهو ليس من باب الاضمار على شريطة التفسير لانه لو جعل منه لصار التقدير فعلوا كل شئ في الزبر فقوله في الزبر ان كان متعلقا بفعلوا مسند المعنى لان صحايف اعمالهم ليست محل الفعل لهم لانهم لم يوقعوا فيها افعالهم بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم وان كان صفة لشئ مع انه خلاف ظاهر الاية فات المعنى المقصود ان كل شئ هو مفعول لهم كائن في الزبر مكتوب فيها موافقا لقوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر الان كل شئ كائن في صحايف اعمالهم هو مفعول لهم فالرفع لازم على ان يكون كل شئ مبتدا والجملة الفعلية صفة لشئ والجار والمجرور في محل الرفع على انه خبر المبتدا تقديره كل شئ هو مفعول لهم ثابت في الزبر بحيث لا يغادر صغيرة ولا كبيرة واعلم انه قد يسبق ان بعد الاسم المذكور اذا كان المشتغل عنه بضميره او متعلقه امرا او نهيا فالمختار فيه النصب فالظاهر ان قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة داخل تحت هذه القاعدة مع ان القراء اتفقوا فيه على الرفع الا في رواية شاذة عن بعض النحاة فاضطر الى ان يخلو الاخراج عن هذه القاعدة لئلا يلزم اتفاق القراء على غير المختار فاشار المصنف الى ما يخلو الاخراج عنها فقال ونحو الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة الفاء فيه مرتبط بمعنى الشرط عند المبرد لكون الالف واللام في الزانية والزاني مبتدا موصولا ففيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء والفاء الداخلة عليه مرتبط بالشرط لدلالته على سببيته للجزاء ومثل هذه الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله فامتنع تسليط الفعل المذكور بعده على ما قبله فتعين فيه الرفع والاية جملتان مستقلتان عند سيبويه اذ الزانية مبتدا محذوف في المضاف والزاني عطف عليه والخبر محذوف وفي حكم الزانية والزاني فيما يتلى عليكم بعد وقوله فاجلدوا جملة ثانية لبيان الحكم الموعود والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا او قيل زائدة او للتفسير وجزء الجملة لا يعمل في جزء جملة اخرى فيمتنع التسليط فلا يدخل في الضابطة فتعين الرفع والا اي وان لم يكن الفاء بمعنى الشرط ولم تكن الاية جملتين ايضا فهي تكون داخلة تحت الضابطة فالمختار فيها النصب ولوجب النصب باطل لاتفاق القراء على الرفع فلا بد من جعل الفاء بمعنى الشرط او جعل الاية جملتين لتعين الرفع الرابع من تلك المواضع التي وجب حذف ناصب المفعول به فيها التحذير وانما وجب حذف الفعل فيه لضيق الوقت عن ذكره وهو في اللغة تخويف شئ عن شئ وتبعيده منه وفي اصطلاح النحاة معمول اي اسم عمل فيه النصب بالمفعولية بتقدير اتق تحذيرا اي حال ذلك المعمول تحذيرا او يكون مفعولا مطلقا او ذكر

قوله الفاء مرتبط بمعنى الشرط للسببية جملة قوله وجملتان بتقدير المبتدا اي هذه الاية جملتان التعليل خبر معطوف على الاول واما العطف على قوله وكذا كل شئ فعلوه في الزبر اذ المقصود

وجملة قوله الفاء بمعنى الشرط اشارة الى التعليل خبر لقوله نحو الزانية بتقدير الفاء وقوله جملتان معطوف عليها عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب غفور قوله ومثل هذه الفاء انما قال مثل لان الفاء اذا كانت زائدة او غير واقعة موقعها جاز لغرض كما في قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر ان لما بعدها فيما قبلها غفور

تحذيراً منه يكون مفعولاً له مما بعده اى مما بعد ذلك المعمول وذكر المحذر منه مكرراً على صيغة المجهول عطفاً على حذر او ذكر المقدر فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير فى المعطوف كما فى المعطوف عليه قلنا نعم لكنه وضع فى المعطوف المظهر موضع المضمر لتنبيه الكلام او معمول بتقدير اتق تكرر مكرراً الا انه وضع المحذر منه موضع الضمير العائد الى المعمول اشعاراً بانه محذر منه لا محذر مثل اياك والاسد واياك وان تحذف فهذان مثالان لاول نوعى التحذير ومعناهما بعد نفسك من الاسد والاسد من نفسك وبعد نفسك عن حذف الارنب وهو ضربه بالعصا وبعد حذف الارنب عن نفسك وعلى التقدير المحذر منه هو الاسد والحذف فان المراد بتبعيد الاسد والحذف من نفسك تحذيرها منهما لا تحذيرهما منها والطريق الطريق مثال الثانى بوعيدى اتق الطريق الطريق ولا يخفى عليك ان تقدير اتق فى اول النوعين غير صحيح لانه لا انفعال للنفس بدا الاسد فينبغى ان يقدر فيه مثل بعد ونح وتقدير بعد فى مثال النوع الثانى غير مناسب لان المعنى على الاتقاء عن الطريق لا تبعيده منه فالصواب ان يقدر بعد واتق ونحوهما فيقدر مثل بعد فى جميع افراد النوع الاول وفى بعض افراد النوع الثانى مثل نفسك نفسك فان المعنى على هذا بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد ونحوه ويقدر مثل اتق فى بعضها كالمثال المذكور وقيل لفظ الاسد فى اياك والاسد خارج عن النوعين فينبغى ان لا يكون تحذيراً وليس كذلك فانه ايضاً تحذير واجيب بانه تابع للتحذير والتوابع خارجة عن الحد وبدليل ذكرها فيما بعد وتقول فى قسم النوع الاول اياك من الاسد كما كنت تقول اياك والاسد ومن ان تحذف كما كنت تقول اياك وان تحذف وتقول فى المثال الاخير اياك ان تحذف بتقدير من اى اياك من ان تحذف لان حذف حرف الجر عن ان وان قياس ولا تقول فى المثال الاول اياك الاسد لامتناع تقدير من وشذوذه مع غير ان وان فان قلت فليكن بتقدير العاطف قلنا حذف العاطف اشد شذوذاً لان حذف حرف الجر قياس مع ان وان وشاذ كثير فى غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادراً

المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل اى حدث مذكور تضمناً فى ضمن الفعل الملفوظ او المقدر او شبهه كذلك او مطابقة اذا كان العامل مصدراً فقوله ما فعل فيه فعل شامل الاسماء الزمان والمكان كلها فانه لا يخلو زمان او مكان عن ان يفعل فيهما فعل سواء ذكر الفعل الذى فعل فيهما او لا وقوله مذكور خرج ما لا يذكر فعل فعل فيه نحو يوم الجمعة يوم طيب فانه وان كان فعل فيه فعل لا محالة لكنه ليس بمذكور ولكن بقى مثل شهدت يوم الجمعة داخلاً فيه فان يوم الجمعة يصدق عليه انه فعل فيه فعل مذكور فان شهود يوم الجمعة لا يكون الا فى يوم الجمعة فلو اعتبر فى التعريف قيد الحيثية اى المفعول فيه ما فعل فيه فعل مذكور

تحذف بتقدير العاطف فانه لا يجوز فى سعة الكلام

فى بيان المفعول فيه

حيث انه فعل فيه فعل مذكور فيخرج مثل هذا المثال منه فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس من حيث انه فعل

عليه فعل مذكور ولا يخفى انه على تقدير اعتبار قيد الحيثية لا حاجة الى قوله مذكور الا لزيادة تصوير

المعرف قوله من زمان او مكان بيان لما الموصولة او الموصوفة اشارة الى قسمى المفعول فيه وتمهيد

لبيان حكم كل منهما وهو اى المفعول فيه ضربان ما يظهر فيه فى وهو مجرور بها وما يقدر فيه فى وهو

منصوب بتقديرها وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه الا على المنصوب

بتقدير فى واما المجرور بها فهو مفعول به بواسطة حرف الجر لا مفعول فيه وخالفهم المص حيث جعل

المجرور ايضا مفعولا فيه ولذلك قال وشرط نصبه اى شرط نصب المفعول فيه تقدير فى اذ التلفظ

بها يوجب الجر وظروف الزمان كلها مبهما كان الزمان او محدودا تقبل ذلك اى تقدير فى لان المبهم

منها جزء مفهوم الفعل فيصح انتصابه به بلا واسطة كالمصدر والمحدود منها محمول عليه اى على المبهم

لاشتراكهما فى الزمانية نحو صمت دهرا وافطرت اليوم وظروف المكان ان كان المكان مبهما قبل ذلك

اى تقدير فى حملا على الزمان المبهم لاشتراكهما فى الابهام نحو جلست خلفك والا اى وان لم يكن مبهما بل

يكون محدودا فلا تقبل اى تقدير فى اذ لم يمكن حمله على الزمان المبهم لاختلافهما ذاتا وصفة نحو جلست فى

المسجد وفسر المبهم من المكان بالجهات الست وهى امام وخلف ويمين وشمال وفوق وتحت وما فى

معناها فان امام زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل وجهه الى انقطاع الارض فيكون مبهما ولما لم

يتناول هذا التفسير بعض الظروف المكانية الجائز نصبها قال وحمل عليه اى على المبهم المفسر بالجهات الست

عند ولدى وشبههما نحو دون وسوى لابهامهما اى لابهام عند ولدى ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه

لان حكمه حكمهما وفى بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر وكذا حمل على المبهم من المكان لفظ مكان و

ان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته فى الاستعمال مثل الجهات الست لا لابهامه وكذا حمل عليه

ما بعد دخلت وان كان معينا نحو دخلت الدار لكثرته فى الاستعمال الا انهما على الاصح اى على المذهب

الاصح فانه ذهب بعض النحاة الى انه مفعول به لكن الاصح انه مفعول فيه والاصل استعماله بحرف الجر

لكنه حذف لكثرة استعماله وهذا محل التامل لان الفعل لا يطلب المفعول فيه الا بعد تمام معناه ولا

شك ان معنى الدخول لا يتم بدون الدار وبعد تمام معناه لا يطلب المفعول فيه كما اذا قلت دخلت

الدار فى البلد الفلانى فالظاهر انه مفعول به لا مفعول فيه ومما يؤيد ذلك ان كل فعل نسبته الى مكان

خاص يوقع فيه يصح ان ينسب الى مكان عام شامل له ولغيره فانه اذا قلت ضربت زيدا فى الدار التى

هى جزء من البلد فكما يصح ان تقول ضربت زيدا فى الدار كذلك يصح ان تقول ضربت زيدا فى البلد فعل

الدخول

الفاضل الهندى فى الارشاد من ان الجهات الست

لا يتعرف

بالاضافة كما لا

يتعرف مثل بها دون تهم

من فسرها بمثل ما فسر المبهم

من الزمان وبه صرح فى المبهم الجهات الست

وعند ولدى ووسط وبين وتلقاء ونحوهما

كلها مبهم عندهم جاز النصب لانه اى جانب هو ما بمعناه

من جهة ووجه بمعناه من جهة ووجه بمعناه ولبعضه دون ذلك

لا يقال فيهما مثلا زيد جانب عمرو بل يقال فى جانبه او الى

جانبه وكذا خارج وداخل وليس الجانب معه مجرورا

عندهم فان المقادير الممسوحة كالفرسخ والميل منصوبة

عندهم عفونا

باعتبار

ذات المكان

به باعتبار المضاف

اليه وهو ليس به اصلا

شيئا فلا حاجة له الى الحمل و

المصنف لما فسره بالجهات الست

احتاج الى التقصى عنها فاجاب بانها

محمولة على ما يقبله بعلة الندرة

قوله لكثرته فى الاستعمال

نح قيد لا يقال

كذا قيل

ويقال جلست مجلسك فى كل اسم مكان يتصب بما اشتق منه

الدخول بالنسبة الى الدار ليس كذلك فانه اذا قال الداخل في البلد دخلت الدار فالاصح ان يقول دخلت
البلد فنسبة الدخول الى الدار ليست كنسبة الافعال الى امكنتها التى فعلت فيها فلا تكون الدار
مفعولا فيه بل تكون مفعولا به وقيل مشيا على الاستعمال الاصح فيكون اشارة الى ان استعمال دخلت
مع في نحو دخلت في الدار صحيح لكن الاصح استعماله بدون في ونقل عن سيبويه ان استعماله بغير في شاذ
وينصب اى المفعول فيه بعامل مضمر بلا شريطة التفسير نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت
اى سرت يوم الجمعة وبعامل مضمر على شريطة التفسير نحو يوم الجمعة صمت فيه والتفصيل فيه بعينه كما
مر في المفعول به المفعول له هو ما فعل لاجله اى لقصد تحصيله او لسبب وجوده وخرج به سائر المفاعيل
مما فعل مطلقا او به او فيه او معه فعل اى حدث مذكور اى ملفوظ حقيقة او حكما فلا يخرج عنه ما
كان فعله مقدرا كما اذا قلت تاديبا في جواب من قال لم ضربت زيدا فقوله مذكور احتراز به عن مثل
اعجبني التاديب فان قلت كيف يصح الاحتراز به عنه وهو اى الفعل الذى فعل لاجله مذكور في الجملة كما
في ضربت تاديبا قلنا المراد المذكور معه فان قلت هو مذكور معه في ضربته تاديبا قلنا المراد المذكور
معه في التركيب الذى هو فيه ويدخل في نحو اعجبني التاديب الذى هو ضربت لاجله اللهم الا ان يراد بذكره
معه ايراده معه للعمل فيه مثل ضربته تاديبا مثال لما فعل لقصد تحصيله فعل وهو الضرب فان
التاديب انما يحصل بالضرب ويترتب عليه وقعدت عن الحرب جبنا مثال لما فعل بسبب وجوده فعل
وهو القعود فان القعود انما وقع بسبب الجبن والقائل بكون المفعول له مفعولا مستقلا غير داخل
في المفعول المطلق يخالف خلافا ظاهرا للزجاج فانه اى المفعول له عنده اى عند الزجاج مصدر
من غير لفظ فعله فالمعنى عنده في المثالين المذكورين اديته بالضرب تاديبا وجبنت في القعود عن الحرب
جبنا وضربته ضرب تاديب وقعدت قعود جبن ورد قول الزجاج بانه يصح تاويل نوع بنوع لانه خلاف
في حقيقته الا ترى الى صحة تاويل الحال بالظرف من حيث ان معنى جائني زيد راكبا جائني زيد وقت
الركوب من غير ان يخرج عن حقيقتها وشرط نصبه اى شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له
فالسمن والاكرام في قولك جئتك للسمن وللاكرام لك لا ريب عنده مفعولا له على ما يدل عليه حده
وهذا كما قال في المفعول فيه ان شرط نصبه تقدير في وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم تقدير اللام
لانها اى اللام اظهر في لزوم الجر وخص اللام بالذكر لانها الغالب في تعليلات الافعال فلا يبعد غيرها
من من او الباء او في مع انها قد تدخل المفعول له كقوله تعالى خاشعا متصدعا من خشية الله وقوله تعالى
فبظلم من الذين هادوا وقوله عم ان امرأة دخلت النار في هرة اى لاجلها ولما كان تقدير اللام

عبارة

عبارة عن حذفها عن اللفظ وابقائها في النية وكان الأصل ابقاؤها في اللفظ والنية فلا حاجة في ابقائها في النية الى شرط بل الحاجة اليه انما تكون في حذفها عن اللفظ ولهذا قال وانما يجوز حذفها ولم يكتف بارجاع ضمير الفاعل الى التقدير باللام فيجوز حذفها كما يجوز ذكرها اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلل به اي اتحد فاعله وفاعل عامله احترز به عما اذا كان فعلا لغيره نحو جئتك لمجيئك اياي ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان يتحد زمان وجودهما نحو ضربته تأديبا اذ زمان الضرب والتأديب واحد اذ لا مغايرة بينهما الا بالاعتبار او يكون زمان وجود احدهما بعضا من زمان وجود الآخر نحو قعدت عن الحرب جبنا فان زمان الفعل اعني القعود بعض زمان المفعول له اعني الجبن ونحو شهدت الحرب ابتغاء الصلح بين الفريقين فان زمان المفعول له اعني ابتغاء الصلح بعض زمان الفعل اعني شهود الحرب واحترز بذلك القيد عما اذا لم يكن مقارنا له في الوجود نحو اكرمتك اليوم لوعدك بذلك امس وانما اشترط هذه الشرائط لانه بهذه الشرائط يشبه المصدر فيتعلق بالفعل بلا واسطة تعلق المصدر به بخلاف ما اذا اختل شيء منها

المفعول معه اي الذي فعل فعل بمصاحبته بان يكون الفاعل مصاحبا له في صدور الفعل عنه او المفعول في وقوع الفعل عليه فقوله معه مفعول ما لم يسم فاعله اسند اليه المفعول كما اسند الى الجار والمجرور في المفعول به وفيه وله والضمير المجرور راجع الى اللام واعتذر عن نصبه بما جوزه بعض النحاة من اسناد الفعل الى لازم النصب ويذكر منصوبا جريا على ما هو عليه في الاكثر واليه ذهب في قوله تعالى لقد تقطع بينكم على قراءة النصب وفي بعض الحواشي ان هذا الرأي ضعيف جدا وقيل الوجه ان يجعل من قبيل قد حيل بين العير والنزوان فان مفعول ما لم يسم فاعله فيه الضمير الراجع الى مصدره اي حيل الحيلولة لان بين للزوم ظرفيته لا يقام مقام الفاعل فعلى هذا معناه الذي فعل فعل بمصاحبته على ان يكون مفعول ما لم يسم فاعله ضميرا راجعا الى مصدره والضمير المجرور للموصول هو المذكور بعد الواو التي بمعنى مع احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء لمصاحبته معمول فعل اللام متعلق بمذكور اي يكون ذكره بعد الواو لاجل مصاحبته معمول فعل وافادته اياها سواء كان ذلك المعمول فاعلا نحو استوى الماء والخشبة او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم وسواء كان ذلك الفعل لفظا اي لفظيا كالمثالين المذكورين او معنى اي معنويا نحو ما لك وزيدا اي ما تصنع وزيدا ما شأنك وزيدا والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد نحو سرت وزيدا او مكان واحد نحو لو تركت الناقة وفصيلها لرضعها فلا ينتقض بالمذكور بعد الواو العاطفة نحو جاءني زيد وعمرو قبله او بعده فانها لا تدل الا على المشاركة في اصل الفعل دون المصاحبة اعلم

ان



ان مذهب جمهور النحاة ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضع الواو موضع مع لكونها اخصر واصلها واو العطف التي فيها معنى الجمع فناسب معنى المعية فان كان اي وجد الفعل اي ما دل على الحدث فيعم الفعل واسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة وغيرها لفظا وجاز اي لم يجب العطف ولم يمتنع فلا يتفحص بمثل ضربت زيدا وعمرا لوجوب العطف فيه فالوجهان اي العطف والنصب على المفعولية جائزان نحو جئت انا وزيد بالرفع على العطف وزيدا بالنصب على المفعولية والا اي وان لم يجز العطف بل يمتنع تعين النصب مثل جئت وزيدا فان العطف فيه ممتنع لعدم الفاصلة لابتاكيد المتصل بالمنفصل ولا بغيره وان كان الفعل معنى اي امرا معنويا مستنبطا من اللفظ وجاز اي لم يمتنع العطف تعين العطف حينئذ لا يحمل على عمل العامل المعنوي الضعيف مع جواز وجه اخر وهو العطف نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يجز العطف بل امتنع تعين النصب حينئذ لا وجه سواه نحو ما لك وزيدا وما شانك وعمرا فانه امتنع العطف فيهما لان العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار غير جائز ولم يجز عطف عمرو على الشان اذ السؤال عن شانهما لا عن شان احدهما ونفس الاخر وانما حكمنا بمعنوية الفعل في هذه الامثلة لان المعنى ما تصنع وما تلابس فمعنى ما شانك وزيدا ما تصنع وزيدا او معنى ما لك وزيدا ما تصنع وزيدا ومعنى ما لزيد وعمرو ما يصنع زيد وعمرو

الحال

الحال المرفوع من المفاعيل شرع في الملحقات بها وهو ما يبين هيئة الفاعل او المفعول به اي من حيث هو فاعل او مفعول به كما هو الظاهر فبكلمة الهيئة يخرج ما يبين الذات كالتمييز وباضافتها الى الفاعل او المفعول به يخرج ما يبين هيئة غير الفاعل او المفعول به كصفة المبتدا نحو زيد العالم اخوك وبقيد الحيثية يخرج صفة الفاعل والمفعول به فانها تدل على هيئة الفاعل والمفعول به مطلقا لا من حيث هو فاعل او مفعول به ومما التزمه على سبيل منع الخلو الجمع فلا يخرج منه مثل ضربت زيدا عمرا راكبين لفظا او معنى اي سواء كان الفاعل او المفعول الذي وقع الحال عنه لفظا اي لفظيا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار لفظ الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه يفهم من فحوى الكلام سواء كان الملفوظ حقيقة او حكما او معنى اي معنويا بان يكون فاعلية الفاعل او مفعولية المفعول باعتبار معنى يفهم من فحوى الكلام لا باعتبار لفظه ومنطوقه والمراد بالفاعل والمفعول اعم من ان يكون حقيقة او حكما فيدخل فيه الحال عن المفعول معه لكونه في معنى الفاعل او المفعول به وكذا المفعول المطلق مثل ضربت الضرب شديدا فانه بمعنى احدثت الضرب شديدا وكذا يدخل فيه الحال عن المضاف اليه كما اذا كان المضاف

فائدة قال الشيخ الرضي نحو ان الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل او المفعول او بما يجري مجراهما ويقول المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة ...

بيان الهيئة المفعولية في المعنى فلا يرد انه مفعول مطلق

في بيان الحال

المضاف فاعلا او مفعولا لا يصح حذفه وقيام المضاف اليه مقامه فكأنه الفاعل او المفعول به نحو قوله
تعالى بل نتبع ملة ابرهيم حنيفا وان يأكل لحم اخيه ميتا فانه يصح ان يقول بل نتبع ابرهيم حنيفا مقاما
بل نتبع ملة ابرهيم وان يأكل اخاه مقام لحم اخيه او كان المضاف فاعلا او مفعولا و هو جزء المضاف اليه
فكان الحال عن المضاف اليه هو الحال عن المضاف وان لم يصح قيامه مقامه كما في قوله تعالى ان دابر هؤلاء
مقطوع مصبحين فقوله مصبحين حال عن هؤلاء باعتبار ان الدابر المضاف اليه جزئه فان دابر الشيء
اصله والدابر مفعول ما لم يسم فاعله باعتبار الضمير المستكن في المقطوع فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم
فاعله ولو قرأ ما نبين على صيغة الماضي المعلوم من باب التفعيل او نبين على صيغة المضارع المجهول من
باب التفعيل وجعل الجار والمجرور متعلقا به لا بالمفعول دخل فيه الحال من المفعول معه او المفعول
المطلق من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول الا الدخول ما وقع حالا عن المضاف اليه نحو ضربت
زيدا قائما مثال اللفظي الملفوظ حقيقة فان فاعليته التاء المتكلم ومفعولية زيد انما هي باعتبار لفظ
هذا الكلام ومنطوقه من غير اعتبار معنى خارج عنه وهما ملفوظان حقيقة وزيد في الدار قائما
مثال اللفظي الملفوظ حكما فان فاعلية الضمير المستكن في الظرف انما هي باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه
من غير اعتبار معنى خارج عنه والضمير المستكن ملفوظ حكما وهذا زيد قائما مثال المعنوي لان مفعولية
زيد ليست باعتبار لفظ هذا الكلام ومنطوقه بل باعتبار معنى الاشارة او التنبيه المفهوم من لفظ
هذا ولا شك انهما انما يقصد المتكلم الاخبار بهما عن نفسه حتى يفيد في نظم الكلام اشير او انبه و
يصير زيد مفعولا به لفظا بل مفعوليته انما هي باعتبار معنى اشير او انبه الخارج عن منطوق الكلام المعتبر
لصحة وقوع القائم حالا فهي معنوية لا لفظية وعاملها اي عامل الحال اما الفعل الملفوظ او المقدر
نحو ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما ان كان الظرف مقدرا بالفعل او شبهه وهو ما يعمل عمل
الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل نحو زيد ذاهب راكبا وزيد في الدار قاعدا ان كان الظرف مقدرا
باسم الفاعل وكاسم المفعول نحو زيد مضروب قائما والصفة المشبهة نحو زيد حسن ضاحكا او معناه
المستنبط من فحوى الكلام من غير تصريح به وتقديره كالاشارة والتنبيه في نحو هذا زيد قائما كما مر
وكالنداء والتمني والترجي والتشبيه في نحو يا زيد قائما وليتك عندنا مقيما ولعله في الدار قائما وكأنه
اسد صائلا وشرطها اي شرط الحال ان تكون نكرة لان النكرة اصل والغرض منه وهو تقييد
الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها والتعريف زائد على الغرض وان يكون صاحبها معرفة لانه محكوم
عليه في المعنى فكان الاصل فيه التعريف غالبا اي ليس اشتراطها انه يكون صاحبها معرفة في جميع موادها

بل

بل في غالب موادها اي اكثرها وبيان ذلك ان مواد وقوع الحال على قسمين احدهما ما يكون ذو
الحال فيه نكرة موصوفة نحو جاءني رجل من بني تميم فارسا او مغنية غناء المعرفة الاستغراقها نحو قوله
تعالى فيها يفرق كل امر حكيم امرا من عندنا ان جعلت امرا حالا من كل امر او واقعة في حيز الاستفهام نحو
هل اتاك رجل راكبا او بعد الا نقضا للنفي نحو ما جاءني رجل الا راكبا او مقدما عليه الحال نحو جاءني
راكبا رجل وثانيهما ما يكون ذو الحال فيه غير هذه الامور وغالب مواد وقوع الحال واكثرها هو
هذا القسم ووقوع الحال في هذا القسم مشروط بكون صاحبها معرفة فقوله غالبا قيد لاشتراط
الحال بكون صاحبها معرفة لا لكون صاحبها معرفة حتى يقال ان غالبية كون صاحبها معرفة لا تنبئ
عن تخلفه في بعض المواد بناء في الشرطية ويحتاج الى ان يصرف الكلام عن ظاهره ويجعل قوله وصاحبها
معرفة مبتدأ وخبرا معطوفا على قوله وشرطها ان تكون نكرة وارسلها العراك ولم يذدها ولم
يشفق على نقص الدخال البيت للبيد يصف الحمار الوحشي والاتن فيقول ارسل الحمار الوحشي الاتن
وكان المراد بالارسال البعث او التخلية بين المرسل وما يريد اي ارسلها معتركة مزاحمة ولم يذدها
اي لم يمنعها عن العراك ولم يشفق اي لم يخف عن نقص الدخال اي على انه لم يتم شرب بعضها الماء بالدخال
والدخال هو ان تشرب المعرية يرد من العطن الى الحوض ويدخل بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما
عساه لم يكن شرب منه ولعل المراد به ههنا نفس مداخلة بعضها في بعض والمعنى على نغص مثل نغص
الدخال ومرزوته بر وحده ونحوه مثل فعلته جهدك بلفظ الخطاب متأول بالنكرة فلا يرد نقضا
على قاعدة اشتراط كونها نكرة وتاويلها على وجهين احدهما انها مصادر الافعال محذوفة اي تعترك
العراك وينفرد وحده اي انفراده وتجتهد جهدك فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا وهذه المصادر
منصوبة على المصدرية وثانيهما انها معارف موضوعة موضع النكرات اي معتركة ومنفردا او مجتهدا
فالصورة وان كانت معرفة فهي في التقدير نكرة كما ان حسن الوجه في صورة المعرفة وهي في المعنى نكرة
فان كان صاحبها اي صاحب الحال نكرة محضة لم يكن فيها شائبة تخصيص مما سوغ التقديم ولم يكن الحال
مشتركة بينها وبين المعرفة نحو جاءني رجل وزيد راكبين وجب تقديمها اي تقديم الحال على صاحبها
لتخصص النكرة بتقديمها الاتهام في المعنى مبتدأ وخبر ولئلا يلتبس بالصفة في النصب في مثل قولنا
ضربت رجلا راكبا ثم قدم في باقي المواضع وان لم يلتبس طردا للباب ولا يتقدم اي الحال فيما عدا مثل
زيد قائما كعمرو قاعدا على العامل المعنوي وقد عرفت فيما مر العامل المعنوي وان ما هو مقدر بالفعل
او اسم الفاعل مثل الظرف وما يشبهه اعني الجار والمجرور خارج عنه داخل في الفعل او شبهه فعلى هذا

الاستثناء مفرغا والاستثناء المفرغ لا يكون في الموجب
الا نادرا قال المصنف انما حسن التشبيه بها لانه الا
بما
تقطع
بعد عما قبلها
فلا يصح ان يكون الحال
صفة لها لا نقطاعها عنها وفيه نظر
لجواز وقوع الصفة بعد الا غفور
قوله نكرة موصوفة قيد لو قال مخصوصة ليشمل
النكرة المضافة لكان اولى قلت لو قال مخصوصة
لتناول جميع الشواذ لان ذا الحال في جميع الصور نكرات
مخصوصة فلا يحسن التقابل بينه وبين باقي الصور
قوله ان جعلت امرا
حالا اشارة الى انه
ليس نصا في الاستشهاد
لجواز ان يكون منصوبا على الاختصاص
او على الحال عن ضمير الفاعل في انزلناه
اي امرين الراد او عن ضمير مفعوله ولا يخفى انك
لو جعلت حالا عن كل امر ليس الضمير نصا في
المفعول لجواز ان يكون حالا منه
حيث انه مخصوص بالاضافة او
بالوصف غفور
قال في الحاشية
الذود
المنع ولم تشفق على البعض كيف في الحاشية الاشفاق

في بحث الحال

معنى الكلام ان الحال لا يتقدم على العامل المعنوي اتفاقا بخلاف الظرف اي بخلاف ما اذا كان العامل ظرفا او شبهه فان فيه خلافا فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف في العمل وجوزه الاخفش بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار واما مع تاخر المبتدا عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا ويحتمل ان يكون معناه ان الحال وان كان مشابها للظرف لما فيه من معنى الظرفية الا انه يتقدم على عامله المعنوي لتوسعهم في الظروف دون الحال لا يتقدم عليه هذا اذا لم يكن الظرف داخلا في العامل المعنوي واما اذا جعلته داخلا في العامل المعنوي كما هو الظاهر من كلامهم فالمراد هو الاحتمال الثاني لا غير وكما لا يتقدم الحال على العامل المعنوي كذلك لا يتقدم على ذي الحال المجرور سواء كان مجرورا بالاضافة او بحرف الجر فان كان مجرورا بالاضافة لم يتقدم الحال عليه اتفاقا نحو جاءني مجردا عن الثياب ضارب زيد وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا يتقدم ما بعد ايضا وان كان مجرورا بحرف الجر ففيه خلاف فسيبويه واكثر البصريين يمنعون تقدمها عليه للعلة المذكورة وهو المختار عند المص ولهذا قال على الاصح ونقل عن بعضهم الجواز استدلالا بقوله تعالى وما ارسلناك الا كافة للناس ولعل الفرق بين حرف الجر والاضافة ان حرف الجر معد للفعل كالهمزة والتضعيف فكانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راكبة بهند فكانك قلت اذهبت راكبة هندا فالمجرور بحسب الحقيقة ليس مجرورا واجاب بعضهم عن هذا الاستدلال بجعل كافة حالا عن الكاف والتاء للمبالغة وبعضهم بجعلها صفة لمصدر اي ارسالا كافة وبعضهم بجعلها مصدرا كالكاذبة والعافية والكل تكلف وتعسف وكل ما دل على هيئة اي على صفة سواء كان الدال مشتقا او جامدا صح ان يقع حالا الا عن ان يأول الجامد بالمشتق لان المقصود من الحال بيان الهيئة وهو حاصل به وهذا رد على جمهور النحاة حيث شرطوا اشتقاق الحال وتكلفوا في تاويل الجوامد بالمشتق وعلى هذا فلا شك ان الاغلب في الحال الاشتقاق مثل بسرا ورطبا في قولهم هذا بسرا وهو ما يبقى فيه حموضة اطيب منه رطبا وهو ما فيه حلاوة صرفة فهما مع كونهما جامدين حالان بلا تاويل لانهما على صفة البسرية والرطبية ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمبسر والرطب بالمرطب الفعل الناصب اما عليه بسرا او رطبا اي اضاما عليه رطبا والعامل في رطبا اطيب باتفاق النحاة وفي بسرا ايضا عند محققيهم وتقدم بسرا على اسم التفضيل مع ضعفه في العمل لانه انما يعمل لتبيين احد حالي الذات باعتبارين مختلفين يلزم ان يلي كل منهما متعلقه والبسرية تعلقت بالمشار اليه بهذا من حيث انه مفضل والرطبية وان لم تكن معتبرة فيه الا بعد اضماره في اطيب لكنه لما كان الضمير المستتر في المظهر كان العدا فيهم المظهر مفضلا

واوجوا ان تلبسه الوطيئة تعلقت به من حيث انه مفضل عليه وهو ضمير منه فيجب تلبسه قال الرضي
اما الضمير المستكن في افعل وان كان مفضلا الكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا فلا ادري باسا بان
يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا او ذهب بعضهم الى ان العامل في نحو اسم الاشارة اى التنبيه
اليه حال الكونه بسرا وهذا الذي يصحح الامر يمكن ان يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تستفيد الاشارة بحالة
البسرية ولانه يصح حيث يقع موقع اسم الاشارة اسم لا يصح عمله فيه نحو تمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
وتكون اى الحال جملة لدلالتها على الهيئة كالمفردات فصح ان تقع حالا مثلها ولكن يجب ان تكون
الجملة الحالية خبرية محتملة للصدق والكذب لان الحال بمنزلة الخبر عن ذي الحال واجرائها عليه في قوة الحكم
بها عليه والجملة الانشائية لا يصلح ان يحكم بها على شيء ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي
ارتباطها بغيرها والحال مرتبطة بغيرها فاذا وقعت الجملة حالا لابد لها من رابطة تربطها الى
صاحبها وهي الضمير والواو والجملة الخبرية اما اسمية او فعلية والفعلية اما ان يكون فعلها مضارعا
مثبتا او مضارعا منفيا او ماضيا مثبتا او ماضيا منفيا فهذه خمس جمل فالاسمية اى الجملة الاسمية
الحالية متلبسة بالواو والضمير معا لقوة الاسمية في الاستقلال فناسب ان تكون الرابطة فيها في
غاية القوة نحو جئت انا راكب وجئت وانت راكب وجاء زيد وهو راكب او بالواو وحدها
لانها تدل على الربط في اول الامر فاكتفي بها مثل قوله عليه السلام كنت نبيا وادم بين الماء و
الطين وهذا اى الربط بالواو وحدها او بها مع الضمير انما يكون في الحال المنتقلة واما في الحال
المؤكدة فلا يجوز الواو نقول هو الحق لا شك فيه وذلك لان الواو لا تدخل بين المؤكد والمؤكد
لشدة الاتصال بينهما او بالضمير وحده على ضعف لان الضمير لا يجب ان يقع في الابتداء فلا يدل
على الربط في اول الامر نحو كلمته فوه الى في فلا بد من الواو على الصحيح والمضارع المثبت اى الجملة
الفعلية التي يكون الفعل فيها مضارعا مثبتا متلبسة بالضمير وحده لمشابهته لفظا ومعنى
لاسم الفاعل المستغني عن الواو نحو جاءني زيد يسرع وما سواهما اى ما سوى الجملة الاسمية والفعلية
المشتملة على المضارع المثبت الجمل المشتملة على المضارع المنفي او الماضي المثبت والمنفي بالواو
والضمير معا او باحدهما وحده من غير ضعف عند الاكتفاء بالضمير لعدم قوة استقلالها كالاسمية
فالمضارع المنفي نحو جاءني زيد وما يتكلم غلامه او جاءني زيد ما يتكلم غلامه او جاءني زيد
وما يتكلم عمرو والماضي المثبت نحو جاءني زيد وقد خرج غلامه او جاءني زيد وقد خرج عمرو
او جاءني زيد قد خرج غلامه والماضي المنفي نحو جاءني زيد وما خرج غلامه او جاءني زيد ما

خرج

في بيان الحال

خرج غلامه وجاءني زيد وما خرج عمرو ولا بد في الماضي المثبت لا المنفي من دخول لفظة قد المقربة
زمان الماضي الى الحال الغير على الماضي المثبت لو وقع حالا ليدل بها على قرب زمانه الى زمان
صدور الفعل من ذي الحال او وقوعه عليه يجوز الان المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا
ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل فلا بد من قد حتى يقربه الى المقارنة وهذا الخلاف
مذهب الكوفيين فانهم لا يوجبون قد ظاهرة ولا مقدرة سواء كانت ظاهرة في اللفظ نحو جاءني
زيد قد ركب غلامه او مقدرة نحو قوله تعالى او جاؤكم حصرت صدورهم اي قد حصرت
وهذا الخلاف مذهب سيبويه والمبرد فانهما لا يجوزان حذف قد فسيبويه يأول قوله تعالى
حصرت صدورهم بقوم ما حصرت صدورهم فتكون جملة حصرت صدورهم صفة موصوف محذوف
وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية وانما لم يشترط ذلك في المنفي لاستمرار النفي بلا قاطع
فيتمل زمان الفعل ويجوز حذف العامل في الحال لقيام قرينة حالية كقولك للمسافر
اي الشارع في السفر او المتهي له راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا بقرينة حال المخاطب وقوله
مهديا اما صفة لراشدا او حال بعد حال او متداخلة او مقالية كقولك راكبا لمن يقول كيف جئت اي جئت
راكبا بقرينة السؤال ومنه قوله تعالى ايحسب الانسان ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى
نجمعها قادرين ويجب حذفه اي العامل في بعض الاحوال المؤكدة وهي اي الحال المؤكدة مط
هي التي لا تنتقل عن صاحبها ما دام موجودا غالبا بخلاف المنتقلة والمنتقلة قيد للعامل بخلاف
المؤكدة مثل زيد ابوك عطوفا فان العطوفية لا تنفك عن الاب في غالب الاعراض احقه بفتح الهمزة
او ضمها من حققت الامر بمعنى تحققته وصرت منه على يقين ومن احققت الامر بهذا المعنى بعينه
او بمعنى اثبته اي تحققت ابوته لك وصرت منه على يقين او اثبتها كذلك عطوفا وقال صاحب
المفتاح احقه بان عندك ان تحقق يحنى عطوفا وشرطها اي شرط وجوب حذف عاملها
ان تكون مقررة اي مؤكدة لمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها كالعامل في قوله تعالى
انا ارسلناك للناس رسولا فانه لا يجب حذفه اسمية احترز به عما اذا كانت فعلية فانه لا يجب
حذف عاملها كما قال صاحب الكشاف في قوله تعالى قائما بالقسط انه حال مؤكدة من فاعل
شهد ولا بد هيهنا من قيد اخر وهو ان يكون عقد تلك الجملة الاسمية من اسمين لا يصلحان للعمل
فيها والا لكان عاملها مذكورا فكيف يكون حذفه واجبا نحو الله شاهد قائما بالقسط

التمييز ما اي الاسم الذي يرفع الابهام واحترز به عن البدل فان للبدل منه في حكم

الساقط فهو لبس برفع الابهام عن شئ بل هو مبهم واراد معين المستقر اي الثابت الراسخ في

المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فان المستقر وان كانت بحسب اللغة هو الثابت مطلقا

لكن المطلق ينصرف الى الكامل وهو الوضعي واحترز به عن نحو رأيت عينا جارية فان قوله جارية

يرفع الابهام عن قوله عينا الكنه غير مستقر بحسب الوضع بل نشأ في الاستعمال باعتبار تعدد الموضوع

له وكذا يقع به الاحتراز عن اوصاف المبهمات نحو هذا الرجل فان هذا مثلا اما موضوع لمفهوم كلي

بشرط استعماله في جزئياته او لكل جزئي جزئي منه ولا ابهام في هذا المفهوم الكلي ولا في واحد واحد

من جزئياته بل الابهام انما نشأ من تعدد الموضوع له او المستعمل فيه فتوصيفه بالرجل يرفع هذا

الابهام لا الابهام الواقع في الموضوع له من حيث انه موضوع له وكذا يقع به الاحتراز عن عطف

البيان في مثل قولك ابو حفص عمر فان كل واحد من ابو حفص وعمر موضوع لشخص معين لا ابهام

فيه لكن لما كان عمر اشهر منه زال به ذكره الخفاء الواقع في ابي حفص لتعدد الاشتهار الا الابهام الوضعي

عن ذات لا بعينها فيصف واحترز به عن النعت والحال فانهما يرفعان الابهام المستقر الواقع في الوصف

لا في الذات وتحقيق ذلك ان الواضع لما وضع الرطل مثلا لنصف من فلا شك ان الموضوع له

معنى معين ممتاز عما هو اقل من النصف كالربع وعما هو اكثر منه كمن ومنين ولا ابهام فيه الا من حيث

ذاته اي جنسه فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه من جنس العسل او الخل او غيرهما ولا من حيث وصفه

فانه لا يعلم منه بحسب الوضع انه بغدادي او مكي فاذا اريد رفع الابهام الوصفي الثابت فيه بحسب

الوضع اتبع بصفة او حال فيقال رطل بغدادي او مكي واذا اريد رفع الابهام الذاتي قيل رطل زيتا فزيتا

يرفع الابهام المستقر عن الذات لا النعت والحال فانهما يرفعان الابهام عن الوصف مذكورة

او مقدرة صفة الذات اشارة الى تقسيم التمييز فالمذكورة نحو رطل زيتا والمقدرة نحو طاب زيد

نفسا فانه في قوة قولنا طاب شئ منسوب الى زيد ونفسا يرفع الابهام عن ذلك الشئ المقدر

فيه فالاول اي القسم الاول من التمييز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مذكورة يرفعه عن مفرد

يعني به ما يقابل الجملة او شبهها والمضاف مقدار صفة لمفرد وهو ما يقدر به الشئ اي يعرف به

قدره ويتبين غالبا اي في غالب المواد واكثرها وذلك اي رفع الابهام مطلقا يتحقق في ضمن

هذا الرفع الخاص في اكثر المواد وذلك لان الابهام اكثر في المقدار اما متحقق في ضمن عدد نحو

عندي عشرون درهما او شبهه ذكر تمييز العدد وبيانه في اسماء العدد واما في ضمن غيره اي غير العدد

كالوزن نحو رطل زيتا فان الرطل نصف المن ونحو منوان سمنا وكالكيل نحو قفيزان برا و

كذا

امثال في

رطلان حبذا

رطلا فلما العقد بذا

منهم مبني على ارادة مبهم من

الاسم الاشارة كما في ربه رجلا و

نعم رجلا تمت اله

قوله من حيث

انه موضوع له الخ فان الابهام وان وقع في الموضوع

له اي تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم ايها المراد عند اطلاق

اللفظ لكن لا من حيث ان اللفظ موضوع لها فانك

قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين بلا ابهام

عرض له بحسب الاستعمال تمت اله

قوله

وهو ما يقدر به الشئ وذلك

مقياس شئ موضوع

لذلك كالعدد و

الرطل او

مقياس

غير مشهور والموضوع لذلك العدد كقوله تعالى ملأ

الارض ذهبا والملؤ قدرها بملأ به الشئ في قولك عندي

في بيان التمييز

كالذراع نحو ذراع ثوبا و كالمقياس نحو على التمرة مثلها زبدا و المراد بالمقادير في هذه الصور

هو المقدرات لان قولك عندي عشرون درهما و رطل زيتا و منوان سمنا و ذراع ثوبا و على

التمرة مثلها زبدا المراد بها المعدود و الموزون و المزروع و المقيس لا غير و انما اقتصر المصنف على

الامثلة الثلثة لانه كان مطمح نظره التنبيه على بيان ما يتم به المفرد و هو التنوين كما في رطل زيتا

او النون كما في منوان سمنا او الاضافة كما في على التمرة مثلها زبدا و لهذا لم يستوف اقسام المقادير

و ذكر بعضها و معنى تمام الاسم ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها و الاسم مستحيل الاضافة

مع التنوين و نوني التثنية و الجمع و مع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه

الاشياء شابه الفعل اذا تم بالفاعل و صار كلاما تاما فيشابه التمييز الذي بعده المفعول لوقوعه بعد

تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام فينصب ذلك الاسم التام فيما بعده لمشابهته

بالفعل التام بفاعله و هذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل

عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف الداخلة على اول الاسم و ان كان يتم بها الاسم فلا يضاف

معها لا ينصب التمييز عنه فلا يقال عندك الراقود خلا فيفرد اي التمييز و ان كان الاسم التام مبني

او مجموعا ان كان اي التمييز جنسا و هو ما يتناول اجزاؤه و يقع مجردا على القليل و الكثير فلا حاجة

الى تثنيته و جمعه كالماء و التمر و الزيت في الضرب بخلاف رجل و فرس الا ان يقصد الانواع اي ما

فوق النوع الواحد فيحتمل المثنى ايضا الانه لا يدل لفظ الجنس مفردا عليها فلا بد ان يثنى او يجمع

قيل و في تخصيص قصد الانواع بالاستثناء نظر لانه كما جاز ان يقال طاب زيد جلستين للنوع

جاز ايضا ان يقال طاب زيد جلستين للعدد و يمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص

الجنس سواء كان بالخصوصيات الكلية و الشخصية و يجمع اي يورد ما فوق الواحد جوازا حيث لم يقصد

الواحد في غيره اي في غير الجنس نحو عندي عدل ثوبين او اثوابا ثم ان كان اي المفرد المقدار تاما

بتنوين او بنون التثنية او المعنى ان وجد التمييز متلبسا بتنوين المفرد او بالنون التي للتثنية فانه لما

تم الاسم بهما اقتضى التمييز جازت الاضافة اي اضافة المفرد المقدار الى التمييز اضافة بيانية باسقاط

التنوين و نون التثنية جوازا شايعا كثيرا لحصول الغرض و هو رفع الابهام بذلك مع التخفيف

نحو رطل زيت و منوا سمن و الا اي و ان لم يكن بتنوين او بنون التثنية بان يكون بنون الجمع او الاضافة

فلا يجوز الاضافة الا بقلة في نون الجمع نحو عشرو درهم اما في الاضافة فلئلا يلزم اضافة المضاف

و اما في نون الجمع فلانه جاز ان يضاف الى غير التمييز نحو عشر زيد و عشري رمضان بالاتفاق

قوله فيفرد الى قوله و يجمع لفظين راجع الى التمييز غير العدد بقرينة الاحالة و ذلك لان هذا الحكم لا يجري في العدد مثلا تمييز عشرين مفرد سواء كان جنسا او لا و سواء قصد به الانواع او لا فقال الرضي اذا قصد به الانواع وجب تجريد التمييز عن التاء نحو عشرين تمرا و اذا لم يقصد به الانواع وجب كونه مع التاء

قوله لكن جاز ان يقال طاب زيد جلستين و انما يمتنع ان يقال طاب زيد جلستين دون ان يقول عدل ثوبين لانه يمكن المنافاة في كون ثوبين للعدد

لكثرة الحاجة اليه فلو اضيف الى المميز لزم الالتباس في بعض الصور لانه لا يعلم مثلا عند اضافة عشرين الى رمضان انه اراد عشرين رمضانا او اراد اليوم العشرين من رمضان فلا التباس في غير صورة الالتباس ايضا الاعلى قلة ليكون الباب اقرب الى الاطراد وعن غير مقدار عطف على قوله عن مفرد مقدار اي الاول كما يرفع الابهام عن مفرد مقدار كذلك يرفع عن مفرد غير مقدار اي ما ليس بعدد ولا وزن ولا ذراع ولا كيل ولا مقياس نحو خاتم حديدا فان الخاتم مبهم باعتبار الجنس تام بالتنوين فاقتضى تميزا والخفض اي خفض التميز باضافة غير المقدار اليه اكثر

استعمالا لحصول الغرض مع الخفة وقصور غير المقدار عن طلب التميز لان الاصل في المبهمات المقادير وغيرها ليس بهذه المثابة والثاني اي القسم الثاني من التميز وهو ما يرفع الابهام عن ذات مقدرة يرفع عن نسبة كان الظاهر ان يقول عن ذات مقدرة في نسبة في جملة لكن لما كان الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه قال عن نسبة مقتصرا عليها تنبيها على ان مقابلة ما في هذا القسم للمفرد المذكور في القسم الاول انما هي لمجرد النسبة لا غير في جملة اي في نسبة كائنة في جملة او ما ضاهاها اي ما شابهها عطف على جملة وهو اسم الفاعل نحو الحوض ممتلئ ماء واسم المفعول نحو الارض مفجرة عيونا او الصفة المشبهة نحو زيد حسن وجها او اسم التفضيل نحو زيد افضل ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا نحو طاب زيد نفسا مثال الجملة والتميز فيه خاص بالمنتصب عنه وزيد طيب ابا مثال لما يشبه الجملة والتميز فيه يصلح ان يكون للمنتصب عنه ولمتعلقه وحيث لا فرق في التميز بين الجملة وما ضاهاها فهذان المثالان في قوة اربعة امثلة فكانه قال طاب زيد نفسا وابا وزيد طيب نفسا وابا فقوله وابوه ودارا وعلما عطف على نفسا وابا بحسب المعنى فهو ناظر الى كل من المثالين المذكورين غير مختص بالاخير فهو بحسب الحقيقة اربعة وكل من التميز الواقع في الجملة او ما ضاهاها خمسة امثلة فالنفس عين ما هو له في غير اضافي خاص بالمنتصب عنه والدار غيره غير اضافي وهو متعلق بالمنتصب عنه والاب عين ما هو له اضافي محتمل لهما والابوة عرض اضافي والعلم عرض غير اضافي وكل واحد منهما متعلق بالمنتصب عنه او في اضافة عطف على قوله في جملة او ما ضاهاها مثل يعجبني طيبه نفسا ولم يذكر انه ايضا اظهر التميزات ولا خفاء فيه وابا وابوة ودارا وعلما اورد هذه الامثلة على وفق ما سبق وزاد عليه قوله ولله دره فارسا اشارة الى ان التميز قد يكون صفة مشتقة وايضا لما اورده صاحب المفصل مثالا للتميز عن مفرد على ان يكون الضمير فيه مبهما كالضمير في ربه رجلا ويكون فارسا تميزا عنه اراد ان ينبه على انه يصلح ان يكون تميزا عن نسبة على ان يكون الضمير معلوما معينا

والاعلام

قوله كان الظاهر ان يقول الخ ان الابهام الذي يشد عنه التميز ليس الا في الذات المقدرة التي هي طرف لنسبة لكن لما كان في ذلك الابهام مستلزما النوع ابهام في النسبة بسبب اشتمالها على الطرف ورفع ابهامها النسبي مستلزما لرفع ابهام الطرف صح قوله عن نسبة والنكتة فيه التنبيه على ان مقابلة هذا القسم للقسم السابق باعتبار ان ابهامه في النسبة كذلك لا باعتبار عدم ذكر الذات مبهما وذكرها في نفس الامر ان نعم رجلا مندرج في القسم الاول مع ان الضمير غير مذكور فيه الا ما صدق كلامه غفور

الفرع الذي لم يتهيد له قانون بعد فلا يجوز انتصاب عليه على التميز نحو قطعة ذهب فيشكل تعريف التميز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن ذات لا ان القائل انه تميز لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال الا هو القائل بوجوبه الا ان الخفض في الثلثة كثير فتامل عصام الدين

في بيان التمييز

والابهام يكون في نسبة الدر اليه والدر في الاصل اللبن وفيه خير كثير للعرب فاريد به الخير اي لله خيره فارسا والفارس اسم فاعل من الفراسة بالفتح مصدر فرس بالضم اي حاذق بامر الخيل واما الفراسة بالكسر في التفرس ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما للصفة يصح جعله لما انتصب عنه والمراد بجعله لما انتصب عنه اطلاقه عليه والتعبير به عنه جاز ان يكون ذلك التمييز تارة لرفع الابهام عنه بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه وتارة لمتعلقه بان يكون تمييزا برفع الابهام عن متعلقه وذلك بحسب القرائن والاحوال مثل ابا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يجعل عبارة عن زيد فجاز ان يكون تارة تمييزا عن زيد اذا اريد استناد الطيب اليه باعتبار انه ابو عمرو وجاز ان يكون تارة تمييزا عن متعلقه باعتبار ان الطيب مسند الى متعلقه وهو ابوه نحو الا اي وان لم يكن التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه اسما يصح جعله لما انتصب عنه فهو لمتعلقه خاصة نحو طاب زيد ابوه ودارا وعلما فان هذه الاسماء ليست نصا في المنتصب عنه ولا يصح جعلها له بالتعبير عنه بها فهي لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة اعني الشيء المنسوب الى زيد فطابق التمييز فيهما اي فيما جاز ان يكون لما انتصب عنه سواء كان نصا فيه او محتملا له ولمتعلقه وفيما تعين لمتعلقه ما قصد من حكم التمييز تثنية وجمعية سواء كانت لموافقة ما انتصب عنه نحو طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء او لمغايرته في نفسه مثل قولك طاب زيد ابا اذا اردت بالاب نفسه فقط وطاب زيد ابوين اذا اردت ابا وجدا او طاب زيد ابا اذا اردت ابا واحدا او الرفع على كل من التقديرين ان قصد وحدة التمييز او ورود مفردا واذا قصد تثنيته وورود تثنية واذا قصد جمعيته وورود جمعا فان صيغة المفرد لا يصلح ان يطلق على المثنى والمجموع الا اذا كان التمييز جنسا يقع على القليل والكثير فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس او يجمع بل يكفي ان يؤتى به مفردا لصحة اطلاقه على القليل والكثير فان لم يقصد تثنيته وجمعيته نحو طاب زيد علما او الزيدان علما والزيدون علما الا ان يقصد بالتمييز الذي هو الجنس الانواع من حيث امتيازها انها النوع عنه فانه لا بد من تثنيته وجمعيته نحو طاب الزيدان علمين والزيدون علوما اذا اريد ان متعلق الطيب من كل من الزيدان او الزيدون نوع اخر من العلم فان صيغة المفرد لا يفيد ذلك المعنى وان كان اي التمييز صفة مشتقة مثل لله دره فارسا او مشابها لها نحو كفى زيد رجلا فان معناه كاملا في الرجولية كانت الصفة صفة لما انتصب عنه لا لمتعلقه لان الصفة تستدعي موصوفا والمذكور اولى بموصوفيته فاذا قيل طاب زيد والدا كان الوالد زيدا ولا يحتمل ان يكون والده بخلاف الاسم نحو ابا وطبقه الواو

بمعنى مع والطبق مصدر بمعنى المطابقة ان كانت الصفة صفة له مع مطابقتها اياه او مطابقته
اياها ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل والواو للعطف على خبر كانت اى كانت صفة له ومطابقة اياه
والمراد بالمطابقة الاتفاق فى الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث لكونها حاملة لضميره
واحتملت اى الصفة المذكورة الحال ايضا الاستقامة المعنى على الحالية نحو طاب زيد فارسا
اى من حيث انه فارس او حال كونه فارسا لكن بزيادة من فيها نحو لله دره من فارس وقولهم عز من قائل
يؤيد التميز لان من تزاد فى التميز لا فى الحال وايضا المقصود مدحه بالفروسية لا حال الفروسية
اذ قد يمدح حال الفروسية بغيرها من الصفات ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان اسما تاما بالاتفاق
فلا يقال عندى درهما عشرون ولا زيتا رطل لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابه
للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا فلا يقوى ان يعمل فيما قبله والاصح اى اصح المذاهب انه لا يتقدم التميز
على ما هو عامل فيه من الفعل الصريح او الغير الصريح لكونه من حيث المعنى فاعلا للفعل نفسه نحو
طاب زيد ابا اى طاب ابوه او فاعلا له اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اى تفجرت عيونها
واذا جعلته متعديا نحو امتلأ الاناء ماء اى ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى
الفاعل وههنا بحث وهو ان الماء فى قولهم امتلأ الاناء ماء من حيث المعنى فاعل للفعل المذكور من
غير حاجة الى جعله متعديا لان المتكلم لما قصد اسناد الامتلاء الى بعض متعلقات الاناء ولو على
سبيل التجوز فقد سد وقع الابهام فيه لاجوم فسره بقوله ماء فهو فى معنى امتلأ ماء الاناء فالماء
فاعل معنى وذلك بعينه مثل قولهم ربح زيد تجارة فان التجارة تميز يرفع الابهام عن شئ منسوب
الى زيد وهو التجارة فالفاعل فى قصد هو التجارة لا زيد وان كان اسناد الربح اليه حقيقة و
اليها مجازا او بهذا يندفع ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهى ان التميز عن النسبة اما فاعل فى
المعنى او مفعول من ان التميز فى هذا المثال وامثاله لا فاعل ولا مفعول فلا تطرد تلك القاعدة
خلافا للمازنى والمبرد فانهما يجوزان تقديم التميز على الفعل الصريح وعلى اسم الفاعل والمفعول
نظرا الى قوة العامل بخلاف الصفة المشبهة واسم التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل لضعفها
فى العمل ومتمسكهما فى هذا التجويز قول الشاعر ¶ أتهجر سلمى بالفراق حبيبها ¶ وما كاد نفسا بالفراق
تطيب ¶ على تقدير ان تانيث الضمير فى تطيب فانه يكون فى كاد ضمير الشان لتذكيره ويعود ضمير تطيب
الى سلمى ويكون نفسا تميزا عن نسبة تطيب اليها مقدما عليه واما على تقدير تذكير الضمير فضمير
كاد للحبيب ونفسا تميز عن نسبة كاد اليه اى وما كاد الحبيب نفسا يطيب فلا تمسك وما قيل يحتمل

انتهى

قوله اذا كان اسما تاما انما قيد بكونه اذا كان التميز اعنى نسبة الى الفاعل او المفعول فانه يتقدم على عامله عند الجمهور مع ان عامله اسم تام هو اسم الفاعل او المفعول فالاولى ان يقال ولا يتقدم التميز على عامله اذا كان عن ذات مذكورة بالاتفاق عصام

... على التميز من الذات المذكورة على ما يحصها بهذا الحكم فتامل عصام الدين

قوله يرفع الابهام عن شئ منسوب الى زيد اى شئ منسوب اليه فى التقدير لان تقديره ربح شئ زيد وذلك الشئ مبهم لانه لا يعلم انه بقر او غنم او غيرهما فاذا قيل تجارة علم ان ذلك الشئ هو تجارة زيد ...

ان يحمل البيت على تقدير ما نبّه ايضا على هذا الوجه بان يكون تانيث الضمير الراجع الى الحبيب
باعتبار النفس ان الغذي وما كادت نفس الحبيب تطيب فتكلف وتعسف غير قادح في التمسك المستثنى
اى ما يطلق عليه لفظ المستثنى في اصطلاح النحاة على قسمين ولما كان معلوما بهذا الوجه الغير
المحتاج الى التعريف كافيه في تقسيمه قسمه الى قسمين وعرف كل واحد منهما لان لكل واحد منهما احكاما
خاصة لا يمكن اجراؤها عليه الا بعد معرفته فقال متصل ومنقطع فالمتصل هو المخرج اى الاسم الذي
اخرج واحترز به عن غير المخرج كجزئيات المستثنى المنقطع عن حكم شيء متعدد جزئيا نحو ما جاءني احد
الا زيدا واخواتها مثل اشتريت العبد الا نصفه سواء كان ذلك المتعدد لفظا اى ملفوظا نحو جاءني
القوم الا زيدا او تقديرا اى مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اى ما جاءني احد الا زيد بالا غير الصفة
واخواتها واحترز به عن نحو ما جاءني القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد جاء والمستثنى المنقطع
هو المذكور بعدها اى بعد الا واخواتها غير مخرج عن متعدد واحترز به عن جزئيات المستثنى المتصل
فالمستثنى الذي لم يكن داخلا في المتعدد قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنسه كقولك جاءني القوم
الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني القوم الا حمارا او هو اى المستثنى مط
حيث علم اولا بوجه يصح تقسيمه كما عرفت وثانيا بما يفطن له من تعريف قسميه عين المذكور بعد الا و
اخواتها سواء كان مخرجا او غير مخرج وهذا لم يعرف عليه احد وما لا اختصاص منصوب وجوبا اذا كان
واقعا بعد الا لا بعد غير وسوى ونحوهما غير الصفة قيد به وان لم يكن الواقع بعد الا التى للصفة داخلا
في المستثنى لئلا يذهل عنه في كلام موجب اى ليس بنفي ولا نهي ولا استفهام نحو جاءني القوم الا زيدا
واحترز به عما اذا وقع في كلام غير موجب لانه ليس ح واجب النصب على ما سيجيء ولا حاجة ههنا الى
قيد اخر وهو ان يكون الكلام الموجب تاما بان يكون المستثنى منه مذكورا فيه لخروج نحو قرأت الا يوم
كذا فانه منصوب على الظرفية لا على الاستثناء لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا لا في كونه منصوبا على
الاستثناء بدليل قوله او كان بعد عدا وخلا الا انه يقال الحاجة الى هذا القيد انما هو لاخراج
مثل قرأت الا يوم كذا فانه مرفوع وجوبا لا منصوب والعامل في نصب المستثنى اذا كان منصوبا على الاستثناء
عند البصريين الفعل المقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه شيء يتعلق بالفعل او معناه تعلقا معنويا
اذ له نسبة الى ما نسب اليه احدهما وقد جاء بعد تمام الكلام فشابه المفعول او مقدما عطف على قوله
بعد الا اى المستثنى منصوب وجوبا اذا كان المستثنى مقدما على المستثنى منه سواء كان في كلام موجب
او غيره نحو جاءني الا زيدا القوم وما جاءني الا زيدا احد لامتناع تقديم البدل على المبدل منه

بهما شبهة مشهورة وهو انك اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيدا نفي لحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص بمعنى ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة للسامع على مراد المتكلم وثانيها ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء

او منقطعا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا
في الاكثر اي في اكثر اللغات وهي لغات اهل الحجاز فانهم قبائل كثيرة او في اكثر مذاهب النحاة
فان اكثرهم ذهبوا الى اللغة الحجازية فالمنقطع مطلقا منصوب عندهم اذ لا يتصور فيه الا البدل الغلط
وهو لا يصدر الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
واما بنو تميم فقد قسموا المنقطع الى قسمين احدهما ما يكون قبله اسم يصح حذفه نحو ما جاءني
القوم الا حمارا فهنا يجوزون البدل وثانيهما ما لا يكون قبله اسم يصح حذفه فهم هنهنا
يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله
فمن رحمه الله هو المرحوم المعصوم فلا يكون داخلا في العاصم فيكون منقطعا او كان بعد عدا وخلا
اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد عدا لان عدا يعدو عدوا اذا جاوز مثل جاءني القوم
عدا زيدا او بعد خلا لان خلا يخلو خلوا نحو جاءني القوم خلا زيدا وهو في الاصل لازم يتعدى
الى المفعول بمن نحو خلت الدار من الانيس وقد يضمن معنى جاوز او يجعل من بوصل الفعل اليه
فيتعدى بنفسه والتزموا هذا التضمين والحذف في الافعال في باب الاستثناء ليكون ما بعدها منصوبا
كما في صورة المستثنى بالا التي هي ام الباب وفاعلهما ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم او الى اسم
الفاعل منه او الى بعض مطلق من المستثنى منه فتقدير جاءني القوم عدا وخلا مجيئهم او الجائي منهم او
بعض منهم زيدا وهما في محل النصب على الحالية ولم يظهر معهما قد ليكونا اشبه بالا التي هي الاصل
في باب الاستثناء في الاكثر لان النصب بهما انما هو في اكثر الاستعمال لانهما فعلان ماضيان كما عرفت
وقد اجيز الجر بهما على انهما حرفا جر قال السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بهما الا ان النصب بهما اكثر او ما
عدا او ما خلا اي المستثنى منصوب ايضا وجوبا اذا كان بعد ما عدا او ما خلا لان ما فيهما مصدرية
مختصة بالافعال نحو جاءني القوم ما خلا زيدا او ما عدا عمرا والتقدير خلو زيد وعدو عمرو
بالنصب على الظرفية بتقدير مضاف اي وقت خلوهم او خلو مجيئهم من زيد او وقت مجاوزتهم او
مجاوزة مجيئهم عمرا او على الحالية بجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل اي جاؤوا خالين بعضهم او مجيئهم
عمرا وعن الاخفش انه اجاز الجر بهما على ان ما فيهما زائدة ولعل هذا لم يثبت عند المص او لم يعتد به
ولهذا لم يقل في الاكثر وكذا المستثنى منصوب بعد ليس نحو جاءني القوم ليس زيدا وبعد لا يكون
نحو سيجيئني اهلك لا يكون بشرا وانما يكون النصب بعدهما واجبا لانهما من الافعال الناقصة الناصبة
للخبر ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور او الى

قوله اما النصب بعد عدا وخلا فلانهما فعلان على الاكثر اما عدا فمتعد يقتضي نصب المفعول وغير الاستثناء نحو عداك الامر بعدوك اي تجاوزك وكذا في الاستثناء واما خلا فهو لازم في الاصل من خلا المكان ولكنه في الاستثناء ضمنه بمعنى المجاوزة والمفارقة يقال خلاك ذم اي تجاوزك ذم فهو متعد بالتضمين ... جاء القوم عدا وخلا زيدا اي جاوز بعضهم زيدا شرح لباب

هذا على تقدير ان يكون الضمير في خلا راجعا الى البعض او الى المجائي بحذف المضاف اي خلو بعضهم او خلو مجيئهم وقد حذف المضاف واقيم المضاف اليه وهو هم مقامه ...



بعض المستثنى منه قطوهما في التركيب في محل النصب على الحالية واعلم انه لا تستعمل هذه الافعال
الا في المستثنى المتصل الغير المفرغ ولا يتصرف فيها الا انها قائمة مقام الا وهي لا يتصرف فيها ويجوز فيه
اي في المستثنى النصب على الاستثناء ويختار البدل عن المستثنى منه فيما بعد الا حال من الضمير المجرور
اي حال الكون المستثنى واقعا في محل يكون متاخرا عن الا احترازا عما اذا كان بعد سا براد وان الاستثناء
مثل عدا وخلا وغيرهما في كلام غير موجب احترازا عما اذا وقع في كلام موجب فانه منصوب وجوبا
كلام والحال انه قد ذكر المستثنى منه احترازا عما اذا لم يكن المستثنى منه مذكورا فانه حينئذ يعرب على حسب
العوامل وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير واو على انه صفة لكلام غير موجب اي في كلام غير موجب
ذكر فيه المستثنى منه ولم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما على المستثنى منه لان حكمهما قد علم فيما
سبق فاكتفى بذلك نحو ما فعلوه الا قليل بالرفع على البدلية والا قليلا بالنصب على الاستثناء
ونحو ما مررت باحد الا زيد بالجر على البدلية والا زيدا بالنصب على الاستثناء ونحو ما رايت احدا
الا زيدا بالنصب اما بطريق البدلية وهو المختار او بطريق الاستثناء وهو جائز غير مختار وانما اختار
البدل في هذه الصورة لان النصب على الاستثناء انما هو بسبب التشبيه بالمفعول لا بالاصالة وبواسطة الا
واعراب البدل بالاصالة وبغير واسطة ويعرب اي المستثنى على حسب العوامل اي ما يقتضيه العوامل
من الرفع والنصب والجر اذا كان المستثنى منه غير مذكور ويخص ذلك المستثنى باسم المفرغ لانه فرغ
له العامل عن المستثنى منه فالمراد بالمفرغ المفرغ له كالمراد بالمشترك المشترك فيه وهو اي والحال
ان المستثنى واقع في غير الكلام الموجب واشترط ذلك ليفيد فائدة صحيحة مثل ما ضربني الا زيد
اذ يصح ان لا يضرب المتكلم احد الا زيد بخلاف ضربني الا زيد اذ لا يصح ان يضرب كل احد المتكلم
الا زيدا الا ان يستقيم المعنى بان يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو قولك كل حيوان
يحرك فكه الاسفل عند المضغ الا التمساح او يكون هناك قرينة دالة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
معين يدخل فيه المستثنى قطعا مثل قرات الا يوم كذا اي وقعت القراءة كل يوم الا يوم كذا فهو
انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا بل ايام الاسبوع او الشهر او مثل ذلك وللقائل ان يقول كما لا يستقيم
المعنى على تقدير عموم المستثنى منه في الموجب في بعض الصور فربما لا يستقيم المعنى على تقدير عموم المستثنى
منه في غير الموجب ايضا نحو ما مات الا زيد فينبغي ان يشترط في غير الموجب ايضا استقامة المعنى وبهذا
لا يصح مثل قرات الا يوم كذا الا بعد تخصيص اليوم بايام الاسبوع مثلا فيجوز مثل هذا التخصيص في
ضربني الا زيد بان يخص المستثنى منه بكل واحد من جماعة مخصوصين اذا كان هناك قرينة فلا فرق

بما يخرج المنقطع والمتقدم على ان المتبادر من قوله ذكر
المستثنى منه ما هو سابع في ذكره فالمستثنى به عن

بالتقييد
بما يخرج المستثنى
المتقدم ولا بد في هذه
القاعدة من قيدين اخرين
احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا
عن المستثنى منه نحو ما جاءني القوم اليوم الا
زيد او ثانيهما ان لا يكون رد الكلام تضمن الاستثناء
نحو ما قام القوم الا زيد في جواب قام القوم الا زيدا
فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب
فههنا تبين ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب
المستثنى دفانه هذا الفهم عصام

بين هاتين الصورتين في كون كل واحدة منهما جائزة مع القرينة وغير جائزة بدونها واجيب بان المعتبر

هو الغالب والغالب في الايجاب عدم استقامة المعنى على العموم وفي النفي عكسه لان اشتراك جميع

افراد الجنس في انتفاء تعلق الفعل بها وفي انتفاء الفعل وفي واحد اياها في ذلك مما يكثر ويغلب واما اشتراكها

في تعلق الفعل بها وفي الفعل واحد اياها في ذلك مما يقل كما في المثال المذكور وبان الفرق بين

قولك قرأت الا يوم كذا وضربني الا زيد ليس الا بظهور قرينة دالة على بعض معين من المستثنى منه

مقطوع دخوله فيه في الاول وعدم ظهورها في الثاني فلو قام في الثاني ايضا قرينة ظاهرة دالة

على بعض معين كما اذا قيل من ضربك من القوم اي القوم الداخل فيهم زيد فقلت ضربني الا زيد

فالظاهر ان ذلك ايضا مما يستقيم فيه المعنى لكن الغالب عدم وجدان قرينة كذلك في الموجب

فالغالب فيه عدم استقامة المعنى ومن ثم اي ومن اجل ان المفرغ لا يكون في الموجب الا ان يستقيم

المعنى لم يجز مثل ما زال الا زيد عالما اذ معنى ما زال ثبت لان نفي النفي اثبات فيكون المعنى ثبت

زيد دائما على جميع الصفات الا على صفة العلم فلا يستقيم المعنى وقال الشارح الرضي يمكن ان يحمل

الصفات على ما يمكن ان يكون زيد عليها دائما الا بتناقض ويستثنى من جملتها العلم او يحمل ذلك على المبالغة

في نفي صفة العلم كانك قلت امكن ان يحصل فيه جميع الصفات الا صفة العلم وعلى التقديرين يندرج

في صورة الاستقامة ولا يخفى على المتفطن انه يمكن بمثل هذه التأويلات ارجاع جميع المواد الايجابية

عند الاستثناء الى صورة الاستقامة كما يقال مثلا في قولك ضربني الا زيد المراد كل من يتصور منه الضرب

من معارفك او المقصود منه المبالغة في غلو المجتمعين على ضربك واذا تعذر البدل من حيث حمله

على اللفظ اي لفظ المستثنى منه فعلى الموضع اي يحمل على موضع المستثنى منه لا على اللفظ عملا بالمختار

على قدر الامكان مثل ما جاءني من احد الا زيد فزيد بدل مرفوع محمول على موضع احد لا المجرور ونحو

على اللفظ ومثل لا احد فيها اي في الدار الا عمرو فعمرو مرفوع محمول على محل احد لا على اللفظ ومثل

ما زيد شيئا الا شيء لا يعبأ به اي لا يعتد به فشيء مرفوع محمول على محل شيئا المنصوب على اللفظ وقوله

لا يعبأ به ليس في كثير من النسخ وعلى ما وقع في بعضها فهو صفة شيء المستثنى قبل انما وصف به لئلا يلزم

استثناء الشيء من نفسه ولا يخفى انه لو جعل المستثنى منه شيئا اعم من ان يزيد عليه صفة غير الشيئية

او لا وخص المستثنى بما لا يزيد عليه صفة غير الشيئية لكان ادق والطف فانما تعذر البدل على اللفظ

في الصورة الاولى لان من الاستغراقية لا تزاد الا في النفي فبعد الاثبات اي بعد ما صار الكلام مثبتا

لانتقاض النفي بالا لا يفيد التأكيد النفي ولا نفي بعد الانتقاض بالا فلو ابدل على اللفظ وقيل ما

قوله على اللفظ اي لفظ الخ لا يخفى ان هذه المسئلة فيها اختيار البدل فينبغي ان لا ينصب فيه ويتبعها

على حسب الاعراب

وكان النكتة فيه ان

تصنيفها يتوقف على معرفة

المعرب على حسب العوامل يرشدك

اليه قوله ومن ثمة جاز ليس زيد الا قائما

وامتنع ما زيد الا قائما ومما يجب ان ينبه عليه انه

اذا تعذر البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد

نحو لا خمسة عشر درهما لك الا درهم فان لخمسة عشر

محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله

البعيد وهو الرفع عصام

الا زيدا وقد

يقتضي خوف الا

بهام الى امتناع النصب

ولهذا امتنع في لا اله الا الله

لان ايهام البدل ههنا عن اللفظ

ايهام الكفر وبينه وبين قصد التصريح

بالتوحيد تناف عصام قوله

لان من الاستغراقية لا

تزاد اتفاقا قيد من

بالاستغراق

ليكون

المثال اتفاقيا اذ من تزاد في الاثبات عند الاخفش

جائف

البحث في المستثنى

جائني من احد الا زيد بالجر لكان في قوة قولنا جائني من زيد فيلزم زيادة من في الاثبات وذلك
غير جائز واما في الصورتين الاخريين لانه لو ابدل المستثنى على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو او
بالنصب لان فتحته شبيهة بالحركة الاعرابية لانها حصلت بكلمة لا فهي كالنصب الحاصل بالعامل
فلا بد من تقديره لا حقيقة وحكما ليعمل فيه العمل وكذا في قوله ما زيد شيئا الا شئ لو حمل المستثنى
على لفظ المستثنى منه لا بد من تقديرهما كذلك ليعمل فيه وما ولا لا يقدران لا حقيقة اذ لا يمكن
البدل الا بتكرير العامل ولا حكما اذا اكتفى بدخوله على المبدل منه واعتبر سراية حكمه اليه فانه في
قوة التقدير حالكونهما عاملين في المستثنى المحمول على المبدل بعده اي بعد الاثبات يعني بعد
ما صار الكلام مثبتا لانتقاض النفي بالا لانهما اي ما ولا عملتا للنفي وقد انتقض النفي بالا وجب
تعذر في هاتين الصورتين البدل على اللفظ حمل على المحل فغير ومرفوع على انه محمول على محل احد
وهو الرفع بالابتداء او شئ مرفوع على انه محمول على محل شيئا وهو الرفع بالخبرية فان قلت لا احد في
هذا المثال محلان من الاعراب محل قريب هو نصب بكلمة لا ومحل بعيد هو رفع بالابتداء فلم
اعتبر واحمله على محل البعيد لا القريب قلت لان محله القريب انما هو لعمل لا فيه لمعنى النفي وقد انتقض
النفي بالا بخلاف محل البعيد فانه لا دخل للعمل لا فيه بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا مع انه انتقض
النفي فيه ايضا بالا لانها اي ليس عملت للفعلية لا للنفي فلا اثر لنقض معنى النفي في عملها لبقاء
الامر العاملة هي اي ليس لاجله اي لاجل ذلك الامر وهو الفعلية ومن ثم اي ومن اجل ان عمل ليس
للفعلية لا للنفي وعمل ما ولا بالعكس جاز ليس زيد الا قائما باعمال ليس في قائما وان انتقض نفيها بالا
لبقاء فعليتها وامتنع ما زيد الا قائما باعمال ما في قائما لان عملها فيه انما هو للنفي وقد انتقض النفي
بالا والمستثنى مخفوض اي مجرور بعد غير وسوى مع كسر السين وضمها مع القصر وسواء بفتح السين
وكسرها مع المد لكونه مضافا اليه وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر في اكثر استعمالهم واجاز
بعضهم النصب بها على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناها انه بين المستثنى عما نسب الى المستثنى منه نحو ضرب
القوم عمرا وحاشا زيدا اي برأه الله عن ضرب عمرو واعراب غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ
هو حينئذ باعراب موصوفه كاعراب المستثنى بالا على التفصيل المذكور فيما سبق فكانه لما انجر به المستثنى
للاضافة انتقل اعرابه اليه وغير في الاصل صفة لانها على ذات مبهمة باعتبار معنى
المغايرة بها فالاصل فيها ان تقع صفة كما تقول جائني رجل غير زيد واستعمالها على هذا الوجه
اكثر في كلام العرب لكنها حملت على الا واستعملت مثلها في الاستثناء على خلاف الاصل وذلك

لاشتراك كل منهما في مغايرة ما بعدهما لما قبلهما كما حملت الا عليها اي على كلمة غير في الصفة لكن لا يحمل الا عليها في الصفة غالبا الا اذا كانت اي الا تابعة لجمع اي واقعة بعد جمع منكر فوجب ان يكون موصوفها مذكورا لا مقدرا كما قد يكون مقدرا في غير مثل جاءني غير زيد وبعدها يكون مذكورا يكون منكرا لتوافق حالها صفة حالها اداة استثناء اذ الا بدلها في الاستثناء من مستثنى منه متعدد فلا يقول في الصفة جاءني رجل الا زيد والمتعدد اعم من ان يكون جمعا لفظا كرجال او تقديرا كالقوم ورهط وان يكون مثنى فدخل فيه نحو ما جاءني رجلان الا زيد منكور اي منكر لانه لو عرف باللام حينئذ يراد به العهد او الاستغراق فيعلم التناول قطعا على تقدير الاستغراق وعلى تقدير ان يشار به الى جماعة لم يكن زيد منهم فلا يتعذر المنقطع غير محصور والمحصور نوعان اما الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل او رجال واما بعض منه معلوم العدد نحو له علي عشرة دراهم او عشرون وانما اشترط ان يكون غير محصور لانه ان كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الا فيه فلا يتعذر الاستثناء نحو كل رجل الا زيد جاءني وله علي عشرة الا درهما وانما يصار عند وجود هذه الشروط الى حمل الا على غير لتعذر الاستثناء عند وجودها فيضطر الى حملها على غير وانما قلنا في صدد هذا الكلام ان الا لا تحمل على الصفة غالبا فقيدناه بقولنا غالبا لانه قد يتعذر الاستثناء في المحصور نحو جاءني مائة رجل الا زيدا وقد لا يتعذر في غير المحصور نحو جاءني رجال الا واحدا والا رجالا والا حمارا ولكن لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه وجرت بها هذه القاعدة نحو لو كان فيهما اي في السماء والارض الهة جمع اله ولا دلالة لها على عدد محصور الا الله اي غير الله لفسدتا اي لخرجتا عن الانتظام فالا في الاية صفة لانها تابعة لجمع منكور غير محصور وهي الهة ويتعذر الاستثناء لعدم دخول الله في الالهة يقينا فلم يتحقق شرط صحة الاستثناء وفي الاية مانع اخر عن حمل الا على الاستثناء وهو انه لو حملت عليه لصار المعنى لو كان فيهما الهة مستثنى عنها الله لفسدتا وهذا لا يدل الا على انه ليس فيهما الهة مستثنى عنها الله وبهذا لا يثبت وحدانيته تعالى لجواز ان يكون فيهما الهة غير مستثنى الله عنها بخلاف ما اذا كانت للصفة بمعنى غير فانه يدل على انه ليس فيهما الهة غير الله واذا لم يكن فيهما الهة غير الله يجب ان لا يتعدد الالهة لان التعدد يستلزم المغايرة وضعف حمل الا على غير في غيره اي غير جمع منكور غير محصور لصحة الاستثناء ومذهب سيبويه جواز وقوع الا صفة مع صحة الاستثناء وقال يجوز في قولك ما اتاني احد الا زيد ان يكون الا زيد صفة وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله

فقد حصل المطلوب وكذلك ان كان بانتفاء الوصف اذ من انتفاء المغايرة يلزم ارتفاع التعدد وكذلك لا يلزم عدم المقصود على تقدير الوصف وفيه اضطراب بقول يجوز ان يكون الانتفاء بانتفاء الظرفية لانه على هذا التقدير قد انتفى ما قاله الخصم لان كل شيء ثبت معه الالهة فانما ثبتنا في الارض ...

تناوله المستثنى ولا عدمه وقد يتكلف بان المراد بغير المحصور غير المعلوم للتلازم بينهما غالبا فعفوز

قوله لم يلتفت المصنف الخ اذا كان مراد المصنف بقوله كما حملت الا عليها الحمل غالبا فقد التفت المصنف اليه حيث لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبر حكما كثيرا الا ان يقال مراده لم يلتفت اليه التفات اهتمام وترك قيد غالبا ولا سامح في حذفه قلت قد التفت المصنف الى مجيء الا صفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره قلت لا ضعف

مع تعدد الاستثناء بقرينة قلته وفرق بين الضعف والقلة الا ان يقال

وكل اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الا الفرقدان فالا الفرقدان صفة لكل اخ لا استثناء منه والا وجب ان يقال الفرقدين بالنصب وحمل التصنيف ذلك على الشذوذ وقال في البيت شذوذان احدهما وصف كل دون المضاف اليه وهو المقصود وكل لافادة الشمول فقط وثانيهما الفصل بين الصفة والموصوف وهو قليل واعراب سوى لو سواء النصب على الظرفية اي بناء على ظرفيتهما لانك اذا قلت جائني القوم سواك او سواء زيد فكانك قلت مكان زيد على المذهب الاصح وهو مذهب سيبويه فهما عنده لازم الظرفية وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما رفعا ونصبا وجرا كغير متمسكين بقول الشاعر ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وزعم الاخفش ان سواء اذا خرج عن الظرفية ايضا نصبوا استنكار الرفع فيقولون جائني سواك وفي الدار سواءك ومثل هذا في استنكار الرفع فيما غلب انتصابه على الظرفية قوله تعالى لقد تقطع بينكم بالنصب

خبر كان واخواتها

وسنعرفها في قسم الفعل ان شاء الله تعالى هو المسند بعد دخولها اي دخول كان او احد اخواتها والمراد بعدية المسند لدخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها على اسمها وخبرها والاشكال ان ذلك انما يتصور بعد تقرر الاسم والخبر في الاسناد الواقع بين اجزاء الخبر المقدم على تقرره لا يكون بعد دخولها بل يكون قبله فلا ينتقض التعريف بمثل كان زيد يضرب ابوه ولا بمثل كان زيد ابوه قائم بان يتوقف على يضرب وقائم في هذا المثال المعرف للبيان او ان المعرف ويمكن ان يقال في جواب هذا النقض ان المراد بدخولها ورودها للعمل فيما وردت عليه كما سبقت الاشارة اليه في خبر ان واخواتها مثل كان زيد قائما وامره اي امر خبر كان واخواتها كامر خبر المبتداء في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق في بحث المبتداء والخبر ولكنه يتقدم على اسمها حال كونه معرفة حقيقة او حكما كالنكرة المخصصة لاختلاف اسمها وخبرها في الاعراب فلا يلتبس احدهما بالآخر وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا نحو كان المنطلق زيدا وكان هذا زيد بخلاف المبتداء والخبر فان الاعراب فيهما لا يصلح للقرينة لاتفاقهما فيه بل لابد من قرينة رافعة للبس وكذلك اذا انتفى الاعراب في اسم كان وخبرها جميعا ولا قرينة هناك لا يجوز تقديم الخبر نحو كان الفتى هذا وقد يحذف عامله اي عامل خبر كان وهو كان لا خبر كان واخواتها لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان وانما اختص بهذا الحذف لكثرة استعمالها في مثل الناس مجزيون باعمالهم ان خيرا فخير وان شرا فشر ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة وهي ان يجيء بعد ان اسم ثم فا بعده اسم اربعة اوجه

كلام المصنف ليس على ما ينبغي لانه لابد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف لما بعد ذكر حكم خبر المبتداء استغنى عنه بكون

الخبر واما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول وذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة يعني الخبر يشير اليه فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب عصام

المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا وامال ليس فهي للنفي مطلقا غفور

الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام لانه المتبادر بعد ذكر احكام الشيء وتشريك الآخر معه فلا يرد انه لا يشاركه خبر المبتداء في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا عند بعض

ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد ظاهرة او مقدرة

في اسم ان واخواتها

في المنصوب بلا التي لنفي الجنس

نصب الاول ورفع الثاني وهو اقويها اي ان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ونصبهما نحو ان خيراً فخيراً على معنى ان كان عملهم خيراً فكان جزاؤهم خيراً ورفعهما نحو ان خيرٌ فخيرٌ اي ان كان في عملهم خيرٌ فجزاؤهم خيرٌ وعكس الاول نحو ان خيرٌ فخيراً اي ان كان في عملهم خيرٌ فكان جزاؤهم خيراً وقوة هذه الوجوه وضعفها بحسب قلة الحذف وكثرته ويجب الحذف اي حذف عامله يعني كان في مثل اما انت منطلقاً انطلقت اي لان كنت منطلقاً انطلقت فاصل اما انت لان كنت حذف اللام فبقي ان كنت ثم حذف كلمة كان اختصاراً فانقلب الضمير المتصل منفصلاً وزيد لفظة ما بعد ان في موضع كان عوضاً منها وادغمت النون في الميم وابقي الخبر على حاله فصار اما انت منطلقاً انطلقت هذا على تقدير فتح الهمزة واما على تقدير كسرها فالتقدير ان كنت منطلقاً انطلقت فعمل به ما عمل بالاول من غير فرق الا الحذف في اللام اذ لا لام فيه واقتصر المصنف على الاول لانه اشهر **اسم ان واخواتها** وستعرفها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى هو المسند اليه بعد دخولها اي دخول ان واحد اخواتها مثل ان زيداً قائم وبما عرفت معنى البعدية والدخول فيما سبق اندفع انتقاض هذا التعريف ههنا ايضاً بمثل ابوه في ان زيداً ابوه قائم **المنصوب بلا التي لنفي الجنس** اي لنفي صفة الجنس وحكمه وانما لم يقل اسم لا لانه ليس كله ولا اكثره من المنصوبات فلا يصح جعله مطلق المنصوبات لا حقيقة ولا مجازاً بل المنصوب منه قليل بما عداه فلا بد من التعبير عنه بالمنصوب بخلاف ما عداه من المنصوبات فان بعضها وان لم يكن كله من المنصوبات لكن اكثره منها فاعطي للاكثر حكم الكل فعد الكل منها تجوزاً ولا يبعد ان يقال اسم لا هو المنصوب بها لفظاً كالمضاف وشبهه او محلاً كما هو مبني منه على الفتح واما ما هو مرفوع فليس اسماً لها لعدم عملها فيه هو المسند اليه بعد دخولها خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم لما عرفت من البعدية والدخول وهذا القدر كاف في حد اسمها مطلقاً لكنه لما اراد حد المنصوب منه زاد عليه قوله يليها اي يلي المسند اليه لفظة لا اي يقع بعدها بلا فاصلة نكرة مضافاً او مشبهاً به اي بالمضاف في تعلقه بشيء هو من تمام معناه هذه احوال من ضمير المجرور في البدء والاولى منه او من الضمير المجرور في دخولها وما يليها من الضمير المرفوع في يليها مثل لا غلام رجل مثال لما يليها نكرة مضافاً وفي بعض النسخ لا غلام رجل ظريف فيها وقد عرفته في المرفوعات تحقيقه وقوله فيها ولا عشرين درهماً لك مثال لما يليها نكرة مشبهاً بالمضاف وقوله لك على النسخة المشهورة من تتمة المثالين كليهما فان كان اي المسند اليه بعد دخولها مفرداً واقعاً على الاحوال المذكورة بل كان مفرداً بانتفاء الشرط الاخير فقط وهو كونه مضافاً او مشبهاً به اي يليها نكرة غير مضاف ولا مشبه به

لبنى

فی المنصوب بلا التی لنفی الجنس

لیترتب علیه قوله فهو مبنی علی ما ینصب به فانه لو کان مفردا معرفة او مفصولا بینه وبین لا فحکمه غیر ذلک وقوله علی ما ینصب به ای علی ما کان ینصب به المفرد قبل دخول لا علیه وهو الفتح فی الموحد نحو لا رجل فی الدار والکسر فی الجمع المؤنث السالم بلا تنوین نحو لا مسلمات فی الدار والیاء المفتوح ما قبلها فی المثنی والمکسور ما قبلها فی جمع المذکر السالم نحو لا مسلمین ولا مسلمین لک وبنی بالمفرد ما لیس مضافا ولا مضارعا له فیدخل فیه المثنی والمجموع وانما بنی لتضمنه معنی من اذ معنی لا رجل فی الدار لا من رجل فیها لانه جواب لمن یقول هل من رجل فی الدار حقیقة او تقدیرا فحذف من تخفیفا وانما بنی علی ما ینصب به لیکون البناء علی حرکة او حرف استحقها النکرة فی الاصل قبل البناء ولم یبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمیة فیصیر الاسم بها الی ما یستحقه فی الاصل اعنی الاعراب وان کان ای المسند الیه بعد دخولها معرفة بانتفاء شرط النکارة او مفصولا بینه ای بین ذلک المسند الیه وبین لا بانتفاء شرط الاتصال علی سبیل منع الخلو سواء کانا مع انتفاء شرط کونه مضافا او مشبها به او لا وهی ستة صور نحو لا زید فی الدار ولا عمرو ولا غلام زید فی الدار ولا عمرو ولا فی الدار رجل ولا امرأة ولا فی الدار زید ولا عمرو ولا فی الدار غلام زید ولا عمرو وجب فی جمیع هذه الصور الست الرفع علی الابتداء اما فی المعرفة فلامتناع اثر لا النافیة للجنس فیها واما فی المفصول فلضعفها عن التاثیر مع الفصل والتکریر ای وجب تکریر لا مع اسمها لکن مطلقا ای معرفة او نکرة اما فی المعرفة لیکون کالعوض عما فی التنکیر من معنی نفی الاحاد واما فی النکرة لیکون مطابقا لما هو جواب له من مثل قول السائل أفی الدار رجل ام امرأة وهذا التعلیل جار فی المعرفة ایضا ونحو قضیة ای هذه قضیة ولا ابا حسن لها ای لهذه القضیة هذا جواب سؤال یرد علی قوله وان کان معرفة وجب الرفع والتکریر فان اسم لا فیه معرفة لان ابا حسن کنیة علی علیه السلام ولا رفع فیه ولا تکریر بل هو منصوب غیر مکرر فاجاب عنه بانه متاول بالنکرة اما بتقدیر المثل ای ولا مثل ابی حسن لها فان مثل لتوغله فی الابهام لا یتعرف بالاضافة الی المعرفة او بتاویله بفیصل بین الحق والباطل لاشتهاره علیه السلام بهذه الصفة فکانه قیل لا فیصل لها او بغیر هذا التاویل انه اراد ابو حسن بحذف اللام لان الظاهر ان تنوینه للتنکیر وفی مثل لا حول ولا قوة الا بالله ای فیما کرر فیه لا علی سبیل العطف و کان عقیب کل منها نکرة بلا فصل یجوز خمسة اوجه بحسب اللفظ لا بحسب التوجیه فانها بحسب التوجیه یزید علیها الاول فتحهما ای لا حول ولا قوة الا بالله علی ان یکون لا فی کل منهما لنفی

الجنس

الجنس ولا قوة عطفا على الاحول عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف اى لاحول ولا
قوة موجود الا بالله او عطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله فحذف
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية ثم الثانى فتح الاول ونصب الثانى اى لاحول ولا قوة الا
بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما نصب الثانى فلان لا الثانية زيدت لتاكيد
النفى والثانى معطوف على الاول فيكون منصوبا حملا على اللفظ لمشابهته حركة الاعراب
ويجوز ان يقدر لهما خبر واحد وان يقدر لكل منهما خبر على حدة والثالث فتح الاول ورفع الثانى
نحو لاحول ولا قوة الا بالله اما فتح الاول فلان لا الاولى لنفى الجنس واما رفع الثانى فلان لا
الثانية زائدة والثانى معطوف على محل الاول لان الاسم مرفوع بالابتداء عطف مفرد على مفرد
بان يقدر لهما خبر واحد او عطف جملة على جملة بان يقدر لكل منهما خبر على حدة والرابع رفعهما
بالابتداء نحو لاحول ولا قوة الا بالله لانه جواب فكانه قيل بغير الله حول وقوة فجاء بالرفع فيهما مطابقا
للسؤال ويجوز الامران ههنا ايضا والخامس رفع الاول على ان لا بمعنى ليس على ضعف
فان عمل لا بمعنى ليس قليل وفتح الثانى نحو لاحول ولا قوة الا بالله على ان يكون لا لنفى الجنس ووجه
وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان يكون رفعه لالغاء عمل لا بالتكرير لا لكونها بمعنى ليس لان شرط
صحة الغائها التكرير فقط وقد حصل ههنا ولا دخل فيها للتوالى لانه يعد هذا الاعراب
على التوجيه الاول متعين لعطف جملة على جملة اى لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله ولا يلزم ان
يكون قوله الا بالله منصوبا ومرفوعا وعلى التوجيه الثانى يحتمل ان يكون من قبيل عطف مفرد
على مفرد او عطف جملة على جملة كما لا يخفى واذا دخلت الهمزة على لا التى لنفى الجنس لم يتغير العمل
اى عمل لا اى تاثيرها فى مدخولها اعرابا وبناء لان العامل لا يتغير عمله بدخول كلمة الاستفهام
ومعناها اى معنى الهمزة الداخلة على لا التى لنفى الجنس اما الاستفهام حقيقة فيقول الا رجل
فى الدار مستفهما واما العرض مثل الا نزول عندك ولم يذكر سيبويه حال الا فى العرض كحال الا
الهمزة بل ذكره الشارح وتبعه الجزولى والمصنف ورد ذلك الاندلسى وقال هذا خطأ لانها اذا
كانت عرضا كانت من حروف الافعال مثل ان ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها
نحو الا زيدا اتكرم واما التمنى نحو الا ماء ابرده حين لا يرجى ماؤه واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
فهذه عند الخليل ليست لا الداخلة عليها حرف الاستفهام ولكنه حرف موضوع للتحضيض
فكانه قال الا تروننى رجلا ولذلك نصب وتنوين هو عند يونس لا التى دخلت عليها الاستفهام

في المنصوب بلا التي لنفي الجنس

بمعنى التمني فكان القياس الا رجل ولكن نونه لضرورة الشعر ونعت اسم لا المبني الاول نعت اسمها
المعرب احترازا عن نحو لا رجل ظريف كريم في الدار مفردا حال من ضمير مبني والعامل فيه مبني حرف
عن مثل لا رجل حسن الوجه يليه حال بعد حال او صفة مفردا احترازا عن المفصول نحو لا غلام فيها ظريف
وهذا القيد يغني عن الاول مبني على الفتح حملا على المنعوت لمكان الاتحاد بينهما والاتصال ونوعه
النفي اليه الى النعت حقيقة والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاصالة لا
بالتبعية فانه المذكور سابقا فلا يرد انه اذا كرر المبني وبني على الفتح ثم جيء بنعت لا يجوز بناؤه ومثل
لا اما باردا مع انه يصدق عليه انه نعت المبني الاول مفردا يليه فان باردا في هذا المثال نعت
للتابع لا المتبوع كما هو الظاهر ولو جعل نعتا للمتبوع فليس مما يليه لتوسط التابع بينهما ومعرب
لان الاصل في التوابع تبعيتها المتبوعات في الاعراب دون البناء رفعا حملا على محل البعيد و
نصبا حملا على اللفظ او على محل القريب نحو لا رجل ظريف بالفتح وظريف بالرفع وظريفا بالنصب
والا اي وان لم يكن النعت كذلك فالاعراب اي فحكمه الاعراب رفعا حملا على محل البعيد ونصبا
حملا على اللفظ او محل القريب فقد مر نا مثلثه في باب فوايد القيود والعطف على اسم لا المبني اذا
كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا في المعطوف فانه اذا كان المعطوف معرفة وجب رفعه نحو لا
غلام لك ولا الفرس واذا كان لا متكررا في المعطوف فحكمه ما علم في قوله لا حول ولا قوة فيما سبق
بان يحمل على اللفظ اي لفظ اسم لا المبني ويجعل منصوبا وبان يحمل على المحل ويجعل مرفوعا
جائز ولا يجوز فيه البناء لمكان الفصل بالعاطف ولم يجعل في حكم المتصل لمظنة الفصل بالتاكيد
اذ المعطوف على المنفي بلا فيه كثيرا نحو لا حول ولا قوة مثل لا اب وابنا وابن في قول الشاعر
ولا اب وابنا مثل مروان وابنه اذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا وساير التوابع لا نص عنهم فيها لكن
ينبغي ان يكون حكمها حكم توابع المنادى كذا ذكره الاندلسي ومثل لا اباله ولا غلامي له اي كل
تركيب يكون فيه بعد اسم لا التي لنفي الجنس لام الاضافة اي جيء بلام الاضافة ذلك الاسم احكام الاضافة
واثبات الالف في نحو اب وحذف النون من نحو غلامين جائز يعني ان الاصل في مثل هذين
التركيبين ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكون اسم لا فيهما مبنيا على ما ينصب به والجار مع مجروره
خبرها وقد جاء على قلة مثل لا اباله ولا غلامي له بزيادة الالف في مثل اب واسقاط النون في
مثل غلامين كما في حال الاضافة تشبيها له اي الاسم لا في هذين التركيبين مع انه ليس مضافا
بالمضاف واجراء الاحكام المضاف عليه باثبات الالف وحذف النون فيكون معربا وذلك

لا اء المبني فانه نعت التابع اسم فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى ما بني على الفتح بالاضافة حالا ما فيه البناء اعتصام قوله نحو لا غلام لك والفرس لانه ان جعل مشتغلا وجب رفعه كما يجب في قولك لا زيد في الدار ولا عمرو وان جعل تبعا وجب ذلك ايضا لان النصب في قولك لا رجل وامرأة انما جاز اجراء لحركة البناء منزلة حركة الاعراب فحمل المعطوف كانه باشر حرف النفي فاعطي الحركة التي تكون لمباشرة حرف النفي من النصب والمعرفة لو باشرها حرف النفي لم يكن الا مرفوعة

التنبيه



التشبيه انما هو لمشاركته اى لمشاركة اسم لا حين نصبه باظهار اللام بغير وبين ما نصب اليه اى للمضاف فى اصل معناه اى معنى المضاف حيث هو مضاف يعنى الاضافة وهو الاختصاص والمعنى ان مثل لا اباله ولا غلامى له جاير تشبيهًا له اى لمثل هذين التركيبين حيث لا اضافة فيه بالمضاف اى بتركيب يشتمل على الاضافة لمشاركته اى مشاركة مثل هذين التركيبين له اى لما يشتمل على الاضافة فى اصل معناه اى معنى ما يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص الا ان بين الاختصاصين تفاوتا فان الاختصاص المفهوم من التركيب الاضافى اتم مما يفهم من غيره ومن ثم اى ومن اجل ان جواز مثل هذين التركيبين انما هو بتشبيه غير المضاف بالمضاف فى معنى الاختصاص لم يجز تركيب لا اباً فيها اى فى الدار لعدم الاختصاص فان الاختصاص المفهوم من اضافة الاب الى شىء انما هو بابوته له وهذا الاختصاص غير ثابت للاب بالنسبة الى الدار فلا يصح اضافته الى الدار فكيف يصح تركيب لا اباً فيها بتركيب مضاف فيه الاب الى الدار لمشاركته فى اصل معناه وليس اى مثل هذين التركيبين مضافا حقيقة لفساد المعنى المراد المقابلهما على تقدير الاضافة وهو نفى ثبوت جنس الاب والغلام لمرجع الضمير المجرور بالاستقلال من غير احتياج الى تقدير خبر وهذا المعنى يفسد من وجهين على تقدير الاضافة اما اولا فلان معنى هذا التركيب على تقدير الاضافة لا اباه ولا غلاميه وهذا لا يتم الا بتقدير الخبر اى لا اباه موجود ولا غلاميه موجودان واما ثانيا فلان المراد نفى ثبوت جنس الاب او الغلام له لا نفى الوجود عن ابيه المعلوم او غلاميه المعلومين خلافا لسيبويه والخليل وجمهور النحاة وانما خص سيبويه بهذا الخلاف لانه العمدة فيما بينهم او لان المقصود بالخلاف لا يتعين المخالفين فمذهب سيبويه والخليل وجمهور النحاة ان مثل هذا التركيب مضاف حقيقة باعتبار المعنى ونحاة اللام بين المضاف والمضاف اليه تاكيد للام المقدرة وحكم المصنف بفساده لما عرفت ويحذف اسم لا حذفا كثيرا فى مثل لا عليك اى لا باس عليك فى لا يحذف الاسم وجود الخبر لئلا يكون اجحافا وفى قولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم محذوف اى لا احد كزيد خبر ما

ولا المشبهتين فى النفى والدخول على الجملة الاسمية بليس هو المسند بعد دخولهما اى دخول ما ولا وهى اى خبر ما ولا انما وكذا اسمهما انما لهما لغة حجازية وخص الخبر بالذكر لان اعمالهما وجعل اسمهما وخبرهما اسما وخبرا لهما انما يظهر باعتبار الخبر فجعل الخبر خبرا لهما انما هو فى لغة اهل الحجاز واما بنو تميم فحيث لا يذهبون الى اعمالهما لا يجعلون الخبر خبرا لهما و

قوله او المعنى الفرق بينه وبين الاول ان الاول اعتبر فيه انه صورة هذا التركيب صورة الاضافة باللام وهو حال اعتبار الاضافة بوجود اللام مشاركة للمضاف المقدر فيه اللام وهنا المعنى اعتبر فيه انه فى صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار مشارك له

في بيان الاضافة

الاسم اسما لهما بل هما مبتدأ وخبر على ما كان عليه قبل دخولهما عليهما ولغة اهل الحجاز هي التي جاء عليها التنزيل قال الله تعالى ما هذا بشرا وما هن امهاتهم واذا زيد قائم مع ما اى بعد ما نحو ما ان زيد قائم قيل انما اختصت ما بالذكر لانها الاثر دمع لا في استعمال الابهام وهي زائدة عند البصريين وما نافية مؤكدة عند الكوفيين وانتقض النفي بالا نحو ما زيد الا قائم او تقدم الخبر على الاسم نحو ما قائم زيد بطل العمل اى عمل ما اذا كان مع واحد من هذه الامور الثلثة واما اذا زيد ان فلان ما عامل ضعيف عمل الشبه ليس فلما فصل بينها وبين معمولها لم يعمل واما اذا انتقض النفي بالا فلان عملها للمعنى النفي فلما انتقض بطل العمل واما اذا تقدم الخبر فلتغير الترتيب مع ضعفها في العمل واذا عطف عليه اى على خبرها بموجب بكسر الجيم اى بعاطف يفيد الايجاب بعد النفي وهو بل ولكن نحو ما زيد مقيما بل مسافر وما عمرو قائما لكن قاعد فالرفع اى المعطوف الرفع لا غير لكونها بمنزلة الا في نقض النفي المجرورات هو ما اشتمل اى اسم اشتمل ليخرج الحروف والاواخر التي هي محال الاعراب فانه لا يطلق عليها المرفوعات والمنصوبات والمجرورات اصطلاحا لانها اقسام الاسم على علم المضاف اليه اى علامة المضاف اليه من حيث هو مضاف اليه يعني الجر سواء كان بالكسرة او الفتحة او الياء لفظا او تقديرا وانما قلنا من حيث هو مضاف اليه لان الجر ليس علامة لذات المضاف اليه بل لحيثية كونه مضافا اليه والمضاف اليه وان كان مختصا بما فيه الجر لكن المشتمل على علامة اعم منه ومما هو مشبه به فيدخل في تعريف المجرور مثل بحسبك درهم وكفى بالله وكذا المضاف اليه بالاضافة اللفظية ان لم يكن داخلا في تعريفه وهو اى المضاف اليه وههنا غير ما هو المصطلح المشهور فيما بينهم وذهب المصنف في ذلك الى مذهب سيبويه حيث اطلق المضاف اليه على المنسوب اليه بحرف الجر لفظا ايضا كل اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي تضاف اليها نحو يوم ينفع الصادقين صدقهم فانها في حكم المصادر نسب اليه شيء اسما كان نحو غلام زيد او فعلا نحو مررت بزيد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اى ملفوظا كان ذلك الحرف كما في مثل مررت بزيد او مقدرا حال كون ذلك المقدر مرادا من حيث العمل بابقاء اثره وهو الجر مثل غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم بخلاف قمت يوم الجمعة فانه وان نسب اليه الفعل بالحرف المقدر وهو في لكنه غير مراد اذ لو اريد لانجر فالتقدير اى تقديره بحرف الجر شرطه ان يكون المضاف اليه اسما اذ لو كان فعلا لابد من ان يتلفظ بالحرف نحو مررت بزيد مجرورا اى مستلزما عند تنوينه وما قام مقامه من نوني التثنية والجمع لاجلها اى لاجل الاضافة لان

التنوين او النون بل التمام بما هي فيه فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا يكتسب به الاولى
من الثانية التعريف او التخصيص او التخفيف حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة ومتموها
بالثانية ثم المتبادر من هذا التعريف نظرا الى كلام القوم حيث لم يقولوا بتقدير حرف
الجر في الاضافة اللفظية انه غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية لكن الظاهر من كلام
المصنف في المتن والصريح في شرحه له ان التقسيم الى الاضافة المعنوية واللفظية انما هو
للاضافة بتقدير حرف الجر لكنه لم يبين تقدير حرف الجر فيها لا في المتن ولا في شرحه ولم ينقل عنه
شيء فيه ينبئ بمصنفاته وقد تكلف بعضهم في اضافة الصفة الى معمولها مثل ضارب زيد بتقدير
اللام تقوية للعمل اي ضارب لزيد وفي اضافتها الى فاعلها مثل الحسن الوجه بتقدير من البيانية
فان ذكر الوجه في قولنا جاءني زيد الحسن الوجه بمنزلة التمييز فان في اسناد الحسن الى زيد ابهاما
فانه لا يعلم انه اي شيء منه حسن فاذا ذكر الوجه فكانه قال من حيث الوجه فان قلت هذا في الحقيقة
تخصيص فلا يصح ان الاضافة اللفظية لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ قلنا كان هذا التخصيص واقعا
قبل الاضافة فلا يكون مما يفيده الاضافة فليست فائدة الاضافة اللفظية الا في اللفظ وهي
اي الاضافة بتقدير حرف الجر معنوية اي منسوبة الى المعنى لانها تفيد معنى في المضاف تعريفا
او تخصيصا ولفظية اي منسوبة الى اللفظ فقط دون المعنى لعدم سرايتها اليه فالمعنوية علامتها
ان يكون المضاف فيها غير صفة كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة مضافة الى معمولها
اي فاعلها او مفعولها قبل الاضافة سواء لم يكن صفة كغلام زيد او كان صفة ولكن مضافا
الى معمولها بل الى غيره كضارب مصر وكريم البلد واحترز به عن نحو ضارب زيد وحسن الوجه
وهي اي الاضافة المعنوية بحكم الاستقراء اما بمعنى اللام فيما اي في مضاف اليه عدا جنس المضاف
وظرفه اي لا يكون صادقا على المضاف وغيره ولا ظرفا له نحو غلام زيد فان زيدا ليس جنسا للغلام
صادقا عليه ولا ظرفه فاضافة الغلام اليه بمعنى اللام اي غلام لزيد واما بمعنى من البيانية
في جنس المضاف اي صادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا صادقا على غير المضاف اليه
فيكون بينهما عموم وخصوص من وجه واما بمعنى في في ظرفه اي ظرف المضاف والحاصل ان المضاف
اليه اما مباين للمضاف وح ان كان ظرفا له فالاضافة بمعنى في والا فهي بمعنى اللام واما مساو
له كليث واسد او اعم مطلقا كاحد اليوم فالاضافة على التقديرين ممتنعة واما اخص مطلقا
كيوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك فالاضافة ح ايضا بمعنى اللام واما اخص من وجه فان كان

للمضاف وكذا الاضافة في مثل قولنا هذا ضارب زيد امس
اضافة
معنوية
لان زيدا ليس
بمعمول ضارب لانه
لا يعمل اذا كان بمعنى الماضي

قال في الشرح الغرض ان يندرج فيه
اللفظي والمعنوي ثم يخص اللفظي عن
المعنوي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون المضاف غير
صفة مضافة الى معمولها وفيه بحث لان اللفظي كما ذكرنا
كالحسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد ليس
الحرف مقدرا فكيف يندرج في التقدير

وان كان المضاف اليه من جنس المضاف يكون المضاف
بعد الاضافة اخص مطلقا من المضاف اليه والمضاف
اليه اعم مطلقا من المضاف كقولك خاتم
فضة فان الخاتم بعد الاضافة الى
الفضة يصير نوعا من الفضة
والفضة جنس له
والانفصال
الامام

بينهما عموم من وجه فكيف يكون احدهما جنسا للآخر

المضاف اليه اصلا للمضاف فالاضافة بمعنى من وفي الامثلة ايضا بمعنى اللام فاضافة خاتم الى فضة بيانية واضافة فضة الى خاتم بمعنى اللام كما يقال فضة خاتمك خير من فضة خاتمي واعلم انه لا يلزم فيما هو بمعنى اللام ان يصح التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص الذي هو مدلول اللام فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك بمعنى اللام ولا يصح اظهار اللام فيه وبهذا الاصل يرتفع الاشكال عن كثير من موارد الاضافة اللامية ولا يحتاج فيه الى التكلفات البعيدة مثل كل رجل وكل واحد وهو اي كون الاضافة بمعنى في قليل في استعمالاتهم وردها اكثر النحاة الى الاضافة بمعنى اللام فان معنى ضرب اليوم ضرب له اختصاص باليوم بملابسة الوقوع فيه فان قلت فعلى هذا يمكن رد الاضافة بمعنى من ايضا الى الاضافة بمعنى اللام للاختصاص الواقع بين المبين والمبين قلنا نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في قليلة ارددوه الى الاضافة بمعنى اللام تقليلا للاقسام واما الاضافة بمعنى من فهي كثيرة في كلامهم فالاولى بها ان يجعل قسما على حدة نحو غلام زيد مثال للاضافة بمعنى اللام اي غلام لزيد وخاتم فضة مثال للاضافة بمعنى من اي خاتم من فضة وضرب اليوم مثال للاضافة بمعنى في اي ضرب واقع في اليوم وتفيد اي الاضافة المعنوية تعريفا اي تعريف المضاف مع المضاف اليه المعرفة لان الهيئة التركيبية في الاضافة المعنوية موضوعة للدلالة على معلومية المضاف لانه يستدعي امرا معينا يستلزم معلومية المنسوب ومعهوديته فان ذلك لازم كما لا يخفى فان قلت قد يقال جاءني غلام زيد من غير اشارة الى واحد معين فلا يكون هيئة التركيب الاضافي موضوعا لمعلومية المضاف قلنا لا نسلم ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل بلا اشارة الى معين كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني وذلك على خلاف وضعه وليس بجيد هذا الحكم في نحو غير ومثل فان اضافتهما لا تفيد التعريف وان كانا مع المضاف اليه المعرفة لتوغلهما في الابهام الا ان يكون للمضاف اليه ضد واحد يعرف بغيريته كقولك عليك بالحركة غير السكون وكذلك اذا كان المضاف اليه مثل اشتهر بمماثلته في شيء من الاشياء كالعلم والشجاعة فقيل الرجل مثلك كان معرفة اذا قصد الذي يماثله في الشيء الفلاني وتفيد الاضافة المعنوية تخصيصا اي تخصيص المضاف مع المضاف اليه النكرة نحو غلام رجل فان التخصيص تقليل الشركاء ولا شك ان الغلام قبل اضافته الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وغلام امرأة فلما اضيف الى رجل خرج عنه غلام امرأة وقلت الشركاء فيه وشرطها اي شرط الاضافة المعنوية تجريد المضاف اذا كان معرفة عن التعريف فاذا كان

قوله
وتفيد تعريفا
مع المعرفة لكون
وضعها لافادة الخصوصية
بين المضاف والمضاف اليه في
مدلول المضاف بتعيين تعينه مفهوما
كان المضاف اليه او غيره من المعارف الا نحو
مثل وشبه فانهما لا يتعرفان وان اضيفا الى
المعارف فيقع صفة للنكرة لتوغلهما في الابهام لا

قوله
في نحو غير
مثل وغير ذلك
ولا يخفى عليك انه
ينبغي ان لا يكون فرق بين
غلام زيد من غير اشارة الى معين
وبين مثل وغير في عدم افادة الاضافة
التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق
بينهما في تعريف وصف الاول دون
الاخير عصام الدين

ذا

ذا لام حذف الصدر وان كان علما نكر بان يجعل واحدا من جملة من يسمى بذلك الاسم وان لم يكن معرفة فلا احتياج الى التجريد بل لا يمكن اذ المراد بالتجريد تجريده وخلوه من التعريف عند الاضافة سواء كان نكرة في نفسه من غير تجريد او كان معرفة جردت عن التعريف وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيفت الى النكرة لكان طلبا للادنى وهو التخصيص مع حصول الاعلى وهو التعريف ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل الحاصل فيضيع الاضافة حينئذ لا تفيد تعريفا او تخصيصا فان قيل لا فرق بين اضافة المعرفة وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا والصعق وابن عباس في لزوم تعريف المعرفة فبالاول جوز واهذا دون ذلك قيل الا ثم ان في هذه الامثلة تعريف المعرف بل فيها زوال التعريف وهو التعريف الحاصل باللام او الاضافة وحصول تعريف اخر وهو التعريف بالعلمية فانها حين صارت علاما لم يبق فيها الاشارة الى معلوم منها باللام او الاضافة فلا يلزم فيها تعريف المعرف بل تبديل تعريف بتعريف وما اجازه الكوفيون من تركيب الثلثة الاثواب وشبهه من العدد المعرف باللام المضاف الى معدوده نحو الخمسة الدراهم والمائة الدينار ضعيف قياسا واستعمالا اما قياسا فلما ذكر من لزوم تحصيل الحاصل واما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء نزع اللام فالثانى والرشد ثلث الاثاثى والديار البلاقع واما ما جاء في الحديث من قولهم بالالف الدينار فعلى البدل ومن الاضافة والاضافة اللفظية علامتها ان يكون المضاف صفة احترازا عما اذا لم يكن صفة نحو غلام زيد مضافة الى معمولها احترازا عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها نحو مصارع البلد وكريم العصر مثل ضارب زيد من قبيل اضافة اسم الفاعل الى مفعوله وحسن الوجه من قبيل اضافة الصفة المشبهة الى فاعلها ولا تفيد الاضافة اللفظية فائدة الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا لكونها في تقدير الانفصال في اللفظ لا في المعنى بان يسقط بعض المعاني عن ملاحظة العقل بان اما يسقط من اللفظ بل المعنى على ما كان عليه قبل الاضافة والتخفيف اللفظي اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل ضارب زيد او حكما مثل حواج بيت الله او بحذف نوني التثنية والجمع مثل ضاربا زيد وضاربو زيد واما في لفظ المضاف اليه فقط بحذف الضمير واستتاره في الصفة كالقائم الغلام كان اصله القائم غلامه واستتر في القائم واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط واما في المضاف والمضاف اليه معا نحو زيد قائم الغلام اصله زيد قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة ومن ثم اي من جهة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء كل واحد من التعريف والتخصيص جاز

تكامل بينه وبين اضافة المعرفة نعم يمكن الجواب بان جعلها علما في الامثلة المذكورة بعد التعريف لا زمانا فيما قبلهما تقييع جعلها علما ولا تحصيلا للحاصل واما ما اجابه الشارح فيتجه عليه انه وان لم يتحصل لكن فيه تقبيح العمل اذ لا فائدة في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق اخر عقام

وما اجازه الكوفيون الخ يعني قول الكوفيين بعيد عن القياس واستعمال الفصحاء اما بعده عن القياس فلان الغرض من العدد هو العدد ومن المضاف اليه غير العدد فاذا عرف العدد فلا حاجة الى ادخال الالف واللام الى العدد لانه زائدة بلا فائدة

وخير الكلام ما قل ودل والاصل ترك الزيادة اذا لم يكن فيها فائدة واما بعده عن استعمال الفصحاء فلانه نقل عن الفصحاء بغير اللام

في بيان الاضافة

تركيب مررت برجل حسن الوجه باضافة الصفة الى معمولها وجعلها صفة للنكرة فمن جهة انها
لم تفد تعريفا جاز هذا التركيب وامتنع تركيب مررت بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز
الاول للزوم كون المعرفة صفة للنكرة ولجاز الثاني لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة والمراد ان
المشار اليه ثم وهو مجموع امور ثلاثة وجوب افادة الاضافة اللفظية التخفيف وانتفاء التعريف و
انتفاء التخصيص يستلزم جواز التركيب الاول وامتناع الثاني ولا يلزم من ذلك ان يكون لكل
واحد من تلك الامور دخل في ذلك الاستلزام بل يجوز ان يكون باعتبار بعضها فلا يرد انه لا دخل
في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص ومن جهة انها تفيد تخفيفا جاز تركيب الضاربا زيد والضاربو زيد
لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف فان تنوين الضارب انما سقط
للالف واللام لا للاضافة ولا شك انه لا دخل في هذا التفريع لانتفاء التعريف ولا لانتفاء التخصيص
بل يكفي فيه وجود التخفيف فقط وعلى هذا كان الانسب تقديم هذا الفرع لكنه اخره لكثرة الوجه فيه
خلافا للفراء فانه يجوز تركيب الضارب زيد اما لانه توهم دخول لام التعريف انما هو بعد الاضافة
فيحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واجاب المصنف عنه في شرحه بانه غير
مستقيم لان القول بتاخر اللام المقدمة حسا على الاضافة مجرد ادعاء مخالف للظاهر واما المانع
في شعر الاعشى من قوله الواهب المائة الهجان وعبدها فان قوله عبدها بالجر معطوف على المائة فصار
المعنى باعتبار العطف الواهب عبدها فهو من باب الضارب زيد فكما لا يمتنع ذلك حيث اتى به
بعض البلغاء لا يمتنع هذا فاجاب المصنف عنه بقوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها يعني ان
هذا القول ضعيف لا يقوى في الفصاحة بحيث يستدل به لما عرفت من امتناع مثل الضارب زيد لعدم
الفائدة في الاضافة ولا يخفى ان فيه شوب مصادرة على المطلوب اللهم الا ان يقال المراد بانه ضعيف
في الاستدلال به انه لا نص فيه على الجر فانه يحتمل النصب حملا على المحل او على انه مفعول معه ولانه قد
يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه كما في رب شاة وسخلتها حيث جاز هذا التركيب ولم
يجز رب سخلتها بادخال رب على سخلتها بدون العطف والبيت بتمامه الواهب المائة الهجان و
عبدها عوذا تزجي خلفها اطفالها اي ممدوح هو الواهب المائة الهجان اي البيض من النوق ويستوي
فيه الجمع والواحد والهجان صفة للمائة او بدل عنها او من قبيل التلثمة الاثواب كما هو مذهب
الكوفية وعبدها اي راعيها تشبيها له بالعبد لقيامه بحفظها او عبدها حقيقة باضافة لادنى
ملابسة عوذا بالذال المعجمة جمع عائذ اي حديثات النتاج حال من المائة تزجي بالزاء المعجمة والجيم

على

على صيغة المعلوم المذكر اي يسوق وفاعله ضمير راجع الى العبد واطفالها منصوب على المفعولية او على صيغة المجهول المونث واطفالها مرفوع على انه مفعول ما لم يسم فاعله وحقيقة الامر لا ينكشف الا بعد معرفة حركة حرف الروي من القصيدة واما الاثر فاسه على الضارب الرجل والضاربك فاجاب المص عنه بقوله وانما جاز الضارب الرجل يعني كان القياس عدم جوازه لانتفاء التخفيف لزوال التنوين باللام لكنه جاز حملا على الوجه المختار في الحسن الوجه وهو جر الوجه بالاضافة وفيه وجهان اخران رفعه على الفاعلية ونصبه على التشبيه بالمفعول ووجه الحمل اشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد والحسن الوجه فقياسه عليه قياس مع الفارق والضاربك يعني انما جاز الضاربك مع ان القياس عدم جوازه كما عرفت وكذا اشباهه وهو الضاربي والضاربه وغيرهما فيمن قال اي في قول من قال يعني سيبويه واتباعه انه اي الضارب في الضاربك مضاف دون من قال انه غير مضاف والكاف منصوب المحل على المفعولية والتنوين محذوف لاتصال الضمير لا للاضافة فانه لا يحتاج جوازه الى حمل حملا اي محمولا على ضاربك فاتحد فاعل المفعول له والفعل المعلل به اعني جاز وبيانه انهم اذا وصلوا اسماء الفاعلين والمفعولين مجردة عن اللام بمفعولاتها وكانت مضمرات متصلا التزموا الاضافة ولم ينظروا الى تحقق تخفيف فقالوا ضاربك وان لم يحصل التخفيف بالاضافة بل بنفس اتصال الضمير ثم لما لم يعتبروا التخفيف في ضاربك وجوزوه بدونه حملوا الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل محذوف تنوينه قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد و الدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف لا للاضافة انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ثم يضاف فيقال ضاربك كما يتصور ضارب زيدا ثم يضاف فيقال ضارب زيد ولن يتصور ضاربك فعلم انها سقطت لاتصال الكاف لا للاضافة ولقائل ان يقول لم لا يجوز ان يكون اصل ضاربك ضارب اياك للفصل بالتنوين ثم لما اضيف حذف التنوين وصار الضمير المنفصل متصلا فيصار ضاربك وحصل التخفيف جدا ثم حمل الضاربك عليه لانهما من باب واحد حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل مضافا الى مضمر متصل من غير اعتبار حذف تنوينهما قبل الاضافة لا للاضافة ولم يحملوا الضارب زيد عليه لانهما ليسا من باب واحد واعلم انا حملنا قوله ضعف المفرد ولم نعد بها

الواهب

الواهب المائة الهجان وعبدها وقوله والضارب الرجل والضاربك حملاً على نظيريهما على الاجوبة عن اسئلة لان الفراء على جواز الضارب زيد عن جانب المص على موافقة بعض الشارحين وللمان يحمل كل واحد منها اشارة الى مسئلة على حدة مناسبة للحكم بامتناع الضارب زيد فمعنى قوله وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها انه ضعف عطف المجرد عن اللام على المحلى به المضاف اليه صفة مصدرة باللام لانه بتوسط العطف يصير مثل الضارب زيد كما عرفت وانما لم يحكم عليه بالامتناع بل بالضعف لانه قد يحتمل في المعطوف ما لا يحتمل في المعطوف عليه وحينئذ يندفع ما فيه من توهم شائبة المصادرة على المطلوب على التقدير الاول وارجاع كل من الصورتين الاخيرتين الى مسئلة ظاهر ويتضمن الرد على الفراء في الاستدلال بهما ولا يضاف موصوف الى صفته مع بقاء المعنى المفاد بالتركيب الوصفي بحاله لان لكل من هيئتي التركيب الوصفي والاضافي معنى اخر لا يقوم احدهما مقام الاخر فهذا المعنى بعينه لا يضاف صفة الى موصوفها فلا يقال مسجد الجامع بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد خلافا للكوفيين فان مسجد الجامع عندهم بمعنى المسجد الجامع وجرد قطيفة بمعنى قطيفة جرد من غير فرق ويرد على القاعدة الاولى وهو قوله لا يضاف موصوف الى صفته مثل مسجد الجامع وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء فان في كل واحد من هذه التراكيب اضيف موصوف الى صفته فان الجامع صفة المسجد والغربي صفة الجانب والاولى صفة الصلوة والحمقاء صفة البقلة وقد اضيف اليها موصوفاتها واجيب بأن مثل هذه متأول فمسجد الجامع متأول بمسجد الوقت الجامع وذلك يحتمل معنيين احدهما ان يكون الوقت مقدرا في نظم الكلام ويكون المسجد مضافا اليه والجامع صفة للوقت فيندفع الايراد بوجهين لان الجامع ليس مضافا اليه ولا صفة للمضاف وثانيهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع قائما مقامه منظورا عليه فيكون بمنزلة الصفات الغالبة فيضاف المسجد اليه فيندفع الايراد بوجه واحد وهو ان الجامع ليس صفة للمضاف وعلى هذا القياس صلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول بصلوة الساعة الاولى وبقلة الحبة الحمقاء على الاحتمالين المذكورين لكن هذا التأويل لا يتمشى في جانب الغربي فانه لا شك ان المقصود توصيف الجانب بالغربية لا توصيف مكان هو جانبه بها اللهم الا ان يقال هناك مكانان جزء وكل فالمكان الذي اضيف اليه الجانب هو جزء والاضافة بيانية والمكان الذي اعتبر الجانب بالنسبة اليه هو الكل فيستقيم المعنى ويرد على القاعدة الثانية وهو قوله ولا صفة الى موصوفها مثل جرد قطيفة واخلاق ثياب

فان اصلهما قطيفة جرد وثياب اخلاق قدمت الصفة على الموصوف واضيف اليه واجيب عنه بانه
متأول بانهم حذفوا قطيفة من قولهم قطيفة جرد حتى صار كانه اسم غير صفة فلما قصدوا تخصيصه
لكونه صالح الان يكون قطيفة وغيرها مثل خاتم في كونه صالح الان يكون فضة وغيرها اضافوه
الى جنسه الذي يخصصه كما اضافوا خاتما الى فضة فليس اضافته اليها من حيث انه صفتها بل من
حيث انه جنس مبهم اضيف اليها للتخصيص وعلى هذا القياس اخلاق ثياب ولا يضاف اسم مماثل
اي مشابه للمضاف اليه في العموم والخصوص الى لك المضاف اليه سواء كانا مترادفين كليث واسد
في الاعيان والحبس والمنع في المعاني والاحداث او غير مترادفين بل متساويين في الصدق
كالانسان والناطق لعدم الفائدة في ذكر المضاف اليه فانك اذا قلت رأيت ليث اسد لا يفيد
الا ما يفيده رأيت ليثا بدون ذكر اسد واضافة الليث اليه فيكون ذكر الاسد واضافة الليث اليه
لغوا لا فائدة فيه بخلاف اضافة العام الى الخاص في كل الدراهم وعين الشيء فانه اي المضاف فيهما
يخصص به اي يصير خاصا بسبب اضافته الى المضاف اليه ولا يبقى على عمومه سواء افادت الاضافة التعريف
او التخصيص واعلم ان العين عن الشيء ان كان اللام فيه للعهد ظاهرة واما اذا كان للجنس ففيها
خفاء ويرد على قولهم لا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز ونحوه
فان سعيدا وكرزا اسمان لمسمى واحد كليث واسد مع انه اضيف احدهما الى الاخر فاجيب بانه
متأول بحمل احدهما على المدلول والاخر على اللفظ فانك اذا قلت جاءني سعيد كرز كانك
قلت جاءني مدلول هذا اللفظ ولم يقولوا كرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب
اوضح من الاسم غالبا واذا اضيف الاسم الصحيح وهو في عرف النحاة ما ليس في اخره حرف علة
او الملحق به وهو ما في اخره واو او ياء ما قبلها ساكن وانما كان ملحقا بالصحيح لان حرف العلة بعد
السكون لا يثقل عليها الحركة لمعارضة خفة السكون ثقل الحركة ولان حرف العلة بعد السكون
مثلها بعد السكوت في الوقوع بعد استراحة اللسان ولا يثقل عليها الحركة بعد السكوت يعني في
الابتداء كذا بعد السكون الى ياء المتكلم كسر اخره للتناسب مثل ثوبي وداري في الصحيح وظبيي
ودلوي في الملحق به والياء مفتوحة وساكنة وقد اختلف في انهما الاصل والصحيح انه الفتح اذ
الاصل في الكلمة التي على حرف واحد هو الحركة لئلا يلزم الابتداء بالساكن حقيقة او حكما ولا
فيما يبنى على الحركة الفتح والسكون انما هو عارض للتخفيف فان كان اخره اي اخر الاسم المضاف
الى ياء المتكلم الفا تثبت اي الالف على اللغة الفصيحة لعدم موجب الانقلاب نحو عصاي

رحاي

ورحاى وهذيل وهي قبيلة من العرب يقلبها اى الالف حال كونها الف التثنية ياء لمشاكلتها ياء المتكلم وتدغم في الياء مثل عصى ورحى ولا تقلب الف التثنية كذا اى لالتباس المرفوع بغيره بسبب القلب وان كان آخر الاسم المضاف الى ياء المتكلم ياء ادغمت في ياء المتكلم لاجتماع المثلين فيما هو كالكلمة الواحدة مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم واسقط النون للاضافة وادغمت الياء في الياء فصار مسلمي وان كان آخره واوا قلبت الواو ياء لاجتماع الواو والياء والاولى ساكنة مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم فقلبت واوه ياء وادغمت الياء في الياء وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب نفي الضمة قبلها تغيرها فحركت بالحركة المناسبة لها فقيل مسلمي وان كان قبل الياء والواو فتحة يبقى ما قبلها مفتوحا كقولك في مسلمين مسلمي وفي مصطفون مصطفي لخفة الفتحة وفتحت الياء اي ياء المتكلم في الصور الثلث للساكنين اي لئلا يلزم التقاء الساكنين ان لم تحرك واختير الفتح لخفته واما الاسماء الستة التي لم يجب عنها مضافة الى غير ياء المتكلم فاخي وابي اي فالحال في اخ واب منهما اذا اضيفا الى ياء المتكلم ان يقال اخي وابي مثل يدي ودمي بلا رد المحذوف لجعله نسيا منسيا واجاز المبرد فيهما اخي وابي برد لام الفعل فيهما الواو وجعلها ياء وادغام الياء في الياء وتمسك في ذلك بقول الشاعر وابي مالك ذو المجاز بدار وحمل الاخ على الاب لتقاربهما لفظا ومعنى واجاب عنه المصنف في شرحه بان ذلك في القياس واستعمال الفصحاء مع انه يحتمل ان يكون المقسم به اي جمع اب فاصله ابين سقطت النون للاضافة فاجتمعت ياءان فادغمت الاولى في الثانية فصار ابي وقد جاء جمعه هكذا في قول الشاعر فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا اي لما سمعن وعلمن اصواتنا بكين وقلن لنا ابا ونا فداكم وتقول اي امرأة قائلة للامتناع اضافة الحم الى المذكر حمي وهني بلا رد المحذوف عند الاضافة الى ياء المتكلم وانما فصلهما عن اخي وابي لانه لم ينقل عن المبرد فيهما في المشهور ما خالف مذهب الجمهور وان نقل عنه بعضهم ذلك الخلاف في الاسماء الاربعة ويقال في غير حال الاضافة الى ياء المتكلم في باللفظ والقلب والادغام في الاكثر اي في اكثر موارد استعمال الاثر وفمي في بعضها ابقاء الميم المعوض عن الواو عند قطعه عن الاضافة واذا قطعت هذه الاسماء الخمسة عن الاضافة قيل اخ واب وحم وهن وفم بالحركات الثلث ولكن فتح الفاء افصح منهما اي من الضم والكسر وجاء حم ايضا مثل يد فيقال هذا حم وحمك ورأيت حما وحمك ومررت بحم وحمك ومثل خبء بالهمزة فيقال هذا حمء وحمؤك ورأيت حمأ وحمأك ومررت بحمء وحمئك ومثل دلو بالواو فيقال هذا حمو وحموك ورأيت حموا وحموك ومررت بحمو وحموك ومثل عصا بالالف فيقال هذا حما وحماك ورأيت حما وحماك ومررت بحما وحماك مطلقا اي حرفا

حم مثل هذه الاسماء الاربعة مطلق غير مقيد بحال الافراد والاضافة وجاء هن مثل يد مطلقا

اي في الافراد والاضافة يقال هذا هن ورأيت هنا ومررت بهن وهذا هنك ورأيت هنك

ومررت بهنك وذو لا يضاف الى مضمر لانه وضع وصلة الى الوصف باسماء الاجناس والضمير

ليس باسم جنس وقد اضيف اليه على سبيل الشذوذ كقول الشاعر انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

فيه الوجوه انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه ولو قيل لا يضاف الى غير اسم الجنس لكان اشمل

كانه خص المضمر بالذكر لانه كان لبعض تلك الاسماء حكم خاص عند اضافته الى ياء المتكلم ففي اضافته

الى المضمر مطلقا نفي الاختصاص بحكم خاص باعتبار اضافته اليه ولا يقطع اي ذو عن الاضافة

لان جعله وصلة الى وصف اسماء الاجناس ليس الا باضافته اليها **التوابع** وهو

جمع تابع منقول عن الوصفية والفاعل الاسمي يجمع على فواعل كالكاهل والكواهل والمراد بها

توابع المرفوعات والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم فلا ينتقض حدها بخروج نحو

اتاك اتاك وضرب ضرب لعدم كونهما من افراد المحدود كل ثان اي متاخر في لوحظ مع سابقه

كان في المرتبة الثانية منه فدخل فيه التابع الثاني والثالث فصاعدا متلبس باعراب سابقه

اي بجنس اعراب سابقه بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ناش كلاهما من جهة واحدة شخصية

مثل جاءني زيد العالم فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في المرتبة الثانية واعرابه من جنس اعرابه

وهو الرفع والرفع في كل منهما ناش من جهة واحدة شخصية هي فاعلية زيد العالم لان المجيء المنسوب

الى زيد في قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه لا اليه مطلقا فقوله كل ثان يشمل التوابع وخبر

المبتدأ وخبر كان وان واخواتهما وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله باعراب سابقه يخرج

الكل الا خبر المبتدأ وثاني مفعولي ظننت واعطيت وقوله من جهة واحدة يخرج هذه الاشياء

لان العامل في المبتدأ والخبر وان كان هو الابتداء اعني التجريد عن العوامل اللفظية للاسناد لكن

هذا المعنى من حيث انه يقتضي مسندا اليه صار عاملا في المبتدأ ومن حيث انه يقتضي مسندا صار عاملا في الخبر فليس ارتفاعهما من جهة واحدة وكذا

ظننت من حيث انه يقتضي مظنونا فيه ومظنونا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة

وكذلك اعطيت من حيث انه يقتضي آخذا ومأخوذا عمل في مفعوليه فليس انتصابهما من جهة واحدة

واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف بالنسبة الى اللاحق والسابق اعم من ان يكون لفظيا او

تقديريا او محليا حقيقة او حكما فلا يرد نحو جاءني هؤلاء الرجال ويا زيد العاقل ولا رجل

ظريفا ثم ان لفظة كل هيهنا ليست في موقعها لان التعريف انما يكون للجنس وبالجنس لا للافراد

وبالافراد فالمحدود بالحقيقة التابع والحد مدخول كل وهو ثان باعراب سابقه من جهة

واحدة لكنه لما ادخل كل عليه فاد صدق المحدود على كل افراد الحد فيكون مانعا والظاهر

انحصار المحدود فيها لعدم ذكر غيرها فيكون جامعا فيحصل حد جامع ومانع يكون جمعه

ومنعه كالمنصوص عليه **النعت تابع** جنس شامل للتوابع كلها وقوله يدل على معنى في

متبوعه اي يدل بالهيئة التركيبية مع متبوعه على حصول معنى في متبوعه مطلقا اي دلالة مطلقة

غير مقيدة بخصوصية مادة من المواد احترازا عن ساير التوابع ولا يرد عليه البدل في مثل قولك اعجبني

زيد علمه والمعطوف في مثل قولك اعجبني زيد وعلمه ولا التاكيد في مثل قولك جائني القوم

كلهم لدلالته كلهم على معنى الشمول في القوم فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى

في المتبوع انما هي لخصوص موادها فلو جردت عن هذه المواد كما يقال اعجبني زيد غلامه واعجبني

زيد وغلامه او جائني زيد نفسه لا يخل بها دلالته على معنى في متبوعاتها بخلاف الصفة فان الهيئة

التركيبية بين الصفة والموصوف تدل على حصول معنى في متبوعها في اي مادة كانت وفائدته اي

فائدة النعت غالبا تخصيص في النكرة كرجل عالم او توضيح في المعرفة كزيد الظريف وقد يكون في

لمجرد الثناء من غير قصد تخصيص وتوضيح نحو بسم الله الرحمن الرحيم او لمجرد الذم نحو اعوذ بالله

من الشيطان الرجيم او لمجرد التوكيد مثل نفخة واحدة فان الوحدة يفهم من التاء في نفخة فاكدت

بالواحدة ولما كان غالب موارد الصفة المشتقات توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط

في النعت حتى تاولوا غير المشتق الى المشتق ولم يكن هذا مرضيا للمصنف رده بقوله ولا فصل اي لا

فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره في صحة وقوعه نعتا اذا كان وضعه اي وضع غير

المشتق لغرض المعنى اي لغرض الدلالة على المعنى الواقع في المتبوع عموما اي في جميع الاستعمالات

مثل تميمي وذي مال فان التميمي يدل دائما على ان لذات ما نسبة الى قبيلة تميم وذي مال يدل

على ان ذاتا ما صاحب مال او خصوصا في بعض الاستعمالات بان يدل في بعض المواضع على حصول معنى

لذات ما وح يجوز ان يقع نعتا في بعضها لا يدل على ذلك وح لا يصلح جعله نعتا مثل مررت برجل

اي رجل اي كامل في الرجولية فاي رجل باعتبار دلالته في مثل هذا التركيب على كمال الرجولية يصح

ان يقع نعتا وفي مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ومثل مررت بهذا

الرجل فان هذا يدل على ذات مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى

حاصل في الذات المبهمة فلهذا اصح ان يقع الرجل صفة لهذا وفي المواضع الاخر التي لا يدل على هذا

جمهور
الاشاعرة
فلما كان الشبهة لاحد
في ان المتكلم لم يقصد الا
كشف المجموع لان كل المجموع معرف
على ان الجواب لا يجري في مثل
الانسان الحيوان الناطق فالاظهر في الجواب
ان يقال ان المجموع نعت واحد الا ان اعرابه اجري
على اجزائه كما في قرائة الكتاب جزء جزء والبيت سقف وجدار

المعنى لا يصح ان يقع صفة وذهب بعضهم الى ان الرجل بدل من اسم الاشارة وبعضهم الى انه
عطف بيان ومثل مررت بزيد هذا اي بزيد المشار اليه بهذا لفظ في هذا الموضع يدل على معنى
حاصل في ذات زيد فوقع صفة وفي المواضع الأخر التي لا يدل على هذا المعنى لا يصح ان يقع صفة
وتوصف النكرة لا المعرفة بالجملة الخبرية التي في حكم النكرة لان الدالة على معنى في متبوعها كما توجد
في المفرد كذلك توجد في الجملة الخبرية وانما قيد الجملة بالخبرية لان الانشائية لا تقع صفة الا
بتأويل بعيد كما اذا قلت جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه اي مستحق لان يؤمر بضربه
ويلزم فيها الضمير الراجع الى تلك النكرة المربوط نحو جاءني رجل ابوه قائم واذا لم يكن فيها الضمير
الرابط تكون اجنبية الى الموصوف فلا يصح ان يقع صفة له مثل جاءني رجل زيد عالم ويوصف
بحال الموصوف اي بحال قائم به نحو مررت برجل حسن لان الحسن حال الرجل وصفته وبحال متعلقه
اي متعلق الموصوف يعني بصفة اعتبارية يحصل له بسبب متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه اذ كون
الرجل حسن الغلام معنى فيه وان كان اعتباريا فالاول اي النعت بحال الموصوف يتبعه اي الموصوف
في عشرة امور يوجد منها في كل تركيب اربعة في الاعراب رفعا ونصبا وجرا والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كانت صفة يستوي فيه المذكر والمؤنث كفعول
بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيل بمعنى مفعول ايضا كرجل جريح وامرأة جريح او كان
صفة مؤنثة تجري على المذكر كعلامة والثاني اي النعت بحال متعلق الموصوف يتبعه في الخمسة
الاول وهي الرفع والنصب والجر والتعريف والتنكير ويوجد منها في كل تركيب اثنان وفي البواقي
من تلك الامور العشرة وهو ايضا خمسة الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث كالفعل
لشبهه به يعني ينظر الى فاعله فان كان مفردا او مثنى او مجموعا افرد كما يفرد الفعل وان كان مذكرا
او مؤنثا حقيقيا بلا فصل طابقه وجوبا كما يطابق الفعل فاعله في التذكير والتأنيث وان
كان فاعله مؤنثا غير حقيقي او حقيقيا مفصولا يذكر او يؤنث جوازا تقول مررت برجل قاعد
غلامه مثل يقعد غلامه ومررت برجلين قاعد غلاماهما مثل يقعد غلاماهما وبرجال قاعد
غلمانهم مثل يقعد غلمانهم ومررت بامرأة قائم ابوها مثل يقوم ابوها وبرجل قائمة جاريته
مثل تقوم جاريته وبرجل معمور او معمورة داره او بامرأة معمور او معمورة دارها مثل يعمر او
تعمر داره وبرجل قائم او قائمة في الدار جاريته مثل يقوم او تقوم في الدار جاريته فان قلت
اذا امعنت حق النظر وجدت الاول وهو الوصف بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي كالفعل

لان فاعله

قوله والتعريف والتنكير جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصصة بها عصام

قوله والافراد والتثنية والجمع وقد يوصف المفرد بالجمع اذا كان ذلك المفرد مجموعا في المعنى كاجزائه نحو وصف النطفة بالامشاج فانها مركبة من الاشياء كل واحد منها مشيج

لان الطوال كما يكون لزيد يكون لعمرو وغيره وزيد المعمور ربع

لأن فاعلها الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند الى الضمير لحقه الالف في التثنية والواو في الجمع المذكر العاقل والنون في الجمع المؤنث وتؤنث في الواحد المؤنث ولذلك قلت مررت برجل ضارب وبرجلين ضاربين وبرجال ضاربين وبامرأة ضاربة وبامرأتين ضاربتين وبنسوة ضاربات كما تقول في الفعل يضرب ويضربان ويضربون وتضرب وتضربان ويضربن فلم خصصت الثاني بهذا الحكم قلت المقصود الأصلي في هذا المقام بيان تبعية الوصفين الى الموصوف بالتبعية وعدمها ولما كان الوصف الاول يتبعه في الامور العشرة وكان لا يخرج مشابهته للفعل في الخمسة البواقي من هذه التبعية كما عرفت اكتفى فيه بالحكم عليه بالتبعية بخلاف الوصف الثاني فانه لما حكم عليه بالتبعية في الخمسة الأول لم يكتف فيه بالحكم بعدم التبعية فانه غير مضبوط بل بين ضابطه عدم التبعية لم يكونه كالفعل بالنسبة الى ظاهر بعده لبيبين حاله عند عدم التبعية ومن ثم اي ومن اجل كون الوصف الثاني في الخمسة البواقي كالفعل حسن قام رجل قاعد غلمانه كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعدة غلمانه لأن الفاعل مؤنث غير حقيقي كما حسن تقعد غلمانه وضعف قام رجل قاعدون غلمانه لأنه بمنزلة يقعدون غلمانه والحاق علامة المثنى والمجموع في الفعل المسند الى ظاهرهما ضعيف ويجوز من غير حسن والاضعف قعود غلمانه وان كان قعود جمعا ايضا كقاعدون لأنه اذا كسر الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان الفعل لا يكسر فلم يكن قعود غلمانه مثل يقعدون غلمانه الذي اجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج الواو من الاسمية الى الحرفية او يجعل المظهر بدلا من الضمير او يجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ والمضمر لا يوصف لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف واوضحها فلا احتياج لهما الى التوضيح وحمل عليهما ضمير الغائب وعلى الوصف الموضح الوصف المادح والذام وغيرهما طردا للباب ولا يوصف به لانه ليس في المضمر معنى الوصفية هو الدلالة على قيام معنى بالذات لانه يدل على الذات لا على قيام معنى بها وكانه لم يقع في بعض النسخ قوله ولا يوصف به وهذا اعتذار للشارح الرضي وقال لم يذكر المص انه لا يوصف بالمضمر لانه يتبين ذلك بقوله والموصوف اخص او مساو اي الموصوف المعرفة اشد اختصاصا بالتعريف والمعلومية من الصفة يعني اعرف منها لان المقصود الأصلي فيجب ان يكون اكمل من الصفة في التعريف او مساو بها لانه لو لم يكن اكمل منها فلا اقل من ان لا يكون ادون منها والمنقول عن سيبويه وعليه جمهور النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات

فيبهما

فبينهما مساواة ومن ثم اي ومن اجل ان الموصوف اخص او مساوٍ لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي بذي اللام الآخر او الموصول فانه ايضا مماثل لذي اللام لما عرفت بينهما من المساواة في التعريف نحو جائني الرجل الفاضل او الرجل الذي كان عندك امس او بالمضاف الى مثله اي مثل المعرف باللام بلا واسطة نحو جائني الرجل صاحب الفرس او بواسطة نحو جائني الرجل صاحب لجام الفرس لان تعريف المضاف مثل التعريف المضاف اليه وانقص عنه على الخلاف الواقع بين سيبويه وغيره بخلاف سائر المعارف فانها اخص من ذي اللام فلو وقع اخص نعتا لغير اخص فهو محمول على البدل عند صاحب هذا المذهب وانما التزم وصف باب هذا اي باب اسم الاشارة بذي اللام مثل مررت بهذا الرجل مع ان المناسب بمقتضى جواز وصفه بذي اللام والموصول والمضاف الى احدهما للابهام الواقع في هذا الباب بحسب اصل الوضع المقتضي لبيان الجنس فان الذي يحصل به التوضيح لابهام لا يليق بالمضاف للمكتسب التعريف من المضاف اليه لانه كالاستعارة من المستعير والسؤال من المحتاج الفقير فتعين ذو اللام لتعينه في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته مثل ذي اللام نحو مررت بهذا الذي كرم اي الكريم ومن ثم اي ومن اجل ان التزام وصف باب هذا بذي اللام لوقوع الابهام ببيان الجنس ضعف مررت بهذا الابيض لانه لا يتبين به جنس المبهم لان الابيض عام لا يختص بجنس دون جنس وحسن مررت بهذا العالم لانه يتبين به ان المشار اليه انسان بل رجل العطف يعني المعطوف بالحرف تابع مقصود اي قصد نسبته الى شيء او نسبة شيء اليه بالنسبة الواقعة في الكلام فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود مع متبوعه اي كما يكون هو مقصودا بتلك النسبة يكون متبوعه ايضا مقصودا بها نحو جائني زيد وعمرو فعمرو تابع لانه معطوف على زيد وقصد نسبة المجيء اليه بنسبة المجيء الواقع في الكلام وكان نسبة المجيء اليه مقصودة كذلك نسبته الى زيد الذي هو متبوعه ايضا مقصودة فقوله مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها غير مقصودة بل المقصود متبوعاتها وقوله مع متبوعه احتراز عن البدل لانه المقصود دون متبوعه مثل يخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود بالنسبة معها احد الامرين من التابع والمتبوع لا كلاهما واجيب بان المراد ان يكون المتبوع مقصودا بالنسبة ان لا يذكر لتوطئة ذكر التابع ويكون التابع مقصودا بالنسبة ان لا يكون كالفرع على المتبوع من غير استقلال به ولا شك ان المعطوف والمعطوف عليه بتلك الحروف الستة مقصودان بالنسبة معا بهذا المعنى ولما تم الحد بما ذكره جمعا ومنعا اراد ان يزيده التوضيح بقوله يتوسط بينه اي بين ذلك التابع وبين

في بيان العطف بالحروف

متبوع احد الحروف العشرة وسيأتي تفصيلها في قسم الحرف ان شاء الله تعالى مثل قام زيد وعمرو

ولم يكتف بقوله تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الحروف قد يتوسط بين

الصفات مثل جائني زيد العالم والشاعر والدبير والصفة التي دخلت عليها حرف العطف كالشاعر

والدبير لها جهتان احديهما كونها صفة لزيد تابعة له يتبعية المعطوف عليه واخريهما كونها

معطوفا على الصفة المتقدمة تابعا لها ويصدق على هذه الصفة من جهتها الاولى انها تابع لانها

صفة لزيد يتوسط بينها وبين زيد حرف العطف لان توسط حرف العطف بين الشيئين لا يلزم

ان يكون لعطف الثاني على الاول فلو لم يكن قوله مقصودا بالنسبة مع متبوعه لدخل هذه

الصفة من جهتها الاولى في حد المعطوف وهي من هذه الجهة ليست معطوفة فلم يكن مانعا وقيل قد

جوز الزمخشري وقوع الواو بين الموصوف والصفة لتاكيد اللصوق في مواضع عديدة من الكشاف

وحكم المص في شرح المفصل في مباحث الاستثناء ان قوله تعالى وما اهلكنا

من قرية الا ولها منذرون صفة لقرية فلو اكتفى بقوله تابع يتوسط لدخل فيه مثل هذه الصفة

ونقل عن المص انه قال في امالي الكافية ان العاقل في مثل جائني زيد العالم والعاقل تابع يتوسط

بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وليس بعطف على التحقيق وانما هو باق على ما كان عليه في

الوصفية وانما حسن دخول العاطف لنوع من الشبه بالمعطوف لما بينهما من التغاير فلو حد العطف

كذلك لدخل فيه بعض الصفات مع انه ليس بمعطوف وقال بعضهم فيه نظر لان الحروف المتوسطة

بينها عاطفة لدلالتها فيها على ما يدل عليه في غيرها من الجمع والترتيب وغير ذلك فجعلها

غير عاطفة في الصفات وعاطفة في غيرها ارتكاب امر بعيد من غير ضرورة داعية اليه واذا عطف

على الضمير المرفوع لا المنصوب والمجرور المتصل بارزا كان او مستترا اكد بمنفصل اولا

ثم عطف عليه وذلك لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به لفظا من حيث انه متصل لا يجوز

انفصاله ومعنى من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تاكيد لكان كالو

عطف على بعض حروف الكلمة فاكد اولا بمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك المتصل وان

كان كالجزء لكن منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به بتاكيده بمنفصل له نوع

نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف

عليه فلو كان معطوفا عليه يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تاكيدا وهو باطل فان كان

الضمير منفصلا نحو ما ضرب الا انت وزيد لم يكن كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا

قوله ولم يكتف بقوله تابع الخ ولعدم الاكتفاء نكات
منها
قصد زيادة
التوضيح ومنها
بيان ما قصد في امر المعطوف
ومنها انه اما بعد الحروف العشرة
فيطول واما ان يحذف فيبقى معرفة المعطوف
موقوفة الى معرفة الحروف العشرة في قسم الحروف
واما ما ذكره فحكى منع كون المعطوف على الصفة تابعا
باعتبارهم كيف ولو كان كذلك لاشتق الرفع من
فاما ان يؤثر في الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون
اثر المقتضيين واما ان يتعدد الرفع لتعدد المقتضيين
ولم يقل به احد عصام

فيبقى الضمير المنفصل الذي هو كالجزء لعدم استقلالها

نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى فلا حاجة فيهما الى التاكيد بمنفصل مثل ضربت انا و زيد وزيد ضرب هو وغلامه الا ان يقع فصل بين المضمر المرفوع المتصل وبين ما عطف عليه فيجوز تركه اي ترك التاكيد لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل فحسن الاختصار بترك التاكيد سواء كان الفصل قبل حرف العطف نحو ضربت اليوم وزيد او بعده كقوله تعالى ما اشركنا ولا اباؤنا فان المعطوف هو اباؤنا ولا زائدة بعد حرف العطف لتاكيد النفي وانما قال يجوز تركه فانه قد يؤكد بالمنفصل مع الفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وقد لا يؤكد والاعراب مفتتا بان هذا اعلم ان مذهب البصريين ان التاكيد بالمنفصل هو الاولى فيجوزون العطف بلا تاكيد ولا فصل لكن على قبح والكوفيون يجوزونه بلا قبح واذا عطف على الضمير المجرور اعيد الخافض حرفا كان او اسما لان اتصال الضمير المجرور بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل بالفعل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره فكره العطف عليه اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة وليس للمجرور ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع المتصل وفي استعارة المرفوع له مذلة ولا يكتفى بالفصل لان الفصل لا تاثير له الا في جواز التاكيد بالمنفصل للاختصار فحيث لا يمكن التاكيد بالمنفصل العدم صيغة تصوّر له اثر فكيف يكتفى به فلم يبق الا اعادة العامل الاول نحو مررت بك وبزيد والمال بيني وبين زيد والمعطوف هو المجرور والعامل مكرر وجوبا بالاول والثاني كالعدم معنى بدليل قولهم بيني وبينك اذ بين لا يضاف الا الى المتعدد فيلزم جره بالثاني كما في عوفيت وابنه وكفى بالله وهذا الذي ذكرناه يعني لزوم اعادة الجار في حالة السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا واجاز الكوفيون ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاتباع فان قيل كيف جاز تاكيد المرفوع المتصل في نحو جاؤني كلهم والابدال منه نحو اعجبتني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو عجبت بك جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل وفي الثاني الا مع اعادة الجار قلنا التاكيد عين المؤكد والبدل في الاغلب اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر فهما ليسا باجنبيين لمتبوعهما ولا منفصلين عنه لعدم تخلل فاصل بينهما وبين متبوعهما فلا حاجة في ربطهما الى متبوعهما الى تحصيل مناسبة زائدة بخلاف العطف

فان المعطوف

قوله
لبن
بالاشتغال ونحو
تعالى تسائلون به
والارحام بالجر في قراءة حمزة
واجيب عنه بوجوه احدها تقدير الباء
وفيه ان حرف الجر المقدر لا يعمل في الاختيار
الا في نحو الله لافعلن كذا وثانيها انه معطوف
على المقدر والتقدير وبالابوين والارحام وثالثها
بان الواو للقسم وفيه نظر لانه قسم لسؤال لان ما قبله
والتقوا الله الذي تسائلون وقسم لسؤال لا يكون
الا مع الباء ولما كان القسم انما يكون لتاكيد ما هو
المقصود في الكلام لم يصح حرف القسم الى قوله تبارك
وتعالى تسائلون لان المقصود الامر بالاتقاء ورابعها
ان حمزة كوفي والكوفيون اجازوا اعادة الجار وفيه
ان هذا انما يصح اذا لم تكن القراءة سبع متواترة عصور
قوله حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لا يعاد العامل
الاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له فانه اجلب لهذا الغرض
كبين فانه لا يتصور بين الاثنين فانه يلتبس كقولك
غلامك في غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا
لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود
عصام قوله وليس للمجرور
ضمير منفصل الخ جواب
سؤال مقدر
كانه قيل لم
يؤكد

في بيان العطف بالحروف

فان المعطوف يغاير المعطوف عليه ويتخلل بينهما العاطف فلا بد فيه من تحصيل مناسبة زائدة بينهما بتاكيد المتصل بالمنفصل في المرفوع وباعادة الجار في المجرور ليخرج المتصل المرفوع عن صرافة الاتصال ويناسب المعطوف عليه بتاكيده بالمنفصل ويقوى مناسبة المجرور بانضمام الجار اليه كما في المعطوف عليه والمعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز له ويمتنع من الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف وانما قلنا في الاحوال العارضة له نظرا الى ما قبله احترازا عن الاحوال العارضة له من حيث نفسه كالاعراب والبناء والتعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع فان المعطوف فيها ليس في حكم المعطوف عليه وانما قلنا بشرط ان لا يكون ما يقتضيها منتفيا في المعطوف احترازا عن مثل قولنا يا رجل والحارث فان الحارث معطوف على الرجل وليس في حكمه من حيث تجرده عن اللام فان ما يقتضي تجرده عن اللام هو اجتماع اللام وحرف النداء وهو مفقود في المعطوف واما نحو رب شاة وسخلتها ايتقد بر التنكير لقصد عدم التعيين اي رب شاة وسخلة لها او محمول على نكارة الضمير كربه رجلا على الشذوذ اي رب شاة وسخلة شاة وكذا المعطوف في حكم المعطوف عليه في احوال عارضة له بالنظر الى نفسه وغيره ان كان المعطوف مثل المعطوف عليه ولذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم زيد بالنظر الى حرف النداء والى كونه مفردا معرفة في نفسه وعمرو مثل زيد في كونه مفردا معرفة وامتنع بناؤه في يا زيد وعبد الله فان عبد الله ليس مثل زيد فان زيدا مفرد معرفة وعبد الله مضاف ومن ثم اي من اجل ان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع لم يجز في تركيب ما زيد بقائم او قائما ولا ذاهب عمرو الا الرفع في ذاهب اذ لو نصب او خفض لكان معطوفا على قائم او قائما فيكون خبرا عن زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما فتعين الرفع على ان يكون خبرا مقدما على المبتدأ وهو عمرو ويكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ولا مانع منه ولما كان لقائل ان يقول هذه القاعدة منتقضة بقولهم الذي يطير فيغضب زيد الذباب فان يطير فيه ضمير يعود الى الموصول ويغضب المعطوف عليه ليس فيه ذلك الضمير فاجاب عنه بقوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب لانها اي الفاء في هذا التركيب فاء السببية اي فانها تنسب الى السببية بان يكون معناها السببية لا العطف فلا يرد نقضا على تلك القاعدة او يكون معناها السببية مع العطف لكنها تجعل الجملتين كجملة واحدة فيكتفى بالربط في الاول والمعنى الذي اذا يطير فيغضب زيد الذباب

وكذا الحال في ثم واما الواو فلما كان للجمع المطلق لم يجز

الأ
وابـ
يطلق على معنيين
احدهما ما يقابل البناء
اعني كون الاسم معربا
وثانيهما اختلاف الآخر او ما به الا
ختلاف على الاختلاف الواقع بين المعرب
وغيره والمراد ههنا الاول فهو من الاحوال
العارضة له نظرا الى نفسه لا محالة فلا يرد ما قيل

ان الجملة التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة وخبر
المبتدأ اذا عطفت عليها جملة اخرى متعلقة بها
بان كان مضمونها بعد مضمون الاخرى متراخيا
عنه او لا او بغير ذلك جاز تجرد احدهما عن
الضمير اكتفاء باحدهما وذلك لان ذلك
التعلق يجعل المجموع امرا واحدا فقول
الذي جاء فغرب الشمس زيد
لان المعنى الذي يعقب
مجيئه غروب
الشمس زيد



اويفهم منها سببية الأولى للثانية فالمعنى ان عمرو غير فيه الضب زيد لسببية الذباب ويمكن
ان يقرء زيد فيه ضمير الى الذي يطير فيغضب زيد يطير انه الذباب واذا عطف اى وقع العطف
بناء على وجود عاملين بان عطف اسمان على معموليهما بعاطف واحد وقال بعض شراح
اللباب الاظهر عندى ان العطف ههنا محمول على معنا اللغوى اى امالة الاسمين نحو العاملين
بان يجعلا معموليهما واكثر الشارحين على ان المعنى على معمولى عاملين وانما قال على معمولى
عاملين لا على معمولى عامل واحد فانه يجوز اتفاقا نحو ضرب زيد عمروا وعمرو خالدا ولا على
اكثر من اثنين فانه لا خلاف فى امتناعه مختلفين اى غير متحدين بان لا يكون الثانى عين الأول
وذلك لدفع وهم من يتوهم ان مثل ضرب ضرب زيد عمروا وبكر خالدا من هذا الباب مع انه
ليس منه لعدم تعدد العامل فيه اذ العامل هو الأول والثانى تاكيد له وذلك العطف كما
وقع فى قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة وفى قول الشاعر اكل امرء تحسبين امرا ونار
توقد بالليل نارا فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة
لأن الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين خلافا للفراء فانه يجوز هذا
العطف بحسب الحقيقة كما جوز بحسب الصورة ولا يأول الأمثلة الواردة عليها ولا يقتصر
على صورة السماع بل يعممها وغيرها وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف الفراء جاء فى جميع
المواد عند الجمهور الا فى نحو فى الدار زيد والحجرة عمرو وان فى الدار زيدا والحجرة عمروا يعنى
الا فى صورة تقديم المجرور وتاخير المرفوع او المنصوب لمجيئه فى كلامهم واقتصر والجواز على صورة
السماع لأن ما يخالف القياس يقتصر على مورد السماع خلافا لسيبويه فانه لا يجوز هذا العطف
بحسب الحقيقة فى هذه الصورة ايضا بل يحملها على حذف المضاف وابقاء المضاف اليه على اعرابه نحو قوله
تعالى يريدون عرض الحيوة الدنيا والله يريد الآخرة بجر الآخرة كما جاء فى بعض القرائة اى عرض
الآخرة **التأكيد تابع تقرر امر المتبوع** اى حاله وشانه عند السامع يعنى يجعل
حاله ثابتا مقررا عنده فى النسبة اى فى كونه منسوبا او منسوبا اليه فيثبت عنده ويتحقق ان المنسوب
او المنسوب اليه فى هذه النسبة هو المتبوع لا غير وذلك اما لدفع ضرر الغفلة عن السامع او لدفع ظنه
بالمتكلم الغلط وذلك الدفع يكون بتكرار اللفظ نحو ضرب زيد زيد وضرب ضرب زيد او لدفع
ظن السامع به تجوزا اما فى المنسوب نحو قولك زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم السامع ان تريد بالقتل
الضرب الشديد فيحتاج ايضا تكرير اللفظ حتى لا يبقى شك فى ارادة المعنى الحقيقى او فى المنسوب اليه

قوله فهذا وان كان بحسب الظاهر جائز كانه اشاربه الى دفع ما قيل فى هذا المقام من ان الى اى الجزاء فى قوله واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز فى ... من التقدم

الظاهر ان الغرض منه دفع ما ذكره الفاضل الهندى

و ان لفظة اذا وصيغة الماضى يقتضى التحقق فكيف

البحث في التأكيد

فانه ربما ينسب الفعل الى متبوع والمراد نسبته الى بعض متعلقاته كما في قطع الامير اللص اي قطع غلامه فيجيء بتكرير المنسوب اليه لفظا نحو ضربت زيد زيد اي ضربه هو لا من يقوم مقامه او بتكريره معنى نحو ضرب زيد نفسه او عينه او في الشمول اي التأكيد ما يقرر امر المتبوع في النسبة بالتفصيل الذي ذكرناه او في شمول المتبوع افراده دفعا لظن السامع بتجوز لا في نفس المنسوب اليه بل في شموله لافراده فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع افراد المنسوب اليه مع انه يريد النسبة الى بعضها فيندفع هذا الوهم بذكر كل واجمع واخواته وكلاهما وثلثتهم واربعتهم ونحوها فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التأكيد واذا عرفت هذا فنقول اخرج المص الصفة والعطف والبدل من حد التأكيد بقوله يقرر امر المتبوع اما البدل والعطف فظاهر خروجهما به واما الصفة فلان وضعها للدلالة على معنى في متبوعها وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع لسبب الوضع واما عطف البيان فهو لتوضيح متبوعه فهو يقرر امر متبوعه ويحققه لكن لا في النسبة والشمول هذا حاصل ما ذكره المص في شرحه وهو اي التأكيد لفظي منسوب الى اللفظ لحصوله بتكرير اللفظ ومعنوي منسوب الى المعنى لحصوله بملاحظة المعنى فاللفظي منه تكرير اللفظ الاول اي تكرير اللفظ الاول ومعناه حقيقة نحو جائني زيد زيد وحكما نحو ضربت انت وضربت انا فان ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره منفصلا او يجري اي التكرير مطلقا اي التكرير الذي هو التأكيد الاصطلاحي في الالفاظ كلها اسما او افعالا او حروفا او جملا او مركبات تقييدية او غير ذلك ولا يبعد ارجاع الضمير الى التأكيد اللفظي الاصطلاحي وتخصيص الالفاظ بالاسماء ويكون المقصود والغرض من هذا التعميم عدم اختصاصه بالفاظ مخصوصة كالتأكيد المعنوي والتأكيد المعنوي مختص بالفاظ محصورة اي معدودة محدودة وهي نفسه وعينه وكلاهما وكله واجمع واكتع وابتع وابصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة وقيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث في حال الافراد مثل حسن وبسن وقيل اكتع مشتق من حول كتيع اي تام وابصع بالمهملة من بصع العرق اي سال او بالمعجمة من بضع اي روي وابتع من البتع وهو طول العنق مع شدة مغرزه ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق فالاولان اي النفس والعين يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث باختلاف صيغتهما افرادا وتثنية وجمعا واختلاف ضميرهما العائد الى المتبوع المؤكد تقول نفسه في المذكر الواحد ونفسها في المؤنث الواحدة انفسهما بايراد صيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث وعن بعض العرب نفساهما

وعينا هما انفسهم في جمع المذكر العاقل انفسهن في جمع المؤنث وغير العاقل من المذكر والثاني لما
سوى النفس والعين ولئن تغليبا كالقمرين وهي الثالث ثانيا للمثنى كلاهما للمذكر وكلتاهما للمؤنث
والباقي بعد الثلاثة المذكورة لغير المثنى مفردا كان او جمعا باختلاف الضمير العائد الى المتبوع
المؤكد في كله نحو قرأت الكتاب كله وكلها نحو قرأت الصحيفة كلها وكلهم نحو اشتريت العبيد
كلهم وكلهن نحو طلقت النساء كلهن وباختلاف الصيغ في الكلمات البواقي وهي اكتع واجمع و
ابتع وابصع بالمهملة او المعجمة تقول اجمع في المذكر الواحد وجمعاء في المؤنث الواحدة او الجمع
بتأويل الجماعة واجمعون في الجمع المذكر وجمع في جمع المؤنث وكذا اكتع كتعاء اكتعون كتع وابتع
بتعاء ابتعون بتع وابصع بصعاء ابصعون بصع ولا يؤكد بكل واجمع الا ذو اجزاء مفردا كان او جمعا
اذ الكلية والاجتماع لا يتحققان الا فيه ولا احتياج الى ذكر الافراد لان الكلام ما لم يلاحظ افراده بعينه
ولم يصح اجزاء الابعض تأكيده بكل واجمع ويجب ان يكون تلك الاجزاء بحيث يصح افتراقها حسا
كاجزاء القوم او حكما كاجزاء العبد لتكون في التأكيد بكل واجمع فائدة مثل اكرمت القوم
كلهم واشتريت العبد كله فان العبد قد يتجزى في الاشتراء فيصح تأكيده بكله ليفيد الشمول
بخلاف جاء زيد كله لعدم صحة افتراق اجزائه الاحسا ولا حكما في حكم المجيء واذا اكد الضمير المرفوع
المتصل بارزا كان او مستكنا بالنفس والعين اي اذا اريد تأكيده بهما اكد ذلك الضمير اولا
بمنفصل ثم بالنفس والعين مثل ضربت انت نفسك فنفسك تأكيد للتاء الضمير بعد تأكيده
بمنفصل هو انت انما لولا ذلك لالتبس التأكيد بالفاعل اذا وقع تأكيد المستكن نحو زيد اكرمني
هو نفسه فلو لم يؤكد الضمير المستكن في اكرمني بقوله هو ويقال زيد اكرمني نفسه لالتبس نفسه
الذي هو التأكيد بالفاعل ولما وقع الالتباس في هذه الصورة اجري بقية الباب عليه وانما قيد الضمير
بالمرفوع لجواز تأكيد الضمير المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل نحو ضربتك
نفسك ومررت بك نفسك لعدم اللبس وبالمتصل لجواز تأكيد المرفوع المنفصل بالنفس والعين
بلا تأكيده بمنفصل نحو انت نفسك قائم لعدم اللبس وانما قيد بالنفس والعين لجواز تأكيد المرفوع
المتصل بكل واجمع بلا تأكيد بمنفصل نحو القوم جاؤني كلهم اجمعون لعدم الالتباس التأكيد بالفاعل
لان كلا واجمعين قليلا يليان العوامل قليلا بخلاف النفس والعين فانهما يليانها كثيرا واكتع واخواته
يعني ابتع وابصع اتباع بفتح الهمزة على ما هو المشهور لاجمع يعني لا يستعمل هذه الكلمات الثلث بتبعيته
لا بالاصالة لكونها ادل منها على المقصود وهو الجمعية فلا تتقدم يعني اكتع واخواته عليه اي على

اجمع

المقصود
فاذا اردت
رفع الايهام قلت
اشتريت جميع اجزاء العبد
عفور

البحث في البدل

اجمع لو اجتمعت معه وذكرها اى ذكر ابتع مع اخويه دونه اى دون ذكر اجمع ضعيف لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية واللزوم ذكر ما من شانه التبعية بدون الاصل **البدل تابع**
مقصود بما نسب الى المتبوع اى يقصد النسبة اليه بنسبة ما نسب الى المتبوع دونه اى دون المتبوع
اى لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة ابتداء بنسبة ما نسب اليه بل يكون النسبة اليه توطئة و
تمهيدا للنسبة الى التابع سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه او غيره مثل جاءنى زيد اخوك وضربت
زيدا الخال واحترز بقوله مقصود بما نسب الى المتبوع عن النعت والتأكيد وعطف البيان لانها
ليست مقصودة بما نسب اليه بل المتبوع مقصود به وبقوله دونه احترز عن العطف بحرف فان
المتبوع فيه مقصود بما نسب اليه مع التابع ولا ينتقض الحد على المعطوف ببل لان متبوعه مقصود
ابتداء ثم بدا له فاعرض عنه وقصد المعطوف فكلاهما مقصودان بهذا المعنى فان قيل هذا الحد
لا يتناول البدل الذى بعد الا في مثل ما قام احد الا زيد فان زيدا بدل من احد وليس نسبة ما
نسب اليه من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد بل النسبة المقصودة بنسبة ما نسب الى احد
نسبة القيام الى زيد قلنا ما نسب الى المتبوع ههنا القيام فانه نسب اليه نفيا ونسبة القيام
بعينه الى التابع مقصودة ولكن اثباتا اعنى وعلى زيد انه تابع مقصود بنسبته بنسبة ما نسب
الى المتبوع فان النسبة الماخوذة في الحد اعم من ان يكون بطريق الاثبات او النفى ويمكن ان يقصد
بنسبة شيء الى شيء نفيا نسبة الى شيء آخر اثباتا ويكون الاول توطئة للثانى وهو اى البدل انواع
اربعة بدل الكل اى بدل هو كل المبدل منه وبدل البعض اى بدل هو بعض المبدل منه فالاضافة فيهما
مثلها في خاتم فضة وبدل الاشتمال اى بدل مسبب على الباعث اشتمال احد المبدلين على الآخر
اما اشتمال البدل على المبدل منه نحو سلب زيد ثوبه او بالعكس نحو يسئلونك عن الشهر الحرام
قتال فيه وبدل الغلط اى بدل مسبب عن الغلط فالاضافة في الاخيرين من قبيل اضافة المسبب الى
السبب لادنى ملابسة فالاول اى بدل الكل مدلوله مدلول الاول يعنى متحدان ذاتا لان
يتحد مفهوماهما فيكونان مترادفين نحو جاءنى زيد اخوك فزيد واخوك وان اختلفا مفهوما فهما
متحدان ذاتا قال الشارح الرضى وانا الى الآن لم يظهر لى فرق جلى بين بدل الكل وبين عطف
البيان بل لا ارى عطف البيان الا البدل الكل وما قالوا ان الفرق بينهما ان البدل هو المقصود
بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو
الاول فالجواب انا لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثانى فقط الا في ساير الابدال الا الغلط

وقال

وقال بعض المحققين في جوابه الظاهر انه لم يريد به انه ليس مقصودا بالنسبة اصلا بل ارادوا
انه ليس مقصودا اصليا والحاصل ان مثل قولك جاءني اخوك زيد ان قصد فيه الاسناد
الى الاول وجيء بالثاني تتمة له توضيحا فالثاني عطف بيان وان قصد فيه الاسناد الى الثاني
وجيء بالاول توطئة له مبالغة في الاسناد فالثاني بدل وح يكون التوضيح الحاصل به مقصودا
تبعا والمقصود اصالة هو الاسناد اليه بعد التوطئة فالفرق ظاهر والثاني اي بدل البعض
جزؤه اي جزء المبدل منه نحو ضربت زيدا راسه والثالث اي بدل الاشتمال بينه وبين
الاول اي المبدل منه ملابسة بحيث توجب النسبة الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا نحو اعجبني
زيد علمه حيث يعلم ابتداء انه كان زيد معجبا باعتبار صفة له لا باعتبار ذاته وتتضمن نسبة
الاعجاب الى زيد نسبته الى صفة من صفاته اجمالا وكذا في سلب زيد ثوبه بخلاف ضربت زيدا
حماره وضربت زيدا غلامه لان نسبة الضرب الى زيد تامة ولا يلزم في صحتها اعتبار غير زيد
فيكون من باب بدل الغلط بغيرهما اي بكون تلك الملابسة بغير كون البدل كل المبدل منه
او جزؤه فيدخل فيه ما اذا كان المبدل منه جزءا من البدل ويكون ابداله منه بناء على هذه
الملابسة نحو نظرت الى القمر فلكه والمناقشة بان القمر ليس جزءا من فلكه بل هو مركوز فيه مناقشة
في المثال ويمكن ان يورد المثال مثل رايت جمل الاسد برجه فانه لا مجال لهذه المناقشة فيه
فان البرج عبارة عن مجموع الدرجات وانما لم يجعل هذا البدل قسما خامسا ولم يسم ببدل
الكل عن البعض لقلته وندرته بل قيل بعدم وقوعه في كلام العرب فان هذه الامثلة مصنوعة
والرابع اي بدل الغلط ان يقصد اي يكون بان يقصد انتسابه اي البدل من غير اعتبار ملابسة
بينهما بعد ان غلطت بغيره اي بغير البدل وهو المبدل منه ويكونان اي البدل والمبدل منه معرفتين
نحو ضربت زيدا اخاك ونكرتين نحو جاءني رجل غلام لك ومختلفين نحو بالناصية ناصية
كاذبة وجاءني رجل غلام زيد واذا كان البدل نكرة مبدلة من معرفة فالنعت اي نعت
البدل النكرة واجب لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فانه فيه بصفة حتى
تكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة مثل بالناصية ناصية كاذبة ويكونان ظاهرين نحو جاءني
زيد اخوك ومضمرين نحو الزيدون لقيتهم اياهم ومختلفين نحو اخوك ضربته زيدا واخوك
ضربت زيدا اياه ولا يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا لان المضمر
المتكلم والمخاطب اقوى واخص لان الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون

المقصود وانقص من غير المقصود مع كون مدلوليهما واحداً بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط فان المانع فيها مفقود اذ ليس مدلول الثاني فيها مدلول الاول فيقال اشتريت نصفه و اشتريني نصفي واعجبني علمك واعجبك علمي وضربك الحمار وضربني الحمار

عطف البيان

تابع شامل جميع التوابع غير صفة احترز به عن الصفة يوضح متبوعه احترز به عن البدل والعطف بالحرف والتاكيد ولا يلزم من ذلك ان يكون عطف البيان اوضح من متبوعه بل ينبغي ان يحصل من اجتماعهما ايضاح لم يحصل من احدهما على الانفراد فيصح ان يكون الاول اوضح من الثاني مثل اقسم بالله ابو حفص عمر قال ابو حفص كنيته عمر بن الخطاب وعمر عطف بيان له وقصته ان اعرابياً اتى عمر بن الخطاب فقال ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذباً فلم يحمله فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم ان كان فجر وعمر مقبل من اعلى الوادي فجعل اذا قال اغفر له اللهم ان كان فجر قال اللهم صدق صدق حتى التقيا فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه وفصله اي فرقه من البدل لفظاً اي من حيث الاحكام اللفظية واقع في مثل انا ابن التارك البكري بشر فان قوله بشر ان جعل عطف بيان للبكري جاز وان جعل بدلا منه لم يجز لان البدل في حكم تكرير العامل فيكون التقدير انا ابن التارك بشر وهو غير جائز كما ذكر فيما سبق في الضارب زيد واخره عليه الطير ترقبه وقوعاً وعليه الطير ثاني مفعولي التارك ان جعلنا بمعنى المصير والا فهو حال وقوله ترقبه حال من الطير ان كان فاعلاً للظرف وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن في عليه ووقوعاً جمع واقع حال من فاعل ترقبه اي واقعاً حوله منتظرة لازهاق روحه لان الانسان اذا مات او دنا موته فان الطير لا يقربه وانما الفرق المعنوي بينهما فقد تبين فيما سبق والمراد بمثل انا ابن التارك البكري بشر كل ما كان عطف بيان المعرف باللام الذي اضيف اليه الصفة المعرفة باللام نحو الضارب الرجل زيد ويمكن ان يراد به ما هو اعم من هذا الباب اي كل ما خالف حكمه اذا كان عطف بيان حكمه اذا كان بدلاً فيتناول صورة النداء ايضاً فانك تقول يا غلام زيد وزيداً بالتنوين مرفوعاً حملاً على اللفظ ومنصوباً حملاً على المحل اذا جعلته عطف بيان ويا غلام زيد بالضم اذا جعلته بدلاً والمعنى الاول اظهر والثاني افيد

المبني

اي الاسم المبني وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية المبني على الاطلاق ولا يعرف الاسم المبني اذ لو لم يعرفها لكان تعريف المبني بالمبني لانه ذكر في حد المبني لفظ المبني مناسب

اى اسم ناسب مبنى الاصل وهو الحرف والفعل الماضى والامر بغير اللام والمراد بالمناسبة المعتبرة
فى تعريف المعرب هو هذه المناسبة ولقد فصل صاحب المفصل هذه المناسبة بانها اما التضمن
الاسم معنى المبنى الاصل مثل اين فانه يتضمن معنى همزة الاستفهام او لشبهه له كالمبهمات لانها
تشبه الحروف فى الاحتياج الى الصلة او الصفة او غيرها او وقوعه موقعه كنزال فانه واقع
موقع انزل او مشاكلته للواقع موقعه كفجار او وقوعه موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم
فانه واقع موقع كاف الخطاب المشابه للحروف فى نحو ادعوك او اضافته اليه كقوله تعالى من عذاب
يومئذ فيمن قرا بالفتح او وقع غير مركب مع غيره على وجه يتحقق معه عامله فعلى هذا المضاف
من المركبات الاضافية المعدودة كغلام زيد غلام عمرو غلام بكر مبنى والمضاف اليه معرب
لما كان المبنى مقابلا للمعرب اعتبر فى المعرب امران التركيب وعدم المشابهة لمبنى الاصل كان
المبنى ما انتفى فيه مجموع هذين الامرين اما بانتفائهما معا او انتفاء احدهما فقط فكلمة او ههنا
لمنع الخلو وانما اختلف ترتيب ذكر المشابهة والتركيب فى تعريف المعرب والمبنى تفننا او
تاخيرا لما تقدم ما هو مفهوم وجودى لشرفه والقابه اى القاب المبنى حركات واخره و
سكونها عند البصريين ضم وفتح وكسر للحركات الثلث ووقف للسكون واما الكوفيون فيذكرون
القاب المبنى فى المعرب بالعكس والمراد الحركات والسكنات البنائية لا يعبر عنها البصريون الا
بهذه الالقاب لان هذه الالقاب لا يعبر بها الا عنها لانهم كثيرا ما يطلقونها على الحركات الاعرابية
ايضا كما فى صدر الكتاب حيث قال الضمة رفعا والفتحة نصبا والكسرة جرا او على غيرها كما يقال الراء
فى الرجل مثلا مفتوحة والجيم مضمومة وحكمه اى حكم المبنى واثره المترتب على بنائه ان لا يختلف اخره
اى اخر المبنى لكن لا مطلقا بل باختلاف العوامل الشغل يختلف اخره لا لاختلاف العوامل نحو من الرجل
ومن ابرء ومن ابنك وهو اى المبنى والثابت باعتبار الحصر المضمر واسماء الاشارة والموصولات
والمركبات والكنايات واسماء الافعال والاصوات بالرفع عطفا على اسماء الافعال لا على الافعال
لتصديره بحث الاصوات فيما بعد بالاصوات لا باسماء الاصوات وبعض الظروف وانما قال بعض
الظروف لان جميعها ليست مبنية بل بعضها فهذه ثمانية ابواب فى باب الاسماء المبنية ولا بد لكل واحد
منها من علة البناء لان الاصل فى الاسماء الاعراب وما كان مبنيا على الحركة فلا بد عند ذلك من
علتين اخريين احديهما علة البناء على الحركة لان الاصل فى البناء السكون والاخرى للحركة المعينة
انهما لم اخبرت دون الباقيين المضمر ما وضع لمتكلم من حيث انه متكلم يحكى

دون الانواع لعدم اختلاف اثارها بخلاف ان الانواع للاعراب
مختلفة بالحقيقة لدلالة كل واحد منها على معنى بخلاف
القاب البناء فانه ليس المراد منها الا الالفاظ

الضم والفتح والكسر الوقف وانما خص بالحركات للان
للبنى قد يكون مع الالف والياء نحو يا زيدان ولا رجلين
ولا يطلق عليها الضم والفتح حقيقة وقد وقع ذلك
الاطلاق فى كلام المتقدمين مجازا قال الشيخ الرضى
وعندى ان اطلاق الرفع والنصب والجر على الحركات
الاعرابية حقيقة وعلى الحروف الاعرابية مجاز تسمية
للنائب باسم المنوب غفور قوله لا يعبر بها الا عنها
نبه على ان المراد باللقب ما يعبر عن شىء جاريا على اللغة
لا اسم العلم كما هو مصطلح الصناع وانه عبر بها

عن نفسه او مخاطب من حيث انه مخاطب بوجه البيان الخطاب فيخرج بالمتكلم من يتكلم به والمخاطب
من يخاطب به فان انا موضوع لمن يتكلم به وانت لمن يخاطب به ويخرج بهذا القيد لفظ المتكلم والمخاطب
فان الاسماء الظاهرة كلها موضوعة للغائب مطلقا او غائب تقدم ذكره ويخرج بهذا القيد الاسماء
الظاهرة وان كانت موضوعة للغائب لكن لم يتقدم ذكر الغائب شرط فيها لفظا او معنى او حكما
اراد بالتقديم اللفظي ما يكون المتقدم ملفوظا اما متقدما تحقيقا مثل ضرب زيد غلامه او
تقديرا مثل ضرب غلامه زيد وبالتقدم المعنوي ان يكون المتقدم مذكورا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ وذلك المعنى اما مفهوم من لفظه بعينه كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى فان مرجع الضمير هو
العدل المفهوم من قوله تعالى اعدلوا او كان متعقلا من حيث المعنى او من سياق الكلام كقوله تعالى ولابويه
لانه لما تقدم ذكر الميراث دل على ان ثمة مورثا فكانه تقدم ذكره معنى اما المتقدم الحكمي فانما جاء
في ضمير الشان والقصة لانه انما جيء به من غير ان يتقدم ذكره قصد التعظيم القصة بذكرها مبهمة ليعظم
وقعها في النفس ثم تفسيرها فيكون ذلك ابلغ من ذكره اولا مفسرا وصار كانه في حكم العائد الى الحديث
المتقدم المعهود بينك وبين مخاطبك وكذا الحال في ضمير نعم رجلا زيد وربه رجلا وهو اي المضمر
بالنظر الى ما قبله قسمان متصل ومنفصل فالمنفصل المستقل بنفسه غير محتاج الى كلمة اخرى قبله ليكون
كالجزء منها بل هو كالاسم الظاهر سواء كان مجاور العامل نحو ما انت منطلقا عند الحجازية او غير
مجاور نحو ما ضربت الا اياك والمتصل غير المستقل بنفسه المحتاج الى عامل الذي قبله ليتصل به
ويكون كالجزء منه وهو اي المضمر باعتبار الاعراب ثلثة اقسام مرفوع ومنصوب ومجرور لقيامه مقام
الظاهر وانقسام الظاهر اليها فالاولان اي المرفوع والمنصوب كل واحد منهما قسمان متصل لانه
الاصل ومنفصل لمانع من الاتصال والثالث اي الضمير المجرور متصل فقط لانه لا مانع فيه من الاتصال
الذي هو الاصل وسنعرف المانع من الاتصال ان شاء الله تعالى فذلك اي الضمير خمسة انواع المرفوع المتصل
والمنفصل والمنصوب المتصل والمنفصل والمجرور المتصل والنوع الاول يعني المرفوع المتصل ضمير
ضربت على صيغة المتكلم الواحد المعلوم الماضي وضربت على صيغة المتكلم الواحد المجهول الماضي
المنتهيين اولهما الى ضربن صيغة جمع الغائبة المعلوم الماضي وثانيهما الى ضربن على صيغة
جمع الغائبة المجهول الماضي وانما بدأ بالمتكلم لان ضمير المتكلم اعرف المعارف واخر ضمير الغائب لانه
ادون الكل وصورة النص هكذا ضربت ضربنا ضربت ضربتما ضربتم ضربت ضربتما ضربتن
ضرب ضربا ضربوا ضربت ضربتا ضربن وعلى هذا القياس المجهول والنوع الثاني اي المرفوع المنفصل

انا

انا الی هن انا نحن انت انتما انتم انت انتما انتن هو هما هم هی هما هن فالضمیر فی انت الی انتن هو ان اجماعًا والحروف الاواخر لواحق لتدل علی احوال الافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث

والنوع الثالث ای المنصوب المتصل وهو قسمان القسم الاول المتصل بالفعل نحو ضربنی الی ضربهن ضربنی ضربنا ضربک ضربکما ضربکم ضربک ضربکما ضربکن ضربه ضربهما ضربهم ضربها ضربهما ضربهن والقسم الثانی المتصل بغیر الفعل نحو اننی اننا انک انکما انکم انک انکما انکن انه انهما انهم انها انهما انهن والنوع الرابع ای المنصوب المنفصل ایای ایانا ایاک ایاکما ایاکم ایاک ایاکما ایاکن ایاه الی ایاهن وفی ایا اختلافات کثیرة والمختار ان الضمیر هو ایا واللواحق للدلالة علی التکلم والخطاب والغیبة والافراد والتثنیة والجمع والتذکیر والتانیث والنوع الخامس غلامی مثال المتصل بالاسم ولی مثال المتصل بالحرف غلامی غلامنا غلامک الی غلامهن ولی لنا لک الی لهن وکان القیاس ان یکون ضمایر کل من المتکلم والمخاطب والغایب ستة لکنهم وضعوا للمتکلم لفظین بدلا لان علی ستة معان کضربت وضربنا فضمیر ضربت مشترک بین الواحد المذکر والمؤنث وضمیر ضربنا بین الاربعة المثنی المذکر والمثنی المؤنث والمجموع المذکر والمجموع المؤنث ووضعوا للمخاطب خمسة الفاظ اربعة غیر مشترکة وواحد مشترک بین المثنی المذکر والمثنی المؤنث واعطوا الغایب حکم المخاطب فی ذلک فان الضمیر فی مثل ضربا وضربتا هو الالف المشترک بینهما والتا حرف التانیث وبقیة الانواع الخمسة جاریة هذا المجری اعنی ان للمتکلم لفظین وللمخاطب خمسة وللغایب خمسة فصار المجموع اثنی عشرة کلمة لثمانیة عشرة معنی فاذا کان لکل من الانواع الخمسة اثنی عشر کلمة لثمانیة عشر معنی یکون جملتها ستین کلمة لتسعین معنی ویبینوا الثلث الامور علی الاو مناسبا لاطول الکلام بذکرها فالمرفوع المتصل خاصة بعد المنصوب والمجرور المتصلان لانهما فضلة والمرفوع فاعل وهو کجزء الفعل فجوزوا فی باب الضمایر التی وضعها للاختصار استتار الفاعل واکتفوا بلفظ الفعل کما یحذف فی اخر الکلمة المشتهرة شیء ویکون فیما بقی دلیل علی ما القی علی ما مضی فی الترخیم ولکن هذا الاستتار لیس فی جمیع الصیغ بل فی الفعل الماضی للغایب الواحد المذکر ان لم یکن مسندا الی الظاهر نحو زید ضرب وللواحد المؤنث الغایبة اذا لم تکن مسندة الی الظاهر نحو هند ضربت فان التاء علامة التانیث لا الضمیر المرفوع والا لم یجتمع مع الفاعل الظاهر نحو ضربت هند وفی الفعل المضارع للمتکلم مطلقا سواء کان مثنی او مجموعا او واحدا او فوق الواحد مذکرا او مؤنثا نحو اضرب نضرب وللواحد المخاطب نحو

حسب المخاطب لا علی حسب حال المفعول تقول زایتک

قوله جملتها ستین کلمة لتسعین معنی ویبینوا الثلث الامور علی الاو الخ فان لکل واحد من الخمسة اثنی عشر فضرب الخمسة فی اثنی عشر یبلغ ستین وضرب الخمسة فی الثمانیة عشر یبلغ تسعین تمت انه

قوله التی وضعها للاختصار المنظور فی هذا الباب الاختصار والاقتصار لان المعانی المقتضیة للاعراب فی مدلولاتها فلا تحتاج الی اعراب واما نا بانفصاله یحروف فهی فی المتصلة ظاهرة واما فی المنفصلة

لان الکسرة تدل علی الیاء والیاء علامة للتانیث فالکسرة بالمؤنث اولی من المذکر وفتحت فی المذکر طلبا للخفة وزادوا المیم فی ضربتما وضربتم و اصلهما ان یقال ضربتا وضربتوا لئلا یلتبس الف التثنیة بالف الاشباع و زیدت فی جمع المؤنث

نون ان یکون جمع المؤنث موازنا جمع المذکر یا تی باد فی اخره الی غیر ذلک من التعلیلات المذکورة فی المطولات

في بيان الضماير

تضربين واضرب وللواحد الغايب والغايبة اذا لم يكونا مسندا الى الظاهر نحو زيد يضرب
وهند تضرب وفي الصفة مطلقا سواء كانت اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة او افعل
التفضيل وسواء كان مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يكن مسندا الى الظاهر نحو اقائم الزيدان
كقولك زيد ضارب وهند ضاربة والزيدان ضاربان والزيدون ضاربون والهندات ضاربات وليست
الالف في ضاربان والواو في ضاربون بضمير لانهما ينقلبان ياء في النصب والجر والضماير لا تتغير عن
حالها الا ان يتغير عاملها والعامل ههنا ليس عاملا في الضمير وانما هو عامل في اسم الفاعل والضمير
فاعل له والضمير باق على ما كان عليه في الرفع فلو كانت ضماير لا تتغير الا ترى ان الياء في تضربين والنون
في يضربن والواو في يضربون والالف في يضربان لا تتغير فهما اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع وليستا بضمير ولا يسوغ اي لا يجوز الضمير المنفصل مرفوعا كان او منصوبا لاجل شيء
الا لتعذر المتصل اي لاجل تعذره لان وضع الضماير للاختصار والمتصل اخصر فمتى امكن الاتصال
لا يسوغ الانفصال وذلك اي تعذر المتصل بالتقديم اي بتقديم الضمير على عامله لانه اذا تقدم
على عامله لا يمكن ان يتصل به اذ الاتصال انما يكون باخر العامل او بالفصل الواقع لغرض لا يحصل الا به
اذ الفصل ينافي الاتصال ويتركه يفوت الغرض او بالحذف اي حذف عامله لانه اذا حذف عامله لا
يوجد في اللفظ ما يتصل به او بكون العامل اي عامله معنويا لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او بكون
العامل حرفا والضمير المعمول له مرفوعا اذ الضمير المرفوع لا يتصل بالحرف لانه خلاف وضعهم بخلاف المنصوب
نحو انني وانك او بكونه اي بكون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت على غير من هي له اي تلك
الصفة كاسناده فانه لو لم ينفصل الضمير عن هذه الصفة لزم الالتباس في بعض الصور كما اذا قلت زيد
عمرو ضاربه هو فانه لو قيل زيد عمرو ضاربه التبس على السامع ان الضارب زيد او عمرو بل المتبادر
انه عمرو لانه اقرب الى الضمير المستتر بخلاف ما اذا قيل ضاربه هو فانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر
علم ان مرجعه ما هو خلاف الظاهر وهو زيد والا لما احتاج اليه واذا وقع الالتباس بدون الانفصال
في بعض الصور حمل عليه ما لا التباس فيه لاطراد الباب وانما قال على من هي له لا على ما هي له كما هو الظاهر
ليكون اشمل اقتصارا على ما هو الاصل مثل اياك ضربت مثال التقديم الضمير على عامله وما ضربت
الا انا مثال الفصل لغرض وهو التخصيص ههنا واياك والشر مثال الحذف العامل اي اتق نفسك
والشر وانا زيد مثال كون العامل معنويا وما انت قائما مثال كون العامل حرفا وهند زيد
ضاربته هي مثال الضمير الذي اسند اليه صفة جرت على غير من هي له فانه اسند اليه الضاربة الجارية

وانما قيد بالمرفوع والمنصوب لانهما يصلحان لان يكونا
منفصلين دون الضمير المجرور فلذا لا يكون الا متصلا
لما عرفت
والا لوجب ان يقال مطلقة وكلاهما
الضمير المرفوع كما يشعر قوله وسواء كان اي
الضمير مفردا الخ ولا سواء كانت
اي الصفة والا لوجب ان يقال سواء كانت
مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة لا الصفة
قوله سواء كانت اسم فاعل يعني ظرف اي زمانا مطلقا
سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء
كان زمان كون المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء
كانت الخ بيان المطلقا بمعنى زمانا مطلقا بحسب المعنى تمام

على زيد حيث وقع خبر الدرهم وهي صفة لها انتهت قام الضرب بها وانما يصح ذلك اذا كانت
هي فاعلا لا تأكيدا والا لكان داخلا في صورة الفصل لغرض التأكيد ولكنه تأكيد لازم لا فاعل
بدليل نحو الزيدون ضاربوهم نحن وروي عن الزمخشري ضاربهم نحن وعلى هذا يكون نحن فاعلا
كما قال واختار بالتمثيل صورة لا لبس فيها ليثبت الحكم في صورة اللبس بالطريق الاولى واذا اجتمع
ضميران وليس احدهما مرفوعا احترازا عن نحو اكرمتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكانه تحقق
الفصل بين الفعل والضمير الثاني اصلا فيجب اتصاله فان كان على تقدير اجتماعهما وعدم كون
احدهما مرفوعا احدهما اي احد الضميرين اعرف من الاخر احترازا عما اذا تساويا نحو اعطاهما
اياه حيث يجب الانفصال في الثاني للتحرز عن تقديم احد المتساويين من غير مرجح وقدمته اي
احد الضميرين الذي هو اعرف من الاخر احترازا عما اذا كان الاعرف مؤخرا نحو اعطيته اياك
فيلزم انفصاله لبعد المتكلم في تاخير الاعرف لانه يلحقه طعن في اول الوهلة بايراده على خلاف
الاصل وحكى سيبويه تجويز الاتصال ايضا نحو اعطيتهوك فلك الخيار اي الاختيار في
الضمير الثاني ان شئت اوردته متصلا نحو اعطيتكه باعتبار عدم الاعتداد بالفصل بما
هو متصل وان شئت اوردته منفصلا نحو اعطيتك اياه باعتبار الاعتداد بالفصل بما هو
منفصل وان كان متصلا او نحو ضربيك فانه اجتمع فيه الضميران ليس احدهما مرفوعا على الجر الاول
بالاضافة ونصب الثاني بالمفعولية وقدم الاعرف الذي هو ضمير المتكلم فلك الوصل باعتبار عدم
الاعتداد بالفصل بالمتصل ولك الفصل نحو ضربي اياك للاعتداد بالفصل والا اي وان لم يكن
احدهما اعرف او يكون ولكن ما قدمته فهو اي الضمير الثاني على كلا التقديرين منفصل اما
على التقدير الاول لئلا يلزم الترجيح في تقديم احد المثلين على الاخر فيما هو كالكلمة الواحدة
بلا مرجح واما على التقدير الثاني لكراهتهم تقديم الانقص على الاقوى فيما هو كالكلمة الواحدة
نحو اعطيته اياه مثال لما لم يكن احدهما اعرف لكونهما ضميري غائبين واعطيته اياك مثال لكون
احدهما اعرف هو ضمير المخاطب ولكن ما قدمته والمختار في خبر باب كان اي خبر كان واخواتها اذا
كان ضميرا الانفصال كما تقول كان زيد قائما وكنت اياه لانه كان في الاصل خبر المبتدأ ويجب ان
يكون خبر المبتدأ ضميرا منفصلا لان عامله معنوي ويجوز ان يكون ضميرا متصلا ايضا نحو كان زيد
قائما وكنته لانه شبيه بالمفعول وضمير المفعول في مثل ضربته واجب الاتصال ففي شبه المفعول
ان لم يكن واجب الاتصال فلا اقل من ان يكون جائز الاتصال لكن الانفصال مختار لان رعاية

فى بيان الضماير

الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول والاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد لولا لكون ما بعد لولا مبتدأ محذوف الخبر تقول لولا انت الى اخرها يعنى لولا انتما لولا انتم لولا انتن لولا انتما لولا انتن لولا هو لولا هما لولا هم لولا هى لولا هما لولا هن لولا انا لولا نحن فى كان الاوفق بما سبق ان يقول لولا انا لولا نحن الى اخرها لكن غير الاسلوب تنبيها على انه ليس بضرورى وكذلك الاكثر فى الاستعمال انفصال الضمير المرفوع بعد عسى لكون ما بعد عسى فاعلا تقول عسيت الى اخرها وجاء فى بعض اللغات لولاك وعساك الى اخرهما فذهب الاخفش الى ان الكاف بعد لولا ضمير مجرور وقع موقع المرفوع فان الضماير قد يقع بعضها موقع بعض كما تقول ما انا كانت فانت فى هذا المقام مع انه ضمير مرفوع وقع موقع المجرور وذهب سيبويه الى ان لولا فى هذا المقام حرف جر والكاف ضمير مجرور واقع موقعه فالاخفش تصرف فيما بعد لولا وسيبويه فى نفسه واما عساك فذهب الاخفش الى انه ضمير منصوب واقع موقع المرفوع وسيبويه الى ان عسى محمول على لعل لتقاربهما فى المعنى فههنا ايضا الاخفش تصرف فى الضمير وسيبويه فى العامل ونون الوقاية مع الياء اى ياء المتكلم لازمة فى الماضى اذ الحقت تلك الياء لتقى اخر الماضى عن الكسرة المختصة بالاسم التى هى اخت الجر ولهذا سميت نون الوقاية نحو ضربنى وكذلك نون الوقاية لازمة فى المضارع لكن مطلقا بل حال كونه عريا عن نون الاعراب اى عن نون هى الاعراب نحو يضربنى لتقى اخر المضارع ايضا عن تلك الكسرة بخلاف كسرة تضربين لانها فى الوسط حكما وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقيل الحوق لعروضها وانت مع النون الاعرابية الكائنة فيه اى فى المضارع ومع لدن وان واخواتها يعنى ان وكان ولكن وليت ولعل مخير بين الاتيان بنون الوقاية للمحافظة على الحركات البنائية فى غير لدن وعلى السكون فى لدن وبين تركها لكراهة اجتماع النونات فيما عدا لعل والقرب اللام من النون فى المخرج وحملا على اخواتها كما فى ليت ويختار لحوق نون الوقاية فى ليت من بين اخواتها لعدم مانع فى ذاتها والحمل على اخواتها خلاف الاصل وفى من وعن وقد وقط وهما بمعنى حسب للمحافظة على السكون اللازم الذى هو الاصل فى البناء مع قلة الحروف وعكسها اى عكس ليت لعل فى الاختيار فالمختار فيها ترك النون لثقل التضعيف وكثرة الحروف ويتوسط بين المبتدأ والخبر قبل دخول العوامل مثل زيد هو القائم وبعدها اى بعد العوامل نحو كنت انت الرقيب صيغة مرفوع ولم يقل ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فى كونه ضميرا منفصلا مطابق للمبتدأ افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا وتكلما وخطابا وغيبة تسمى هذا المرفوع فصلا وذلك المتوسط المفصل

لان المراد بقوله لولا انت هو الضمير المرفوع المنفصل ويعنى بقوله الخ فى اوله الخ فيشمل ضمير المتكلم لكن غير الاسلوب بما ذكره الشارح غفور

ذلك المرفوع المتوسط بين كونه اى كون الخبر نعتا او خبرا فيما يصلح لهما ثم اتسع فادخل فيه ما لا
لبس فيه وذلك عند اختلاف الاعراب وكون المبتدأ ضميرا او غير ذلك الحمل على صورة اللبس و
شرطه اى شرط الفصل بذلك المرفوع ان يكون الخبر معرفة لأن الفصل انما يحتاج اليه فيهما او
افعل من كذا الجاري بالمعرفة لامتناع اللام مثل كان زيد هو افضل من عمرو واقتصر على مثال
افعل من بعد دخول العوامل دون المعرفة ودون الخبر قبل العوامل لاستغنائهما عن المثال
لكثرتهما ولا موضع له اى للفصل من الاعراب عند الخليل لانه عنده حرف على صيغة الضمير و
عند بعضهم اسم مبنى لا مقتضى فيه للاعراب ولا عامل لكن الخليل استبعد الغاء الاسم فذهب
الى حرفيته وبعض العرب يجعله مبتدأ اى يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ او لا فالعرب
لا يعرف المبتدأ والخبر وما بعده خبره فقوله خبره اما مرفوع على انه خبر والجملة حال او منصوب
عطفا على ثانى مفعولى يجعله وانما يعرف من العرب جعله مبتدأ بوقوع ما بعده فى مثل كنت انت
الرقيب وعلمت زيدا هو المنطلق وفى بعض نسخ المتن مبتدأ ما بعده خبره بدون الواو وح
الرفع متعين ويتقدم قبل الجملة وابراد لفظة قبل للتأكيد التقديم لان تقديم الضمير على مرجعه
غير معهود ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما من غير سبق مرجع وذلك بحسب
المفهوم اعم من ان يكون قبل الجملة او لا فلذلك قيده بقوله قبل الجملة اى قبل هذا الجنس من الكلام
ضمير غائب يسمى ضمير الشان اذا كان مذكرا رعاية للمطابقة لان الضمير راجع اليه وضمير القصة
اذا كان مؤنثا ويحسن تأنيثه اذا كان العمدة فيها مؤنثا ليحصل المناسبة بتفسيره لك الضمير الغائب
لابهامه بالجملة المذكورة بعده اى بهذه الحصة من الجنس المذكور والظاهر ان قوله يسمى ضمير
الشان والقصة معترض لبيان الواقع ليس داخلا فى بيان القاعدة فانه لا دخل للتسمية فى هذا
الحكم فانه ثابت سواء وقع هذه التسمية ولا وايضا يلزم استدراك قوله يفسر بالجملة بعده فعلى
هذا لو لم يحمل التقديم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم على ان يكون
هو مبتدأ راجعا الى الشان وزيد قائم خبرا عنه فانه يصدق عليه انه ضمير غائب يتقدم الجملة
مفسر بالجملة بعده فانه باعتبار رجوعه الى الشان لا يخرج عن الابهام بالكلية بل انما يرتفع
بجملة زيد قائم كما لا يخفى ويكون ضمير الشان والقصة متصلا ومنفصلا واذا كان متصلا
يكون مستترا او بارزا على حسب العوامل فان كان عامله معنويا بأن كان مبتدأ كان منفصلا او
ان كان لفظيا يصلح لاستتار الضمير فيه كان مستترا والا بارزا مثل هو زيد قائم مثال للمنفصل
وكان

قوله
ويتقدم
قبل الجملة الخ
تلك الجملة خبرية
استثنيه الا اذا وقعت
عليه نواسخ المبتدأ فانه ح يجوز ان
يكون فعلية كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار غفور قوله وايضا يلزم الخ
فيه بحث لان قاعدة اخرى كوجوب تفسيره بهذه الجملة
دون امر آخر من تمييز او عرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر
الضمير من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة
الى تفسير وبعيد ان يكون ضمير شان باعتبار انه راجع الى
الشان او القصة لتعينه فى المقام فيكون ما بعده خبرا
صرفا لا تفسيرا للضمير وفائدته انه لم يرجع الى الشان
المتعين فى المقام وذكر على الابهام فيفسر ويسمى
قوله يفسر بالجملة بعده الخ لانه قوله ليسمى كانه هو
ح والكلام عنده فكانه قال الضمير المتقدم
على الجملة يسمى ضمير شان فينقطع الكلام
ويكون ما بعده مستدركا
وفيه نظر لان ما بعده على
هذا التقدير قاعدة
لهدى منه

لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون حرف الاخرى
من حرف تفسير او تمييز

وكان زيد قائم مثال للمتصل المستتر وانه زيد قائم مثال للمتصل البارز وحذفه عن اللفظ باضماره لا السيا ملتبسا حال الكونه منصوبا ضعيف اى جائز مع ضعف بخلاف ما اذا كان مرفوعا فانه لا يجوز اصلا لكونه عمدة واما بجوازه فلكونه على صورة الفضلات واما ضعفه فلانه حذف ضمير ان دبلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل مثال ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جاذرا وظبا الا مع ان المفتوحة اذا خففت فانه اى حذفه يتعين الأضمار هيهنا مع كونه منصوبا لازم كقوله تعالى واخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين وذلك لانه قد خففت ان وان لثقلهما بالتشديد الواقع فيهما وبعد تخفيفهما وجد وان المكسورة المخففة عاملة في الملفوظ كما قال الله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ولم يجد وان المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ مع ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فهى احق بالعمل فاذا لم يجد وها عاملة في الملفوظ قدروا عملها في ضمير الشأن لئلا يزيد المكسورة عليها عملا مع انه احق به ولم يجوز وا اظهار ذلك الضمير لئلا يفوت التخفيف المطلوب هيهنا كما يدل عليه حذف النون فحكموا بلزوم حذف ضمير الشأن مع ان المفتوحة اذا خففت

اسماء الأشارة اى الأسماء الأشارة المعدودة

في المبنيات بحسب الأصطلاح ما وضع اى اسما وضع كل واحد منها المشار اليه اى لمعنى مشار اليه اشارة حسية بالجوارح والأعضاء لان الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الأشارة الحسية فلا يرد ضمير الغائب وامثاله فانها للاشارة الى معانيها اشارة ذهنية لاحسية ومثل ذلكم الله ربكم مما للاشارة اليه حسية محمول على التجوز وانما بنيت لشبهها بالحرف كما سبق وهى اى اسما الأشارة خمسة ذا حال كونها للمذكر الواحد والعامل في الحال معنى الفعل المفهوم من نسبة الخبر الى المبتدأ وللمثنى ذان رفعا وذين نصبا وجرا والمثنى ذان وذين حال كونهما للمثنى المذكر قدم لكون الضمير اقرب الى مرجعه وعلى هذا القياس في التراكيب الباقية فقوله هى مبتدأ وقوله ذا مع ما عطف عليه معتمدا كل واحد منها بحال خبر له ويجى في بعض اللغات ذان في جميع الأحوال الرفع والنصب والجر ومنه قوله تعالى ان هذان لساحران على احد الوجوه وللمؤنث الواحدة تا قيل هى الأصل في لغات المؤنث الواحدة لانه لم يثن منها الا هى وذى قيل هى الأصل لكونها بازاء ذا للمذكر فينبغى ان يناسبها و قيل هما اصلان وللقول باصالتهما قدمتا على سائرهما الفرعيتها وتى بقلب الألف يا وته وذه بقلب الالف والياء هاء بغير وصل الياء وذهى وتهى بوصل الياء بها وللمثناه اى مثنى المؤنث تان في الرفع وتين في النصب والجر ولا يثنى من لغات الاناث الكثيرة وورودها على الألسنة وتوهم بعضهم خلافا

اواخر ذان وذين وتان وتين باختلاف العوامل انهما معربتان والجمهور على ان هذا الاختلاف
ليس بسبب اختلاف العوامل بل ذان وتان موضوعان للتثنية المرفوع وذين وتين للتثنية المنصوب
والمجرور ووقوعها على صورة المعرب اتفاقي لا لقصد الاعراب لوجود علة البناء فيهما وجمعهما
اي جمع المذكر والمؤنث اولاء مدا او قصرا اي ممدودا ومقصورا واذا كان مقصورا تكتب بالياء
ويلحقها اي اسماء الاشارة يعني يدخل على اوائلها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار اصالتها
حرف التنبيه وهي كلمة ها فهي ليس في الحقيقة منها وانما هي حرف جيء بها للتنبيه على القصد بالاشارة
كقولك هذا زيد قائم وهاذان زيدان قائمان ويتصل بها اي باواخر اسماء الاشارة حرف الخطاب وهو
الكاف تنبيها على حال المخاطب من الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث وانما جعلت هذه
الكاف حرفا لامتناع وقوع الظاهر موقعها ولو كانت اسما لم يمتنع ذلك مثل ضربك وبك
وهي اي حروف الخطاب خمسة والقياس يقتضي الستة واشترك خطاب الاثنين فوجبت خمسة مضروبة
في خمسة من انواع اسماء الاشارة يعني المفرد المذكر والمؤنث ومثناهما وجمعهما وهي ستة لاجل جمعهما
خمسة لاشتراك جمعهما وانما قلنا من انواع اسماء الاشارة لان افراد المفرد المؤنث ينتهي الى ستة
فيكون الحاصل اي الحاصل من الضرب خمسة وعشرين وهي اي تلك الخمسة والعشرون ذاك الى ذاكن يعني ذاك
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرا وذاكما اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وذاكم
اذا اشرت الى مذكر وخاطبت مذكرين وعلى هذا القياس ذانك وذينك اذا اشرت الى مذكرين
وخاطبت مذكرا الى ذانكن وذينكن اذا اشرت الى مذكرين وخاطبت مؤنثات وكذلك البواقي
يعني تاك الى تاكن وتيك الى تيكن وتانك وتينك الى تانكن وتينكن واولاك بالمد واولاك
بالقصر الى اولائكن واولاكن واما ذينك فقد اورده الزمخشري والمالكي وفي الصحاح ذبك فانه
خطأ ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط واخر المتوسط لان التوسط لا يتحقق الا
بعد تحقق الطرفين ولما راى المص كثرة استعمال كل من هذه الكلمات الثلث مقام الاخر منها لم
يتخذ هذا الفرق مذهبا واحاله الى غيره فقال ويقال ذلك وتلك وذانك وتانك حال كونهما
الاخيرتين مشددتين واولالك باللام اي هذه الكلمات الاربع مثل كلمة ذلك في افادة البعد
فلا يبعد ان يجعل تلك اشارة الى كلمة ذلك المذكورة سابقا واما تاك وذانك وتانك مخففتين
واولاك بغير اللام للمتوسط وما هو للمتوسط بعد حذف حرف الخطاب منه للقريب واما ثم وهنا
بضم الهاء وتخفيف النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء كسر الهاء ايضا

الذي يصلح ان يقع مخاطبا فلما انسلت الكاف به و
كان متضمنا بالوضع الحضور بحيث يصلح لكونه مخاطبا
اخرجته من هذه الصلاحية اذ لا يخاطب اثنان في كلام
واحد
الا في مواد
مخصوصة فلما اوردت
الكاف في اسم الاشارة
معنى الغيبة وقد كان موضوعا
للحضور صار مع الكاف بين الحضور
والغيبة وهذا هو معنى التوسط واذا اردت
التنصيص على البعد جئت بعلامته وهي اللام عفور
قوله واما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص
بالمكان بهذه الالفاظ وهو ان غيرها من اسماء الاشارة
يستعمل حقيقة في المكان وغيره وبينها وبين ما عداها
فرق آخر وهو ان هذه الالفاظ لا تكون الا ظرفا و
المستعمل في المكان مما عداها لا يلزم ان يكون ظرفا
عصام الدين
قوله مضروبة في خمسة
جعل قوله خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة
وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة
موجودة في خمسة من اسم الاشارة فيكون خمسة و
عشرين عصام

فللمكان الحقيقي الحسي خاصة لا يستعمل في غيره الا مجازا على سبيل التشبيه واما ما عداها من اسماء الاشارة فقد يستعمل في المكان وغيره **الموصول** اي الموصول المعدود
من المبنيات في اصطلاح النحاة ما لا يتم جزءا اي اسم لا يتم من حيث جزئيته يعني لا يكون جزءا تاما
ان كان جزءا تمر او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال الناقصة والمراد بالجزء التام ما لا يحتاج
في كونه جزءا اوليا يتحصل به المركب الا الى انضمام امر آخر معه كالمبتدأ او الخبر والفاعل والمفعول
وغيرها وانما نفي كونه جزءا تاما لا جزءا مطلقا لانه اذا كان مجموع الموصول والصلة جزءا من المركب
يكون الموصول وحده ايضا جزءا لكن لا جزءا تاما او اوليا الا بصلة وعائد والمراد بالصلة معناها
اللغوي لا الاصطلاحي فان الاصطلاحي عبارة عن جملة مذكورة بعد الموصول مشتملة على ضمير
عائد اليه فمعرفتها موقوفة على معرفة الموصول فلو عرف الموصول بها لزم الدور والقرينة على ان
المراد بها معناها اللغوي لا الاصطلاحي قوله وعائد فانه لو اريد بها معناها الاصطلاحي
لكان هذا القول مستدركا لانه لا اخراج مثل اذ وحيث فليس لهما صلة اصطلاحية ولقائل ان
يقول يمكن ان يعرف الصلة بما لا يتوقف معرفته على معرفة الموصول بان يقال الصلة جملة متصلة
باسم لا يتم جزءا الا معها هذه الجملة المشتملة على عائد اليه فعلى هذا يجوز ان يكون المراد بالصلة معناها
الاصطلاحي ولا يلزم الدور وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة الاصطلاحية تصريح
بما علم ضمنا مبالغة في الاحتراز عن مثل اذ وحيث ولما كانت الصلة بمعنيها اعم بحسب المفهوم من ان
يكون خبرية او غير خبرية ولا تكون بحسب الواقع الا خبرية والعائد اعم من ان يكون ضميرا او غيره واذا كان
ضميرا اعم من ان يكون للموصول او لغيره والواجب ان يكون ضميرا للموصول عينهما بقوله وصلته
اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة وعائد جملة خبرية او ما في معناها كاسمي الفاعل والمفعول
والعائد ضمير لا غير ضمير له اي للموصول لا لغيره وصلة الالف واللام اسم الفاعل والمفعول لان اللام
الموصولة لتشبيه اللام الحرفية فيه جعلت صلتها ما كان جملة معنى مفردا صورة عملا بالحقيقة والشبه
جميعا وهي اي الموصولات الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث واللذان لمثنى المذكر واللتان
لمثنى المؤنث ويكونان بالالف في حالة الرفع والياء في حالة النصب والجر والاولى على وزن العلى
لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اشهر واللذين كالذين لجمع المذكر واللائي بالهمزة والياء
واللاء بالهمزة المكسورة فقط واللاي بالياء فقط مكسورتين وساكنتين اجراء للوصل مجرى الوقف لجمع
المذكر والمؤنث الا انها في جمع المؤنث اشهر واللاتي واللواتي لجمع المؤنث وجاء في اللاتي اللات



بحذف اليا والتاء معًا وما بمعنى الذي منها الا بعقل غالبًا نحو عرفت ما عرفته وجا فيما يعقل نحو قوله تعالى
والسماء وما بنيها ومن ايضًا بمعنًا فمن يعقل يستوى فيهما المفرد والمثنى والمجموع المذكر والمؤنث
واى بمعنى الذي نحو اضرب ايهم في الدار اى اضرب الذي في الدار وايه بمعنى التي نحو اضرب ايتهن
في الدار اى اضرب التي في الدار وذو الطائية اى المنسوب الى بني طي لاختصاصها بحيث جعلها موصولة
بلغتهم بمعنى الذي او التي قال الشاعر وبئري ذو حفرت وذو طويت اى التي حفرتها والتي طويتها
وذا بعد ما الكاينة للاستفهام نحو ماذا صنعت اى ما الذي صنعت والالف واللام اى مجموعهما
بمعنى الذي او التي او المثنى او المجموع والعايد المفعول اى العايد الذي الى الاسم الموصول الابد اذا كان
مفعولا يجوز حذفه اذا لم يمنع مانع لانه فضلة الا اذا كان فاعلا لكونه عمدة نحو قوله تعالى الله يبسط
الرزق لمن يشاء واعلم ان النحاة وضعوا بابا يسمونه باب الاخبار بالذي او ما يقوم مقامه
مقصودهم من وضعه تمرين المتعلم فيما تعلم في هذا الفن المسائل وتذكيره اياها فانهم اذا قالوا
لاحد اخبر عن الاسم الذي في الجملة الفلانية بالذي بعد بيانهم طريقة الاخبار لا بد له من تذكر
كثير من مسائل النحو وتدقيق النظر فيها حتى يعلم ان ذلك الاخبار في اى اسم يصح وفي اى اسم
يمتنع فاراد المص الاشارة الى هذا الباب فقال واذا اخبرت اى اذا اردت ان تخبر عن جزء جملة
بالذي اى باستعانة الذي او التي او الالف واللام فان البا ليست صلة للاخبار لان الذي مخبر عنها لا مخبر
بها صدرتها اى اوقعت كلمة الذي او ما يقوم مقامها في صدر الجملة الثانية وجعلت
موضع المخبر عنه اى في موضع ما هو مخبر عنه بالذي في الجملة الثانية يعني في موضعه الذي كان
له في الجملة الاولى ضميرًا لها اى لكلمة الذي واخرته اى المخبر عنه الضمير خبرًا بحسب على الحال
او ضمن اخرته معنى جعلته خبرًا نحو اذا اخبرت مثلا عن زيد من جملة ضربت زيدًا بكلمة
الذي اوقعتها في صدر الجملة الثانية وجعلت في موضع ما هو مخبر عنه في هذه الجملة اعني زيدًا
والمراد بموضعه محله الذي كان له في الجملة الاولى وهو محل المفعول من ضربت ضميرًا للذي و
اخرت المخبر عنه يعني زيدًا وجعلته جزء الذي وقلت الذي ضربته زيد وكذلك اى مثل
الذي الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها فان صلة
الالف واللام لا يكون الا اسم الفاعل او اسم المفعول ويمكن ان ياخذ اسم الفاعل من المبني للفاعل
واسم المفعول من المبني للمفعول بشرطان يكون الفعل الذي يتضمنه الجملة الفعلية متصرفًا فانه
اذا غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر بالالف واللام

في بيان الموصولات

عن زيد في لبس زيد منطلقا وبشرط ان لا يكون في اول تلك الجملة حرف لا يستفاد من اسم
الفاعل والمفعول معناها كالسين وسوف وحرف النفي والاستفهام فلا يخبر باللام عن زيد في
جملة سيقوم زيد فانه اذا ابدل اسم الفاعل من سيقوم يكون قائما فيفوت معنى السين فان تعذر
امر منها اي من الامور الثلاثة التي هي تصدير الموصول ووضع العائد الموصول مقام ذلك
الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا تعذر الاخبار ومن ثم اي من اجل انه اذا تعذر امر منها تعذر الاخبار
امتنع الاخبار بالذي في ضمير الشان بان يكون ضمير الشان مخبرا عنه لامتناع تصدير الجملة بالذي
وتاخير المخبر عنه خبرا لوجوب تقدمه على الجملة وكذلك يمتنع في الموصوف دون الصفة وفي الصفة
بدون الموصوف فلا يجوز في ضربت زيدا العاقل ان يخبر بالذي عن زيد بدون العاقل ولا عن
العاقل بدون زيد لاستلزامه وقوع الضمير صفة او موصوفا بخلاف ما اذا اخبرت عن مجموعهما
فيقال الذي ضربته زيد العاقل وكذلك يمتنع في المصدر العامل بدون المعمول فلا يجوز في
نحو عجبت من دق القصار الثوب ان يخبر بالذي من دق القصار بدون الثوب لانه يؤدي الى ان يعمل
الضمير الذي جعل في موضع دق القصار عاملا في الثوب بخلاف الذي عجبت منه دق القصار الثوب
وكذلك امتنع في الحال لان الحال يجب ان يكون نكرة فلا يجوز ان يقع الضمير الذي هو معرفة في
موضعه بالحالية وكذلك امتنع في الضمير المستحق لغيرها اي لغير كلمة الذي لامتناع تصدر الذي
لاستلزام ذلك عود الضمير اليها فيبقى ذلك الغير بلا ضمير وكذلك امتنع في الاسم المشتمل عليه
اي على الضمير المستحق لغيرها نحو قولك زيد ضربت غلامه فلا يصح الاخبار عن غلامه بان يقال
الذي زيد ضربته غلامه لانك اذا جعلت الضمير عائدا الى الموصول بقي المبتدا بلا عائد وان
جعلته عائدا الى المبتدا بقي الموصول بلا عائد وكل منهما ممتنع وما الاسمية لا الحرفية فانها
اما كافة نحو انما زيد قائم واما نافية نحو ما ضربت زيدا وما زيد قائما موصولة نحو عرفت
ما اشتريته واستفهامية نحو ما عندك وما فعلت وشرطية نحو ما تصنع اصنع وموصوفة اما بمفرد
نحو مررت بما معجب لك اي بشيء معجب لك واما بجملة نحو ربما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال
اي رب شيء تكرهه النفوس وتامة بمعنى شيء منكر عند ابي علي والشيء المعرف عند سيبويه نحو قوله
تعالى فنعما هي اي نعم شيئا او نعم الشيء هي وصفة نحو اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان ومن كذلك
اي تكون موصولة نحو اكرمت من جاءك واستفهامية نحو من غلامك وشرطية نحو من تضرب
اضرب وموصوفة اما بمفرد نحو قوله وكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي محمد ايانا اي شخص غيرنا

او بجملة نحو من جاءك فذاكر مثبتة الا في التأنيث والصفة فان كلمة من لا يجيء تامة ولا صفة واى

للمذكر واية للمؤنث لكن في ثبوت الامور الاربعة وانتفاء التامة والصفة فاى الموصولة نحو اضرب

ايهم لقيت وفي الاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت وفي الشرطية نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا فله

الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل قيل اى تقع صفة اتفاقا فلم جعل المصنف كمن التي

لا تقع صفة اصلا واجيب بان اى الواقعة صفة هي في الاصل استفهامية مثل مررت برجل اى رجل

اى رجل عظيم يسأل عن حاله لا يعرف فهو كالمجهول الذي يسأل عنه نقلت عن الاستفهامية الى الصفة وهي اى كل من اى واية

واية معربة بالاتفاق وحدها اى لا اختها كما في الاعراب غيرها من الموصولات الا على الاختلاف في

اللذان واللتان وذو الطائية وانما اعربت لانه لزم فيها الاضافة الى المفرد التي هي من خواص الاسم

المتمكن فلا يرد حيث واذ واذا الا اذا كانت موصولة حذف صدر صلتها نحو قوله تعالى ثم لننزعن

من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا فمن قرأ بالضم اى ايهم هو اشد وانما بنيت موصولة عند

حذف صدر صلتها لتأكيد شبه الحرف بحذف الاحتياج الى تمام الصلة وبنيت على الضم تشبيها

لها بالغايات لانه حذف منها بعض ما يوضحها كما حذف من الغايات ما يبينها وهو المضاف اليه وسنبين

اى الموصوفة لبيانه مثل يا ايها الرجل كما استثنى التي حذف صدر صلتها لانه ذكر في قسم المنادى ان كل

ما يقع منادى معرفة فهو مبني وبناء الموصوفة لهذا فلا احتياج الى الذكر ثانيا وفي قولهم ماذا صنعت

وجهان احدهما ان معناه ما الذي على ان يكون ذا بمعنى الذي فيكون المفرد اى شيء الذي صنعته

فما مبتدأ وما بعده خبره او بالعكس وجوابه رفع اى مرفوع على انه خبر مبتدأ محذوف كما اذا قلت

الاكرام اى الذي صنعته الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل منهما جملة اسمية والوجه

الآخر معناه اى شيء صنعت فهنا عبارتان احدهما ان ماذا بكليهما بمعنى اى شيء والثانية ان ما معناها

اى شيء وذا زائدة والظاهر ان مؤديهما واحد فان معنى قولهم ان ماذا بكليهما بمعنى اى شيء انه ليس لكل منهما

معنى باستقلال لكون كلمة ذا زائدة فالمفهوم من مجموعهما اى شيء وجوابه نصب اى منصوب

على انه مفعول الفعل المحذوف كما اذا قلت الاكرام ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كون كل واحد

منهما جملة فعلية ويجوز في الاول نصب الجواب بتقدير الفعل المذكور وفي الثاني رفعه على ان

يكون خبر مبتدأ محذوف لم يعتبر المطابقة لفوات المطابقة بين السؤال والجواب **اسماء**

الافعال ما كان اى اسم كان **بمعنى الامر او الماضي** اللذين هما من اقسام مبني

الاصل فعلة بنائها كونها مشابهة لمبني الاصل فما قيل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد

قوله لانه الزم فيها الاضافة الخ وانما قيد بالتزام الاضافة لئلا يرد النقض بكم رجل فانه يضاف لما بعده لكم الخبرية وقيد الاضافة بقوله الى المفرد لئلا يرد النقض باذ واذا فانهما يضافان الى الجملة ولا يلزم ان فانه عند تتبع المفرد وانما جعلوا التزام الاضافة الى المفرد من خواص الاسم المتمكن لانها بمنزلة التنوين المنافي للبناء وانما لم يجعلوا الاضافة الى الجملة كذلك لان المضاف الى الجملة كالمقطوع

يكون اسم اشارة كما في قوله تعالى ام من هذا الذي فان ها هو التنبيه لا تدخل على اسم الاشارة والمقصود بيان الوجهين تماما اذ صنعت الاشارة الى ان ثبات ذا موصولة بني على الاحتمال وليس شرطه لجواز الحكم بزيادته فان قلت ما وجه رفع الخبر قلت هو صنعت خبر الخ العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال فيما صنعت لخبر ازاء محمولا اذا كان الفعل مشتغلا بالمفعول فان الرفع فيه لازم ويجعل رفع مصدر مرفوع على المبتدأ

ولكن ان شغله فلا مجهولا

في بيان اسماء الافعال

بر نضجر ف ونوجعت عبر عنه بالمضارع لان المعنى على الانشاء الحالي وهو انسب بان يعبر عنه بالمضارع
الحالي مثل رويد زيدا اي امهله مثال لما هو بمعنى الامر وهيهات ذلك بفتح التاء في الحجاز و
بكسرها في بني تميم وبالضم في لغة بعضهم اي بعد مثال لما هو بمعنى الماضي وقدم الامر لان اكثر
اسماء الافعال بمعناه والذي حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات وامثالها ليست بافعال مع تاديتها
معاني الافعال امر لفظي وهو ان صيغها مخالفة لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها الا انها
موضوعة لكلمة امهل قال الشارح الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا المعنى بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع
انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما لم يسمعه اصلا ولهذا قال المص ما كان بمعنى الامر او الماضي ولم
يقل ما كان معناه الامر او الماضي والمتبادر ان يكون هذا بحسب الوضع فلا يرد مثل الضارب
اسم نقضا على التعريف وفعال اي ما يوزن بفعال الكائن بمعنى الامر المشتق من الثلاثي المجرد قياس
اي قياسي كثير الاستعمال بمعنى انه قال سيبويه وهو مطرد في الثلاثي المجرد ويرد عليه انه لا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد ولهذا اول بعضهم قول سيبويه بانه اراد بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته
واما في الرباعي فاتفقوا على انه لم يات الا نادرا او فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة
او الفجور قال الشارح الرضي هو على ما قيل مصدر معرفة مؤنث ولم يقم لي الى الآن دليل قاطع على
تعريفه ولا تانيثه وحال كونه صفة لمؤنث مثل يا فساق بمعنى يا فاسقة مبني اي كل واحد من
القسمين الاخيرين مبني لمشابهته له اي لفعال بمعنى الامر عدلا ووزنا اما وزنا فظاهر واما عدلا
فلما ذهب اليه النحاة من ان فعال بمعنى الامر معدول عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة للمبالغة
في الامر كفعال وفعول للمبالغة في الفاعل قال شارح الرضي ولكني ادري ان كون اسماء الافعال
معدولة عن لفظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه كيف والاصل في كل معدول عن شيء ان لا يخرج عن
النوع الذي ذلك الشيء منه فكيف يخرج الفعل بالعدل من الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي
ثابتة في جميع اسماء الافعال كما يبين وجهها في كلام طويل تركنا ايراده اطلع عليه فليرجع اليه وفعال
حال كونه علما للاعيان اي لعين من الاعيان وانما قال علما لئلا يخرج باب قطام وانما قال للاعيان لئلا يخرج
باب فجار لانه وان كان علما كما قالوا لكنه ليس علما للاعيان وقوله مؤنثا صفة علما وذكره للتنبيه
على انه لم يقع الا كذلك كقطام علما للمؤنث وغلاب كذلك ممنوع في استعمال اهل الحجاز لمشابهته
فعال بمعنى الامر عدلا ووزنا ومعرب في استعمال بني تميم الا فيما آخره راء فان فعال علما للاعيان يكو

في آخره راء فإن بني تميم اختلفوا فيه فأكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه وأقلهم لا يفرقون بين ذات الراء وغيرها بل يحكمون بإعراب الكل نحو حضار علما للكوكب وجبار الأكثرين أن الراء حرف ثقيل لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لأنه أخف في سلوك طريقة واحدة أسهل من سلوك طريقين مختلفين

٢٠ الأصوات

اعلم أن الأصوات الجارية على لفظ الإنسان إما منقولة إلى باب المصادر أو لزمت المصدرية ولم تصر اسم فعل لأنه لم تلزم المعنى الفعلية وصارت اسم فعل فالأول مثل واها للتعجب وحكمه حكم المصادر والثاني مثل صه ومه وحكمه حكم أسماء الأفعال وإما غير منقولة بل باقية على ما كانت عليه حين كونها أصواتا ساذجة ولم تصر مصادر ولا أسماء أفعال وهي على أنواع فمنها ما يعرض للإنسان عند عروض معنى له كقول المتندم أو المتعجب وي وح لا يقصد أن يحكم عليه بشيء أو به على شيء ومنها ما يجري على لفظ الإنسان على سبيل الحكاية بأن يقصد من نفسه تشبيه ما يشابه صوته بصوت كما إذا قلت غاق قاصدا لأن تشابه صوت الغراب عن نفسك وح لا تقصد أن تحكم عليه أو به ومنها ما يصوت به لأجل حيوان إما لزجره أو دعائه أو غير ذلك كما إذا قلت نخ لإناخة البعير وح أيضا لا تقصد أن تحكم عليه أو به وهذه الأقسام كلها مبنية لانتفاء التركيب فيها أوان تلفظها على سبيل الحكاية كما إذا قلت قال زيد عند التعجب وي أو عند إناخة البعير نخ وغاق عند حكاية صوت الغراب فهي في هذه الحالة أيضا مبنية لكن لا من حيث إنها أصوات بل من حيث إنها حكاية عنها والمراد بالأصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليه من غير نقلها على سبيل الحكاية وهي بهذا الاعتبار ليست أسماء لعدم كونها دالة بالوضع وذكرها في باب الأسماء لإجرائها مجراها وأخذ فيها حكمها وتنبيه لإجرائها مجرى ما لا تركيب فيه من الأسماء فالأصوات بهذا الاعتبار كل لفظ إنما قال لفظ ولم يقل اسم لعدم الوضع فيها كما عرفت حكي به صوت أي أصيد على لسان الإنسان تشبيها بصوت غيره كما عرفت في القسم الثاني من الأصوات الغير المنقولة أو صوت به للبهائم يعني مثلا أي لأن تنيخها أو تزجرها أو تدعوها أو غير ذلك وإنما قلنا مثلا لأن المتبادر من البهائم ذات القوائم الأربع فلا يتناول ما هو للطيور بل البعض من الإنسان أيضا كالصبيان والمجانين وإذا كان ذكرها على سبيل التمثيل يتناول التعريف كلها فالأول كغاق إذا صوت به الإنسان تشبيها بالغراب والثاني كنخ مشددة أو مخففة عند إناخة البعير ولم يذكر المص القسم الأول وهو ما كان صوت الإنسان ابتداء من غير تعلق بالغير مثل ذلك لأنه لما كان هذان القسمان مع تعلقهما بالغير ملحقين بالأسماء المبنية كان كون ذلك القسم كذلك أولى لكونه صوت الإنسان

في بيان المركبات

من غير تعلق بغيره **المركبات** اى المركبات المعدودة من المبنيات كل اسم حاصل
من تركيب كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او حرفين او مختلفين وجعلهما كلمة واحدة
ليس بينهما نسبة اصلا لا في الحال ولا قبل التركيب وانما قلنا حقيقة او حكما لئلا يخرج مثل سيبويه
فان الجزء الأخير منه صوت غير موضوع لمعنى فلا يكون كلمة لكنه في حكم الكلمة حيث اجرى مجرى الأسماء
المبنية وقوله ليس بينهما نسبة ليخرج مثل عبد الله وتأبط شرا لان بين جزئي كل واحد منهما نسبة مثل
العلمية ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد مثل خمسة عشر علما مع انه من افراد المحدود لان بين جزئيه
قبل التركيب نسبة العطف وتعيين النسبة على وجه يخرج منها هذه النسبة صعب من طرف القائل
والأحسن ان يقال المراد بالنسبة نسبة مفهومة من ظاهر هيئة تركيب احد الكلمتين مع الأخرى و
لا شك انه يفهم من ظاهر الهيئة التركيبية التي في عبد الله النسبة الاضافية ومن ظاهر الهيئة التركيبية
التي في تأبط شرا النسبة التعليقية التي تكون بين الفعل والمفعول بخلاف مثل خمسة عشر فان
هيئة تركيب احد جزئيه مع الآخر لا يدل على نسبة اصلا كما ان هيئة تركيب احد شطري جعفر مع
الآخر لا يدل عليها من غير فرق فانطبق الحد على المحدود طردا وعكسا فان تضمن الجزء الثاني حرفا
اى حرف العطف او غيره بنيا اى الجزآن الاول لوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا
للاعراب والثاني لتضمنه الحرف كخمسة عشر فان اصله خمسة وعشر حذفت الواو وركبت عشرة
مع خمسة ومثل حادي عشر واخواتها يعني اخوات حادي عشر من ثاني عشر الى تاسع عشر او اخوات كل
من خمسة عشر وحادي عشر وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء ثابت في هذا التركيب سواء كان احد جزئيه
العدد الزائد على العشرة او صيغة الفاعل المشتقة منه وقيل فيه نظر لان الثاني فيه لا يتضمن الحرف
لانه لا يراد به حادي وعشر وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل اذا اشتق من اسماء العدد بواحد من
المشتق منه لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد العدد السابق على المشتق منه فان الثالث
مثلا واحد من الثلاثة لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه بعد الاثنين فلما اخذوا هذه
الصيغة من المفردات للدلالة على ما ذكرنا ارادوا ان يأخذوا مثل ذلك من المركبات ولا يتيسر
ذلك من مجموع الجزئين لان صيغة الفاعل لا يتسع حروفهما جميعا فاقتصروا على اخذها من
احد الجزئين اذ في اخذ بعض الحروف من كل جزء مظنة الالتباس واختاروا الاول ليدل على
المقصود من اول الامر فاخذوا مثلا من احد عشر المتضمن حرف العطف حادي عشر بمعنى الواحد من
احد عشر بشرط وقوعه بعد العشرة فحادي عشر متضمن حرف العطف باعتبار انه ماخوذ من احد

عشر

البحث في الكنايات

عشر المتضمن حرف العطف الا باعتبار ان اصله حادي وعشر لا بمعنى له وعلى هذا القياس الحادي
والعشرون لا فرق بينهما الا بذكر الواو وحذفه الا اثني عشر واثنتي عشرة فانه لا يبنى فيهما الجزءان
بل يبنى الثاني للتضمن ويعرب الاول لشبهه بالمضاف لسقوط النون والا اي وان لم يتضمن الثاني
حرفا اعرب الثاني مع منع صرفه ان لم يكن قبل التركيب مبنيا كبعلبك وبني الاول للتوسط
المانع من الاعراب على الفتح لانه اخف في الافصح اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو في افصح اللغات وفيه لغتان اخريان احدهما اعراب الجزئين معا واضافة الاول الى
الثاني ومنع صرف المضاف اليه واخراهما اعراب الجزئين واضافة الاول الى الثاني وصرف
الثاني **الكنايات** جمع الكناية وهي في اللغة والاصطلاح ان يعبر عن شيء
معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض من الاغراض كالابهام على السامعين كقولك جاءني
فلان وانت تريد زيدا والمراد بها ههنا ما يكنى به لا المعنى المصدري ولا كل ما يكنى به بل بعضه
ولا كل بعض بل بعض معين فكانهم اصطلحوا في باب المبني ان يريدوا بها ذلك البعض المعين
ولذلك لم يقل بعض الكنايات كما قال بعض الظروف وبعد تعريفه الابهام التصريح به مفصلا
فلذلك اعرض عن تعريفها مطلقا وتعرض لذلك البعض المعين فقال الكنايات كم وبناؤها
لكونها موضوعة وضع الحروف او لكون الاستفهامية منه متضمنة لمعنى الحرف وحمل الخبرية عليها
وكذا وبناؤها لانها في الاصل ذا اسم الاشارة دخل عليها كاف التشبيه فصار المجموع بمنزلة
كلمة واحدة بمعنى كم وبقي ذا على اصل بنائه وكل واحد منهما يكون للعدد اي الكناية عنه وجاء
كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرج يوم كذا كناية عن يوم السبت او غيره وكيت وذيت للحديث
اي الكناية عن الحديث في الجملة وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الجملة التي
هي من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء فلما وقع المفرد موقعها ولم يخل عنهما رجح البناء الذي
هو الاصل في الكلمات قبل التركيب ومن الكنايات كاين وانما بني لانه كاف التشبيه دخلت
على اي واي وان كانت في الاصل معربا لكنه امحى عن الجزئين معناهما الافرادي فصار المجموع كاسم
مفرد بمعنى كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين التمكن
ولهذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط تنبيها على انه في البناء مخالفة
اخوانها فلذلك لم يذكره المصنف معها فكم الاستفهامية المتضمنة معنى الاستفهام مميزها
الذي يرفع الابهام عن جنس المسئول عنه منصوب على التمييز مفرد لانها لما كانت للعدد

ووسط

البحث في الكنايات

ووسط العدد وهو من احد عشر الى تسعة وتسعين مميزه مفرد منصوب وجعل مميزه كذلك لانه لو
جعل كاحد الطرفين لكان تحكما وكم الخبرية مميزها مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى
تقول كم رجل عندي وكم رجال كما تقول مائة ثوب وثلثة اثواب وانما جاء مفردا لان العدد الكثير
مميزه كذلك وانما جاء مجموعا لان العدد الكثير فيه ما ينبئ عن كثرة صريحا ولما كان هذا ليس
مثله في التصريح بالكثرة جعل جمعية مميزه كانها انباء عن معنى التصريح بها وتدخل من فيهما
اي في مميز كم الاستفهامية والخبرية تقول بكم من رجل ضربت وكم من قرية اهلكناها قال الشارح
الرضي وهذا في الخبرية كثير نحو كم من ملك وكم من قرية وذلك لموافقته للمميز المضاف اليه واما
في مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا بمن لا في نظم ولا في نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب
هذا الفن لكن جوز الزمخشري ان يكون كم في قوله تعالى سل بني اسرائيل كم آتيناهم من آية بينة استفهامية
وخبرية ولهما اي ولكم استفهامية كانت او خبرية صدر الكلام لان الاستفهامية تتضمن الاستفهام
وهو يقتضي صدر الكلام ليعلم من اول الامر انه من اي نوع من انواع الكلام والخبرية ايضا تدل على انشاء
التكثير وهو ايضا نوع من الكلام فيجب التنبيه عليه من اول الامر وكلاهما لو قال كلتاهما لكان اوفق
لتانيث الاستفهامية والخبرية فهو على تاويل كلا هذين النوعين وهما كم الاستفهامية والخبرية
اي كل واحد منهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا ثم بين موقع كل منهما بقوله فكل ما اي كل واحد
من كم الاستفهامية والخبرية يكون بعده فعل او شبهه لفظا او تقديرا غير مشتغل عنه بضميره
او متعلق ضميره فهو من حيث هو كذلك كان منصوبا معمولا على حسبه اي على حسب عمل هذا الفعل
وعمله لا يكون الا بحسب المميز وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرفية مع اقتضاء
الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات فتعيينه لاحد المنصوبات
انما هو بحسب المميز في الاستفهامية نحو كم رجلا ضربت في المفعول به وكم ضربة ضربت في المفعول المطلق
وكم يوما سرت في المفعول فيه والخبرية مثل كم غلام ملكت وكم ضربة ضربت وكم يوم سرت وانما
جعلنا الفعل او شبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل في قاعدة النصب مثل قولك
كم رجلا ضربته اذا جعلته من قبيل الاضمار على شريطة التفسير فقد ثبت بعده فعل مقدر غير مشتغل
عنه اي كم رجلا ضربت ضربته فهو من حيث انه بعده فعل مقدر غير مشتغل عنه داخل في قاعدة
النصب وان لم تجعله من قبيله ولم تقدر بعده فعلا غير مشتغل عنه فهو من هذه الحيثية مرفوع داخل
في قاعدة الرفع وكل ما قبله اي كل واحد من كم الاستفهامية والخبرية وقع قبله حرف جر نحو بكم رجل مررت

اضربته

اشتر بہ نجرور بحرف الجرای الاضافۃ وانما جاز تقدیم حرف الجر او المضاف علیهما مع ان لهما
صدر الکلام لان تاخر الجار عن المجرور ممتنع لضعف عمله فجوز تقدیم الجار علیهما علی ان یجعل
الجار اسماکان او حرفا مع المجرور ککلمۃ واحدۃ مستحقۃ للصدر والا ای وان لم یکن بعدها الا لفظا
ولا تقدیرا فعل ولا شبه فعل غیر مشتغل عنه ولا قبله حرف جر او مضاف بان کان مجردا عن العوامل
اللفظیۃ فی فوع ای فهو مرفوع مبتدأ ان لم یکن ظرفا نحو من ابوک وهذا مبنی علی مذهب سیبویه
فانه یخبر عنده بمعرفۃ عن نکرۃ متضمنۃ استفهاما واما عند غیر سیبویه فهذا خبر مقدم علی
المبتدأ لکونه نکرۃ وما بعده معرفۃ وخبر ان کان ظرفا نحو کم یوما سفرک فکم ههنا منصوب
المحل او لا داخل تحت قاعدۃ النصب باعتبار العامل الکائن فیه وداخل فی قاعدۃ الرفع نائبا
لقیامه مقام عامله الذی هو خبر المبتدأ وکذلک ای مثل کم فی تاتی الوجوه الاربعۃ الاعرابیۃ
بالشرائط المذکورۃ اسماء الاستفهام والشرط یعنی تتاتی تلک الوجوه فی جمیع هذه الاسماء الا فی
کل واحد منها وهی من وما وای واین وانی ومتی مشترکۃ بین الاستفهام والشرط واذ امختصۃ بالشرط
وایان وکیف مختصتان بالاستفهام فمن وما اذا کانتا استفهامیتین یتاتی فیهما الوجوه الثلثۃ الاول
نحو من ضربت وما صنعت وبمن مررت وغلام من ضربت ومن ضربته وما صنعته ولا یتاتی فیهما
الرفع علی الخبریۃ لامتناع الظرفیۃ فیهما واذا کانتا شرطیتین فکذلک یتاتی فیهما تلک الوجوه الثلاثۃ نحو
من تضرب اضرب وما تصنع اصنع وبمن تمرر امرر به وغلام من تضرب اضربه ومن یاتینی فهو مکرم
وما تقدموا لانفسکم من خیر تجدوه عند الله ولا یتاتی فیهما بل فی جمیع اسماء الشرط الرفع علی الخبریۃ
فانه لا یقع بعدها الا الفعل ولا یصلح الفعل للابتدا وما هو لازم الظرفیۃ من هذه کمتی واین
وایان وکیف وانی واذا ان لم ینجر بجار نحو من این فلا بد من کونها منصوبۃ علی الظرفیۃ وعن بعضهم
ان اذا قد یخرج عن الظرفیۃ ویقع اسما صریحا نحو اذا یقوم زید اذا یقعد عمرو ای وقت قیام زید
وقت قعود عمرو فهی مرفوعۃ بالابتداء وقال الشارح الرضی وانا لم اعثر بهذا علی شاهد من
کلام العرب وما هو لازم الظرفیۃ یقع فی الاستفهام محلا مع انتصابه علی الظرفیۃ اذا کان
خبر المبتدأ مؤخر نحو متی عهدک بفلان ای متی کان عهدک به واما ای فیتاتی فیه الوجوه الاربعۃ
کلها فانه قد یقع فی محل الرفع بالخبریۃ ایضا علی تقدیر انتصابه علی الظرفیۃ نحو ای وقت مجیئک
ای ای وقت کان مجیئک فای وقت علی تقدیر انتصابه علی الظرفیۃ مرفوع المحل بالخبریۃ والوجوه
الباقیۃ مثل ایهم ضربت وبایهم مررت وایهم قائم وفی مثل کم عمۃ لک یا جریر وخالۃ یعنی فیما یحتمل

قوله حکم ای مثل کم
فی جمیع المد الیه بذلک قوله ما بعد
ولک ان تجعل المشار الیه
قوله لها صدر الکلام الی هنا
ولما لم یجر الوجوه الاربعۃ
فی کل اسم استفهام وشرط
اوله الشارح بان المراد انه تتاتی
تلک الوجوه فی جمیع الاشیاء
...
قوله الوجوه
الثلثۃ اذا کان
اسم الشرط مبتدأ ففی خبره
مذاهب خبره اما الشرط والجزاء
او الشرط فقط وهو الظاهر بان المصنف
فانهم والجزاء فقط او اسم الشرط عند الا خبر له
عصام الدین
قوله معمولا علی حسبه لان کم بعده فقد
مشتغل عنه بضمیر لیس قبله حرف
جر ولا اسم مضاف ولیس
بظرف وقد علمت ان
خبره اذا کان کم
قوله لها

البحث في الكنايات

الاستفهامية والخبرية وذكر المميز وحذفه ثلاثة اوجه هكذا في كثير من النسخ وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة اي ما هو مميز باعتبار بعض الوجوه فعلى النسخة الاولى يحتمل ان يعتبر الاوجه الثلاثة في كم الحكم رفعه بالابتداء والاخوان نصبه على الظرفية وعلى المصدرية فانه اشار فيما سبق بقوله منصوبا معمولا على حسبه الى كثرة وجوه النصب ولا يخفى ان هذا الصنيع بما سبق من وجوه اعراب كم ويحتمل ان يعتبر في مميزها اعني عمة ثلاثة اوجه فاحدها الرفع بالابتداء استفهامية كانت او خبرية والا النصب على تقدير كونها استفهامية والجر على تقدير كونها خبرية ولا يخفى ان هذا الوجه مبني على اعتبار جواز حذف مميزها وهو غير مذكور فيما سبق وكان الاليق باخره هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك واما على النسخة الاخرى فلا يحتمل الا الوجه الاخير والبيت للفرزدق يهجو جريرا وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ من اليد او الرجل فتكون منقلبة الكف او القدم بمعنى انها الكثيرة الحذر صارت كذلك او هذا خلقة لها لانتسابها الى سوء الخلقة وانما عدى حلبت بعلى لتضمنه معنى تقلبت اي كنت كارها الخدمة منها مستنكفا منها لخدمتي على كره مني وانما من انواع خدمتها الحلب لانه خدمة المواشي وهي ابلغ في الذم من خدمة الاناس والعشار جمع عشراء وهي الناقة التي اتى على حملها عشرة اشهر واختارها لانها تتاذى عن الحلب ولا تطيع لسهولة ففي حلبها زيادة مشقة وفي ذكر عمة وخالة اشارة الى انه الطرفين اي من طرفي ابيه وامه فالاستفهامية على تقدير النصب على سبيل التهكم كانه ذهل عن كمية عدد عماته وخالاته فسئل عنه وكونها خبرية على تقدير الجر على سبيل التفضيح اي كثير من عماتك وخالاتك حلبت على عشاري واذا حذف المميز اي كم مرة او كم حلبة على التهكم او كم مرة او كم حلبة على التكثير فارتفاع عمة على الابتداء او مصحح بوصفه بقوله لك وخبره قد حلبت وكم استفهامية كانت او خبرية على تقدير ارتفاع عمة في موضع النصب لان الفعل الواقع بعدها مسلط عليها تسلط الظرفية او المصدرية واذا رفعت عمة رفعت خالة وفدعاء وان نصبتها نصبتهما واذا خفضتها خفضتهما وذلك واضح وقد يحذف مميز كم استفهامية كانت او خبرية في مثل كم مالك وكم ضربت اي في كل مثال قامت قرينة دالة على المحذوف فانه اذا سئل عن كمية مالك او اخبر عن كثرته فظاهر الحال قرينة دالة على انه سؤال عن كمية دراهمك او دنانيرك او اخبار عن كثرتها فمعناه كم درهما او دينارا مالك او كم درهم او دينار مالك فكم في هذا المثال مرفوع على الابتداء ومالك خبره واذا سئل عن كمية ضربك بعد العلم بوقوعه او اخبر به فظاهر ان السؤال والاخبار انما هو بالنسبة الى مرات ضربك اي كم مرة او مرة

ضربت او الحضر بانك اي كم ضربة او ضربة ضربت فكم في هذا المثال اما منصوب على
الظرفية او على المصدرية والفرق بين المعنيين اذا كان المصدر للنوع فظاهر واذا كان للعدد
فالملحوظ في الظرفية اولا الزمان الدال عليه الالفاظ الموضوعة للزمان وفي المصدرية
اولا الحدث الدال عليه لفظ المصدر ويحتمل ان يكون المثال الثاني بتقدير كم رجلا و
رجلا ضربت فعلى هذا التقدير يكون كم منصوبا على المفعولية **الظروف**
اي الظروف المعدودة من المبنيات المعبر عنها عند تعدادها ببعض الظروف فلا حاجة الى
ذكر البعض ههنا منها اي من تلك الظروف ما اي ظرف قطع عن الاضافة بحذف المضاف اليه
عن اللفظ دون النية فان عند نسيانها اعرب مع التنوين نحو ربعد كان خيرا من قبل وسميت
الظروف المقطوعة عن الاضافة غايات لان غاية الكلام كانت ما اضيف هي اليه فلما
حذف صارت غايات ينتهي بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه واختير الضم لجبر النقصان كقبل وبعد وما اشبههما من الظروف
المسموع قطعها عن الاضافة مثل تحت وفوق وقدام وخلف ووراء ولا قياس عليها ما
بمعناها او يجوز في هذه الظروف على قلة ان يعوض التنوين من المضاف اليه فيعرب كما قال فساغ
لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات فلا فرق بين ما اعرب من هذه الظروف
المقطوعة وبين ما بني منها وقال بعضهم بل انما اعرب لعدم تضمنها معنى الاضافة فمعنى
كنت قبلا اي قديما وقال الشارح الرضي الاول هو الحق واجري مجراها اي مجرى الظروف المقطوعة
عن الاضافة لا غير وليس غير في حذف المضاف اليه والبناء على الضم وان لم يكن غير من الظروف
لشبههما بالغايات لشدة الابهام الذي فيهما كما فيها ولا يحذف منهما المضاف اليه الا بعد لا وليس
نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمالهما بعدهما وكذلك اجري مجرى الظروف
حسب لشبهها بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفها بالاضافة ومنها اي من الظروف المبنية
حيث للمكان وقال الاخفش قد يستعمل للزمان ولا يضاف الا الى الجملة اسمية كانت او فعلية
في الاكثر اي في اكثر الاستعمالات وقد جاء اما ترى حيث سهيل طالعا فحيث فيه مضاف الى
مفرد وهو سهيل مفعول ترى اي اما ترى مكان سهيل طالعا اخره نجم يضيء كالشهاب ساطعا
وانما بنيت على الضم كالغايات لانها غالبة الاضافة الى الجملة والمضاف الى الجملة في الحقيقة
مضاف الى المصدر الذي تضمنته الجملة فهي وان كانت في الظاهر مضافة الى الجملة فاضافتها اليها

كلا اضافة فشابهت الغايات المحذوف ما اضيفت اليه فبنيت على الضم مثلها ومع الاضافة الى المفرد يعرب بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد ومنها اي من الظروف المبنية اذا وهي لما يستقبل من الزمان وانما بنيت لما ذكرنا في حيث وهي اذا كانت لما يستقبل اي للزمان المستقبل وان كانت داخلة على الماضي وذلك لان الاصل في استعمالها ان يكون لزمان من ازمنة المستقبل مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع بوقوعه في اعتقاد المتكلم والدليل عليه استعمالها في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس وقوله تعالى اذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب بالامور المتوقعة وقد استعمل في الماضي كما في قوله تعالى حتى اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى بين الصدفين وحتى اذا جعله نارا وفيها اي في اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى فتضمنت معنى حرف الشرط فهذا علة اخرى لبنائها ولذلك اي ولكون معنى الشرط فيها اختير اي جعل مختارا بعدها الفعل لمناسبة الفعل الشرط وجوز الاسم ايضا على الوجه الغير المختار لعدم تاصلها في الشرط مثل ان ولو وقد يكون اي اذا للمفاجاة مجردة عن معنى الشرط يقال فاجاه الامر مفاجاة من قولهم فجئه بالضم وفجئه والمراد انه لا يتغير فيلزم المبتدا بعدها فرقا بين اذا هذه وبين اذا الشرطية والمراد بلزوم المبتدا غلبته ووقوعه بعدها فلا ينافي ما سبق من وجوب الرفع بعدها في باب الاضمار على شريطة التفسير نحو خرجت فاذا السبع اي فاذا السبع واقف او حاضر على حذف الخبر والعامل في اذا هذه معنى المفاجاة وهو عامل لا يظهر قد استغنوا عن اظهاره لقوة ما فيه من الدلالة عليه واما الفاء فهي للسببية فان مفاجاة السبع مسببة عن الخروج وقيل والاقرب الى التحقيق انها للعطف من حيث المعنى اي خرجت ففاجات في حاصل المعنى خرجت ففاجات زمان وقوف السبع كما هو مذهب الزجاج من ان اذا هذه زمانية او مكان وقوف السبع كما ذهب اليه المبرد فانها عنده مكانية وقوله زمان وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجات لا مفعول به والا لم يبق اذا ظرفية بل يصير اسمية بل المفعول به محذوف اي فاجات في زمان وقوف السبع او مكانه اياه اي السبع وقد يكون لمجرد الزمان نحو اتيتك اذا احمر البسر وقت احمرار البسر وقد يستعمل اسما مجردا عن معنى الظرفية نحو اذا يقوم زيد اذا يقعد عمرو وقد سبقت اليه الاشارة ومنها اي من الظروف المبنية اذ الكائنة للماضي وبناؤها لما مر في حيث او لكون وضعها وضع الحروف وقد يجي للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويقع بعدها الجملتان الاسمية و

الفعلية لعدم اشتمالها على معنى الشرط المقتضى اختصاصها بالفعلية مثل كان في لك اني زيد قائم وان قام زيد وقد تجيء للمفاجات نحو خرجت فاذا زيد قائم ولقلة مجيئها لم يذكرها المص ومنها اين و انّى فهما للمكان استفهاما وشرطا اى حال كونهما للاستفهام والشرط وبناؤهما لتضمنهما حرف الاستفهام او الشرط نحو اين زيد واين تكن اكن وانى زيد وانى تجلس اجلس وقد جاء انى زيد بمعنى كيف زيد فانى القتال بمعنى متى القتال ومنها متى للزمان فيهما اى في الاستفهام والشرط نحو متى القتال ومتى تخرج اخرج ومنها ايان للزمان استفهاما مثل متى نحو ايان يوم الدين والفرق بينهما ان ايان تختص بالامور العظام وبالمستقبل فلا يقال ايان يوم قام زيد وايان قدم الحاج بخلاف متى فانه غير مختص بهما والمشهور فتح الهمزة والنون وقد جاء كسرهما ايضا ومنها كيف الكائنة للحال استفهاما اى حال شيء وصفته فالمراد بالحال صفة الشيء لا زمان الحال كما توهم بعض الشراح قال صاحب المفصل وكيف جار مجرى الظروف ومعناها السؤال عن الحال تقول كيف زيد اى على اى حال هو وتستعمل للشرط مع ما على ضعف عند البصريين نحو كيفما تجلس اجلس اى على اى هيئة تجلس اجلس ومطلقا عند الكوفيين نحو كيف تجلس اجلس فان كان بعده اسم فهو في محل الرفع بالخبرية عنده وان كان بعده فعل مثل كيف جئت فهو في محل النصب على الحالية اى على اى حال جئت راكبا او ماشيا ومنها اى من الظروف المبنية مذ ومنذ وانما بنيا لموافقتهما مذ ومنذ الحرفيين ويكونان تارة بمعنى اول المدة اى اول زمان الفعل المتقدم عليهما نحو ما رايته مذ او منذ يوم الجمعة اى اول زمان عدم رؤيته يوم الجمعة فيليهما اى يقع بعدهما اى بعد مذ ومنذ المفرد اى الاسم المفرد لا المثنى والمجموع حقيقة كالمثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ اليومان اللذان صاحبنا فيهما اى اول مدة عدم رؤيته هذان اليومان ثم ادام لا يلاحظ هذان اليومان امرا واحدا لا يحكم عليهما باولية المدة لان اول المدة انما يكون امرا واحدا لا شيئين او اشياء فالمثنى او المجموع اذا وقعا اول المدة يكونان في حكم المفرد المعرفة حقيقة كالامثال المتقدم او حكما نحو ما رايته مذ يوم لقيتني فيه لحصول التعيين المقصود من كونه معرفة وانما كان التعيين مقصودا لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل الان والية وقت ما الزمان مدة الفعل معلوم بالضرورة وتارة تكونان بمعنى جميع المدة اى جميع مدة زمان الفعل فيليهما اى مذ ومنذ المقصود اى الزمان الذى قصد بيانه حال كونه متلبسا بالعدد اى بالعدد المستغرق جميع اجزائه بحيث لا يشذ منه شيء نحو ما رايته مذ يومان اى جميع اجزاء مدة زمان عدم رؤيته

يومان

البحث في الظروف

يومان لا ازيد ولا انقص وقد يقع بعدهما المصدر نحو ما خرجت مذ ذهابك او الفعل نحو
ما خرجت مذ ذهبت او ان اي ما اكتب على هذه الصورة مثقلة كانت او مخففة نحو ما خرجت
مذ انك ذاهب او ما خرجت مذ ان ذهبت او الجملة الاسمية نحو ما خرجت مذ زيد مسافر ولم
يذكره لقلته فيقدر بعدهما زمان مضافا الى احد هذه الامور ليصح حمل ما بعدهما عليهما وكان
التقدير في ما خرجت مذ ذهابك مذ زمان ذهابك وعلى هذا القياس فيما بقي وهو اي كل واحد
من مذ ومنذ اسمان مبتدأ وهما معرفتان لكونهما في تاويل الاضافة لانهما اما بمعنى اول المدة او
جميعها وخبره ما بعده اي خبر كل منهما ما يقع بعده خلافا للزجاج فانهما عنده خبر المبتدأ والمبتدأ
ما بعدهما ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدأ في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة وذلك
غير جائز واعلم انهما اذا كانا مبتدأ وخبرا فهما اسمان صريحان لا ظرفان فلا يصح عدهما من الظروف
المبنية الا ان يراد بظرفيتهما كونهما من اسماء الزمان لانهما يقعان ظرفا في تراكيبهم ومنها اي من
الظروف المبنية لدى بالالف المقصورة ولدن بفتح اللام وضم الدال وسكون النون وقد جاء
لدن بفتح اللام وسكون الدال وكسر النون ولدن بفتح اللام والدال وسكون النون ولدن
بضم اللام وسكون الدال وكسر النون ولد بفتح اللام وسكون الدال ولد بضم اللام وسكون
الدال ولد بفتح اللام وضم الدال وبناؤها لوضع بعضها وضع الحرف وحمل البقية عليه وكلها
بمعنى عند والفرق بينهما انه يقال المال عند زيد فيما يحضر عنده وفيما في خزانته وان كان غائبا
عنه ولا يقال المال لدى زيد او لدن زيد الا فيما يحضر عنده وحكمها ان يجر بها على الاضافة
نحو المال لدى زيد وقد ينصب في بعض لغات العرب بلدن غدوة خاصة لكثرة استعمالها معها تشبيها
لنونها بنون التنوين في مثل رطل زيتا ولذلك يحذف عنها وتثبت في لكون غدوة اكثر استعمالا
من سحرة وغيرها ومنها قط مفتوح القاف مضموم الطا المشددة وهذه اشهر لغاته وقد يخفف
الطا المضمومة وقد يضم القاف اتباعا لضمة الطا المشددة او المخففة وقد جاء قط ساكنة الطا
مثل قط الذي هو اسم فعل فهذه خمس لغات كلها للماضي المنفي اي لاجل الفعل الماضي المنفي او الزمان
الماضي المنفي ووقوع شيء فيه لتستغرق النفي جميع الازمنة الماضية نحو ما رايته قط وبنا المخففة
لوضعه وضع الحروف وبنا المشددة لمشابهتها لاختها المخففة وقيل حمل على اخته عوض ومنها
عوض بفتح العين وضم الضاد وقد جاء فتح الضاد وكسرها للمستقبل اي لاجل فعل المستقبل المنفي
او زمان المستقبل المنفي فيه ووقوع شيء لتستغرق النفي جميع الازمنة المستقبلة نحو لا اراه عوض

وبنا

وبنا عوض علی الضم لکونه مقطوعا عن الاضافة کقبل وبعد بدلیل اعرابه مع المضاف الیه نحو عوض العائضین ای دهر الداهرین ومعنی الداهر والعائض الذی یبقی علی وجه الدهر والظروف المضافة الی الجملة والی کلمة اذ المضاف الی الجملة یجوز بناؤها لاکتسابها البناء من المضاف الیه ولو بنوا استطرا علی الفتح للخفة نحو قوله تعالی یوم ینفع الصادقین وقوله تعالی من خزی یومئذ فیمن قرأ بالفتح ویجوز اعرابها ایضا لکونها اسما مستحقة للاعراب ولا یجب اکتساب المضاف الی المبنی البناء منه وکذلک ای کالمذکور من الظروف فی جواز البناء علی الفتح والاعراب مثل وغیر مذکورین مع ما وان مخففة ومشددة مثل قیامی مثل ما قام زید وقیامی مثل ان یقوم او مثل انک تقوم لمشابهتهما الظروف المضافة الی الجملة بجواز وحیث وبهذه المشابهة ذکرهما فی بحث الظروف ویجوز اعرابهما لکونهما اسمین مستحقین للاعراب

المعرفة والنکرة

ای هذا بیان باب المعرفة والنکرة من اقسام الاسم المعرفة ما ای اسم وضع بوضع کلی او جزئی لشیء متلبس بعینه ای بذاته المعینة المعلومة للمتکلم والمخاطب المعهودة بینهما فالشیء مقید بهذه المعلومیة والمعهودیة اذا وضع له اسم فهو المعرفة واذا وضع له اسم باعتبار ذاته مع قطع النظر عن هذه الحیثیة فهو النکرة فقوله ما وضع لشیء شامل للمعرفة والنکرة وقوله بعینه یخرج النکرة وهی ای المعرفة ستة انواع بالاستقراء واشار بترتیبها فی الذکر الی ترتیبها بحسب المرتبة فالاول المضمرات فانها موضوعة بازاء معان معینة مشخصة باعتبار امر کلی فان الواضع لاحظ اولا مفهوم المتکلم الواحد من حیث انه یحکی عن نفسه مثلا وجعله الة لملاحظة افراده ووضع لفظ انا بازاء کل واحد واحد من تلک الافراد بخصوصه بحیث لا یفاد ولا یفهم الا واحد بخصوصه دون القدر المشترک فتعقل ذلک المشترک الة للوضع لا انه الموضوع له فالوضع کلی والموضوع له جزئی مشخص والثانی الاعلام الشخصیة کما اذا تصور ذات زید ووضع لفظ زید بازائه من حیث معلومیته ومعهودیته او الجنسیة کما اذا تصور مفهوم الاسد وهو الحیوان المفترس ووضع بازائه من حیث معلومیته ومعهودیته لفظ اسامة فهذا اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا المعنی الجنسی ومعرفة بخلاف ما اذا وضع لفظ الاسد بازاء هذا المفهوم الجنسی مع قطع النظر عن معلومیته معهودیته فانه بهذا الاعتبار نکرة والثالث المبهمات یعنی اسماء الاشارة والموصولات وانما سمیت مبهمات لان اسم الاشارة من غیر اشارة حسیة مبهم وکذا الموصول من غیر صلة وهذا القسم من قبیل الوضع العام والموضوع له الخاص فانها موضوعة بازاء معان معینة معلومة

البحث في المعرفة والنكرة

معهودة من حيث معلومية او معهوديتها وضعا عاما كليا فان الواضع اذا تعقل مثلا معنى
المشار اليه المفرد المذكر وعين لفظا بازاء كل واحد من افراد هذا المفهوم كان هذا وضعا عاما
لان التصور المعتبر فيه عام وهو المشترك بين تلك الافراد والموضوع له خاص لانه خصوص
كل واحد من تلك الافراد لا المفهوم المشترك بينها والرابع والخامس ما عرف باللام العهدية
او الجنسية او الاستغراقية وانما لم يقل ما دخله اللام لئلا يدخل فيه ما دخله اللام لتحسين
اللفظ والميم في لغة من امبر امصيام في امسفر بدل من اللام والا بعد ما دخلته منها اخوات المعارف
او عرف بالنداء نحو يا رجل اذا قصد به معين بخلاف يا رجلا لغير معين فانه نكرة ولم يذكره
المتقدمون لرجوعه الى ذي اللام اذ اصله يا رجل يا ايها الرجل والسادس المضاف الى احدها
اي الى احد الامور الخمسة المذكورة ولا يستلزم صحة الاضافة الى احدها صحتها بالنسبة الى كل
واحد فلا يرد انها لا تصح الا بالنسبة الى الاربع الاول فان المنادى لا يضاف اليه فقيل كان
عليه ان يقول والمضاف الى المعرفة ليدخل فيه المضاف الى المعرفة ايضا مثل غلام ابيك و
الجواب ان المراد بالمضاف الى احدها اعم من ان يكون بالذات او بالواسطة ولا يخفى عليك
نظرا الى ما سبق ان المضاف اذا كان لفظ الغير او المثل او الشبه فهو مستثنى من هذا الحكم معنى
اي اضافة معنى يعني اضافة معنوية فقوله معنى مفعول مطلق بحذف المضاف واحترز به عن
المضاف الى هذه الامور احدها اضافة لفظية فانها لا تفيد تعريفها ولما سبق تعريف المضمرات
والمبهمات ومعنى المضاف الى احدها معنى ظاهر والمعرف باللام والنداء مستغن عن التعريف
خص العلم بالتعريف فقال والعلم اسما كان او لقبا او كنية لانه اذا صدر بالاب او الام او الابن
او البنت فهو كنية والا فان قصد به مدح او ذم فهو اللقب والا فهو الاسم ما وضع لشيء بعينه
شخصا او جنسا واحترز به عن النكرات والاعلام الغالبة التي تعينت لفرد معين لغلبة الاستعمال
فيه داخلة في التعريف لان غلبة استعمال المستعملين بحيث يخص العلم الغالب بفرد معين بمنزلة
الوضع من واضع معين فكان هؤلاء المستعملين وضعوا له ذلك غير متناول غيره اي حال كون ذلك
الاسم الموضوع لشيء بعينه غير متناول لغير ذلك الشيء باستعمال فيه واحترز به عن المعارف كلها
وقوله بوضع واحد اي متناول لا بوضع واحد ليدخل فيه الاعلام المشتركة ولما اشار الى ترتيب
انواع المعارف في الاعرفية بترتيبها في الذكر اراد التنبيه على ترتيب اصنافها فيما يكون فيه هذا
الترتيب فقال واعرفها اي اعرف المعارف يعني اقلها التباسا عند المخاطب حيث اصنافها

قوله
او بمثنه
الى الاشارة
الى الفرس كقيصر مرعبر
اعتبار الماصدق عليه من الفرد
نحو اهلك الناس الدينار والدرهم
اي حقيقة الدينار والدرهم ومن اللام الجنسية
الداخلة على المعرفات نحو الانسان حيوان ناطق
والكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد لان التعريف للماهية



المضمر المتكلم لبعد وقوع الالتباس فيه ثم المضمر المخاطب فانه يتطرق فيه ما لا يتطرق في المتكلم الا ترى انك اذا قلت انا لم يلتبس بغيره واذا قلت انت جاز ان يلتبس باخر فيتوهم ان الخطاب له وليس المراد بالاعرفية الا كون المعرفة ابعد من اللبس ثم المضمر الغائب ولم يذكره لانه علم من اعرفية المتكلم والمخاطب انه ادون منهما واقتصر على بيان النسبة بين اصناف المضمرات فان سائر المعارف لا تفاوت بين اصنافها الا المضاف الى احدها فان فيه تفاوتا باعتبار تفاوت المضاف اليه واصنافه وهذا ما اثبته التفاوت بين اصنافه بعد بيانه بين انواع المضاف اليه واصنافها وهذا الترتيب الذي ذكره هو مذهب سيبويه فان فيه اختلافات كثيرة النكرة ما وضع لشيء لا بعينه اي لا باعتبار ذاته المعينة المعلومة المعهودة من حيث هو كذلك فقوله ما وضع لشيء شامل للمعرفة والنكرة وبقوله لا بعينه خرجت المعرفة

اسماء العدد

انما افردها بالذكر لان لها احكاما خاصة ليست لغيرها وهي ما وضع اي الفاظ وضعت لكمية آحاد الاشياء مفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة فالاشياء هي المعدودات وآحادها كل واحد واحد منها وكمية الآحاد ما يجاب به اذا سئل عن المعدود واحدا او عن اكثر في واحد من تلك المعدودات بكم والالفاظ الموضوعة بازاء تلك الكميات بان يكون كل واحد منها موضوعا لكمية واحدة منها اسماء العدد فالواحد موضوع لكمية آحاد الاشياء اذا اخذت منفردة فاذا سئل عن معدود منها بكم هو يجاب بالواحد والاثنان موضوع لكميتها اذا اخذت مجتمعة متكررة مرة واحدة فاذا سئل عن معدودين بكم يجاب بالاثنين وهكذا الى ما لا نهاية له وظهر من هذا التقييد ان لفظ الواحد والاثنين داخلان في هذا التعريف لانهما من اسماء العدد في عرف النحاة وان لم يكونا عددا عند بعض الحساب العدد ولما كان المتبادر من هذه العبارة ان نفس الكمية هي الموضوع له من غير اعتبار معنى آخر انتقض التعريف بمثل رجل ورجلين وذراع وذراعين ومن ومنين حيث لا يفهم منها الا الوحدة والاثنينية فقط واصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها باقيها اما بالحاق تاء التانيث كواحدة واثنتان او باسقاطها كثلث الى تسع او بالتثنية كمائتين والفين او بالجمع كمئات والوف وعشرين او بالتركيب اضافيا كان كثلثمائة او امتزاجيا كخمسة عشر او بالعطف كخمسة وعشرين اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف تقول في الاعداد مذكرة ومؤنثة ومفردة ومركبة ومعطوفة واحد واثنان في مفرد المذكر وتثنيته واحدة واثنتان وثنتان في المفرد المؤنث وتثنيتها على ما هو القياس وتقول للمذكر ثلثة الى عشرة

فى بيان اسماء العدد

بالتاء الجماعة المذكر باعتبار التانيث الجماعة نحو ثلثة رجال الى عشرة رجال وثلث الى عشر
بدونها الجمع المؤنث فرقا بين المذكر والمؤنث نحو ثلث امرئة وعشر امرئة ولم يفعل الامر
بالعكس لكون المذكر اسبق وتقول اذا جاوزت عشرا احد عشر اثنى عشر في المذكر نحو احد
عشر رجلا واثنى عشر رجلا احدى عشرة اثنتا عشرة وثنتا عشرة في المؤنث على الاصل بتذكير
المذكر وتانيث المؤنث وغير الواحد الى احد والواحدة الى احدى للتخفيف وتقول ثلثة عشر
الى تسعة عشر في المذكر نحو ثلاثة عشر رجلا وثلث عشرة الى تسع عشرة في المؤنث نحو ثلث
عشرة امرئة انما التاء للجزء الاول فيهما بحاله قبل التركيب وتذكير الثاني في المذكر لكراهة اجتماع التانيثين
من جنس واحد فيما هو كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة فان
التانيث فيهما من جنسين واما تذكير الثاني في احد عشر واثنى عشر فمحمول على التذكير في ثلثة
عشر والتاء في ثنتان بدل من لام الكلمة فلم يتمحض للتانيث فلهذا حكمنا عليه بانه جنس اخر
من التانيث وفي اثنتان وان كانت للتانيث الا انها حملت على ثنتان واما تانيث الجزء الثاني
في المؤنث لانه لما وجب تذكيره المذكر لما عرفت وجب تانيثه للمؤنث لانتفاء المانع وهو عدم
الفرق بين المذكر والمؤنث وتميم بكسر الشين عند التركيب في المؤنث اي من عشرة تحرزا عن توالى
اربع فتحات مع ثقل التركيب في احدى عشرة واثنتا عشرة وثنتا عشرة او خمس فتحات في ثلث
عشرة الى تسع عشرة والحجازيون يسكنونها وهي اللغة الفصحى لان السكون اخف من الفتح
وتقول عشرون واخواتها بكسر التاء لانه منصوب بالعطف على عشرون المنصوب محلا لانه مفعول به
القول وهي ثلثون واربعون وخمسون الى تسعين فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق وهي
عقود ثمانية وتقول فيما زاد على كل عقد من تلك العقود الى عقد اخر احد وعشرون في المذكر
واحدى وعشرون في المؤنث في لما غير الواحد والواحدة هنا لان التركيب لان المعطوف
والمعطوف عليه في قوة التركيب لم يكن استعمالهما بالعطف على صورة لفظ ما تقدم بعينه
فلذلك لم يدرجهما في قاعدة العطف بلفظ ما تقدم بل خصهما بما عداهما فقال ثم بالعطف
اي يعطف تلك العقود على الزوائد عليها كائنا ذلك الزوائد بلفظ ما تقدم من اسماء الاعداد
بعينه من غير تغيير فتقول اثنان وعشرون في المذكر واثنتان او ثنتان وعشرون في المؤنث
وثلثة وعشرون في المذكر وثلث وعشرون في المؤنث وهكذا الى تسعة وتسعين بل الى
تسع وتسعين وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين مائة والف في الواحد ومائتان والفان

في

في التثنية فيهما اي في المذكر والمؤنث من غير فرق بينهما ثم تقول فيما زاد على مائة والف
وما يتفرع عنهما بالعطف اي بعطف الزائد عليهما او عطفهما على الزائد حال كون الزائد
واقعا على صورة ما تقدم من اسماء الاعداد من غير تغيير وتبديل فتقول مائة وواحد او
واحدة ومائة واثنان واثنتان ومائة وثلثة رجال او ثلث نسوة ومائة واحد عشر
رجلا واحدى عشرة امرأة ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ومائة واثنان
وعشرون رجلا واثنتان وعشرون امرأة ومائة وثلثة وعشرون رجلا او ثلث وعشرون
امرأة الى مائة وتسعة وتسعين رجلا وتسع وتسعين امرأة وكذا الحال في تثنية المائة والالف
وجمعه ويجوز ان يعكس العطف في الكل فتقول واحد ومائة الى اخر ما ذكرنا والاصل في ثماني
عشرة فتح الياء لبناء صدور الاعداد المركبة على الفتح كثلثة عشر وجاز اسكانها اي اسكان
الياء تشبيها للمركب بالمركب كما في معدي كرب وشذ حذفها اي حذف الياء بفتح النون لانها اذا
حذفت فالوجه بقاء الكسرة كما في قولك جاءني القاض اذا حذفت الياء الا ان الذي سوغ ذلك
فيه كونه مركبا فروعي زيادة استثقاله فجعل موضع الكسرة فتحة قال الشارح الرضي ويجوز كسرها
لتدل على الياء المحذوفة لكن الفتح اولى لتوافق اخواتها لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة
ولما فرغ من بيان حال اسماء الاعداد شرع في بيان حال مميزاتها وابتدأ من الثلثة لان لا مميز
للواحد والاثنين كما سيصرح به فقال ومميز الثلثة الى العشرة والثلث الى العشر مخفوض لانه
مجرور به ومجموع لفظا نحو ثلثة رجال او معنى نحو ثلثة رهط اما كونه مخفوضا فلانه لما كثر استعماله
اثروا فيه جر المميز بالاضافة للتخفيف لانها تسقط التنوين والنون واما كونه مجموعا فليطابق
المعدود العدد الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع لانهم لم يجمعوا مائة حين
ميزوا بها ثلثا واخواتها وكان قياسها ان يجمع فيقال مئات او مئين لان للمائة جمعين احدهما
في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون والثاني جمع المؤنث السالم وهو مئات ولا يجوز اضافة
العدد الى جمع المذكر السالم فلا يقال ثلثة مسلمين فلم يبق الا مئات لكنهم كرهوا ان يلي المميز
المجموع بالالف والتاء بعد ما تعود المجيء بعد ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين
الى تسعين فاقتصروا على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين بل الى تسع و
تسعين منصوب مفرد اما نصبه فلتعذر الاضافة اذ لا يستقيم ابقاء النون معها اذ هي في
صورة نون الجمع ولا حذفها اذ ليست في الحقيقة نون الجمع واما افراده فلانهم كرهوا

في بيان اسماء العدد

ان يصير ثلاثة اسماء كالاسم الواحد ولا يرد عليه خمسة عشرك لان المضاف اليه فيه لما كان غير
مميز العدد لم يمزج امتزاج ذلك المميز فلم يلزم صيرورة ثلاثة اشياء شيئا واحدا وانما جوز ثلاث
مائة ثلاثمائة مع ان فيهما صيرورة ثلثة اشياء شيئا واحدا البطريق بمائة امرئة واما افراده فلانه
لما صار مصحوبا صار افضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا او مميز مائة والف وميز تثنيتهما
ومميز جمعه اي جمع الالف وانما لم يقل وجمعهما كما قال وتثنيتهما لان استعمال جمع مائة في الاعداد
مرفوض فلا يقال ثلثمائة رجل كما يقال ثلثة الف رجل بخلاف التثنية فانه يقال مائتا رجل
الف رجل مخفوض مفرد لانه لما كانت مائة والف من اصول الاعداد كالآحاد ناسب ان يكون
مميزها على طبق مميزها الكسر لما كانت الآحاد في جانب القلة من الاعداد والمائة والالف في جانب
الكثرة منها اختير في مميزها الجمع الموضوع للكثرة وفي مميزهما المفرد الدال على القلة رعاية للتعادل
واذا كان المعدود مونثا واللفظ المعبر به عنه مذكرا كلفظة الشخص اذا عبر بها عن المونث
او بالعكس بان يكون المعدود مذكرا واللفظ مونثا كلفظ النفس اذا عبر بها عن المذكر
فوجهان اي ففي العدد وجهان التذكير والتانيث فان شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد
النساء اعتبارا باللفظ وهو الاكثر في كلامهم وان شئت قلت ثلث اشخص اعتبارا بالمعنى و
لا يميز واحد وواحدة ولا اثنان واثنتان وثنتان بمميز فلا يورد الواحد مع مميزه كما يقال
واحد رجل ولا اثنان معه كما يقال اثنا رجلين بل يذكرون ما يصلح ان يكون مميزا لهما على
تقدير ذكر التمييز معهما ويطرحون الواحد والاثنين استغناء بلفظ التمييز اي الصالح
لان يكون مميزا على تقدير ذكره معهما الدال بجوهره على الجنس وبصيغته على الوحدة و
الاثنينية عنهما اي عن الواحد اذا كان التمييز مفردا وعن الاثنين اذا كان مثنى مثل رجل و
رجلان فان من صيغة رجل يفهم الجنس والوحدة ومن صيغة رجلان الجنس والاثنينية
فبذكرهما استغنى عن التمييز فان قلت هب ان مميز الواحد مغن عنه لكن لا نسلم ان مميز الاثنين
كذلك نعم اذا كان مميزه مثنى يغني عنه لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال اثنا رجل قلت لما اجري
الجمعية في تمييز الآحاد ينبغي ان يعتبر فيها لم يبلغ الجمعية فيه ما هو اقرب اليها وهو التثنية
ولا يبعد ان يقال معنى الكلام انه لا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ التمييز اي بجوهره في
المصحوبة بهيئته الخاصة القابلة للحوق علامة الافراد بها اعني التنوين او علامة الاثنينية
اعني حرفي التثنية فاذا اعتبر مع علامة الافراد استغني عن ذكر الواحد على حدة واذا اعتبر

مع علامة التثنية استغني بها عن ذكر الاثنين عليحدة فاختاروا الحروف العلامة التي هي اخف
على ذكرهما ولا شك ان رجلان اخف من اثنا رجل وذلك الاستغناء انما يكون لافادته
اي افادة لفظ التمييز النص المقصود اي التنصيص على العدد والتصريح به الذي قصد ذلك
التنصيص والتصريح بالعدد اي بذكر اسم العدد فلما افاد التمييز ذلك التنصيص استغني في
افادته عن ذكر العدد عليحدة وتقول في المفرد من المتعدد اي في الواحد من المتعدد باعتبار
تصييره اي بسبب اعتبار تصييره اي تصيير ذلك المفرد عددا انقص منه اذ يد عليه بواحد
الثاني في المذكر فقوله الثاني مقول القول وذلك القول انما هو باعتبار تصييره الواحد
اثنين بانضمامه اليه فيكون معنى ثاني الواحد مصيره بانضمامه اليه اثنين وانما ابتدأ من
الثاني اذ ليس قبل الواحد عدد حتى يكون الواحد مصيره واحدا والثانية في المونث على
هذا القياس وهكذا الى العاشر في المذكر والعاشرة في المونث لا غير اي لا تقول غير ذلك
فلا يجري ذلك فيما تحت الاثنين ولا فيما فوق العشرة اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق اسم
الفاعل منها وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته من المتعدد من غير اعتبار معنى التصيير الاول
والثاني اذا وقع في المرتبة الاولى والثانية في المذكر والاولى والثانية في المونث كذلك
من غير اعتبار معنى التصيير وانما لم يقل الواحد والواحدة لانهما لا يدلان على المرتبة فابدل
منهما الاول والاولى للدلالة عليها وهكذا الى العاشر والعاشرة والحادي عشر في المذكر
والحادية عشرة في المونث وكذلك الثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع عشر والتاسعة
عشرة واعلم ان حكم اسم الفاعل من العدد سواء كان بمعنى المصير او لا حكم اسماء الفاعلين في
التذكير والتانيث فتقول في المذكر الثاني والثالث والرابع الى العاشر وتقول في المونث
الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب من المركب والمعطوف نحو الثالثة
عشرة تونث الاسمين في المركب للمونث كما تذكرهما للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الا
لان اسم الواحد مذكر فلا معنى للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في
المعطوف الثالث والعشرون والثالثة والثلثون ومن ثم اي ومن اجل اختلاف الاعتبارين اعتبار
تصييره واعتبار حاله اختلف اضافتهما فلا اختلاف اضافتهما قيل في الاول اي المفرد من المتعدد
المقول باعتبار تصييره ثالث اثنين بالاضافة الى الانقص بدرجة اي مصيرهما اي الاثنين ثلاثة
من قولهم ثلثتهما بالتخفيف اي صيرت الاثنين ثلاثة وقيل في الثاني اي في المفرد من المتعدد

باعتبار

باعتبار حالة ثالثة ثلاثة واربعة او خمسة بالاضافة الى عدد ليس فوق عدده او يكون فوقه
اى احدهما لكن لا مطلقا بل باعتبار وقوعه فى المرتبة الثالثة والرابعة والخامسة والا يلزم جواز
زيادة الواحد الاول من غاية العشرة وذلك مستبعد جدا او تقول فى اضافة ما زاد على العشرة
حادى عشر احد عشر باضافة المركب الاولى الى المركب الثانى اى واحد من احد عشر مثلا خو بعشر
درجات بنا على الاعتبار الثانى وهو اعتبار بيان الحال خاصة لان الاعتبار الاول لا يتجاوز
العشرة كما عرفت وان شئت قلت فى ذا اهذا المعنى حادى احد عشر بحذف الجزء الاخير من المركب
الاول استغناء عنه بذكره فى المركب الثانى وهكذا تقول الى تاسع تسعة عشر فيعرب الجزء الاول
من المركب الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء وهى الجزآن الباقيان لوجود موجب البناء فيهما وهو
التركيب **المذكر والمؤنث** ذكرهما بعد باب العدد لاحتياج مباحثه الى
ذكر التذكير والتانيث وقدم المذكر لاصالته واخر تعريفه لانه عدمى وتعريف المؤنث وجودى
المؤنث ما فيه اى اسم كان فيه علامة التانيث لفظا اى ملفوظة كانت تلك العلامة حقيقة
كامرأة وناقة وغرفة او حكما كعقرب اذ الحرف الرابع فى المؤنث السماعى فى حكم تاء التانيث ولهذا
لا يظهر التاء فى تصغير الرباعى من المؤنثات السماعية او تقديرا اى مقدرة غير ظاهرة فى اللفظ
كدار ونار ونعل وقدم وغيرها من المؤنثات السماعية والمذكر بخلافه اى اسم متلبس بمخالفة
المؤنث اى لم يوجد فيه علامة التانيث لا لفظا ولا تقديرا وعلامته اى علامة التانيث التاء
والالف حال كونها مقصورة كسلمى وحبلى او ممدودة كحمراء وحمراء وقد زاد بعضهم الياء فى نحو هذى
ذى وزعم انها للتانيث وليس كذلك بل يجوز ان يكون صيغة موضوعة للمؤنث مثل
هى وانت وهو اى المؤنث حقيقى ولفظى فالحقيقى ما اى اسم بازائه اى فى مقابله ذكر من جنسه
الحيوان كامرأة فى مقابلة رجل وناقة فى مقابلة جمل واللفظى بخلافه اى متلبس بمخالفة المؤنث
الحقيقى اى ليس بازائه ذكر من الحيوان بل التانيث منسوب الى اللفظ لوجود علامة التانيث فى لفظه حقيقة
او تقديرا او حكما بلا تانيث حقيقى فى معناه كظلمة مثال للتانيث اللفظى حقيقة وعين مثال
للتانيث اللفظى تقديرا فان تاء التانيث مقدرة فيها بدليل تصغيرها على عيينة ولم يورد مثالا
للمؤنث اللفظى الحكمى كعقرب لقلته وقوعه واذا اسند الفعل بلا فصل كما هو الاصل الى
المؤنث مطلقا حقيقيا ولفظيا مظهرا او مضمرا فبالتاء اى فذلك الفعل متلبس بالتاء وجوبا
ابدا نا تانيث الفاعل من اول الامر الا اذا كان مسندا الى ظاهر غير الحقيقى فانه حينئذ لك الاختيار

قوله كصحراء وحمراء الخ لا يخفى ان الالف التى تمد هى التى قبل الهمزة وعلامة التانيث الهمزة اجماعا وان اختلف انها منقلبة عن الالف المقصورة او اصلية ففى قوله والالف ممدودة نظر الا ان يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اى الالف الممدود ما قبلها ولو قيل علامة التانيث التاء والالف مقصورة

المذكر على هذه الصيغ مقام المذكر بالسبع فى اخره العلامات الثلث وهى التاء والالف والياء نحو غرفة وحبلى وحمراء وهند والمؤنث ما وجد فيه احدهن مقصود

قوله لاصالته ولان كل شئ من المذكر والمؤنث يطلق عليه شئ وشئ مذكر فى لغتهم ولان المذكر غير محتاج الى العلامة والمؤنث محتاج الى العلامة والمحتاج

في الحاق التاء وتركه والى هذا اشار بقوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار فهو بمنزلة الاستثناء من هذه القاعدة فلك ان تقول في طلعت الشمس طلع الشمس بخلاف الشمس طلعت فانه لا يجوز الشمس طلع لكون التانيث فيه لفظيا فاستغنى عن الحاق التاء المانع لفظه من الاشعار بخلاف مضمره اذ ليس فيه ما يشعر بتانيثه وجعل بعض الشارحين ضمير اليه راجعا الى المؤنث الحقيقي او ضمير المؤنث اللفظي بقرينة قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار ولو كان يستثنى من هذه القاعدة صورة الفصل ايضا لما احتاج الى التقييد بقولنا بلا فصل لكان استنبط الاحكام جميع الاقسام ففي صورة الفصل ايضا لك الخيار في الحاق التاء بالفعل وفي تركه فتقول حضرت القاضي امرأة وحضر القاضي امرأة وطلعت اليوم الشمس وطلع اليوم الشمس الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولا عما يغلب في اسماء الذكور كزيد اذا سميت به امرأة فانه مع الفصل يجب اثباتها نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس وحكم ظاهر الجمع لا ضمير فان الحاق التاء او ضمير الجمع فيه واجب نحو الرجال جاءت او جاؤا غير الجمع المذكر السالم لانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تانيثه فلا يقال جاءت الزيدون ولا الزيدون جاءت مطلقا اي سواء كان واحده مؤنثا نحو اذا جاءك المؤمنات او مذكرا نحو جاءت الرجال حكم ظاهر غير المؤنث الحقيقي فانت بالخيار ان شئت الحقت التاء به وان شئت تركتها نحو جاءت الرجال وجاء الرجال وضمير جمع مذكر العاقلين من جموع التكسير غير جمع المذكر السالم فانهم اذا جمعوا سالما فان ضميرهم الواو لا غير نحو الزيدون جاؤا ولا يقال جاءت فعلت اي ضمير فعلت وهو المستكن فيه المقرون بالتاء الساكنة للتانيث بتاويل الجماعة نحو الرجال جاءت وفعلوا اي ضمير فعلوا يعني الواو ولكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع والنساء والايام اي ضمير النساء وما يماثلها في كونه جمع المؤنث وان لم يكن من العقلاء كالعيون وضمير الايام وما يماثلها في كونه جمع المذكر غير السالم فعلت وفعلن اي ضمير فعلت مفردا مقرونا بتاء التانيث بتاويل الجماعة وضمير فعلن اي بالنون واما في جمع المؤنث فظاهر لان هذه النون موضوعة له واما في جمع المذكر الغير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير كالرجال فيراعى حقه فاجري مجرى المؤنث وفي الحواشي الهندية موافقا للشرح الرضي ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء كالواو وضعت لجمع العقلاء فاستعمالها في النساء للحمل على جمع غير العقلاء لان الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء **المثنى ما لحق آخره** اي آخر مفرده بقيد بالمضاف او قد بعد

قوله

البحث في المثنى وما ألحق به

قوله ونون مكسورة قولنا مع لحوقهما والا لانتقض التعريف الاعلى مثل مسلم من مسلمان
مسلمين كما لا يخفى ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى عن هذه التكلفات الف حالة الرفع او
يا مفتوح ما قبلها اي مفتوح حرف كان قبل اليا حالة النصب والجر ليمتاز عن صيغة الجمع
ولم يعكس لكثرة التثنية وخفة الفتحة ونون عوضا عن الحركة والتنوين مكسورة لئلا
تتوالى الفتحات في صورة الرفع وهي فتحة ما قبل الالف التي في حكم الفتحتين وفتحة النون
ليدل تلك اللحوق او اللاحق وحده او مع الملحوق ولا بأس باشتماله على لحوق النون وعدم
دلالة لحوقها على ذلك لانه على تقدير تسليمه اذ المراد من امور ثلاثة على شيء صدق ان بعض
هذه الامور الثلاثة دال عليه على ما في الباب تكون دلالتها بواسطة هذه الامور
على ان معه اي مع مفرده مثله في العدد يعني الواحد حال كونه ذلك المثل من جنسه اي من
جنس مفرده باعتبار دخوله تحت جنس الموضوع له بوضع واحد مشترك بينهما لو اريد بقوله مثله
ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنسه وقوله ليدل اشارة الى فائدة
لحوق هذه الحروف بالاسم المفرد والى ان الاجود تثنية الاسم باعتبار معنيين مختلفين
فلا يقال قرآن ويراد بها الطهر والحيض بل يراد بهما طهران او حيضان على الصحيح خلافا لبعضهم
فان قلت هذا يشكل بالابوين للاب والام والقمرين للقمر والشمس فانه ثني الاب باعتبار
معنيين مختلفين هما الاب والام وكذلك ثني القمر باعتبار معنيين مختلفين هما القمر و
الشمس قلنا جاز ان يجعل الام مسماة باسم الاب ادعاء لقوة التناسب بينهما ثم يأول الاسم
بمعنى المسمى به ليحصل مفهوم بينهما فيجاز تثنيته باعتباره فيكون معنى الابوين المسميين
بالاب وكذا الحال في الشمس بالنسبة الى القمر فان قلت فليعتبر مثل هذا التأويل في القرء ايضا
بلا احتياج الى ادعاء اسمية للطهر والحيض فانه موضوع لكل واحد منهما حقيقة وليأول با
لمسمى به ليحصل مفهوم بينهما فيثنى باعتباره قلنا لا شبهة في صحة هذا الاعتبار لكن الكلام
في جواز تثنية مجرد اشتراك اللفظ بينهما وهو الذي اختلفوا فيه والمصنف اختار عدم جوازه
وبهذا الاعتبار صح تثنية الاعلام المشتركة حقيقة او ادعاء وجمعها فزيد مثلا اذا كان
علما لكثرة يأول بالمسمى بزيد ثم يثنى ويجمع وكذا عمر اذا كان علما ادعاء لابي بكر يأول بالمسمى
بعمر ثم يثنى ويجمع ورده بعضهم وقال الاولى ان يقال الاعلام لكثرة استعمالها وكون الخفة
مطلوبة فيها يكتفى لتثنيتها وجمعها بمجرد الاشتراك في الاسم بخلاف اسماء الاجناس فعلى هذا



قوله هذا البعض ينبغي ان لا يذكر في تعريف التثنية قوله من جنسه ولما كان اخر الاسم المفرد الذي
تحقق علامة التثنية في بعض المواد مما يتطرق اليه التغيير اراد المصنف ان يبين حكم ما يتطرق
اليه التغيير لان حكم ما سواه يعلم من تعريف المثنى فقال فالمقصور اي الاسم المقصور وهو ما في
اخره الف مفردة لانه مد وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ولانه محبوس عن الحركات والقصر
الحبس في اللغة ان كان الفه منقلبة عن واو حقيقة كعصوان او حكما بان كان مجهول الاصل
ولم يمل كالوان في المسمى بالى هو ثلاثي اي والحال ان تلك المقصورة ثلاثي اي غير مزيد بعده
احرف فصاعدا ان الرباعي والثلاثي المزيد فيه قلبت الفه واوا اعتبارا للاصل حقيقة و
حكما وخفة الثلاثي بخلاف ما فوقه حيث لا يرد فيه لمكان الثقل والا اي وان لم يكن كذلك
بان كان الفه منقلبة عن ياء حقيقة كرحيان في رحى او حكما بان كان مجهول الاصل او عديمه
وقد اميل كمتيان في متى حيث جاء متى ممالا او كان على اربعة احرف فصاعدا اصلية كانت الالف
كالاعلى والمصطفى او زائدة كحبلى فبالياء اي فالفه مقلوبة بالياء اعتبارا للاصل فيما اصله الياء
حقيقة او حكما وتخفيفا فيما زاد على ثلاثة احرف والممدود ان كانت همزته اصلية اي
غير زائدة ولا منقلبة عن اصلية او زائدة تثبت الهمزة في الاشهر لاصالتها كقراء بضم القاف
وتشديد الراء الجيد القراءة او المتنسك من قرأ اذا تنسك وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها
واوا نحو قراوان وان كانت الهمزة للتأنيث اي منقلبة عن الف التأنيث كحمراء فان اصلها
كان حمرا بالفين احدهما للمد في الصوت والثانية للتأنيث فقلبت الثانية همزة لوقوعها
طرفا بعد الف زائدة قلبت واوا فيقال حمراوان لان الهمزة حرف ثقيل من جنس الالف فينبغي
ان لا تقع بين الالفين مع انها غير اصلية والواو اقرب الى الهمزة من الياء لثقلها وبهذا قلبت
الواو همزة في مثل اقتت واجوه وربما صحت فقيل حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء
نحو حمرايان والاعرف قلبها واوا والا اي وان لم تكن الهمزة اصلية ولا للتأنيث بان تكون
للالحاق كعلباء فان همزته للالحاق بقرطاس او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء
فان اصلهما كساو ورداي فالوجهان المذكوران جائزان احدهما ثبوت الهمزة وبقاؤها
لان الهمزة في الصورة الاولى منقلبة عن واو او ياء ملحقة بالاصل وفي الاخرى عن اصلية فشابهت
همزة قراء فتثبت في الصورتين كما في قراء وثانيهما قلب الهمزة واوا لان عين الهمزة في الصورتين
ليست باصلية فشابهت همزة حمراء فانقلبت مثلها واوا وفي الترجمة الشريفة



ان اللازم من هذه العبارة انه يجوز ان يقرا في رداء اورداءان بالهمزة اورداوان بالواو لكن المشهور رداءان بالياء فكان ينبغي ان يقول المص والاوجهان بغير لام العهد ليكون عبارة عن اثبات الهمزة ورد ها الى الاصل لا اشارة الى الوجهين المذكورين كما هو المتبادر من اللام لكنا قد تصفحنا كتب الثقات كالمفصل والمفتاح واللباب فما وجدنا فيها انواع مما حكم باستشهاده غير ما وقع في شرح الرضي من انه قد تقلب الهمزة لتي اصلها ياء وهذا اعم من ان يكون هذا الاصل واوا اوياء ويحذف نونه اي نون التثنية للاضافة اي لاجل الاضافة اذ النون لقيامها مقام التنوين توجب تمام الكلمة وانقطاعها والاضافة توجب الاتصال والامتزاج فيتنافيان وحذفت تاء التانيث لوقوعها ان لا يحذف عن اخره للتثنية كشجرتان وثمرتان في خصيان واليان على خلاف القياس مع جواز اثباتهما فيهما على القياس اتفاقا ووجه حذفها فيهما ان كل واحد من الخصيتين والاليتين لما اشتد اتصالها بالاخرى بحيث لا يمكن الانتفاع بها بدونها صارتا بمنزلة المفرد وتاء التانيث لا تقع في حشوه وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية الية وان كانتا اقل استعمالا منهما ولما كان حذف النون فاعلة مستمرة اتى في بيانه بالفعل المضارع المفيد للاستمرار بخلاف حذف تاء التانيث اذ ليس له قاعدة بل وقع على خلاف القياس في مادة مخصوصة فلهذا اتى في بيانها بالفعل الماضي المجموع ما دل اي اسم دل على جملة احاد مقصودة اي يتعلق بها القصد في ضمن ذلك الاسم بحروف مفردة اي بحروف هي مادة لمفرد ما الذي هو الاسم الدال على واحد واحد من تلك الاحاد حال كون تلك الحروف متلبسة بتغير ما بحسب الصورة اما بزيادة او نقصان او اختلاف في الحركات والسكنات حقيقة او حكما فالجار في قوله بحروف مفردة اما متعلق بقوله مقصودة او بقوله دل او بهما على سبيل التنازع وقوله بتغير ما ظرف مستقر حال من الحروف ودخل في قوله بتغير ما جمعا السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف والتاء فتغيرت الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وقوله ما دل على احاد جنس يشمل المجموع واسماء الاجناس كتمر ونخل فانها وان لم تدل عليها وضعا فقد تدل عليها استعمالا واسماء الجموع كرهط ونفر وبعض اسماء العدد كثلاثة وعشرة وبقوله مقصودة بحروف مفردة خرجت اسماء الاجناس فانه قصد بها نفس الجنس لا افراده فبقوله مقصودة واذا قصد بها الافراد استعمالا فبقوله بحروف مفردة وكذلك بقوله بحروف مفردة خرج اسماء الجموع والعدد فنحو تمر مما يكون الفارق بينه

قوله هي مادة لمفرد الخ ومادة لا ايضا لا القصد والدلالة بحروف المفرد بمعنى المدخلية لحروف المفرد فيه لا الاستقلال اذ الهيئة ايضا لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفردة اعم من حروف مفردة المحقق كما في رجال او من حروف مفردة المقدر كما في نسوة فانه يقدر له مفرد ولم يوجد في الاستعمال وهو نسا على وزن غلام قال فعلة من الاوزان المشهورة للجمع المفرد على فعال ... اما في الحواشي الهندية ان المراد بالاحاد اعم ...

وبين واحده التاء نحو ركب مما هو اسم جمع ليس بجمع على الاصح بل الاول اسم جنس والثاني

اسم جمع كالجماعة وقد علمت انهما خارجان عن حد المجموع والفرق بينهما ان اسم الجنس يقع على

الواحد والاثنين وضعا بخلاف اسم الجمع فان قيل الكلم لا يقع على الكلمة والكلمتين وهو

جنس قيل ذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع على انه لا ضير في التزام كون الكلم اسم جمع ايضا وانما

قال على الاصح وهو قول سيبويه لان الاخفش قال جميع اسماء المجموع التي لها احاد من تركيبها

كجامل وباقر وركب جمع وقال الفراء وكذا اسماء الاجناس كتمر وتمرة ونخل ونخلة واما اسم جنس

او جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم فليس بجمع بالاتفاق ونحو ذلك مما يكون الجمع والواحد

فيه متحدا ان صورة جمع اصدق الحد عليه فان التغير الماخوذ فيه اعم من ان يكون بحسب الحقيقة

او بحسب التقدير نحو فلك اذا كان مفردا ضمه قفل واذا كان جمعا ضمه اسد وهو اي المجموع

نوعان صحيح ومكسر فالصحيح اي الجمع الصحيح نوعان تارة يكون لمذكر وتارة لمؤنث فالجمع

الصحيح المذكر ما لحق اخره اي اخر مفرده واو مضموم ما قبلها في حالة الرفع او ياء مكسور ما

قبلها في حالتي النصب والجر ونون عوضا عن الحركة والتنوين على سبيل منع الخلو مفتوحة

لتعادل خفة الفتحة ثقل الواو والضمة ليدل اي ذلك اللحوق او اللاحق فقط او مع الملحوق

على ان معه اي مع مفرده الواحد من حيث معناه اكثر منه ولم يقل من جنسه اكتفاء بما ذكره في التثنية

فان قيل اسم التفضيل يوجب ثبوت اصل الفعل في المفضل عليه والاكثرية في الواحد قيل ثبوت

اصل الفعل اما ان يكون محققا او على سبيل الفرض كما يقال فلان افقه من الحمار واعلم من الجدار

فان كان اخره اي اخر مفرده ياء ملفوظة كالقاضي او مقدرة كقاض قبلها كسرة حذفت

اي الياء مثل قاضون جمع قاض فان اصله قاضيون نقلت ضمة الياء الى ما قبلها بعد سلب حركة

ما قبلها طلبا للخفة وحذفت الياء لالتقاء الساكنين وعلى هذا القياس حالتا النصب والجر

مثل قاضين فان اصله قاضيين حذفت كسرة الياء لثقل اجتماع الكسرتين والياءين فسقطت

لالتقاء الساكنين وان كان اخره اي اخر الاسم الذي اريد جمعه مقصورا اي الفا مفتوحا حذفت

الالف لالتقاء الساكنين وبقي بعد الحذف ما قبلها اي حرف كان قبل الالف على ما كان عليه

مفتوحا ولم يغير ليدل الفتحة على الالف مثل مصطفون في حالة الرفع ومصطفين في حالتي

النصب والجر فاصلهما مصطفيون ومصطفيين قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها

وحذفت الالف لالتقاء الساكنين وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جمع الصحيح المذكر يعني

قوله فان كان اخره الفا ... لم يقل الالف ... عموم ... الحق اخره ... على المنقوص و المقصور والصحيح لكنه ترك ذكر الصحيح لعدم انفهامه بكلم وسلامته عن التغيير

[illegible]

البحث في المجموع وما الحق به

شرط صحة جمعه ان كان اي ذلك الاسم اسمًا محضًا من غير معنى وصفية فيه فمذكر علم يعقل اي فكونه مذكرا علما يعقل من حيث مسماه لا من حيث لفظه وانما اشترط ذلك لكون هذا الجمع اشرف الجموع لصحة بناء الواحد فيه والمذكر العلم العاقل اشرف من غيره فاعطي الاشرف للاشرف فقد فيه الكل كالعين واثنان كالمرأة او واحد نحو اعوج للفرس لم يجمع هذا الجمع واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التاء ملفوظة او مقدرة ليخرج عنه نحو طلحة فانه لا يجمع بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان فانهم اجازوا طلحون بسكون اللام وابن كيسان بفتحها ويدخل فيه نحو ورقاء وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون بالاتفاق لان علم التانيث هو التاء لا الالف فلا يمنع من الجمعية بالواو والنون لان الممدودة تقلب واوا فتصح صورته على التانيث والمقصورة تحذف ويبقى الفتحة قبلها دالة عليها او شرط اي شرط الاسم الذي اريد جمعه جمع المذكر الصحيح ان كان صفة من الصفات غير علم كاسمي الفاعل والمفعول فمذكر يعقل اي انه شرط فالشرط الاول كونه مذكرا يعقل كما مر والشرط الثاني ان لا يكون ذلك الاسم الكائن صفة افعل فعلاء اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة الكائن ذلك الاسم اياها مع المونث بل يكون المذكر على صيغة افعل والمونث على صيغة فعلاء مثل احمر حمراء للفرق بينه وبين افعل التفضيل كافضلون ولم يعكس لان معنى الصفة في افعل التفضيل كامل لدلالته على الزيادة والشرط الثالث ان لا يكون ذلك الاسم فعلان فعلى اي مذكرا غير مستو في تلك الصفة مع المونث بل يكون المذكر على صيغة فعلان والمونث على صيغة فعلى مثل سكران سكرى فانه لا يقال سكرانون للفرق بينه وبين فعلان فعلانة كندمانون ولم يعكس لان فعلان فعلانة اصل في الفرق بين المذكر والمونث لان فيه بالتاء وعدمها والشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف مع المونث مثل جريح وصبور يقال رجل جريح وصبور وامرأة جريح وصبور ولا يجمع بالواو والنون ولا بالالف والتاء فانه لما لم يختص بالمذكر ولا بالمونث لم يحسن ان يجمع جمعا مخصوصا باحدهما بل المناسب ان يجمع جمعا يستويان فيه مثل جرحى وصبر والشرط الخامس ان لا يكون الاسم المذكور متلبسا بتاء التانيث مثل علامة فانه اشهر اجتماع صيغة جمع المذكر وتاء التانيث في لو حذفت التاء لزم اللبس ويحذف نونه اي نون الجمع بالاضافة لما مر في التثنية وقد شذ نحو سنين بكسر السين جمع سنة بفتحها وارضين بفتح الراء وقد جاء اسكانها جمع ارض بسكونها وانما حكم بشذوذهما لانتفاء التذكير والعقل وعدم كونهما

في بيان جمع التكسير

في بيان جمع الصحيح المؤنث

علما او صفة وقد ادرج صاحب اللباب بعض هذه الاسماء تحت قاعدة كلية اخرجها عن الشذوذ

منها سنين وامثاله وابقى بعضها على الشذوذ منها ارضين وامثاله فمن اراد تفصيل ذلك

فليراجع اليه **المؤنث** اي الجمع الصحيح المؤنث **ما الحق** اي جمع لحق **اخره** اي اخر

مفرده الف وتاء **وشرطه** اي شرط الجمع الصحيح المؤنث **ان كان** مفرده **صفة وله** اي وللذلك

المفرد **مذكر فان يكون** مذكره اي مذكر ذلك المفرد جمع بالواو والنون لئلا يلزم مزية الفرع

على الاصل **وان لم يكن له** اي لمفرده مذكر جمع بالواو والنون **فان لا يكون** اي فشرط صحة جمعيته

ان لا يكون مجردا عن تاء التانيث كحائض لانه لا يقال في جمع حائضة حائضات فلو قيل في جمع

حائض ايضا حائضات لزم الالتباس **والا** عطف على قوله ان كان صفة اي وان لم يكن المؤنث

صفة بل كان اسما **جمع** هذا الجمع **مطلقا** اي من غير اعتبار شرط مثل طلحات وفي بنات في جمع

طلحة وزينب وفي شرح الرضي ان هذا الاطلاق ليس بسديد لان الاسماء المؤنثة اللاتي بلا تاء مقدرة

كنار وشمس ونحوهما من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا يطرد فيها الجمع بالالف والتاء بل هو فيها

مسموع كالسموات والكائنات وذلك لخفاء هذه التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة

جمع التكسير ما تغير اي جمع تغير بناء واحده من حيث نفسه وامور الداخلة فيه

كما هو المتبادر فلا ينتقض بجمع السلامة لتغير بناء واحده بلحوق الحروف الخارجية الزائدة به

وايضا المتبادر من التغيير تغيير يكون لحصول الجمعية فلا ينتقض ايضا بمثل مصطفون فان تغير

الواحد فيه يلزم بعد حصول الجمعية واما التغير المذكور في تعريف الجمع مطلقا فهو اعم من ان يكون

من حيث ذات الواحد او من حيث الامور الخارجية الزائدة كما يدل عليه ما ء الابهامية

المفيدة للعموم في قوله بتغير ما سواء كان ذلك التغير حقيقيا كرجال وافراس او اعتباريا كالفلك

كما في جمع القلة وهو ما يطلق على ثلاثة وعشرة وما بينهما **افعل** اي جمع يكون على وزن

افعل كافلس جمع فلس **وافعال** اي جمع يكون على وزن افعال كافراس جمع فرس وعلى هذا القياس

معنى البواقي **وافعلة** كارغفة جمع رغيف **وفعلة** كغلمة جمع غلام **والجمع الصحيح** مذكرا كان

كمسلمين او مؤنثا كمسلمات وفي شرح الرضي ان الظاهر انهما اي جمعي السلامة لمطلق الجمع من غير

نظر الى القلة والكثرة فيصلحان لهما **وما عدا ذلك** المذكور من الاوزان والجمع الصحيح جمع

كثرة يطلق على ما فوق العشرة الى ما لا نهاية له وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك

الاخر كقوله تعالى ثلاثة قروء مع وجود اقراء **المصدر اسم الحدث يعني**

قوله كما هو المتبادر فيه ان التغير في تعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو فلك اذ التغير الاعتباري خارج عن المتبادر الا ان يقال للخروج عن المتبادر الا خروج ولهذا دافعه بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار الامر اللاحق فهو في المتبادر في الاول دون الثاني بان تغير نحو افراس ايضا باعتبار الامور اللاحقة فيه زيادة الالف وسكون الفاء الا ان يقال لا ينكر في افراس التغير باعتبار الامور الداخلة حيث عرض

... اما اذا كان جمع التكسير فيها في القلة والكثرة وكذا ما عدا السنة للكثرة اذا لم يجمع فيه جمع الاقل كاجادل

ومصانع بذا واعلم ان كون جمع القلة في هذه الاوزان الاربعة مع الجمعين هو المشهور وزاد الفراء فعلة كاكلمة جمع اكم وزاد بعضهم افعلاء كاصدقاء جمع صديق انتهى

الحدث اسم يدل على الحدث مطابقة لا لفظ زائد تضمنها بحذف ... عام

بالحدث

بالحدث معه بما يغيره سواء قصد عنه كالضرب والمشي او لم يقصد عنه كالطول والقصر الجاري
على الفعل والمراد بجريانه على الفعل ان يقع بعد اشتقاق الفعل منه تاكيدا له او بيانا لنوعه
او عدده مثل جلست جلوسا او جلسة وجلسة فتمثل القادرية والعالمية ومثل ويل له
وويحا له مما لم يشتق الفعل منه لا يكون مصدرا وان كان الاخيران مفعولا مطلقا وهو اي
المصدر من الثلاثي المجرد سماع اي سماعي يرتقي عدده الى اثنين وثلاثين كما بين في كتب التصريف
وفي غيره اي غير الثلاثي المجرد يعني الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه قياس اي قياسي
كما تقول كل ما كان ماضيه على افعل فمصدره على افعال وكل ما كان ماضيه على استفعل فمصدره
على استفعال مثل اخرج اخراجا واستخرج استخراجا الى غير ذلك مما علمته في علم التصريف
ويعمل اي المصدر بالقطع عمل فعله المشتق منه حال كونه ماضيا نحو عجبني ضرب زيد عمرا امس و
حال كونه غيره اي غير ماض مستقبلا كان او حالا نحو عجبني اكرام عمرو خالدا غدا او الآن وذلك
العمل لمناسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار المشابهة فلهذا لم يشترط فيه الزمان كاسمي الفاعل و
المفعول اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني عمل المصدر عمل فعله بالقطع مشروط بان لا يكون مفعولا
مطلقا فانه اذا كان مفعولا مطلقا فسيجيء حكمه ولا يتقدم معموله اي معمول المصدر عليه لكونه
بتقديره بالفعل مع ان وفي شيء مما هو في حيز ان لا يتقدم عليه فلا يقال عجبني عمرا ضرب زيد ولا يضمر
اي معموله فيه او يكون الظرف مفعول ما لم يسم فاعله لانه لو اضمر فيه لاضمر في المثنى والمجموع قياسا
على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين نظرا الى المصدر والفاعل ولما كان تثنية الفعل
وجمعه جمعين في الحقيقة الى الفاعل وكذا في اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يلزم فيها محذور
بخلاف المصدر فانه في نفسه يثنى ويجمع ولانه ان اضمر فيه يستلزم الاستتار فانه اذا كان
بارزا لم يكن مضمرا فيه بل مضمرا مطلقا فلا حاجة الى اعتبار فيه الاستتار عليحده ليخرج مثل ضربي
زيد حاصل ولا يلزم ذكر الفاعل اي فاعل المصدر لا مظهرا ولا مضمرا نحو عجبني ضرب زيد لان
النسبة الى فاعل ما غير ماخوذة في مفهومه فلا يتوقف تصور مفهومه عليه بخلاف الفعل واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة ويجوز اضافته الى الفاعل مع ان اعماله منونا اولى لانه اقوى مشابهة
للفعل لكونه نكرة نحو قوله تعالى ولولا دفع الله الناس وقد يضاف اي المصدر الى المفعول سواء
كان مفعولا به او ظرفا او مفعولا له على قلة بالنسبة الى الفاعل نحو ضرب اللص الجلاد وضرب يوم
الجمعة وضرب التاديب واعماله اي اعمال المصدر متلبسا باللام اي بلام التعريف قليل لانه عند

عمله مقيد بان مع الفعل فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ينبغي ان لا يدخل على المصدر

المقيد به ولكن جوز ذلك على قلة فرقا بين الشيء وبين المقيد به وقيل لم يات في القران شيء من المصادر

المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء عاملا بحرف الجر كقوله تعالى لا يحب الله

الجهر بالسوء فان كان المصدر مفعولا مطلقا اصرح فلا عمل له اعتبارا بالذي هو الفعل فالعمل للفعل

من غير تجويز ان يكون للمصدر اذ لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي سواء كان الفعل مذكورا

نحو ضربت زيدا ضربا او محذوفا غير لازم نحو ضربا زيدا وان كان اي المصدر مفعولا مطلقا

واقعا بدلا عنه اي من الفعل وهو ما كان حذف فعله لازما نحو سقيا له وشكرا له وحمدا له

فوجهان اي فيجوز فيه وجهان عمل الفعل للاصالة وعمل المصدر للنيابة وقيل عمل المصدر

وعمله للبدلية ففي قوله وجهان وجهان وانما فصل بين قسمي المصدر اعني ما لم يكن مفعولا مط

وما كان اياه بالجمل المعترضة لبيان بعض احكام عمل المصدر لان عمل المصدر في القسم الاول اكثر

واظهر فلو اخر عن القسمين توهم تعلقها بالقسمين على سواء اسم الفاعل ما اشتق

اي اسم اشتق من فعل اي حدث موضوعا ذلك الاسم لمن قام اي الفعل به اي لذات ما قام به

الفعل ولو قال لما قام به الفعل لكان اولى لان ما جهل امره يذكر بلفظة ما ولعله قصد

التغليب بمعنى الحدوث يعني بالحدوث تجدد وجوده له وقيامه به مقيدا باحد الازمنة

الثلاثة قال المصنف في شرحه قوله ما اشتق من فعل يدخل فيه المحدود وغيره من اسمي المفعول

والصفة المشبهة وغير ذلك وقوله لمن قام به يخرج عنه ما عدا الصفة المشبهة لان الجميع ليس

لمن قام به وقوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها على ان تدل على معنى

ثابت والظاهر ان اسم التفضيل داخل في الجميع الذي حكم عليه بانه ليس لمن قام به والحق ان ذلك

لان المتبادر من قوله ما اشتق لمن قام به ان يكون موضوعا لمن قام به ويكون من قام به تمام

المعنى الموضوع له من غير زيادة ونقصان فلو ضم الى اصل الفعل معنى اخر كالزيادة فيه ووضع له

اسم لا يصدق على هذا الاسم انه موضوع لمن قام به الفعل بل لمن قام به الفعل مع زيادة فبقوله

لمن قام به خرج اسم التفضيل فانه موضوع لمن قام به الفعل مع الزيادة على اصل الفعل في نفسه

اكثر الشارحين المصنف واسند اخراج اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث كما اسند اخراج

الصفة المشبهة اليه ظنا منهم ان الاشتقاق لمن قام به شامل لاسم التفضيل ولم يتنبهوا ان اشتقاقه

متضمن معنى الوضع كما علمت فليس اسم التفضيل موضوعا لمن قام به بل له مع الزيادة وتحديد

في بيان اسم الفاعل

ان صيغة المبالغة على هذا التقدير يخرج من التعريف ولا يبعد ان يلتزم ذلك ويدل عليه حصره

صيغ اسم الفاعل فيما حصره وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل وفي الرضي

الشريف الشريفة ما معناه ان صيغة اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على فاعل كضارب وقائل وسائر

واكل وكل ما اشتق من مصادر الثلاثي لمن قام به لا على هذه الصيغة فهو ليس باسم فاعل بل

هو صفة مشبهة او افعل التفضيل او صيغة المبالغة كحسن واحسن ومضراب وصيغته اي صيغة

اسم الفاعل من مجرد الثلاثي على زنة فاعل ومن غيره اي من الثلاثي المزيد فيه او من الرباعي مجردا او مزيدا فيه

على صيغة المضارع المعلوم بميم اي مع ميم مضمومة موضوعة في موضع حرف المضارعة

سواء كان حرف المضارعة مضموما او لا ومع كسر ما قبل الآخر ان لم يكن فيما قبل آخر المضارع

كسر كما في يتفعل ويتفاعل ويتفعلل نحو مدخل فيما وضع الميم موضع حرف المضارعة المضموم

ومستغفر فيما وضعت موضع حرف المضارعة المفتوح ولو افهم متفاعل مقام مستغفر كان

مثال الكسر الغير الواقع في آخر المضارع ايضا مذكورا فكان يكون لكل من قسمي الميم مثال يكون لكل

من قسمي الكسر ايضا مثال ويعمل اي اسم الفاعل عمل فعله فان كان فعله لازما يكون هو ايضا لازما

ويعمل عمل فعله اللازم فان كان متعديا الى مفعول واحد يكون هو ايضا متعديا الى مفعول

واحد وان كان متعديا الى اثنين كان هو ايضا كذلك وكما ان فعله يتعلق الى الظرفين والحال

والمصدر والمفعول له والمفعول معه وسائر الفضلات كذلك يتعلق هو اليها بشرط معنى الحال

او الاستقبال اي يعمل اسم الفاعل حال كونه متلبسا بشرط اي بشيء يشترط عمله به من معنى هو زمان

الحال والاستقبال فالاضافة بيانية وانما اشترط احدهما لان عمله لشبهه المضارع

فيلزم ان يخالفه في الزمان نحو زيد ضارب غلامه عمرا الآن او غدا والمراد بالحال والاستقبال

اعم من ان يكون تحقيقا او حكاية كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد فان باسط

ههنا وان كان ماضيا لكن المراد حكاية الحال ومعناها ان يقدر المتكلم باسم الفاعل العامل

بمعنى الماضي كانه موجود في ذلك الزمان او يقدر ذلك الزمان كانه موجود الآن وبشرط الاعتماد

اي اعتماد اسم الفاعل على صاحبه اي على المتصف به وهو المبتدأ او الموصول او الموصوف او ذو الحال

لتقوية جهة الفعل من كونه مسندا الى صاحبه نحو زيد ضارب ابوه وجاء الضارب ابوه وجاء رجل

ضارب ابوه وجاء زيد راكبا فرسه او اعتماده على الهمزة الاستفهامية او نحوها من الفاظ الاستفهام

او ما النافية ونحوها من حروف النفي كلا وان لان الاستفهام والنفي بالفعل اولى فازداد بهما

شبهه للفعل نحو اقائم زيد واقائم الزيدان وما قائم زيد وما قائم الزيدان فان كان اسم
الفاعل المتعدي للماضي اي للزمان الماضي بالاستقلال او في ضمن الاستمرار وارىد ذكر مفعوله
وجبت الاضافة اي اضافة اسم الفاعل الى مفعوله معنى اي اضافة معنوية لفوات شرط الاضافة
اللفظية مثل زيد ضارب عمرو امس خلافا للكسائي فانه ذهب الى عدم وجوب اضافته لانه يعمل
عنده سواء كان بمعنى الماضي او الحال او الاستقبال فيجوز ان يكون منصوبا على المفعولية وعلى
تقديرها اضافته ليست اضافة معنوية لانها عنده من قبيل اضافة الصفة الى معمولها وتمسك
الكسائي بقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه بالوصيد وقد مر الجواب عنه فان كان له اي لاسم الفاعل
معمول آخر غير ما اضيف اسم الفاعل اليه فبفعل مقدر اي فانتصابه بفعل مقدر لا باسم الفاعل
نحو زيد معطي عمرو درهما امس فدرهما منصوب باعطى المقدر لا بانه لما قيل معطي عمرو قيل ما اعطاه
فقيل درهما اي اعطاه درهما فان دخلت اللام الموصولة على اسم الفاعل استوى الجميع اي جميع الازمنة
فتقول مررت بالضارب ابوه زيدا امس كما تقول مررت بالضارب ابوه زيدا الآن او غدا لانه فعل
بالحقيقة عدل عن صيغة الفعل الى صيغة الاسم لكراهتهم ادخال اللام عليه وما وضع منه
اي من اسم الفاعل بتغيير صيغته الى اخرى بحيث يخرج عن حد اسم الفاعل للمبالغة في الفعل المشتق
منه كضراب وضروب ومضراب بمعنى كثير الضرب وعليم بمعنى كثير العلم وحذر بمعنى كثير الحذر
مثله اي مثل اسم الفاعل في العمل واشتراط ما يشترط به عمله هذا على تقدير ان يكون صيغ المبالغة
خارجة عن حد اسم الفاعل واما اذا كانت داخلة فيه فمعنى هذه العبارة ان صيغ اسم الفاعل
اذا كانت للمبالغة مثله اي مثل اسم الفاعل اذا لم يكن للمبالغة نحو زيد ضراب ابوه عمروا
الآن او غدا او مررت بزيد الضراب عمروا الآن او غدا او امس وما فيه من معنى المبالغة ناب
مناب ما فات من المشابهة اللفظية والمثنى من اسم الفاعل ومما وضع منه للمبالغة وكذلك
المجموع منهما مصححا كان او مكسرا مثله اي مثل اسم الفاعل اذا كان مفردا في العمل وشروطه
لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة من حيث انها بالحاق علامتي التثنية والجمع تقول
الزيدان ضاربان والزيدون ضاربون عمروا الآن او غدا والزيدان الضاربان او الزيدون
الضاربون عمروا الآن او غدا او امس ويجوز حذف النون اي نون المثنى والمجموع مع العمل
في معموله بنصبه على المفعولية بخلاف ما اذا كان مضافا اليه فان حذفها واجب ومع التعريف
تخفيفا مفعول له للحذف اي يجوز حذفها بوجود هذين الشرطين لقصد التخفيف لطول

قوله
اللام الموصولة
اي فيه اللام
بالموصولة ...
لام التعريف فانه اذا دخل
اسم الفاعل لا يعمل عن اشتراط
من شرائط العمل صرح به الرضي ... الخفي
ان قوله واذا دخلت اللام مستغنا عنه في
المغني عن قوله الشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة في الصاحب وقد
دل ما سبق انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستغنى

قوله
فبفعل مقدر
قال ... في الاجود
ان القول ههنا انما نصب
اسم الفاعل المفعول الثاني
ضرورة انه لما لم يمكن الاضافة اليه لانه
اضيف الى المفعول الاول فاكتفى في الاعمال
في اسم الفاعل بمعنى الماضي من معنى الفعل
ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غيره
لانه لا ضرورة ولهذا لم يوجد
عاملا في المفعول الاول في
موضع من المواضع مع
كثرة دوره

في بيان اسم المفعول

الصلاة بها كقرائة من قرأ المقيمي الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما على تقدير التنكير
مثل قوله تعالى الذائقون العذاب بالنصب فهما ضعيف لان اسم الفاعل لم يقع صلة اللام
والقرائة بها الاعتماد عليه اسم المفعول هو ما اشتق من فعل اى حدث
موضوعاً لمن وقع عليه اى لذات ما من حيث وقوع الفعل عليه فمضروب موضوع لذات ما
وقع عليه الضرب واعتذار اقامته من مقام ما مر في اسم الفاعل فقوله ما اشتق من فعل شامل
لجميع الامور المشتقة المصدر وقوله لمن وقع عليه يخرج ما عدا المحدود كاسم الفاعل والصفة
المشبهة واسم التفضيل سواء وضع لتفضيل الفاعل او لتفضيل المفعول فانه مشتق من فعل
لموصوف بزيادته على الغير في ذلك الفعل واسم المفعول موضوع لمن وقع عليه الفعل فقط وصيغته
من الثلاثي المجرد على زنة مفعول كمضروب ومن غيره اى من غير الثلاثي المجرد على صيغة اسم الفاعل
بفتح ما قبل الآخر لخفة الفتحة وكثرة المفعول كمستخرج بفتح الراء وامره اى شانه وحاله في العمل
اى عمل النصب والاشتراط اى اشتراط عمله باحد الزمانين والاعتماد على صاحبه والهمزة او ما
كامر اسم الفاعل اى مثل شانه وحاله واذا كان معرفا باللام يعمل بمعنى الماضي ايضا فهو يرفع
ما يقوم مقام الفاعل ولو كان هناك مفعول آخر يبقى على نصبه نحو زيد معطى غلامه درهما
الآن او غدا او المعطى غلامه درهما الآن او غدا او امس الصفة المشبهة باسم
الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث ما اشتق من فعل لازم احتراز عن اسم الفاعل
واسم المفعول المتعدى اى لما قام به على معنى الثبوت لا بمعنى الحدوث احترازا عن نحو قائم
وذاهب مما اشتق من فعل لازم لمن قام به بمعنى الحدوث فانه اسم فاعل لا صفة مشبهة وللا
اعم من ان يكون لازما ابدا او عند الاشتقاق كرحيم فانه مشتق من رحم بكسر العين بعد
نقله من رحم بضمها فلا يقال رحيم الا من رحم بضم الحاء اى صار الرحم طبيعة له والمراد بكونه
بمعنى الثبوت انه يكون كذلك بحسب اصل الوضع فيخرج عنه نحو ضامر وطالق لانهما بحسب اصل
الوضع للحدوث ثم عرض لهما الثبوت بحسب الاستعمال وصيغتها اى صيغة الصفة المشبهة مع اختلاف
انواعها مخالفة لصيغة اسم الفاعل او لصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل من الثلاثي المجرد
فلا تجيء صيغتها على هذا الوزن قطعا على حسب السماع اى كائنة على قدره بحيث لا يتجاوز
فالظرف منصوب على انه حال من المستكن في مخالفة او صفة لمصدر محذوف اى مخالفة كائنة على
قدر ما سمع وخص مخالفتها لصيغة اسم الفاعل بالبيان مع انها مخالفة لصيغة اسم المفعول

ايضا الزيادة اختصاصها باسم الفاعل لكونها مشبهة به ولكون عملها لمشابهتها اياه فيما ذكر
لحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لكونها بمعنى الثبوت
فلا معنى لاشتراطه فيها واما اشتراط الاعتماد فمعتبر فيها الا ان الاعتماد على الموصول لا يتاتى
فيها لان اللام الداخلة عليها ليست بموصولة بالاتفاق وتقسيم مسائلها اى جعلها قسما
قسما وبيان حكم كل قسم وليسمى كل قسم مسئلة لانه يسئل عن حكمه وتحت عنه ان يكون الصفة
متلبسة باللام او مجردة عنها وعلى كل من التقديرين معمولها اما مضاف او متلبس باللام
او مجردة عنهما اى عن اللام والاضافة فهذه الاقسام ستة حاصلة من ضرب الاثنين فى الثلاثة
والمعمول اى معمول الصفة المشبهة فى كل واحد منها اى من هذه الاقسام الستة مرفوع تارة و
منصوب تارة ومجرور تارة اخرى فعلى هذا صارت اقسام مسائلها ثمانية عشر قسما حاصلة
من ضرب الاقسام الثلاثة التى للمعمول من حيث الاعراب فى الاقسام الحاصلة من قبل فالرفع فى المعمول
على الفاعلية اى فاعلية الصفة والنصب على التشبيه اى تشبيه معمول الصفة بالمفعول فى المعمول
المعرفة وعلى التميز اى جعل معمول الصفة تميزا فى المعمول النكرة هذا عند البصريين وقال الكوفيون
بل هو على التميز فى الجميع لانهم يجوزون تعريف المميز وقال بعض النحاة على التشبيه بالمفعول فى
الجميع وقال الشارح الرضى والاولى التفصيل والجر فى المعمول على الاضافة اى اضافة الصفة
اليه وتفصيلها اى تفصيل هذه الاقسام فى ضمن امثلة جزئية قولنا حسن وجهه بتنوين الصفة
ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه على التشبيه بالمفعول وبحذف التنوين وجر وجهه بالاضافة
فهذا التركيب ثلاثة اى ثلاثة امثلة من الامثلة المقصودة ذكرها لتوضيح الاقسام باعتبار
اختلاف معمول الصفة رفعا ونصبا وجرا وكذلك اى مثل هذا التركيب فى كونه امثلة ثلاثة
حسن الوجه بالوجوه المذكورة وحسن وجه عطف على حسن الوجه اى هو ايضا بالوجوه المذكورة
امثلة ثلاثة الحسن وجهه بادخال اللام على الصفة ورفع وجهه بالفاعلية او نصبه بالتشبيه بالمفعول
او جره بالاضافة وانما غير الاسلوب بترك العاطف اشارة الى انه شروع فى قسم اخر من الصفة
المشبهة لان الامثلة السابقة كانت الصفة مجردة عن اللام وهذه الصفة ذات لام الحسن الوجه
بالوجوه الثلاثة الحسن وجه ايضا بهذه الوجوه وانما قدم الصفة الكائنة باللام فى اول تقسيم
المسائل على الصفة المجردة عن اللام لان مفهوم الاول وجودى والثانى عدمى وعكس الترتيب
فى تفصيلها لان اقسام الصفة المجردة اشرف لان فيها واحدا منها مختلف فيه وسائر الاقسام

قوله فعلها مطلقا اى من غير اشتراط زمان لان اشتراط الزمان انما هو لكونها صفة مشبهة لانها موضوعة للثبوت والزمان يستلزم الحدوث

قوله ليست بموصولة بالاتفاق بل هو حرف التعريف وانما لم يكن موصولة لان الداخل اللام الموصولة وان كان بصورة اسماء الفاعل الا ان ذلك الاسم فى معنى الفعل وقائم مقامه لما عرفت ولا يتاتى فى الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت والفعل لكون الزمان جزءا من مفهومه يدل على التجدد فلا يقوم مقامه فلا تدخل عليهما ما ينبغى ان يدخل على الصفة

البحث في الصفة المشبهة

صحيح بخلاف اقسام ذات اللام فان قسمين منها ممتنع كما قال اثنان منها اي من تلك الاقسام ممتنعان احدهما الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف بواسطة او غير واسطة مثل الحسن وجهه والحسن وجه غلامه لعدم افادة الاضافة فيه خفة اذ الخفة في الصفة المشبهة اما بحذف التنوين او النون كحسن وجهه بالاضافة او بحذف ضمير الموصوف فاعل الصفة او بما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة مثل الحسن الوجه والحسن وجه الغلام او بحذفهما معا ولا خفة فيه بواحد منهما وثانيهما ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المجرد عن اللام مثل الحسن وجه او وجه غلام لان اضافة الحسن الى وجه وان افادت التخفيف بحذف الضمير واستتاره في الصفة لكنهم لم يجوزوها لان اضافة المعرفة الى النكرة وان كانت لفظية مفيدة للتخفيف لكنها في الصورة تشبه عكس المعهود من الاضافة واختلف في صورة كانت الصفة فيها مجردة عن اللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف مثل حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على قبح في ضرورة الشعر والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة ووجه الاستقباح انهم انهم انما ارتكبوا الفصل التخفيف فيقتضي ان يبلغ اقصى ما يمكن منه ويقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغنا عنه بما استكن في الصفة والذي اجازها بلا قبح نظر الى حصول الشيء من التخفيف في الجملة وهو حذف التنوين والبواقي من الاقسام الثمانية عشر التي خرجت منها الاقسام الثلاثة المذكورة وهي خمسة عشر فمنها ما كان فيه ضمير واحد منها اي من تلك البواقي اما في الصفة وهو سبعة اقسام الحسن الوجه بنصب المعمول والحسن الوجه بجره وحسن الوجه بنصبه وحسن الوجه بجره والحسن وجها وحسن وجها وحسن وجه بجره واما في المعمول مثل الحسن وجهه وحسن وجهه برفعه فيهما وهما قسمان والمجموع تسعة احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان وما كان فيها ضميران منها احدهما في الصفة والاخر في المعمول مثل حسن وجهه والحسن وجهه بنصب فيهما وهو قسمان حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه غير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة وما لا ضمير فيه منها وهو اربعة اقسام الحسن الوجه وحسن الوجه وحسن وجه والحسن وجه برفعه فيها قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولما كان وجود الضمير غير ظاهر في الصفة مثل ظهوره في المعمول احتيج الى قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه فقال في مقام ضبط معمول الصفة بها فلا ضمير فيها اي في الصفة لان معمولها ح فاعلها ولو كان فيها ضمير

يلزم

يلزم تعدد الفاعل فهي اي تلك الصفة ح كالفعل يعني ان الفعل لا يثنى ولا يجمع بتثنية فاعل
الظاهر وجمعه كذلك تلك الصفة لا يثنى ولا تجمع بتثنية معمولها وجمعه والا اي وان
لم يكن يرفع معمول الصفة بها بل تنصب او تجر فيهما ضمير الموصوف ليكون فاعلا لها فتؤنث
اي الصفة بتأنيث الموصوف فتقول هند حسنة وجها وتثنى اي الصفة اذا كان الموصوف
تثنية مثل الزيدان حسنا وجه وحسنان وجها وتجمع ايضا الصفة اذا كان الموصوف جمعا
مثل الزيدون حسنوا وجه وحسنون وجها واسما الفاعل والمفعول الغير المتعديين اي
اسم الفاعل الغير المتعدي الى مفعول واسم المفعول الغير المتعدي ايضا الى مفعول لاشتقاقه
من الفعل المتعدي الى مفعول واحد فانه اذا بني اسم المفعول منه اقيم ذلك المفعول مقام الفاعل
فبقي غير متعد الى مفعول مثل الصفة المشبهة في ذلك اي فيما ذكر من الاقسام الثمانية يعني
في رفعهما الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله ونصبهما بهما ونصبا فانهما تقول زيد قائم الاب
ومضروب الاب برفع الاب ونصبه وجره واذا كانا متعديين لا يجوز اضافتهما اليهما ولا نصبهما
لئلا يلزم الالتباس بالمفعول فانا اذا قلنا مثلا زيد ضارب اباه وزيد معط اباه لم يعلم ان
اباه في المثال الاول مفعول الضارب او فاعل له نصب تشبيها بالمفعول وفي المثال الثاني انه مفعول
ثان لمعط او مفعول اول اقيم مقام الفاعل ونصب تشبيها بالمفعول والمفعول الثاني محذوف
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب نحو زيد هاشمي الاب مرفوعا ومنصوبا ومجرورا

اسم التفضيل ما اشتق اي اسم اشتق من فعل اي حدث لموصوف قام به الفعل
او وقع عليه التعميم لقصد شمول تعريف اسم التفضيل اعني ما بني للفاعل وما بني للمفعول
بزيادة على غيره في اصل ذلك الفعل والباء في قوله بزيادة اما ظرف لغو للموصوف اي لذات
متصفة بتلك الزيادة او ظرف مستقر اي لموصوف متلبس بتلك الزيادة وقوله ما اشتق من فعل
شامل لجميع المشتقات وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان المراد بالموصوف
ذات مبهمة ولا ابهام في تلك الاسماء وقوله بزيادة على غيره يخرج اسم الفاعل والمفعول و
الصفة المشبهة وهو اي اسم التفضيل من حيث صيغته افعل للمذكر وفعلى للمؤنث وان
كان بحسب الاصل الوضع في مثل خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر فخففتا بالحذف لكثرة
الاستعمال وقد يستعملان على الاصل وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من جرد ثلاثي
لا رباعي مجرد ولا مزيد فيه ليمكن بناء افعل وفعلى منه اذ البناء من الرباعي والثلاثي المزيد فيه

البحث في اسم التفضيل

مع المحافظة على تمام حروفه متعذر لأن هذه الصيغة لا تسع الزيادة على ثلاثة أحرف ومع
إسقاط بعضها يلزم الالتباس فإنه لا يعلم حينئذ أنه مشتق من الرباعي أو الثلاثي المجرد أو
المزيد فيه فإن هذه الحروف الثلاثة يحتمل أن تكون تمام حروف ثلاثي مجرد أو بعض
حروف رباعي مجرد كلها أصول ويكون من حروف المزيد فيه إما من أصوله أو من زوائده
أو ممتزجا منهما فلا يتبين ما هو المشتق منه فلا يتعين المعنى وليس بلون أي من ثلاثي مجرد
ليس بلون ولا عيب ظاهر لأن منهما اشتق أفعل لغيره أي لغير اسم التفضيل كأحمر وأعور
فلو اشتق اسم التفضيل أيضا منهما لالتبس أن المراد ذو حمرة وعور أو زائده الحمرة أو العور وهذا
التعليل إنما يتم إذا بين أن أفعل الصفة مقدم بناؤه على أفعل التفضيل وهو كذلك لأن
ما يدل على ثبوت مطلق الصفة يتقدم بالطبع على ما يدل على زيادة على الآخر في الصفة و
الأولى موافقة الوضع الطبع مثل زيد أفضل الناس فإن الأفضل اشتق من ثلاثي مجرد ليس
بلون ولا عيب وهو الفضل فإن قصد غيره أي غير الثلاثي المجرد بأن يراد أن يدل على أن لأحد
زيادة فيه على غيره يتوصل إليه أي إلى غير الثلاثي المجرد بأشد ونحوه مثل هو أشد استخراجا
مثال للثلاثي المزيد فيه وبياضا مثال للون وعمى مثال للعيب وحيث قيد العيب بالظاهر
لا يرد نحو أجهل وأبلد ولكن يرد أنه صح على هذا التقدير اشتقاق أحمق على معنى التفضيل
فإنه لا فرق بين الجهل والبلادة والحمق ولكنهم حكموا بشذوذه في نحو أحمق من ابن هبنقة والجواب
بأن المراد بالحمق ما يبدو من آثار البلادة في الظاهر كما حكي عن ابن هبنقة من تعليق خرزات وعظام
وخزف على عنقه وهو ذو لحية طويلة فسئل عن ذلك فقال لأعرف بها نفسي ولا أضل و
تقلدها ذات ليلة أخوه بقلادته فلما أصبح قال يا أخي أنت أنا فمن أنا فقضيته سائرة من حمق ابن
هبنقة فإنه يقتضي جواز اشتقاق أحمق منه لأنه لا يكون بهذا التأويل قياسا وأن يكون
اشتقاق أجهل وأبلد لمن يكون آثار جهله وبلادته ظاهرة على سبيل الشذوذ ولا يقول
بذلك عاقل والشارح الرضي عد أحمق من قبيل أبلد حيث قال وينبغي أن يقال من الألوان و
العيوب الظاهرة فإن الباطنة يبنى منها أفعل التفضيل نحو فلان أبلد من فلان وأحمق وقياسه
أي القياس الواقع في اسم التفضيل اشتقاقه للفاعل لا للمفعول لأنه لو اشتق لكل منهما
لاطرد كثرة الالتباس فاقتصروا على الأشرف وقد جاء للمفعول على خلاف القياس في
مواضع قليلة نحو أعذر لمن هو أشد معذورية وألوم لمن هو أشد ملومية وعلى هذا

قوله على هذا التقدير أي على تقدير أن المراد العيب الظاهر ينبغي صحة أحمق من غير شذوذ مع أنهم حكموا عليه بالشذوذ لمعة اله

قوله من حمق ابن هبنقة قد يذكر هذا في تمام لفظ الأبل والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب القاموس أنه هبنقة من غير زيادة الابن قال فيه وذو الودعات هبنقة يزيد بن ثروان لمعة اله

الغبا

القياس اشتغل واشهر واعرف في تستعمل اي اسم التفضيل على احد ثلاثة اوجه وهي استعماله
بالاضافة او من او اللام على سبيل الانفصال الحقيقي فلا بد من واحد منها لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره فلا بد فيه من ذكر الغير الذي هو المفضل عليه وذكره مع من والاضافة ظاهر واما
مع اللام فهو في حكم المذكور ظاهرا لان تستعمل باللام للمعهود بتعيين المفضل عليه
مذكور قبله لفظا او حكما كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت عمرو الافضل اي الشخص
الذي قلت انه افضل من زيد فعلى هذا لا يكون اللام في افعل التفضيل الا للعهد فيجب ان
تستعمل اما مضافا نحو زيد افضل الناس او بمن نحو زيد افضل من عمرو او معرفا باللام نحو
زيد الافضل فلا يجوز الجمع بين الاثنين منها نحو زيد الافضل من عمرو والا يكون ذكر اللام
او من لغوا واما قوله ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية
بل للتبعيض اي لست من بينهم بالاكثر حصى ولا يجوز خلوه عن الكل ايضا لفوات الغرض نحو
زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه مثل الله اكبر ويجوز ان يقال في مثله ان المحذوف هو
المضاف اليه اي اكبر كل شيء او انه من مع مجروره اي اكبر من كل شيء فاذا اضيف اي اسم التفضيل
فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة اي احدهما زيادة الموصوف المقصود به
على من اضيف اليه اي على ما اضيف اسم التفضيل اليه باعتبار تحققه في ضمن بعضهم والا
يلزم تفضيل الشيء على نفسه وانما كان هذا الاستعمال اكثر لان وضع افعل التفضيل الشيء
على غيره فالاولى ذكر المفضل عليه فيشترط في استعماله بهذا المعنى ان يكون موصوفه بعضا
منهم داخلا فيهم بحسب مفهوم اللفظ وان كان خارجا عنهم بحسب الارادة لان المقصود من
استعماله بهذا تفضيل موصوفه على مشاركيه في هذا المفهوم العام مثل زيد افضل الناس
اي افضل من مشاركيه في هذا النوع فلا يجوز بهذا المعنى قولك يوسف احسن اخوته لخروجه
عنهم اي عن الاخوة باضافتهم اليه والثاني ان تقصد زيادة مطلقة اي ثاني معنييه زيادة
مقصودة مطلقة غير مقيدة بان يكون على المضاف اليه وحده ويضاف اسم التفضيل الى ما
اضيف اليه للتوضيح اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه كما يضاف سائر الصفات نحو مصارع
مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف اليه فيجوز بهذا المعنى ان
تضيفه الى جماعة هو داخل فيهم نحو قولك نبينا صلى الله عليه وآله افضل قريش اي افضل الناس
من بين قريش وان تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته

قوله احدهما زيادة الموصوف الغرض من هذا التقدير دفع
الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة المصنف تقريره
ان
المعنى
بمعنى المقصود
فللمعنيان المقصودان
وان القصد مصدر بمعنى القصد
فالتقدير احد المقصودين قصد
الزيادة فحمل فيه المصدر على المفعول
وهو غير جائز وحاصل لدفع ان قوله ان يقصد
مصدر مضاف الى الزيادة بحسب المال وهذا المصدر بمعنى
المفعول والاضافة وفيه من التكلف ما لا يخفى والاولى في
الجواب ان المضاف محذوف اي احد معنييه

البحث في اسم التفضيل

فان يوسف لا يدخل في جملة اخوة يوسف وان تضيفه الى غير جماعة نحو فلان اعلم بغداد اى اعلم
مما سواه وهو مختص بنبيل الالهام مقتنا عنهم او مسكنه ويجوز في النوع الاول من نوعي اسم التفضيل
المضاف وهو الذي يقصد به الزيادة على من اضيف اليه الافراد اى افراد اسم التفضيل وان كان موصوفه
مثنى او مجموعا وكذا التذكير وان كان موصوفه مؤنثا نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او
الهندان او الهندات افضل الناس وهذا لانه شابه افعل من الذي ليس فيه الا الافراد والتذكير في
كون المفضل عليه مذكورا معه والمطابقة اى مطابقة اسم التفضيل افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا لمن هو اى اسم التفضيل صفة له نحو الزيدان افضلا الناس والزيدون افضلوهم وهند
فضلى النساء والهندان فضليا هن والهندات فضليا هن لمشابهته ما فيه الالف واللام في كونه معرفة
واما النوع الثاني من نوعي اسم التفضيل المضاف وهو الذي يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف
باللام منه فلا بد فيهما من المطابقة اى مطابقة اسم التفضيل الموصوف افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا
وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا
او معنى لعدم ذكر المفضل عليه بعدهما واسم التفضيل الذي استعمل بمن مفرد مذكر لا غير المفرد
المذكر لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالاخر بما هو في حكم الوسط باعتبار
امتزاجه بمن التفضيلية لكونهما الفارق بينه وبين باب احمر فكانها تمام الكلمة ولا يعمل اسم التفضيل
في اسم مظهر الرفع بالفاعلية بغير شرط الاستثناء وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط لان
العمل في المضمر ضعيف لا يظهر اثره في اللفظ فلا يحتاج الى قوة العامل وانما خص بالفاعل لانه
لا ينصب المفعول به سواء كان مظهرا او مضمرا بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فاضمر الفعل
الناصب له قال الله تعالى هو اعلم من يضل عن سبيله اى اعلم من كل احد يعلم من يضل واما الظرف و
الحال والتميز فيعمل فيها ايضا بلا شرط لان الظرف والحال يكفيهما رائحة من الفعل نحو زيد احسن
منك اليوم راكبا والتميز يشبه ما يخلو عن معنى الفعل ايضا نحو رطل زيتا وانما لم يعمل الرفع
بالفاعلية لان هذا العمل بالاصالة انما هو عمل الفعل وهو لم يعمل عمل الفعل لانه ليس له فعل
بمعنى الزيادة ليعمل عمله ولانه لما كان فيما هو الاصل فيه وهو استعماله بمن لا يثنى ولا يجمع و
لا يؤنث بعدت مشابهته عن اسم الفاعل فلا يعمل لمشابهته ايضا الا اذا كان اسم التفضيل صفة لشئ
وصفا سببيا هو في اللفظ لشئ معتمدا عليه بان يقع نعتا له او خبرا عنه او حالا وهو في المعنى
صفة لمسبب مشترك بين ذلك الشئ وبين غيره مفضل ذلك المسبب باعتبار الاول اى باعتبار

تقييده بذلك الشيء الذي اعتبر اولا على نفسه اي على نفس ذلك المسبب باعتبار غيره اي باعتبار
تقييده بغيره اي غير ذلك الاول فيكون باعتبار الاول مفضلا وبالثاني مفضلا عليه منفيا
خبر بعد خبر لكان او حال عن اسمه او صفة لمصدر محذوف اي تفضيلا منفيا مثل ما رايت
رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد فرجلا هو الشيء الذي ثبت له اسم التفضيل في اللفظ
والكحل مسبب مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضل باعتبار عين الرجل مفضل عليه
باعتبار عين زيد وانما اشترط ان يكون في اللفظ ثابتا للشيء وفي المعنى لمسببه ليحصل له صاحب
يعتمد عليه ويحصل له مظهر يتعلق بذلك الصاحب فيتيسر عمله فيه كالصفة المشبهة لانحطاط
رتبتهما عن رتبة اسم الفاعل فانه يعمل في مظهر بعده سواء كان من متعلقات الموصوف او لم يكن مثل
زيد ضارب عمروا وانما اشترط ان يكون ذلك المسبب مشتركا مفضلا من وجه مفضلا عليه من وجه
اخر بعد اتحادهما بالذات ليخرج عنه مثل قولك ما رايت رجلا احسن كحل عينه من كحل عين زيد
فانهما مختلفان بالذات بخلاف الكحل الملفوظ مطلقا المقيد تارة بهذا وتارة بذلك فانه
واحد بالذات مختلف بالاعتبار ولئلا يبقى على ما هو الاصل في اسم التفضيل وهو التغاير
بحسب الذات بين المفضل والمفضل عليه ليسهل اخراجه عن المعنى التفضيلي بالنفي كما سيتضح فائدته
وانما اشترط ان يكون اسم التفضيل منفيا ليكون بمعنى الفعل ويعمل عمله وانما قلنا عند كونه منفيا
بمعنى الفعل لانه اي احسن في هذا المثال بمعنى حسن وكذا كل افعل في الموارد الاخرى بمعنى فعل
وهذه العبارة يحتمل معنيين احدهما ان يكون احسن مثلا بعد النفي بمعنى حسن لانه اذا استولى
النفي على اسم التفضيل توجه النفي الى قيده الذي هو الزيادة فيفيد انه ليس حسن كحل عين الرجل زائدا
على كحل عين زيد فيبقى اصل حسن كحل عين رجل مقيسا الى زيد اما بان يساويه او بان يكون دونه و
والمساواة يأباها مقام المدح فرجع المعنى الى انه حسن في عين كل احد الكحل دون حسنه في عين
زيد فيكون احسن مع النفي بمعنى حسن وثانيهما ان يجعل احسن قبل تسلط النفي عليه مجردا عن الزيادة
عن الان نفي الزيادة لا يلائم المدح فينفي اصل الحسن ويتوجه النفي الى حسن رجل مقيسا الى حسن زيد
اما بالمساواة او بكونه دونه والقياس بكونه دونه لا يناسب المقام فرجع المعنى الى ما رايت رجلا
حسن في عينه الكحل حسنه في عين زيد فانتفى المساواة والزيادة بالطريق الاولى لما اقتضاه المقام و
لا يبعد ان يقصد بنفي المساواة نفي الزيادة ايضا لان الزائد على شيء ما يساويه مع زيادة فيصح
ان يقصد به عرفا نفي المساواة مطلقا ولو في ضمن الزائد فانتفى الزائد ايضا فيحصل من جميع ذلك

ان حسن



البحث في اسم التفضيل

ان حسن كحل كل عين رجل دون حسن كحل عين زيد وذلك كمال التمدح فان قلت لو كان زوال الزيادة التفضيلية بالنفي يقتضي جواز عمل اسم التفضيل في المظهر ينبغي ان يكون عمله في مثل ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد جائزا كما جاز في المثال المذكور قلنا فرق بين المثالين فان المفضل والمفضل عليه في المثال المذكور متحدان بالذات والاصل في اسم التفضيل ان يكون المفضل والمفضل عليه فيه مختلفين بالذات ففي صورة الاتحاد ضعف المعنى التفضيلي فاذا زال بالنفي زال بالكلية ولم يبق له قوة ان يعود حكمه بعد الزوال بخلاف ما رايت رجلا افضل ابوه من زيد فان المفضل والمفضل عليه فيه مختلفان بالذات فلا ضعف في معنى التفضيلي فله قوة ان يعود حكمه بعد الزوال وهو عدم جواز عمله في المظهر مع انهم لو رفعوا احسن بالخبرية والكحل بالابتداء فصلوا بين المبتداء والخبر واحسن في البين معمول له اي ما عمل فيه احسن من حيث انه اسم تفضيل فيه معنى الفعلية وذلك المعمول قوله منه في عين زيد باجنبي وهو الكحل اذ كل ما ليس معمولا له من هذه الحيثية فهو اجنبي له من هذه الحيثية ولا يجوز تخلله بينه وبين معموله لانه من هذه الحيثية ولا يخرجه عن هذه الاجنبية ما عرض له من معنى الابتداء العامل في المبتداء والخبر العامل في الخبر فح معنى الابتداء لا اسم التفضيل بخلاف ما اذا عمل في الكحل بالفاعلية فانه لم يبق اجنبيا ح فانه من معمولاته من حيث انه اسم تفضيل ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل لم يلزم الفصل بين احسن ومعموله من حيث انه اسم تفضيل ولكن في معناه تعقيد ركيك وكذا لو قيل بهذه العبارة ما رايت رجلا احسن الكحل في عينه هو في الكحل في عين زيد لا يخلو من ركاكة وتعقيد ايضا مع انهما ليسا من قبيل العبارة المشهورة الواردة في اداء مثل هذا المقصود والكلام فيها والماثور مسئلة الكحل وبين شرائطها وما عبر به عنها على وجه يطابق المقصود بلا زيادة ونقصان اراد ان ينبه على ان التعبير عنها غير منحصر فيما ذكر بل يمكن ان يعبر عنها بعبارة اخصر منه وعلى ترتيب غير ترتيبه وينقل بهذا التقريب الى ما انشده سيبويه واستشهد به في اثبات هذه المسئلة ويطبق بعض هذه الصورة عليه فقال

ولك ان تقول ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد باقامة من عين زيد مقام منه في عين زيد وهو اخصر منه بمقدار اضمرمنه وكلمة في ولو رفع لفظ العين من البين واكتفى بمن زيد كان اخصر مع ظهور المعنى المقصود وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا التغيير لان اصله من كحل عين زيد والمعنى على حذف المضاف فانه لو كان كذلك لا يكون من قبيل تفضيل الشيء على نفسه بعد الكحل ح فان قد مت على اسم التفضيل ذكر العين الذي كان الكحل فيها

مفضلا

مفضلا عليه قلت ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل كان اصله ما رايت عينا احسن فيها

الكحل منه في عين زيد فلما ذكر عين زيد مقدما عليه استغنى عن ذكره ثانيا وتقديره ما رايت

عينا مماثلة لعين زيد في اصل التكحل احسن فيها الكحل من عين زيد او تقول معناه ما رايت

عينا كعين زيد في كونها احسن فيها الكحل منه في غيرها ويلزم من هذا على ابلغ وجه ان للكحل

في عين زيد حسنا ليس في غيره وانما اجازت هذه الصورة وان لم يكن فيها فصل ظاهر لوقوعه

افعل بالاسم الاجنبي فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة فيها ايضا كما

ذكرنا مثل ولا ارى منصوب على انه صفة مصدر محذوف اي قلت ما رايت كعين زيد الخ

قولا مماثلا قول الشاعر وانما ترك صدر البيت ليكون مشبها بما هو مشبه المماثلة وترك

موصوف احسن في المثال وان كانت المماثلة الكاملة في ذكره اذ هو في مقابلة قوله واديا

وهو مذكور لانه كان في مقام بيان الاختصار في المثال المذكور اولا وتمام البيت مع ما

بليه مررت على واد السباع ولا ارى كوادي السباع حين يظلم واديا اقل به ركب اتوه

تاية واخوف الا ما وقى الله ساريا كان اصله لا ارى واديا اقل به ركب منهم في وادي السباع

فقدم وادي السباع واستغنى عن ذكره ثانيا والركب اسم جمع الركبان وهو مخصوص براكبي

الابل والتاية بزنة الزاي اي التجمة من حجر او غيره وهو المكث في التاني وساريا من السرى وهو السير في

الليل فقوله لا ارى اما من رؤية البصر او من رؤية القلب فعلى الاول واديا مفعوله وكوادي السباع

حال منه مقدم عليه وعلى الثاني واديا مفعوله الاول وكوادي السباع مفعوله الثاني و

النقدير حين يظلم ظرف التشبيه المستفاد من الكاف والواو في ولا ارى اما عاطفة او حالية واقل

صفة واديا والجار في به متعلق باقل والمجرور عائد الى واديا والركب فاعل اقل وجملة اتوه

صفة له وتاية تمييز عن نسبة اقل الى ركب او منصوب على المصدر اي اتيانا تاية واخوف عطف

على اقل وهو بمعنى المفعول اسند الى ضمير واديا والمعنى واديا اقل به ركب منهم بوادي السباع

واخوف منه وما في ما وقى الله مصدرية وساريا اي ركبا ساريا مفعول وقى والمستثنى

مفرغ اي واديا اقل واخوف في كل وقت من الاوقات الا في وقت فاية الله ساريا تقول مررت على واد منسوب

الى السباع الكثرتها فيها والحال اني لا ارى مثل وادي السباع حين احاط به الظلام واديا يكون

توقف الركب به اقل من توقفهم بوادي السباع ويكون ذلك الوادي اخوف من وادي السباع

في كل وقت من الاوقات الا في وقت فاية الله سبحانه ركبا ساريا بالليل في غير الافات والمخافات لو عبرت ان تقول كما قال سابقا ولك ان تجعل معنى قوله اي

بالعبارة

قوله

وتقديره

ما رأيت عينا

مماثلة لعين زيد في اصل

الكحل احسن فيها الكحل منه

عين زيد يشار بهذا الكلام الى

ترتيب ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره

هو ان قوله كعين مفعول رأيت واحسن فيها

الكحل بدل عنه بدل الكل من الكل لان معنى ما رأيت

كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى

احسن فيها الكحل ولا منها حذف المعطوف في الموضعين

شعمالات في هذا التركيب المتعلقه

عليه ما يتعلق به حيث قال فان

قلت قد ذكر بعض

قلت ونقل

ولك

البحث في الفعل وبيان خواصه

بالعبارة الأولى لقلت ولا ارى فاد با اقل به وركب اثوه منه بوادي السباع ولو عبر بالعبارة
الثانية لقلت ولا ارى فادبا اقل به ركب اثوه منه من وادي السباع ولما قسم المصنف الكلمة
الى اقسامها الثلاثة على وجه علم منه دليل الانحصار حد كل واحد منها ولم يكتف بذلك القدر
بل قصد مباحث الاسم بتعريفه ولما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة و
صدرها بتعريفه فقال **الفعل ما دل اي كلمة دلت على معنى كائن في نفسه**
اي في نفس ما دل يعني الكلمة والمراد بكون المعنى في نفس الكلمة دلالتها عليه من غير حاجة الى ضم
كلمة اخرى اليها لاستقلاله بالمفهومية ويمكن ارجاع الضمير في نفسه الى المعنى فح يكون المراد بكون
المعنى في نفسه استقلاله بالمفهومية فمرجع كون المعنى في نفسه وكونه في نفس الكلمة الى امر واحد
وهو استقلاله بالمفهومية لكن المطابق لما ذكر في وجه الحصر ارجاع الضمير الى ما دل كما لا يخفى
اعلم ان الفعل مشتمل على ثلاثة معان احدها الحدث الذي هو معنى المصدر وثانيها الزمان وثالثها
النسبة الى فاعل ما ولا شك ان النسبة الى فاعل ما معنى حرفي وهو آلة لملاحظة طرفيها فلا يستقل
بالمفهومية فالمراد بمعنى في نفسه ليس تلك النسبة ولما وصف ذلك المعنى بالاقتران بالزمان
تعين ان يكون المراد به الحدث فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي بل اعم لكن لا يتحقق الا في ضمن
التضمني فخرج بهذا القيد الحرف لانه ليس مستقلا بالمفهومية مقترن وضعا باحد الازمنة الثلاثة
في الفهم عن لفظ الدال عليه وهو صفة بعد صفة للمعنى فخرج به الاسم عن حد الفعل وبقولنا
وضعا يخرج به اسماء الافعال لان جميعها منقولة عن المصادر او غيرها كما سبق ودخل فيه الافعال
المنسلخة عن الزمان نحو عسى وكاد لاقتران معناهما به بحسب الوضع ويدخل فيه المضارع
انه مقترن باحد الازمنة الثلاثة لوجود الاحد في الاثنين ولانه مقترن بحسب كل وضع بواحد
وان عرض الاشتراك من تعدد الوضع ومن خواصه اي ومن خواص الفعل دخول قد لانها تستعمل
لتقريب الماضي الى الحال ولتقليل الفعل او تحقيقه وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل ودخول
السين وسوف لدلالة الاول على الاستقبال القريب والثاني على الاستقبال البعيد وفي دخول
الجوازم لانها وضعت اما لنفي الفعل كلم ولما او لطلبه كلام الامر والنهي عنه كلاء النهي او للتعليق
الشيء بالفعل كادوات الشرط وكل من هذه المعاني لا يتصور الا في الفعل ونحو تاء التأنيث عطف
على دخول قد وانما خص به نحو تاء التأنيث لانها تدل على تأنيث الفاعل فلا تلحق الا بما له فاعل
والصفات استغنت عنها بما لحقها من التاء المتحركة الدالة على تأنيثها وتأنيث فاعلها فلا حاجة حينئذ



في بيان الفعل الماضي

بالفعل ساكنة حال عن تاء التأنيث احترازا عن المتحركة لاختصاصها بالاسم ولحوق نحو فعلت اراد بنحو فعلت الضمائر المتصلة البارزة المتحركة المرفوعة فيدخل فيه نون فعلن ايضا وذلك لأن ضمير الفاعل لا يلحق الا بالفاعل والفاعل انما يكون للفعل وفرعه وحط فرعه عنه بمنع احد نوعي الضمير تحرزا عن لزوم تساوي الفرع والاصل وخص البارز بالمنع لان المستكن اخفى وحصر فهو بالتعميم اليق واجدر **الماضي ما دل** اي فعل دل بحسب اصل الوضع فانه المتبادر من الدلالة **على زمان قبل زمانك** اي الحاضر الذي انت فيه وقبليته انما يكون بين اجزاء الزمان فان تقدم بعض اجزاء الزمان على بعض انما يكون بحسب الذات لا بحسب الزمان فلا يلزم ان يكون للزمان زمان فقوله ما دل على زمان شامل لجميع الافعال وقوله قبل زمانك يخرج ما عداه والمراد بالموصول الفعل فلا ينتقض منع الحد بمثل امس وبالدلالة ما هو بحسب الوضع فلا ينتقض منعه بلم ينصر وجمعه بان يضرب **مبني على الفتح** خبر مبتدأ محذوف اي هو يعني الماضي مبني على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو رمى اما البناء على الحركة دون السكون الذي هو الاصل في البناء فلمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم نحو زيد ضرب في موضع زيد ضارب وبعد شرطا نحو ان ضربت ضربت في موضع ان تضرب اضرب واما الفتح فلكونه اخف الحركات **مع غير الضمير المرفوع المتحرك** البارز فانه مبني على السكون معه نحو ضربن ضربنا كراهة اجتماع اربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لشدة اتصال الفاعل بفعله وانما قيد الضمير بالمرفوع احترازا عن نحو ضربك فانه مبني على الفتح وبالمتحرك احترازا عن مثل ضربا فانه مبني ايضا على الفتح **ومع غير الواو** فانه يضم معها للمجانسة لفظا كضربوا او تقديرا كرموا **المضارع ما اشبه** اي فعل اشبه **الاسم باحد حروف نأيت** اي حال كونه متلبسا باحد حروف نأيت في اوائله يعني الحروف التي جمعها كلمة نأيت وهذه المشابهة انما يكون **لوقوعه** اي وقوع ذلك الفعل **مشتركا** بين زماني الحال والاستقبال على الصحيح كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين **وتخصيصه** بالحرف عطف على وقوعه اي وتلك المشابهة انما يكون لوقوع الفعل مشتركا ولتخصيصه بواحد من زماني الحال والاستقبال يعني الاستقبال **بالسين** فانه للاستقبال القريب **وسوف** فانه للاستقبال البعيد كما ان الاسم يختص باحد معانيه بواسطة القرائن وانما عرف المضارع بمشابهة الاسم لانه لم يسم مضارعا الا لهذا المعنى اذ معنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبيهين ارتضعا

من ضرع



في بيان الفعل المضارع

من ضرع واحد فهما الخواران تضاعا فالهمزة من تلك الحروف الاربعة للمتكلم مفردا مذكرا كان او مونثا مثل اضرب والنون له اي للمتكلم المفرد اذا كان مع غيره واحدا كان ذلك الغير او اكثر مثل نضرب في كلاهما ماخوذان من انا ونحن والتا للمخاطب واحدا كان او مثنى او مجموعا مذكرا كان او مونثا وللمونث الواحدة والمونثتين غيبة اي حال كون المونث والمونثتين غائبات اي ذوي غيبة والياء للغائب غيرهما اي غير القسمين المذكورين في هما واحد المونث الغائب ومثناه فقوله غيرهما اي غير القسمين المذكورين بالجر على البدلية من الغائب لا نه وان لم يصر بالاضافة معرفة لكنه خرج بها عن النكارة الصرفة فهو في قوة النكرة الموصوفة او بالنصب حال وهو الاولى لموافقته السابق وحروف المضارع غير مضمومة في الرباعي اي فيما ماضيه على اربعة احرف اصلية كيدحرج او لا كيخرج ومفتوحة فيما سواه اي فيما سوى ما ماضيه على ازيد احرف مثل يندحرج ويستخرج ونحوهما ولا يعرب من الفعل غيره اي غير المضارع لعدم علة الاعراب فيه ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق به قوله اذا لم يتصل به نون تاكيد ثقيلة كانت او خفيفة ولا نون جمع مونث لانه اذا اتصل به احدهما يكون مبنيا لان نون التاكيد لشدة الاتصال بمنزلة جزء الكلمة فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ولان نون جمع المونث في المضارع يقتضي ان يكون ما قبلها ساكنا لمشابهته لنون جمع المونث في الماضي فلا يقبل الاعراب فاعرابه رفع ونصب يشارك الاسم فيهما وجزم يختص به كالجر بالاسم فالصحيح منه وهو عند النحاة ما لم يكن حرفه الاخير حرف علة المجرد عن ضمير بارز مرفوع متصل به للتثنية مذكرا كان او مونثا مثل يضربان وتضربان والجمع المذكر مثل يضربون وتضربون والمونث مثل يضربين وتضربين والمخاطب المونث مثل تضربين فهذه اربع صيغ يضرب في الواحد الغائب المذكر وتضرب في موضعين في الواحد الغائب المونث والواحد المخاطب المذكر واضرب في المتكلم الواحد ونضرب في المتكلم مع الغير بالضمة في حال الرفع والفتحة في حال النصب لفظا اي حال كون الضمة والفتحة لفظيين والسكون في حال الجزم مثل يضرب ولن يضرب ولم يضرب والمضارع المتصل به ذلك اي الضمير البارز للمرفوع وذلك في خمسة مواضع بالنون حالة الرفع وحذفها اي بحذف النون حالتي الجزم والنصب فان النصب فيه تابع للجزم كان النصب في الاسما تابع للجر مثل يضربان وتضربان ويضربون وتضربون

قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب المضارع صح ان يتعلق الخ دفع لما يتجه على عبارة المتن بانه يفهد ان عدم اعراب غيره معلق بوقت عدم اتصال نون التاكيد او نون جمع المونث به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا فاجاب انه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل به نون التاكيد او نون جمع المونث مع انه مقصود بالبيان فقال تاء البيان انما يعرب اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع المونث وفيه ان قوله ولا يعرب ...

قوله واعرابه رفع ونصب الخ لا بمعنى علم ان الفاعلية بل بمعنى ضمة او نحو اقتضاه العامل لا بمعنى انه يقوم المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون اخر الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس لمعنى و قوله ونصب بمعنى فتحة او حذف نون او جهة العامل و قوله وجزم بمعنى سكون او حذف نون او حرف اقتضاه العامل عص

قوله وهو عند النحاة احتراز عما هو عند اهل الصرف وهو ما يخلو عن الهمزة وحرف العلة والتضعيف ... حرف الاخر ولم يعتبر الا هم لا يتحمل ... قوله المجرد عن ضمير بارز نحو اضرب زيد و زيد اضرب مرفوع نحو اضرب ولتضربك عصام

قوله صفة به كونه نحو اضرب واضرب

فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه مجرد عن الضمير البارز ...

وتضربين ولم يضربا ولن يضربا الخ والمضارع المعتل الآخر بالواو والياء بالضمة تقديرا في

حال الرفع لأن الضمة على الواو والياء ثقيلة تقول يدعو ويرمي والفتحة لفظا في حال النصب لخفة

الفتحة نحو لن يدعو ولن يرمي والحذف اي بحذف الواو والياء في حال الجزم لأن الجازم لما لم

يجد حركة اسقط الحرف المناسب لها نحو لم يغز ولم يرم والمضارع المعتل الآخر بالالف بالضمة

والفتحة تقديرا لأن الألف لا يقبل الحركة تقول يرضى ولن يرضى والحذف اي بحذف الألف

في حال الجزم تقول لم يرض ويرتفع المضارع اذا تجرد عن الناصب والجازم نحو يقوم زيد سواء

كان العامل فيه مثل التجرد كما هو المتبادر عن عبارته وذلك مذهب الكوفيين وسواء كان

العامل فيه وقوعه موقع الاسم كما في يضرب اي ضارب ومررت برجل يضرب اي ضارب

رجلا يضرب انما ارتفع لوقوعه موقع الاسم لأنه اذا يكون كالاسم فاعطى اسبق اعراب

الاسم واقواه وهو الرفع وذلك مذهب البصريين واورد عليه انه يرتفع في مواضع لا يقع

فيها موقع الاسم كما في الصلة نحو الذي يضرب وفي نحو سيقوم وسوف يقوم وفي خبر كاد زيد

يقوم وفي نحو يقوم الزيدان واجيب عن نحو الذي يضرب يقوم الزيدان بانه واقع موقعه

لأنك تقول الذي ضارب هو على ان ضارب خبر مبتدأ مقدم عليه وكذا قائمان الزيدان و

يكفينا وقوعه موقع الاسم وان كان الاعراب مع تقديره اسما غير الاعراب مع تقديره فعلا

وعن نحو سيقوم انه سيقوم مع السين واقع موقع الاسم لا يقوم وحده والسين صار

كاحد اجزاء الكلمة وسوف في حكم السين وعن نحو كاد زيد يقوم ان الاصل فيه الاسم و

انما عدل عن الاصل لما سيجيء في باب افعال المقاربة ان شاء الله تعالى وينتصب المضارع

بان ملفوظة ولن قال الفراء اصله لا ابدل الألف نونا وقال الخليل اصله لا ان فقصر

كأين في اي شيء وقال سيبويه انه حرف براسه واذن قيل اصله اذا ان فخففت وقيل اصله

اذا الظرفية فنون عوضا عن المضاف اليه وكي وبان مقدرة بعد حتى نحو سرت حتى ادخلها

وبعد لام كي نحو سرت لأدخلها وبعد لام الجحود وهي اللام الجارة الزائدة في خبر كان

المنفي نحو ما كان الله ليعذبهم لأن هذه الثلاثة جوار فيمتنع دخولها على الفعل الا بجعلها

مصدرا بتقدير ان المصدرية وبعد الفاء نحو زرني فاكرمك وبعد الواو نحو لا تأكل السمك

وتشرب اللبن وبعد او نحو لالزمنك او تعطيني حقي فان الفاء والواو عاطفتان وقعتا

بعد الانشاء وقد امتنع عطف الخبر على الانشاء فجعل مفردا ليكون من قبيل عطف المفرد

على المفرد

في بيان الفعل المضارع

علی المفرد المفهوم من ذلک الانشاء فیکون المعنی فی نحو زرنی فاکرمک لیکن زیارة منک فاکرام
منی ایاک وفی لا تاکل السمک وتشرب اللبن لا یکن منک اکل السمک وشرب اللبن معا فان
التی ینتصب بها المضارع مثل اریدان تحسن الی مثال النصب بالفتح ومثل ان تصوموا مثال
النصب بحذف النون وکلمة ان التی تقع بعد العلم اذا لم یکن بمعنی الظن هی ان المخففة من ان
المثقلة لان المخففة للتحقیق فناسب العلم بخلاف الناصبة فانها للرجاء والطمع فلا تناسب
ولیست ای ان الواقعة بعد العلم هذه ای ان الناصبة نحو علمت ان سیقوموا وان لا یقوم
وان التی تقع بعد الظن ففیها الوجهان لان الظن باعتبار دلالته علی غلبة الوقوع یلائم المخففة
الدالة علی التحقیق وباعتبار عدم التیقن یلائم ان المصدریة فیصح وقوع کلیهما فیجری فی ان التی
بعد الظن الوجهان ولن مثل لن ابرح ومعناها ای معنی لن نفی المستقبل نفیا موکدا لا موبدا
والا یلزم ان یکون فی قوله تعالی ولن ابرح الارض حتی یاذن لی ابی تناقض لان لن تقتضی التابید
وحتی یاذن للانتهاء واذن التی ینتصب بها المضارع اذا لم یعتمد ما بعدها علی ما قبلها ای
لم یکن ما بعدها معمولا لما قبلها فانه اذا اعتمد ما بعدها علی ما قبلها لا ینتصب لانها لضعفها
لا تقدر ان تعمل فیما اعتمد علی ما قبلها وصار کانه مسبوقها حکما وکان عطف علی لم یعتمد
ای ینتصب بها المضارع اذا لم یعتمد ما بعدها علی ما قبلها واذا کان الفعل المذکور بعدها
مستقبلا لکونها جوابا وجزاء وهما لا یمکنان الا فی الاستقبال فان فقد احد الشرطین نحو انا
اذن احسن الیک فکقولک لمن یحدثک اذن اظنک کاذبا او کلاهما کقولک لمن یحدثک انا اذن
اظنک کاذبا وجب الرفع مثل قولک لمن قال اسلمت اذن تدخل الجنة مثال عدم الاعتماد والا
الاستقبال فقوله اذن مبتدأ وقوله اذا لم یعتمد ظرف للانتصاب الملحوظ معها کما اشرنا الیه
وقوله مثل اذن تدخل الجنة خبر المبتدأ فتمثیل اذن بهذا المثال علی طریقة تمثیلات اخواتها
الا انه لما کان انتصاب المضارع بها مشروطا بشرطین اشار الیهما فیما بین المبتدأ والخبر واذا وقعت
ای اذن بعد الواو والفاء فالوجهان جایزان النصب بناء علی ضعف الاعتماد بالعطف لاستقلال
المعطوف لانه جملة والرفع باعتبار الاعتماد بالعطف وان ضعف وکی التی ینتصب بها المضارع
مثل اسلمت کی ادخل الجنة ومعناها السببیة ای سببیة ما قبلها لما بعدها کسببیة
الاسلام لدخول الجنة فی المثال المذکور وحتی التی ینتصب بها المضارع بعدها بتقدیر ان
اذا کان ای المضارع مستقبلا بالنظر الی ما قبله وان کان بالنظر الی زمان التکلم ماضیا

او حالا او مستقبلا بمعنى كى اى حالكون حتى بمعنى كى السببية او الى لانتهاء الغاية مثل اسلمت حتى ادخل الجنة مثال الحتى بمعنى كى و لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله و بالنظر الى زمان التكلم ايضا و كنت سرت حتى ادخل البلد مثال الحتى بمعنى كى او الى و لاستقبال المضارع بالنظر الى ما قبله و اما بالنظر الى زمان التكلم فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا و اسير حتى تغيب الشمس مثال الحتى بمعنى الى و لاستقبال ما بعدها تحقيقا اى بطريق التحقيق بان يكون فى زمان التكلم بعينه و سيجىء مثال الراو حكاية اى بطريق الحكاية كما تقول كنت سرت امس حتى ادخل البلد فادخل فى هذا الموضع حكاية الحال الماضية كانك كنت فى زمان الدخول فتثبت هذه العبارة و تحكيها فى زمان التكلم على ما كنت هيئته و كان ما بعد حتى فى تلك العبارة مرفوعا فابقيته على ما كان عليه و حكيته ففى زمان الحكاية ايضا يكون مرفوعا اذ لا يمكن حينئذ بان لانها على الاستقبال كانت اى حتى عند هذه الارادة حرف ابتدا لا جارة و لا عاطفة و معنى كونها حرف ابتدا ان يبتدأ بها كلام مستانف لا ان يكون بعدها مبتدأ يكون الفعل خبره ليكون حتى داخلة على اسم كما توهم بعضهم فيرفع اى ما بعد حتى لعدم الناصب و الجازم و يجب السببية اى كون ما قبلها سببا لما بعدها ليحصل الاتصال المعنوى و ان فات الاتصال اللفظى مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الان مثال الماء ريد به الحال تحقيقا فانه قصد به نفى الرجاء فى زمان التكلم و من ثم اى من اجل هذين الامرين اى كون حتى عند ارادة الحال حرف ابتدا او وجوب سببية ما قبلها لما بعدها امتنع نظرا الى الامر الاول الرفع اى رفع ما بعد حتى فى قولك كان سيرى حتى ادخلها فى وقت حصول كان الناقصة فى هذا القول بان يجعل كان فيه ناقصة لا تامة لانها لما كانت حرف ابتدا انقطع ما بعدها عما قبلها فيبقى الناقصة بلا خبر فيفسد المعنى و امتنع الرفع نظرا الى الامر الثانى فى قولك اسرت حتى تدخلها لانه يكون ما بعدها اخبار منها مقطوعا بوقوعه و ما قبلها سببا لما بعدها و هو مشكوك فيه لوجود حرف الاستفهام فيلزم الحكم بوقوع المسبب مع الشك فى وقوع السبب و هو قبيح و جاز فى وقت حصول كان التامة مثل كان سيرى حتى ادخلها فان معناه ثبت سيرى فانا ادخل الان و لا فساد فيه و جاز ايهم سار حتى يدخلها بالرفع لان السير فى هذا المقام محقق و الشك انما هو فى تعيين الفاعل فيجوز ان يكون السبب محقق الحصول و قوله ايهم عطف بتقدير جاز على جاز فى التامة لا على كان سيرى حتى ادخلها العدم صلاحيته بقوله فى التامة كالمعطوف عليه فى بعض النسخ

هكذا



في بيان الفعل المضارع

هكذا او جاز في كان سيري حتى ادخلها في التامة اي جاز الرفع في هذا التركيب في وقت حصول كان التامة فعلى هذا قوله الا بهم سار عطف على كان سيري لا مساغ فيه ولام كي التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة وانما قدر ان بعدها لانها جارة ولام الجحود التي ينتصب بعدها المضارع هي لام تأكيد للنفي بعد النفي لكان لفظا مثل وما كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن ليفعل وهي ايضا جارة ولهذا يقدر بعدها ان فان قيل اذا صار الفعل بمعنى المصدر بان المقدرة فكيف يصح الحمل قيل على حذف مضاف في الاسم اي ما كان صفة الله تعذيبهم او من الخبر اي ما كان الله ذا تعذيبهم او على تأويل المصدر باسم الفاعل اي ما كان الله معذبهم والفاء التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان بعدها لانتصاب المضارع مشروط بشرطين احدهما السببية اي سببية ما قبلها لما بعدها لان العدول عن الرفع الى النصب للتنصيص على السببية حيث يدل تغير اللفظ على تغير المعنى فاذا لم يقصد السببية لا يحتاج الى الدلالة عليها والثاني ان يكون قبلها اي قبل الفاء احد الاشياء الستة ليبعد الكلام بتقديم الاشياء او ما في معناها النفي المستفاد جوابا عن توهم كون ما بعدها جملة معطوفة على الجملة السابقة امر نحو زرني فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي نحو لا تشتمني فاضربك اي لا يكن منك شتم فضرب مني ويندرج فيهما الدعاء نحو اللهم اغفر لي فافوز ولا تؤاخذني فاهلك او استفهام نحو هل عندك ماء فاشربه اي هل يكون منك ماء فشرب مني او نفي نحو ما تأتينا فتحدثنا اي ليس منك اتيان فحديث منا ويندرج فيها التحضيض نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا لان الاستفهام امر نفي معنى فيندرج في النفي او تمن نحو ليت لي مالا فانفقه اي ليت لي ثبوت مال فانفاق مني فيدخل فيه ما وقع على صيغة الترجي نحو لعلي ابلغ الاسباب اسباب السموات فاطلع بالنصب على قراءة حفص او عرض نحو الا تنزل فتصيب خيرا مني اي الا يكون منك نزول فاصابة خير مني ففي جملة هذه المواضع معنى السببية مقصودة والفاء يدل عليها وما بعد الفاء في تأويل مصدر معطوف على مصدر آخر منفهم مما قبل الفاء واما نحو سأترك منزلي لبني تميم والحق بالحجاز فاستريحا بدون تقدير احد الاشياء الستة فمحمول على ضرورة الشعر والواو التي ينتصب بعدها المضارع بتقدير ان بعدها مشروط بشرطين احدهما الجمعية اي مصاحبة ما قبلها لما بعدها والا فالواو للجمع دائما وثانيهما ان يكون قبلها اي قبل الواو مثل ذلك اي مماثل الواقع قبل الفاء في كونه احد الاشياء الستة المذكورة وامثلتها امثلة الفاء بعينها بابدال الفاء بالواو كما تقول مثلا زرني واكرمك اي ليجتمع الزيارة والاكرام ولا تأكل السمك وتشرب اللبن

اي لا يجتمع منك اكل السمك مع شرب اللبن وقس على هذا القياس او التي ينصب المضارع بعدها
بتقدير ان بشرط معنى الى ان او الا ان اي بشرط ان تكون بمعنى الى او الا الداخلتين على ان
المقدرة بعدها الا ان ايضا داخل في مفهومها والا يلزم من تقدير ان بعدها تكرار نحو لالزمنك
او تعطيني حقي اي الى ان تعطيني او الا ان تعطيني حقي فسيبويه يقدرها بالا ويقدر مضافا اي الا وقت
الا وقت ان تعطيني حقي وغيره يقدرها بالى بناء بل مصدر مجرورا باو التي بمعنى الى اي لالزمنك
الى اعطائك حقي والعاطفة اي حروف العاطفة مطلقا سواء كانت من الحروف العاطفة المذكورة
او لا كثم واذا كانت فيها غير شرائط ما ذكر من الشروط الصحيحة بتقدير ان بعدها اي ينصب المضارع
بها بتقدير ان اذا كان المعطوف عليه اسما صريحا نحو اعجبني ضربك زيدا او تشتم او فتشتم
او ثم تشتم فتلبس من الحروف المذكورة وبتقدير ان بعد الواو والفاء ليس مشروطا بالشروط
المذكورة فيهما فقوله والعاطفة اذا كان مرفوعا فهو معطوف على اول المعدودات الناصبة
بتقدير ان اعني قوله حتى اذا كان مستقبلا او على اخواتها وهو او بشرط معنى الى ان وقيل هو مجرور
معطوف على حتى في قوله وبان مقدرة بعد حتى فظاهر ان هذا وان كان ابعد بحسب اللفظ
لكنه اقرب بحسب المعنى لانه على التقدير الاول ان جعل العاطفة اعم مما ذكره كما ذكرنا يلزم ان يذكر
في التفصيل ما لم يكن في الاجمال وان خص به يلزم تخصيص الحكم به وليس في الواقع مخصوصا به
كما سبق من جريانه في ثم ايضا ولكن يرد عليه انه كان المناسب ح ذكرها مرتين في الاجمال مرة و
في التفصيل كسائر ما ذكر ويجوز اظهار ان مع لام كي نحو جئتك لان تكرمني ومع ما الحق بها
من اللام الزائدة نحو اردت لان تقوم ومع الحروف العاطفة نحو اعجبني قيامك وان تذهب
لان هذه الثلاثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب زيد وغضب زيد
لضربك فجاز ان يظهر معها ما يقلب الفعل الى اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما
لم تدخل على اسم صريح لم يظهر بعدها ان وكذا حتى لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وهي
بهذا المعنى لا تدخل على اسم صريح وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في التي يليها
المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصب ما بعدها للتنصيص على معنى السببية
والجمعية والانتهاء صارت كعوامل النصب فلم يظهر الناصب بعدها ويجب اي اظهار ان مع لا
الداخلة على المضارع المنصوب بها في صورة دخول اللام بمعنى كي عليها اي على ان لا استكراه
اللامين المتواليين لام كي ولام لا نحو قوله تعالى لئلا يعلم واعلم ان الناصبة تضمر في غير المواضع

المذكورة

في بيان الفعل المضارع

المذكورة كثيرا من غير علة الضعف فيها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه او مع علة مع الشذوذ
كقوله الا ايهذا اللائمي احضر الوغى في رواية النصب لكن ليس قياسا كما في تلك المواضع ولذلك
لم يذكرها ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولاء المستعمل في معنى النهي احترازا عما استعمل في
معنى النفي وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا وكلم المجازات اي ويجزم المضارع بكلم المجازات
اي كلمات الشرط والجزاء التي بعضها من الاسماء وبعضها من الحروف ولهذا اختار لفظ الكلم والمجزوم
بها فعلان وهي اي كلم المجازات ان ومهما واذما وحيثما فانه وجب جزم المضارع مع ما
واما ابن ونها فلا وابن وما وهما يجزمان المضارع مطلقا سواء كانا مع ما اولا وما ومن واي واني
واما انجزام المضارع مع كيفما واذا فشاذ لم يجئ في كلامهم على وجه الاطراد اما مع كيفما فلان سببها
عموم الاحوال فاذا قلت كيفما تقرأ اقرأ كان معناه على اي حال وكيفية تقرأ انت انا ايضا اقرأ
عليها وهو متعذر اذ استواء قرائتين في جميع الاحوال والكيفيات واما مع اذا فلان كلمات الشرط
انما تجزم لتضمنها معنى ان التي هي موضوعة للابهام واذا موضوعة للامر المقطوع به وبان
مقدرة عطف على قوله بلم اي ويجزم المضارع بان مقدرة وسيجيء بيانه ان شاء الله تعالى
فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه اي نفي المضارع ولا يبعد لو جعل الضمير الى ما هو قريب اعني
ماضيا ولما مثلها اي مثل لم في هذا القلب والنفي ويختص لما بالاستغراق اي استغراق
ازمنة الماضي من وقت الانتفاء الى وقت التكلم بها تقول ندم فلان ولم ينفعه الندم اي عقيب
ندمه ولا يلزم استمرار انتفاء انتفاع الندم الى وقت التكلم بها واذا قلت ندم ولما ينفعه الندم
افاد استمرار ذلك الى وقت التكلم بها وجواز حذف الفعل اي ويختص ايضا بجواز حذف الفعل
المنفي بها ان دل عليه دليل نحو شارفت المدينة ولما اي لما ادخلها ويختص ايضا بعدم دخول
ادوات الشرط عليها فلا تقول ان لما يضرب ومن لما يضرب كما تقول ان لم يضرب ومن لم يضرب
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله ويختص ايضا باستعمالها غالبا في المتوقع
اي ينفي بها فعل مترقب متوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير لما يركب وقد يستعمل في غير متوقع
ايضا نحو ندم زيد ولما ينفعه الندم ولام الامر هي اللام المطلوب بها الفعل ويدخل فيها
لام الدعاء نحو ليغفر لنا الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد تسكن بعد الواو والفاء وثم
نحو قوله تعالى ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا فليصلوا وثم ليقضوا ولاء النهي هي المطلو
بها الترك اي ترك الفعل وفي بعض النسخ ولا النهي ضدها اي لاء النهي التي هي ضد لام الامر

وهي التي تطلب بها ترك الفعل وهو يدخل على جميع انواع المضارع المبني للفاعل والمفعول
مخاطبا او غائبا او متكلما وكلم المجازاة المذكورة من قبل تدخل على الفعلين لسببية
الفعل الاول ومسببية الفعل الثاني اي تجعل الفعل الاول سببا والثاني مسببا وفي شرح
المص وكلم المجازاة ما تدخل على شيئين لتجعل الاول سببا للثاني ولا شك ان كلم المجازاة
لا تجعل الشئ سببا لشئ فالمراد بجعلها الشئ سببا ان المتكلم اعتبر سببية شئ لشئ بل ملزومية
شئ لشئ وجعل الكلم المجازاة دالة عليها ولا يلزم ان يكون الفعل الاول سببا حقيقيا
للثاني لا خارجا ولا ذهنا بل ينبغي ان يعتبر المتكلم بينهما نسبة يصح بها ان يوردهما في
صورة السبب والمسبب بل الملزوم واللازم كقولك ان تشتمني اكرمك فالشتم ليس سببا
حقيقيا للاكرام والاكرام مسببا حقيقيا له لا ذهنا ولا خارجا لكن المتكلم اعتبر تلك
النسبة بينهما اظهارا لمكارم الاخلاق يعني انه منها بمكان يصير الشتم الذي هو سبب الاهانة
عند الناس سببا للاكرام عنده ويسميان اي هذان الفعلان او هما شرطا لانه شرط لتحقق الثاني
وثانيهما جزاء من حيث انه يبتني على الاول ابتناء الجزاء على الفعل فان كان اي الشرط والجزاء
مضارعين نحو ان تزرني ازرك او الاول فقط مضارعا نحو ان تزرني فقد زرتك فالجزم
واجب في المضارع لدخول الجازم وهو ان او ما يتضمنها مع صلاحية المحل وان كان الثاني
مضارعا فالوجهان اي ففيه الوجهان الجزم لتعلقه بالجازم وهو اداة الشرط والرفع لضعف
التعلق لحيلولة الماضي والفصل بغير المعمول نحو ان اتاني زيد اتيه او اتيه واذا كان الجزاء ماضيا
بغير قد لفظا تفصيل الماضي نحو ان خرجت خرجت او معنى نحو ان خرجت لم اخرج ويحتمل
ان يكون تفصيلا للقد اي لم يقترن بقد سواء كان قد ملفوظا كقوله تعالى ان يسرق فقد
سرق اخ له من قبل او معنويا مقدرا كقوله تعالى ان كان قميصه قد من قبل فصدقت
اي فقد صدقت لم تجز الفاء في الجزاء لحصول تاثير حرف الشرط فيه لقلب معناه الى الاستقبال
فاستغنوا فيه عن الرابطة كقولك ان اكرمتني اكرمتك وان اكرمتني لم اكرمك وانما قال
بغير قد ليخرج عنه الماضي المحقق الذي لا يستقيم ان يكون للشرط تاثير فيه كقولك ان اكرمتني
اليوم فقد اكرمتك امس لوجوب دخول الفاء فيه واذا كان اي الجزاء مضارعا مثبتا او
منفيا بلا احترز عما اذا كان منفيا بلم فانه مندرج فيما سبق لكونه ماضيا معنى او بلن حيث
يجب فيه الفاء العكس تاثير اداة الشرط فيه معنى فالوجهان الاثبات بالفاء وتركها لان اداة

الشرط لم تؤثر

الشرط لم يؤثر في تغيير معناه كما يؤثر في الماضي فيؤتى بالفاء وان أثرت في تغيير المعنى حيث خلصت
بمعنى الاستقبال فترك الفاء لوجود التأثير من وجه وان لم يكن قويا نحو قوله تعالى ان يكن منكم
الف يغلبوا الفين ومن عاد فينتقم الله منه والا اي وان لم يكن الجزاء الماضي او المضارع
المذكورين فالفاء لازم فيه لان الجزاء حينئذ اما ماض بقد لفظا كما تقول ان اكرمتني اليوم
فقد اكرمتك امس او تقديرا كما تقول ان اكرمتني اليوم فاكرمتك امس بتقدير فقد اكرمتك
وعلى كل تقدير لا تأثير لحرف الشرط في الماضي فاحتاج الى رابط الفاء واما جملة اسمية او امر او
نهي او دعاء او استفهام او مضارع منفي بما او لن الى غير ذلك كالتمني والعرض وفي جميع هذه
المواضع لا تأثير لحرف الشرط في الجزاء فاحتاج الى الفاء ويجيء اذا التي للمفاجاة مع الجملة الاسمية
التي وقعت جزاء موضع الفاء لان معناها قريب من معنى الفاء لانها تنبئ عن حدوث امر
بعد امر ففيها معنى الفاء التعقيبية ولكن الفاء اكثر وانما اشترط اسمية الجملة الجزائية لاختصاصها
بها لان اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاختصت هذه بالجملة الاسمية فرقا بينهما كقوله تعالى
وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون اي فهم يقنطون وان التي ينجزم بها
المضارع حال كونها مقدرة انما كانت مقدرة بعد الامر نحو زرني اكرمك اي ان تزرني
اكرمك والنهي نحو لا تفعل الشر يكن خيرا لك اي ان لم تفعله يكن خيرا لك والاستفهام
نحو هل عندكم ماء اشربه لان المعنى ان يكن عندكم ماء اشربه والتمني نحو ليت لي مالا انفقه
لان المعنى ان يكن لي مال انفقه والعرض نحو الا تنزل تصب خيرا اي ان تنزل تصب خيرا اذا
كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لان يكون مسببا لما تقدم وقصد
السببية اي سببية ما تقدم له وصح تقدير ان مع مضارع يؤخذ مما تقدم ويجعل المضارع
الواقع بعد هذه الاشياء مجزوما به وانما اختص تقدير ان بما بعد هذه الاشياء لانها
تدل على الطلب والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب
سببا لها وهي مسببة له فاذا كان المضارع الواقع بعدها تلك الفائدة وقصد سببية ذلك
الفعل المطلوب بتلك الاشياء لها قدر ان مع ذلك الفعل ويجعل المضارع الواقع بعدها
جزاء فيجزم بها نحو اسلم تدخل الجنة فان المطلوب باسلم هو الاسلام وهو مطلوب فائدته
دخول الجنة فهو سبب لها وقصد اداء تلك السببية فقدر ان مع الفعل الماخوذ من اسلم وجعل
تدخل الجنة جزاء له فقال ان تسلم تدخل الجنة ونحو لا تكفر تدخل الجنة اي ان لا تكفر تدخل

الجنة



الجملة لان النهي في بنية الفعل المنفي لا المثبت فهذا امتنع لا تكفر تدخل النار عند الجمهور
خلافا للكسائي فانه لا يمتنع ذلك عنده فامتناعه عند الجمهور لان التقدير على ما عرفت ان
لا تكفر تدخل النار فهو ظاهر الفساد واما عدم امتناعه عند الكسائي فلانه يقول معناه
بحسب العرف ان تكفر تدخل النار فالعرف في هذه المواضع قرينة الشرط المثبت والعرف قرينة
قوية هذا اذا قصد السببية واما اذا لم يقصد لم يجز الجزم قطعا بل يجب الرفع اما بالصفة
ان كان صالحا للوصفية كقوله تعالى فهب لي من لدنك وليا يرثني فيمن قرأ بالرفع اي وليا
وارثا او بالحال كذلك كقوله تعالى فذرهم في طغيانهم يعمهون اي عامهين او بالاستيناف
كقول الشاعر وقال رائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار الامر هكذا
في بعض النسخ وفي بعضها مثال الامر وكان المراد به صيغة الامر فانهم يطلقون امثلة
الماضي وامثلة المضارع ويريدون صيغهما وفي بعض الشروح وانما قال مثال الامر لان الامر
كما اشتهر في هذا النوع من الافعال اشتهر في المعنى المصدري ايضا فاراد النص على المقصود
وهو في اصطلاح النحويين والاصوليين مخصوص بالامر بالصيغة كذا ذكره المصنف في
شرحه صيغة يطلب بها الفعل شامل لكل امر غائبا كان او مخاطبا او متكلما معلوما او مجهولا
من الفاعل احتراز عن المجهول مطلقا فانه يطلب به الفعل عن المفعول لا عن الفاعل المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل قوله تعالى فبذلك فلتفرحوا
فيمن قرأ على صيغة الخطاب وعن مثل صد ورد وحكم آخره اي آخر الامر في الحقيقة عند
البصريين الوقف والبناء على السكون لانتفاء ما يقتضي اعرابه وهو حرف المضارعة لان مشابهتها
للاسم المقتضية للاعراب انما هي بسببه وفي الصورة حكم المجزوم اي مثل حكم المضارع المجزوم
في اسكان الصحيح وسقوط نون الاعراب وحرف العلة لانه لما شابه ما فيه اللام من المجزوم
معنى اعطي له حكمه تقول اضرب اضربا اضربوا واخش واغز وارم كما تقول لم يضرب لم يضربا
لم يضربوا ولم يخش ولم يغز ولم يرم وذهب الكوفيون الى انه معرب مجزوم بلام مقدرة
فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة او بعد حذفه متحرك اسكن آخره وجعل ما بقي امرا
فتقول في تعد عد وفي تضارب ضارب ولم يذكر المصنف هذا القسم لظهوره وان كان
بعده حرف ساكن وليس المضارع من باب افعل والمراد بالرباعي ههنا ما يكون ماضيه على اربعة
احرف من المزيد فيه وانما هو باب الافعال الاغير زدت همزة وصل على ما بقي بعد حذف

حرف

في بيان فعل ما لم يسم فاعله

حرف المضارعة ليتوصل بها الى النطق بالساكن حال الكون تلك الهمزة مضمومة ان كان بعده
اي بعد الساكن ضمة دفعا للالتباس بالمضارع المعلوم للمتكلم على تقدير الفتح فانه اذا قيل
في افتل افتل بفتح التاء التبس بالواحد المتكلم المجهول وبالماضي المجهول من الرباعي اذا قيل
افتل بكسر التاء وتحرزا عن الخروج من الكسرة الى الضمة على تقدير الكسرة ومكسورة فيما سواها
اي فيما سوى ساكن بعده ضمة سواء كان بعده كسرة او فتحة فانه لو ضم في مثل اضرب التبس
بالماضي المجهول من الاضراب ولو فتح لالتبس بالامر منه ولو ضم في اعلم التبس بالمضارع المجهول
المتكلم ولو فتح لالتبس بالماضي الرباعي نحو افتل مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة اضرب
مثال لما يكون بعد حرف المضارعة كسرة اعلم مثال لما يكون بعده فتحة وان كان بابا عيا فمفتوحة اي
فالهمزة مفتوحة لانها همزة اصل ردت لارتفاع موجب حذفها وهو اجتماع همزتين في المتكلم
الواحد لا همزة وصل مقطوعة لذلك بعينه **فعل ما لم يسم فاعله اي فعل**
المفعول الذي لم يذكر فاعله واضافة الفاعل اليه لادنى ملابسة او على حذف مضاف اي فاعل
فعله الواقع عليه ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي لم يذكر فاعله ويكون اضافة الفعل
اليه بيانية وهو ما حذف فاعله واقيم المفعول مقامه ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره
فيما سبق فان كان الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه ماضيا غيرت صيغته
دفعا للبس بان ضم اوله وكسر ما قبل آخره مثل ضرب ودحرج واعلم واختير هذا النوع من التغيير
لان معناه غريب فاختير له وزن غريب لم يوجد في الاوزان للخروج من الضمة الى الكسرة ووزن
فعل بالخروج من الكسرة الى الضمة وان كان غريبا يدل على غرابة المعنى ايضا لكن الخروج من الكسرة
الى الضمة اثقل فلا ضرورة في اختياره بعد حصول المقصود باخف منه ويضم الثالث مع همزة
الوصل نحو انطلق واقتدر واستخرج لئلا يلتبس في الدرج بالامر من ذلك الباب ويضم الثاني
مع التاء مثل تعلم وتجوهل وتدحرج لئلا يلتبس بصيغة مضارع علمت وجاهلت ودحرجت
خوف اللبس هذا علة لقوله ويضم الثالث والثاني ومعتل العين اي ما يكون عينه فقط معتلا
لئلا يرد عليه مثل طوي وحيي من اللفيف فانه لا يعل عينه لئلا يفضي الى اجتماع اعلالين في
يروي ويطوي في الاصوب ان يقال معتل العين المنقلبة عينه الفا لئلا يرد عليه مثل عور و
صيد وانما خص معتل العين بالذكر لزيادة غموض واختلاف في المبني للمفعول من ماضيه
كما ذكره وينبغي ان يذكر معتل العين في المبني للمفعول من مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكرنا

في بيان فعل المتعدي وغير المتعدي

الافصح فيه قيل وبيع اصلهما قول وبيع نقل الكسرة من العين الى ما قبلها بعد حذف حركته فصار بيع وقول فابدل واو قول ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار قيل وجاء الاشمام وهو فصيح في نحو قيل وبيع وفي شرح الوضي حقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا مراد النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا غير مشهور عندهم والغرض من الاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل هذه الحروف وجاء الواو ايضا على ضعف فقيل قول وبوع بالاسكان بلا نقل وجعل الواو ياء لسكونها وانضمام ما قبلها ومثل ماضي مثل باب الماضي المجهول من معتل العين من الثلاثي المجرد باب الماضي المجهول من معتل العين من باب الافتعال والانفعال نحو اختير وانقيد في مجيء اللغات الثلاث فيه اذ يقال اختير وانقيد مثل قيل وبيع بلا تفاوت دون استخير واقيم اذ ليس لك ان تقول مثل بيع لسكون ما قبل حرف العلة فيهما في الاصل اذ اصلهما استخير واقوم بالياء والواو المكسورتين والقياس فيهما اذا سكن ما قبلهما ان ينقل حركتهما اليه وتقلب العين ياء اذا كانت واوا فقيل استخير واقيم لغة واحدة وان كان اي الفعل الذي اريد حذف فاعله واقامة المفعول مقامه مضارعا ضم اوله وهو حرف المضارعة نحو يضرب ويكرم ويلتزم ويستخرج ويدحرج وفتح ما قبل آخره لخفة الفتحة وثقل المضارع بالزيادة ومعتل العين المبني للمفعول تقلب العين فيه الفا اياء كانت او واوا نحو يقال ويباع ويختار وينقاد ويستخار ويقام لتحركهما حقيقة او حكما وانفتاح ما قبلهما

المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي من الفعل ما يتوقف فهمه على متعلق اي امر غير الفاعل يتعلق الفعل به ويتوقف فهمه عليه فان كل فعل لا بد له من فاعل وفهمه موقوف على فهمه لكن نسبة الفعل الى الفاعل بطريق الصدور والقيام والاسناد فيقال هذا الفعل صادر عن الفاعل وقائم به ومسند اليه ولا يقال في الاصطلاح انه متعلق به فان المتعلق نسبة الفعل الى غير الفاعل فالحاصل ان فهم الفعل ان كان موقوفا على فهم غير الفاعل فهو المتعدي كضرب فان فهمه موقوف على تعقل المضروب اذ لا يمكن تعقله الا بعد تعقله بخلاف الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل او المفعول فان فهم الفعل وتعقله بدون هذه الامور

قوله المتعدي وغير المتعدي اي قد ان القسمين الفعل لا في اسماء فان المتعدي يعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله والسر في ذلك ان النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول

[illegible]

في اللغة التجاوز من قولهم عدوته اي جاوزته فالمتعدي باصطلاح النحويين ما جاوز الفاعل الى المفعول به وقيل في تعريفه ايضا انه فعل يتوقف تعقله معا على شيئين فاعل وفاعل هو المفعول

قوله وغير المتعدي اي غالبا نحو كبر المتعدي وغير المتعدي اي الفعل اما متعد واما غير متعد لانه اما ان يتوقف فهمه على متعلق اولا يتوقف والاول المتعدي

[illegible]

بمكن وغير المتعدى بخلاف المتعدى بغير الانبوقف فهمه على فهم غير الفاعل كقعد فانه
وان كان له تعلق بكل واحد من الزمان والمكان والغاية وهيئة الفاعل لكن فهمه مع الغفلة
عن هذه المتعلقات جائز وغير المتعدى يصير متعديا اما بالهمزة نحو اذهبت بدا او بتضعيف
العين نحو فرحت بدا او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته او
بحرف الجر نحو ذهبت بزيد والمتعدى يكون متعديا الى مفعول واحد كضرب وهذا في
الكلام كثير والى اثنين يكون ثانيهما غير الاول كاعطى والى اثنين ثانيهما عين الاول فيما صدقا
عليه نحو علم والى مفاعيل ثلثة كاعلم واري بمعنى اعلم وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول اخر يقال له المفعول
الاول واما الافعال الاخر وهي انبأ ونبأ واخبر وخبر وحدث فليست اصلا في التعدية الى ثلاثة
بل تعديتها اليها انما هي بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام وهذه الافعال المتعدية الى ثلاثة
مفاعيل مفعولها الاول كمفعول باب اعطيت في جواز الاقتصار عليه كقولك اعلمت زيدا والاستغناء
عنه كقولك اعلمت عمرا منطلقا والثاني والثالث من مفعولها كمفعولي علمت في وجوب ذكر
احدهما عند الاخر وجواز تركهما معا **افعال القلوب وتسمى افعال الشك**
واليقين ايضا وكانهم ارادوا بالشك الظن والا فلا شئ من هذه الافعال بمعنى الشك المقتضي
تساوي الطرفين وهي ظننت وحسبت وخلت وهذه الثلاثة للظن وزعمت وهي تكون تارة
للظن وتارة للعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه الثلاثة للعلم تدخل اي هذه الافعال على
الجملة الاسمية لبيان ما هي اي تلك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه من الظن والعلم كما اذا قلت
علمت زيدا قائما فقولك علمت لبيان ان ما نشأت هذه الجملة عنه حين تكلمت بها واخبرت بها
عن قيام زيد انما هو العلم واذا قلت ظننت زيدا قائما فقولك ظننت لبيان ان منشأ الاخبار
بهذه الجملة هو الظن وكذلك بواقي الافعال فتنصب اي هذه الافعال الجزئين اي جزئي الجملة
الاسمية المسند والمسند اليه على انهما مفعولاها ومن خصائصها اي جمع خصيصة وهي ما
يختص بالشئ ولا يوجد في غيره اي من بعض خصائص افعال القلوب انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر فلا يقتصر
على احد مفعوليها وسبب ذلك مع كونهما في الاصل مبتدأ وخبرا وحذف المبتدأ والخبر غير قليل
لان المفعولين معا بمنزلة اسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذف احدهما
كان كحذف بعض اجزاء الكلمة الواحدة ومع هذا فقد ورد ذلك مع القرينة على قلة اما حذف

قوله او بالف المفاعلة نحو ماشيته او سين الاستفعال نحو استخرجته هذان غير مشهور في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو التعدية الاخرى وكانهما تركا لانهما لا يغيران جوهر الحروف ولا يغيران في معناه بما يجعله طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل لطلب المفعول بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدثت السين معنى التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فافهم عصام

المفعول الأول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم
على قراءة ولا يحسبن بالياء المنقوطة من تحت بنقطتين اي لا يحسبن هؤلاء بخلهم هو خيرا
لهم فحذف بخلهم الذي هو المفعول الأول واما حذف الثاني فكما في قول الشاعر لا تخلنا على
غرائك انا طالما قد وشى بنا الأعداء اي لا تخلنا جازعين فحذف جازعين الذي هو
المفعول الثاني بخلاف باب اعطيت فانه يجوز فيه الاقتصار على احدهما مطلقا يقال فلان
يعطي الدنانير من غير ذكر المعطى له ويعطي الفقراء من غير ذكر المعطى وقد يحذفان معا كقولك
فلان يعطي ويكسو اذ يستقل مثله فائدة بدون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت
فانك لا تحذفهما نسيا منسيا فلا تقول ظننت وعلمت لعدم الفائدة اذ من المعلوم ان الانسان
لا يخلو عن علم وظن واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا ومنها اي ومن خصائص افعال القلوب جواز الالغاء اي ابطال عملها اذا توسطت
بين مفعوليها نحو زيد ظننت قائم او تاخرت عنهما نحو زيد قائم ظننت وانما يجوز الالغاء
على التقديرين لاستقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدا وخبرا او مفعولين لها
كلاما تاما على تقدير الالغاء وجعلهما مبتدا وخبرا مع ضعف عملها بالتوسط والتاخر
وقد نقل الالغاء عند التقديم ايضا نحو ظننت زيد قائم لكن الجمهور على انه لا يجوز ويقدر
الاعمال على تقدير الغائها في معنى الظرف فمعنى زيد قائم ظننت زيد قائم في ظني وفي
قوله جواز الالغاء اشارة الى جواز اعمالها ايضا على تقديري التوسط والتاخر وفي بعض
الشروح ان الاعمال اولى على تقدير التوسط وفي بعضها انهما متساويان والالغاء اولى على
تقدير التاخر وقد يقع الالغاء فيها اذا توسطت بين الفعل ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد
وبين اسم الفاعل ومعموله نحو لست بمكرم احسب زيدا وبين معمولي ان نحو ان زيدا احسب قائم
وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءني
زيد واحسب عمرو ولا شك ان الغاءها في هذه الصور واجب فلهذا قيد جوازه المنبئ عن
جواز الاعمال ايضا بقوله اذا توسطت يعني بين معموليها او تاخرت يعني عنهما وانما خص هذا
الالغاء الخاص بالذكر مع ان مطلقه ايضا من خصائصها لشيوعه وكثرة وقوعه ومنها اي ومن
خصائص افعال القلوب انها تعلق وتعليقها وجوب ابطال عملها لفظا دون معنى بسبب
وقوعها قبل معنى الاستفهام بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة كما اذا كان قبل المضاف



في افعال القلوب

الى ما فيه معنى الاستفهام نحو علمت أغلام من انت وقبل النفي الداخل على معموليها وقبل
اللام اى لام الابتداء الداخلة على معموليها مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومثال للتعليق
بالاستفهام وترك مثال اخويه بالمقايسة فمثال النفي نحو علمت ما زيد في الدار ومثال اللام
علمت لزيد منطلق وانما تعلق قبل هذه الثلاثة لان هذه الثلاثة تقع في صدر الجملة وضعا
فاقتضت نفاصيدة الجملة وهذه الافعال توجب تغييرها بنصب جزئيها فوجب التوفيق
باعتبارين احدهما لفظا والآخر معنى فمن جنب اللفظ روعي الاستفهام والنفي ولام الابتداء
ومن جنب المعنى روعيت هذه الافعال والتعليق مأخوذ من قولهم امرأة معلقة اى مفقودة
الزوج تكون كالشيء المعلق لا مع الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر
على التزوج والفعل المعلق ممنوع من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد
قائم علمت قيام زيد كما كان كذلك عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب
جزءاها على الجملة التعليقية نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا والفرق بين الالغاء والتعليق
من وجهين احدهما ان الالغاء جائز لا واجب والتعليق واجب والثاني ان الالغاء ابطال العمل في
اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى ومنها اى ومن خصائص افعال القلوب
انه يجوز ان يكون فاعلها اى فاعل افعال القلوب ومفعولها ضميرين متصلين لشيء واحد و
انما قلنا متصلين لانه اذا كان احدهما منفصلا لم يختص جواز اجتماعهما بفعل دون آخر
نحو اياك ظلمت مثل علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا ولا يجوز ذلك في سائر الافعال فلا
يقال ضربتني وشتمتني بل يقال ضربت نفسي وشتمت نفسي وذلك لان اصل الفاعل ان
يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما
لفظا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فمن ثم قالوا ضربت نفسي ولم
يقولوا ضربتني فان الفاعل والمفعول فيه ليسا بمتغايرين بقدر الامكان لاتفاقهما من حيث
كون كل واحد منهما ضميرا متصلا بخلاف ضربت نفسي فان النفس باضافتها الى ضمير المتكلم
كأنها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول فيه متغايرين
بقدر الامكان واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل
مضمون الجملة فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا به ومما اجرى مجرى
افعال القلوب فقدتني وعدمتني لانهما نقيضا وجدتني فحملا عليه حمل النقيض على النقيض

قوله ومن خصائصها الخ جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوب بها جزئيها نحو علمت ان زيدا قائم ولا تقول عطف ان زيدا دراهم فمذهب سيبويه ان ان مع اسمها وخبرها مفعول علم ولا مفعول الآخر مقدر ولا يقول ان مع اسمها وخبرها سد مسد الاسمين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير المفرد في جميع المواضع ومذهب الاخفش ان ان مع اسمها وخبرها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني نحو علمت ان زيدا قائم حاصلا ولا حاجة الى ذلك رضي

النفتض وكذلك اجرى راى البصرية والحلمية على راى القلبية فجوز فيهما ما جوز فيه
من كون فاعلهما ومفعولهما ضميرين لشئ واحد كقول الشاعر ولقد اراني للرماح دريّة
من عن يميني تارة وامامي وكقوله تعالى اني اراني اعصر خمرا ولبعضها اي ولبعض افعال
القلوب ما عدا حسبت وخلت وزعمت معنى اخر قريب من معانيها الاول وهي اما العلم
او الظن بحيث يمكن ان يتوهم انه بهذا المعنى ايضا متعد الى مفعولين وانما قيدنا بذلك لئلا
يقال لا وجه للتخصيص بالبعض لان لكل واحد معنى اخر فان خلت جاء بمعنى صرت ذا خال
وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وزعمت بمعنى كفلت تتعدى به اي بذلك المعنى الاخر الى مفعول واحد
لا اثنين فظننت بمعنى اتهمت من الظنة بمعنى التهمة فظننت زيدا بمعنى اتهمته اي اخذته
مكانا للوهم والوهم نوع من العلم ومنه قوله تعالى وما هو على الغيب بظنين اي بمتهم وعلمت بمعنى
عرفت تقول علمت زيدا بمعنى عرفت شخصه وهو العلم بنفس شئ من غير حكم عليه ورايت
بمعنى ابصرت ومعنى ابصرت قريب من معنى علمت بالحاسة ومنه قوله تعالى فانظر ماذا ترى
ووجدت بمعنى اصبت تقول وجدت الضالة اي اصبتها وعلمتها بالحاسة ولما كان
مراده ان لها معنا اخر قريبا من معنى العلم والظن لم يتعرض لعلم بمعنى صار مشقوق الشفة العليا
ولو جد جدا ووجد موجدة ووجدت وجدا اي استغنيت وغضبت وحزنت لانها
لبين بمعنى العلم والظن **الافعال الناقصة** انما سميت ناقصة لانها
لا يتم بمرفوعها كلاما الافعال الناقصة ما وضع اي افعال وضعت لتقرير الفاعل على صفة
اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل على صفة ولا شك ان هذه الصفة
خارجة عن ذلك التقرير الذي هو العمدة في الموضوع له لان ذلك التقرير نسبة بين الفاعل و
الصفة فكل من طرفيها خارج عنها فخرج عن الحد الافعال التامة لانها موضوعة لصفة و
تقرير الفاعل عليها فكل من الصفة والتقرير عمدة فيما وضعت له لا التقرير وحده وانما جعلنا
التقرير المذكور عمدة الموضوع له في الافعال الناقصة لا تمامه لاشتمالها على معان زائدة
على ذلك التقرير كالزمان في الكل والانتقال والدوام والاستمرار في بعضها ولو جعل الموضوع
له جزئيات ذلك التقرير فيقال صار مثلا موضوع لتقرير الفاعل على صفة على وجه الانتقال
اليه في الزمان الماضي وكذلك كل فعل منها فلا شك ان كل جزئي تمام الموضوع له بالنسبة
الى ما هو موضوع له والصفة خارجة عنه فخرج الافعال التامة منها ولا يبعد ان يجعل

في الأفعال الناقصة

اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض لا صلة الوضع ولا شك ان الغرض من وضع الأفعال الناقصة
هو التقرير المذكور لا الصفات بخلاف الأفعال التامة فان الغرض من وضعها مجموعها التقرير
فحسب كما عرفت فخرج عن حدها فظهر بما ذكرنا ان هذه الحد لا يحتاج الى قيد زائد
لاخراج الأفعال التامة اصلا وهي اي الأفعال الناقصة كان وصار واصبح وامسى وظل
وبات واضحى واض وعاد وغدا وراح ومازال ومانفك ومافتئ بالهمزة وقيل بالياء
ومابرح ومادام وليس ولم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار ومادام وليس ثم قال وما كان
نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يتضمن كثير من الأفعال
التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة تامة وكمل زيد عالما
اي صار زيد عالما كاملا وقد جاء في قولهم ما جاءت حاجتك ناقصة ضميرها اسمها وحاجتك
خبرها اما بان يكون ما نافية وجاءت بمعنى كانت وفيها ضمير لما تقدم من الغرابة ونحوها اي لم يكن
هذه على قدر ما يحتاج اليه واستفهامية مبتدأ والضمير في جاءت يعود اليها وانما انث باعتبار
خبرها كما في من كانت امك معناه اية حاجة صارت حاجتك وجاء ايضا قعدت ناقصة في
قولهم ارهف شفرته حتى قعدت اي صارت الشفرة كانها حربة اي رمح قصير قال الأندلسي
لا يتجاوز جاء وقعد من الموضع الذي استعملتها العرب فيه خلافا للفراء تدخل هذه الأفعال
وما كان نحوهن على الجملة الاسمية المركبة من المبتدأ والخبر لا عطاء الخبر لاجل اعطائها الخبر
حكم معناها اي معنى هذه الأفعال يعني اثره المرتب عليه مثل صار زيد غنيا فمعنى صار الانتقال
وحكم معناها اي اثره المرتب عليه كون الخبر منتقلا اليه فلما دخل على الجملة الاسمية اعني زيد
غني وافاد معناه الذي هو الانتقال اعطى الخبر الذي هو غني اثر ذلك الانتقال وهو كون الغني
منتقلا اليه فترفع هذه الأفعال الجزء الأول لكونه فاعلا وتنصب الجزء الثاني لشبهه بالمفعول
في توقف الفعل عليه نحو كان زيد قائما فكان تكون ناقصة كائنة لثبوت خبرها لاسمها ثبوتا
ماضيا اي كائنا في الزمان الماضي دائما من غير دلالة على عدم سابق وانقطاع لاحق نحو كان
زيد فاضلا او منقطعا نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على قوله لثبوت خبرها
اي كان تكون ناقصة كائنة بمعنى صار فهو من قبيل عطف احد القسمين على الآخر لا على ما هو قسيم
منه كقول الشاعر بتيهاء قفر والمطي كانها قطا الحزن قد كانت فراخا بيوضها اي صارت
فراخا بيوضها فان بيوضها لم يكن فراخا بل صارت فراخا ويكون فيها ضمير الشان بعد عطف

على قوله لثبوت اى كان تكون ناقصة يكون فيها ضمير الشان اسمها والجملة الواقعة بعدها خبرا مفسرا للضمير كقولك اذا مت كان الناس صنفان شامت واخر مثن بالذى كنت اصنع

وتكون تامة عطف على قوله تكون ناقصة اى كان تكون تامة بمعنى تكتفى بالمرفوع من غير حاجة الى المنصوب بمعنى ثبت ووقع كقولهم كانت الكائنة والمقدور كائن وقوله تعالى كن فيكون وتكون زائدة وهى التى وجودها وعدمها لا يخل بالمعنى الاصلى كقوله تعالى كيف نكلم من كان فى المهد صبيا اى كيف نكلم من هو فى المهد حال كونه صبيا فكان زائدة لتحسين اللفظ اذ ليس المعنى على المضى وانما ذكر هذين القسمين مع كونهما غير ناقصة استيفاء لجميع استعمالاتها وصار للانتقال اما من صفة الى صفة نحو صار زيد عالما واما من حقيقة الى حقيقة نحو صار الطين خزفا

وتكون تامة بمعنى الانتقال من مكان الى مكان او من ذات الى ذات وتعدى بالى نحو صار زيد من بلد الى بلد كذا او من بكر الى عمرو ويلحق بصار مثل آل ورجع واستحال وتحول وارتد قال الله تعالى فارتد بصيرا وقال الشاعر ان العداوة تستحيل مودة وقال فيا لك من نعمى تحولن ابؤسا واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة باوقاتها المدلول عليها بموادها لا بصيغها مثل اصبح زيد قائما وامسى زيد مسرورا واضحى زيد حزينا فالمثال الاول يدل على اقتران مضمون الجملة وهو قيام زيد بوقت الصباح وعلى هذا القياس المثالان الاخران

وتكون بمعنى صار نحو اصبح او امسى او اضحى زيد غنيا اى صار ولبس المراد انه صار فى الصباح او المساء او الضحى على هذه الصفة وتكون تامة بمعنى الدخول فى هذه الاوقات تقول اصبح زيد اذا دخل فى الصباح وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما فاذا قلت ظل زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع نهاره واذا قلت بات زيد سائرا فمعناه ثبت له ذلك فى جميع ليله وبمعنى صار نحو ظل زيد غنيا او بات عمرو فقيرا اى صار وقد يجى هذان الفعلان تامين ايضا نحو ظللت بمكان كذا او بت صبيا لطيبا لكن لما كان مجيئهما تامين فى غاية القلة جعله فى حكم العدم ولذلك لم يذكرهما تامين وفصلهما عن الافعال الثلاثة السابقة والحق وعاد وغدا وراح فهذه الافعال الاربعة ناقصة اذا كانت بمعنى صار وتامة فى مثل قولك الحق او عاد زيد من سفره اى رجع وغدا اذا مشى فى وقت الغداة وراح اذا مشى فى وقت الرواح وهو ما بعد الزوال الى الليل واسقط المصنف ذكر هذه الافعال الاربعة من البين فى مقام التفصيل مع ذكرها فى مقام الاجمال وكان الوجه فى ذلك انها من الملحقات ولذا لم يذكرها صاحب المفصل وقال

قوله
فيا لك من
نعمى اى صفة
مرادف لكون النعمى بالضم و
النعمة وضمير تحولن راجع اليه
اما لارادة المتعدد بالمصدر او بجعله
ابؤسا اى شدائد الجمع وان كان واحدا
لتعدد الخبر عصام الدين

في الأفعال الناقصة

صاحب اللباب والحق بها اض وعاد وغدا وراح فاسقطها عن البين في التفصيل اشارة الى
عدم الاعتداد بها لانها من الملحقات وما زال من زال يزال لا من زال يزول فانه تام و
ما برح بمعناه من برح اى زال و منه البارحة لليلة الماضية وما فتئ ايضا بمعناه وما انفك
اى ما انفصل للاستمرار خبرها اى خبر تلك الافعال لفاعلها مثل سمى اسمها فاعلا تنبيها على
ان اسمها ليس بقسم على حدة من المرفوعات كما ان خبرها قسم على حدة من المنصوبات مذ قبلها اى قبل
فاعلها خبرها اى من وقت يمكن ان يقبله عادة فمعنى ما زال زيد اميرا استمرار امارته من زمان
قابليته وصلاحيته للامارة امارة لانها على الاستمرار فلان النفى ماخوذ في معانى هذه الافعال
فاذا دخلت ادوات النفى عليها كانت معانيها نفى النفى و نفى النفى استمرار الثبوت واعتبار الصلاحية
والقابلية معلوم عقلا ويلزمها اى هذه الافعال الاربعة اذا اريد بها استمرار الثبوت
النفى بدخول ادواته عليها لفظا وهو ظاهر او تقديرا كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف
اى لا تفتؤ فانه لو لم يدخل ادوات النفى عليها لم يلزم نفى النفى المستلزم للاستمرار المقصود
ههنا وما دام لتوقيت امر اى تعيينه بمدة ثبوت خبرها لفاعلها بان جعلت تلك
المدة ظرف زمان له وذلك لان لفظة ما مصدرية فهى مع ما بعدها في تاويل المصدر وتقدير
الزمان قبل المصادر كثير واذا قدر الزمان قبله فلا بد هناك من حصول كلام يفيد فائدة تامة
والى هذا اشار بقوله ومن ثمه اى ومن اجل انه لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لفاعلها احتاج
الى وجود كلام مستقل بالافادة لانه مع اسمه وخبره ظرف والظرف فضلة غير مستقل بالافادة
مثل اجلس ما دام زيد جالسا اى اجلس مدة دوام جلوس زيد فما دام لم يشفع باجلس ولم يحصل
من المجموع كلام لا يفيد فائدة تامة بخلاف الافعال المصدرة بحرف النفى فانها مع اسمائها واخبارها
كلام مستقل بالافادة فلا احتاج الى كلام وراءها وليس لنفى مضمون الجملة حالا اى في زمان
الحال مثل ليس زيد قائما اى الآن وهذا هو مذهب الجمهور وقيل هى لنفى مضمون الجملة مطلقا
ولذلك يفيد تارة بزمان الحال كما تقول ليس زيد قائما اى الآن وتارة بزمان الماضى نحو
ليس خلق الله مثله وتارة بزمان المستقبل نحو الا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم وهذا مذهب سيبويه
ويجوز تقديم اخبارها اى تقديم اخبار الافعال الناقصة كلها على اسمائها لانه ليس فيها الا
تقديم المنصوب على المرفوع فيما عامله فعل فان اريد بجواز التقديم نفى الضرورة عن جانبى وجوده
وعدمه فينبغى ان يقيد بمثل قولنا ما لم يعرض ما يقتضى تقديمها عليها نحو كم كان مالك

او



او تاخيرها عنها نحو ما عدى مصيبك وان اريد به نفي الضرورة عن جانب العدم فقط فينبغي ان
يقيد بمثل قولنا اذا لم يمنع مانع من التقديم وح يجوز ان يكون واجبا كالمثال المذكور وهي
اى افعال الناقصة في تقديمها اى في تقديم اخبارها عليها اى على تلك الافعال واقعة
على ثلاثة اقسام قسم يجوز تقديم اخبارها عليها وهو من كان الى راح وهو احد عشر فعلا
لكونها افعالا وجواز تقديم المنصوب على المرفوع في الافعال القوية او قسم لا يجوز تقديم اخبارها
عليها وهو اى هذا القسم ما في اوله كلمة ما نافية كانت او مصدرية اما اذا كانت نافية فلامتناع
تقديم ما في حيز النفي على النفي لانه يقتضي التصدر واما اذا كانت مصدرية فلامتناع تقديم
معمول المصدر على نفس المصدر ويخالف هذا الحكم خلافا ثابتا لانه كيف يكون هذا الخلاف
واقعا ظاهرا من جانبه لا من جانب الجمهور كما في نصبه باب المفاعلة لتقديمهم فكانه لا خلاف منهم
وذلك الخلاف منه في غير ما دام لان اداة النفي لما دخلت على الفعل الذي معناه النفي افادت
الثبوت فصار بمنزلة كان فلا يلزم تقديم ما في حيز النفي بحسب المعنى وقسم مختلف فيه ظهر فيه
الخلاف من الجمهور بعضهم مع بعض فان الافعال ههنا بمعنى الفاعل المشارك كذا امر في اعمال
الفعل صريحا وهو اى القسم المختلف فيه كلمة ليس فالمبرد والكوفيون وابن السراج والجرجاني على
انه لا يجوز مراعاة للنفي اذ يمتنع تقديم معمول النفي عليه والبصريون وسيبويه والسيرافي على انه
يجوز بناء على انه فعل وجوز تقديم معمول الفعل عليه فرتب الطائفتين في حكم هذا القسم معا
ومخالفته وبهذا اندفع ما قيل كان الواجب على المصنف ان يجعل ما في اوله ما النافية من
القسم المختلف فيه لوقوع الخلاف فيها ايضا **افعال المقاربة** ما وضع
اى فعل وضع لدنو الخبر للدلالة على قرب حصوله للفاعل رجاء منصوب على المصدرية بتقدير
مضافا اى دنو رجاء بان يكون ذلك الدنو بحسب رجاء المتكلم وطمعه حصول الخبر لا الجزم به
فعسى في قولك عسى زيد ان يخرج يدل على قرب حصول الخروج لزيد بسبب انك ترجو ذلك
وتطمعه لا انك جازم به او وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل حصولا اى دنو حصول بان يكون
اخبار المتكلم بذلك الدنو لاشراف الخبر على حصوله للفاعل فكاد في قولك كاد زيد ان يخرج
يدل على قرب حصول الخروج لزيد لجزمك بقرب حصوله او وضع لدنو الخبر وقرب حصوله
للفاعل اخذا فيه اى دنو اخذ وشروع في الخبر بان يكون ذلك الدنو بسبب جزم المتكلم بشروع
الفاعل في الخبر بالتشاغل لما يقتضيه نحو طفق في قولك طفق زيد يخرج يدل على قرب حصول

الخروج لزيد بسبب جزم المتكلم به وغير فيما يقتضي البدل الاول اي ما وضع لدنو الخبر رجاء عسى
قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت
ومعنى الاشفاق الخوف وهو غير متصرف حيث لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي الى
غير ذلك من الامثلة وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات
في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها تقول على احد استعماليه عسى زيد ان
يخرج وهو ان يكون بعده اسم ثم فعل مضارع مصدر بان الاستقبالية بقرينة المعنى الرجى
الذي هو توقع وجود الفعل في الاستقبال فزيد اسم عسى وان يخرج في محل النصب بالخبرية
اي عسى زيد الخروج بتقدير مضاف اما في جانب الاسم نحو عسى حال زيد الخروج او في
جانب الخبر اي عسى زيد ذا الخروج لوجوب صدق الخبر على الاسم وعلى هذا عسى ناقصة وقيل
المضارع مع ان مشبه بالمفعول وليس بخبر لعدم صدقه على الاسم وتقدير المضاف تكلف وذلك
لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم نقل الى انشاء الطمع فالمضارع مع ان
وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء فهو مشبه بالمفعول الذي كان في صورة الخبر وانتصب
لشبهه بالمفعول وعسى على هذا تامة وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا عما قبله
بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا او في ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء
في النفس وقال الشارح الرضي الذي ارى ان هذا وجه قريب وتقول على الاستعمال الاخر
عسى ان يخرج زيد بان يذكر مرفوع فقط وهو ما كان منصوبا في الاستعمال الاول فاستغنى
عن الخبر لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما استغنى في علمت ان زيدا قائم عن المفعول
الاخر فاقيم مقامهما فهي في هذا الاستعمال ناقصة وان اقتصر على المرفوع من غير قصد اقامته
مقام المرفوع والمنصوب بمعنى قرب خروج زيد فهي تامة وههنا احتمال اخر وهو ان يكون
زيد مرفوعا بانه اسم عسى وفي يخرج ضمير يعود الى زيد وان يخرج في محل النصب بانه خبر
عسى واخر وهو ان يجعل ذلك من باب التنازع بين عسى ويخرج في زيد فان اعمل الاول
كان زيد اسم عسى وان يخرج خبره مقدما عليه وان اعمل الثاني كان اسم عسى ما استكن
فيه من ضمير زيد وخبره ان يخرج زيد فهي على هذين الاحتمالين ناقصة ايضا وقد يحذف ان
عن الفعل المضارع في الاستعمال الاول لتشبيهها بكاد فكما ان كاد زيد يخرج لم يذكر فيه
ان كذلك عسى زيد يخرج لا يذكر فيه ان كقوله عسى الهم الذي امسيت فيه يكون وراءه

قوله فللمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الا ان الاولى ان يكون منصوبا على المفعولية باعتبار الاصل ورده الفاضل عبد الحكيم عصام

فخرج قريب كان الأصل ان يكون وزانه فحذف ان بوزن الاستعمال الثاني لعدم مشابهته
قولك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج والثاني اي ما وضع لدنو الخبر دنو حصول
كاد تقول كاد زيد يجيء فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول للفاعل في الحال ففاعله
اسم محض كما هو الأصل وخبره فعل مضارع ليدل على قرب حصول الخبر في الحال باعتبار احد معنييه
من غير ان لدلالة ان على الاستقبال المنافي للحال وقد تدخل ان على خبر كاد لتشبيهها بعسى كما انه
يحذف ان عن خبر عسى لتشبيهها بكاد كقولهم قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولما كان كل واحد
منهما مشابها للآخر اعطي لكل منهما حكم الآخر في خبره واذا دخل النفي على كاد فهو اي كاد
كالأفعال اي كسائر الأفعال في افادة اداة النفي نفي مضمونها على القول الأصح ماضيا كان
او مستقبلا وقيل يفيد اي نفي كاد يكون للاثبات مطلقا ماضيا كان او مستقبلا اما في
الماضي فكقوله تعالى وما كادوا يفعلون فان المراد اثبات الفعل لانه يدل ليل فذبحوها
واما في المضارع فلتخطئة الشعراء قول ذي الرمة لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح بانه يدل
على زوال رسيس الهوى ولتسليمه تخطئتهم وتغييره قوله لم يكد بقوله لم اجد فلو لم يكن نفي كاد
للاثبات لما خطؤوه ولما غير لتخطئتهم واجيب عن الأول ان قوله وما كادوا يفعلون يدل
على انتفاء الذبح وانتفاء القرب منه في وقت ما وقوله فذبحوها قرينة تدل على ثبوت الذبح
بعد انتفائه وانتفاء القرب منه ولا تناقض بين انتفاء الشيء في وقت وثبوته في وقت آخر وعن
الثاني فلتخطئة بعض الفصحاء مخطئ ذي الرمة وذا الرمة في تسليمه تخطئتهم وقد روي عن عنبسة انه قال
قدم ذو الرمة الكوفة واعترض عليه ابن شبرمة فغيره قال عنبسة حدثت ابي بذلك فقال
اخطأ ابن شبرمة في انكاره عليه واخطأ ذو الرمة حين غيره وانما هو كقوله تعالى لم يكد يراها
وانما هو لم يرها وقيل يكون اي النفي الداخل على كاد وما يشتق منه في الماضي للاثبات
وفي المستقبل كالأفعال اي كسائر الأفعال في افادة النفي نفي مضمونه تمسكا في الدعوى الأولى
بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه وفي الدعوى الثانية
بقول ذي الرمة اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح حيث اراد بالنفي الداخل
على يكاد انتفاء قرب رسيس الهوى عن البراح اي الزوال فان النفي الداخل على يكاد كالنفي الداخل
على سائر الأفعال وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاهم بذلك ما لم يثبت دعواه الأولى وقد
عرفت وجه القدح فيه في تمسكه عليها والثالث وهو ما وضع لدنو الخبر وقرب ثبوته للفاعل على

التحفة في فعل التعجب

ونواخذ وشرع في الخبر طفق بمعنى اخذ في الفعل يقال طفق يطفق كعلم يعلم طفقا وطفوقا
وقد جاء طفق يطفق كضرب يضرب وكرب بفتح الراء بمعنى قرب يقال كربت الشمس اذا دنت للغروب
وجعل بمعنى طفق واخذ بمعنى شرع وهي اي هذه الافعال الاربعة في الاستعمال مثل كاد
في كون خبرها المضارع بغير ان تقول طفق زيد او اخذ زيد او كرب زيد يفعل وجعل يقول
وقال الله تعالى وطفقا يخصفان واوشك بمعنى اسرع عطف على طفق وهي اي اوشك مثل
عسى وكاد في الاستعمال فتارة يستعمل استعمال عسى على وجهه نحو اوشك زيد ان يجئ و اوشك
ان يجئ زيد وتارة يستعمل استعمال كاد بدون ان نحو اوشك زيد يجئ **فعل التعجب ما**
وضع لانشاء التعجب وفي بعض النسخ افعال التعجب وفي اكثر النسخ فعلا التعجب بصيغة
التثنية فافراد الفعل بالنظر الى ان التعريف للجنس وجمعه بالنظر الى كثرة افراده وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وعلى كل تقدير فالتعريف للجنس المفهوم في ضمن التثنية والجمع ايضا فهو ما وضع
اي فعل وضع لان الكلام في ضمن الافعال فلا ينتقض الحد بمثل لله دره فارسا و واها له وكفى
بنفس بحو فاتلك الله من شاعر ولا شل عشره فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء
الان يقال هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل استعملت لذلك بعد الوضع او المراد
ما وضع لانشاء التعجب بحسب بحيث لا يستعمل في غيره وما ذكر من مواد النقض فكثيرا ما يستعمل
في الدعاء وله اي لفعل التعجب او لما وضع لانشاء التعجب صيغتان احديهما صيغة الفعل الذي
تضمنه تركيب ما افعله واخريهما صيغة الفعل الذي تضمنه تركيب افعل به بشرط ان يكونا في
هذين التركيبين وهما اي فعلا التعجب غير متصرفين فلا تغيران الى مضارع ومجهول وتانيث
وفي بعض النسخ وهي اي افعال التعجب غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان
اي فعلا التعجب الا مما يبنى منه افعل التفضيل المشابههما لهما من حيث ان كلا منهما للمبالغة والتاكيد
وكذا لا يبنيان الا للفاعل كافعل التفضيل وقد شذ ما اشهى الطعام وما امقته الكذب
ويتوصل في الفعل الممتنع بناء صيغتي التعجب منه من رباعي او ثلاثي مزيد فيه او ثلاثي مجرد مما
فيه لون او عيب بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه اي يتوصل ببنائهما من فعل
يمتنع بناؤهما منه وجعل الممتنع مفعولا او مجرورا بالباء ولا يتصرف فيهما اي في صيغتي التعجب
بتقديم اي تقديم جائز فيما عداهما كتقديم المفعول والجار والمجرور على الفعل وتاخير
اي تاخير جائز فيما عداهما كتاخير الفعل منهما وانما قيد التقديم والتاخير بما قيد بالمكون

عدم التصرف بهما من خواص صيغتي التعجب فان المقام يقتضي بيان الاحكام الخاصة بهما فلا
يقال ما زيدا احسن ولا بزيد احسن لانهما بعد النقل الى التعجب جريا مجرى الامثال فلا يغير ان كما
لا يغير الامثال وقيل عدم التصرف بالتقديم يستلزم عدم التصرف بالتاخير وبالعكس لان تقدم
الشيء يستلزم تاخر غيره وكذا تاخره يستلزم تقديم غيره فلو اكتفى باحدهما لكفى واجيب بان
ذكر التاخير انما هو للتاكيد لا للتاسيس على ان كل واحد منهما وان لم ينفصل عن الآخر بالوجود
لكنه ينفصل عنه بالقصد فكانه اعتبر القصد ولا يتصرف فيهما بايقاع فصل بين العامل و
المعمول نحو ما احسن في الدار زيدا واكرم اليوم بزيد لاجرائهما مجرى الامثال كما سبق واجاز المازني
الفصل بالظرف لما سمع من العرب قولهم ما احسن بالرجل ان يصدق واجاز الاكثرون الفصل
بكلمة كان مثل ما كان احسن زيدا ومعناه انه كان له في الماضي حسن دائم الا انه يصل
يوم ان التكلم بل كان دائما قبله وما ابتدأ اى مبتدأ على ان يكون المصدر بمعنى اسم المفعول او
ذو ابتداء بتقدير المضاف وفي بعض النسخ وما ابتدائية ومعناه ظاهر نكرة بمعنى شيء لان
النكارة تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه عند سيبويه وما بعدها اى ما بعد ما الخبر
من باب شر اهر ذا ناب فموصولة عند الاخفش والخبر محذوف اى الذى احسن زيدا اى جعله حسنا
شيء عظيم وقال الفراء استفهامية مبتدأ ما بعدها خبرها قال الشارح الرضي وهو قوي من حيث
المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما
ادراك ما يوم الدين وما احسن بزيد فافعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل بمعنى صار ذا فعل
كالجم اى صار ذا لحم والباء في بزيد زائدة فاعل لهذا الفعل عند سيبويه والباء زائدة لازمة الا اذا
كان المتعجب منه ان مع صلتها نحو احسن ان تقول اى بان تقول على ما هو القياس فلا ضمير عند
سيبويه في افعل لان الفاعل والحد ليس الا وبزيد مجرورة مفعول عند الاخفش لاحسن بمعنى
صير ذا حسن على ان يكون همزة الفعل للصيرورة والباء للتعدية اى جعل اللازم متعديا فالمعنى
صيره ذا حسن او الباء زائدة على ان يكون متعديا بنفسه ويكون همزة احسن للتعدية كما خرج
فقيل يجيء في الفعل ضمير هو فاعله اى احسن انت بزيد او زيدا اى اجعله حسنا بمعنى صفه به
وقال الفراء وتبعه الزمخشري ان احسن امر لكل واحد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك
بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه بالحسن كيف شئت فان فيه من جهات الحسن كل ما يمكن
ان يكون في شخص

افعال المدح والذم يعني الافعال المشهورة

عند النحاة بهذا اللقب ما وضع اى فعل وضع لانشاء مدح او ذم فلم يكن مثل مدحته وذممته
منها لانه لم يوضع للانشاء فمنها نعم وبئس وهما فى الاصل نعم وبئس على وزن فعل بكسر العين
وقد اطرد فى لغة بنى تميم فى فعل اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات احدها فعل
بفتح الفاء وكسر العين وهى الاصل والثانية فعل باسكان العين مع فتح الفاء والثالثة اسكان
العين مع كسر الفاء والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين والاكثر فى هذين الفعلين عند بنى تميم اذا
قصد بهما المدح والذم كسر الفاء واسكان العين قال سيبويه وكان عامة العرب اتفقوا على
لغة بنى تميم وشرطهما اى شرط نعم وبئس ان يكون الفاعل معرفا باللام للعهد الذهنى وهى
لواحد غير معين ابتداء ويصير معينا بذكر المخصوص بعده ويكون فى الكلام تفصيل بعد الاجمال
ليكون اوقع فى النفس نحو نعم الرجل زيد او يكون مضافا الى المعرف بها اى باللام اما بغير واسطة
نحو نعم صاحب الرجل زيد او بواسطة نحو نعم فرس غلام الرجل ونعم وجه فرس غلام الرجل و
هلم جرا او يكون مضمرا مميزا بنكرة منصوبة مفردة او مضافة الى نكرة او معرفة اضافة لفظية نحو نعم
رجلا او ضارب رجل او زيد او حسن الوجه انت او مميزا بما بمعنى شىء منصوب المحل على التميز مثل
فنعما هى اى فنعم شيئا هى وقال الفراء وابو على هى موصولة بمعنى الذى فاعل لنعم ويكون الصلة
باجمعها فى فنعما هى محذوفة لان هى مخصوص اى نعم الذى فعله هى اى الصدقات وقال سيبويه
والكسائى ما معرفة تامة بمعنى الشىء فنعما هى نعم الشىء هى فما هو الفاعل لكونه بمعنى ذى
اللام وهى مخصوص وبعد ذلك الفاعل المخصوص بالمدح او الذم وبعديته انما هو بحسب الغالب
لانه قد يتقدم المخصوص فيقال زيد نعم الرجل صرح به فى المفتاح وهو اى المخصوص مبتدأ ما قبله
خبره اى الجملة الواقعة قبله غالبا خبره ولم يحتج هذه الجملة الواقعة خبر الى الضمير المبتدأ لقيام لام
التعريف العهد مقامه او خبر مبتدأ محذوف وهو مثل نعم الرجل زيد فزيد فى هذا المثال
اما مبتدأ ونعم الرجل مقدما عليه خبره واما خبر مبتدأ محذوف على تقدير سؤال فانه لما قيل نعم الرجل
فكانه سئل من هو فقيل زيد اى هو زيد فعلى الوجه الاول نعم الرجل زيد جملة واحدة وعلى
الوجه الثانى جملتان وشرطه اى شرط المخصوص يعنى شرط صحة وقوعه مخصوصا مطابقته الفاعل
اى مطابقة الفاعل او مطابقة الفاعل اياه فى الجنس حقيقة او تأويلا وفى الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتأنيث لكونه عبارة عن الفاعل فى المعنى نحو نعم الرجل زيد ونعم الرجلان الزيدان
ونعم الرجال الزيدون وبئست المرأة هند وبئست المرأتان الهندان وبئست النساء الهندات

قوله
لقيام لام التعريف
العهد مقامه الخ
العهد الذهنى ليلائم ما سبق
ولا يخفى انه اذا كان زيد مبتدأ
ولا يبعد ان يكون اللام للعهد الذهنى
لانه عبارة عن زيد وكذا الاظهر فى التقدير
لو ان الضمير فى نعم رجلا زيد مبهما بحسب الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا تميز عن النسبة الا انه لم يكن ابانه فضمير مبهم
للزوم افراده والعائد فى نعم رجلا زيد ليس الضمير بل
الضمير مع تميزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار الخبر مرتبطا
بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم
على الجملة لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح
لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم المفسر على الابهام عصام

ويجوز ان يقال نعم المرأة هند وبئس المرأة هند لانهما لما كانا غير متصرفين اشبها الحروف
فلم يجب الحاق العلامة بهما وقوله تعالى بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله جواب سؤال
حيث وقع المخصوص اعني الذين كذبوا جمعا مع افراد الفاعل وهو مثل القوم وشبهه مما لا
يطابق الفاعل المخصوص متاول بتقدير مثل الذين كذبوا او يجعل الذين صفة للقوم وحذف
المخصوص اي بئس مثل القوم المكذبين مثلهم فقد يحذف المخصوص اذا علم بالقرينة مثل قوله
تعالى نعم العبد اي ايوب ع بقرينة ان ذلك في قصته وقوله تعالى فنعم الماهدون اي نحن
وساء مثل بئس في افادة الذم والشرائط والاحكام ومنها اي من افعال المدح والذم حب
في حبذا وهو اي حبذا مركب من حب الشيء اي صار الشيء محبوبا ومن ذا وفاعله اي فاعل
هذا الفعل ذا ولا يتغير اي حبذا وفاعله عما هو عليه فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث اذا
كان المخصوص مثنى او جمعا او مؤنثا لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير فيقال حبذا الزيدان و
حبذا الزيدون وحبذا هند وبعده اي بعد حبذا المخصوص واعرابه اي اعراب مخصوص حبذا
كاعراب مخصوص نعم على الوجهين المذكورين ويجوز ان يقع قبل المخصوص اي مخصوص حبذا
وبعده اي بعد مخصوصه تمييز او حال على وفق مخصوصه في الافراد والتثنية والجمع والتانيث نحو
حبذا رجلا زيد وحبذا زيد رجلا وحبذا راكبا زيد وحبذا زيد راكبا وحبذا رجلين
او راكبين الزيدان وحبذا الزيدان رجلين او راكبين وحبذا امرأة هند وحبذا هند امرأة
والعامل في التمييز والحال ما في حبذا من الفعلية وذو الحال هو ذا لا زيد لان زيدا مخصوص و
المخصوص لا يجيء الا بعد تمام المدح والركوب تمام فالراكب حال من الفاعل لا من المخصوص

الحرف ما دل على معنى في غيره اي كلمة دلت على معنى حاصل في غيره
متعقل بالنسبة اليه اي لا يكون مستقلا بالمفهومية بحيث يصح لان يحكم عليه وبه بل لا بد له
انضمام امر آخر اليه ومن ثم اي ومن اجل انه يدل على معنى في غيره احتاج في جزئيته للكلام ركنا
كان او غيره الى اسم يتعقل معناه بالنسبة اليه نحو من البصرة او فعل كذلك نحو قد ضرب

حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل اي ايصاله فان معنى الافضاء الوصول ولما عدي
بالباء صار معناه الايصال او معناه اي معنى الفعل وهو كل شيء استنبط منه معنى الفعل
كاسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر والظرف والجار مع المجرور وغير ذلك
الى ما يليه سواء كان اسما صريحا مثل مررت بزيد وانا مار بزيد او كان في تاويل الاسم

قوله
ويجوز ان
يقال نعم المرأة هند
بعدم الحاق التاء بالفعل
نحو والجنس مذكر اي نعم جنس المرأة
هند وقد يلحق التاء نظرا الى الفاعل اذا كان
في معنى المؤنث كقوله نعمت زورق البلد و
المراد من البلد الارض ومن الزورق السفينة فهو في معنى
مؤنث اي نعمت سفينة الارض مصر

والعامل في التمييز والحال
ما في حبذا من معنى الفعلية
وذو الحال هو ذا لا زيد لان
زيدا المخصوص والمخصوص لا يجيء الا بعد
تمام المدح لفظا او تقديرا والمدح
بالركوب فيكون راكبا حالا عن الفاعل
لا عن المخصوص متوسط
بالبصرة جملة فعلية صفة
رجل وحبذا مبتدأ خبره
الموصوف مع صفته فلا يكون
وقوع نكرة غير موصوفة بعده ومثال
الاجتماع كحبذا رجلا زيدا او حبذا زيد
رجلا ففي ارتفاع زيد خمسة اوجه الاول
ان يكون حبذا مبتدأ وزيد خبره والثاني
ان يكون ذا فاعله وزيد بدل
والثالث كحبذا زيد
مبتدأ محذوف اي
هو زيد و
الرابع
ان يكون زيد مبتدأ وحبذا خبره والخامس ان يكون ذا
زيدا وزيد فاعل حب

البحث في حروف الجارة

كقوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها وسميت هذه الحروف حروف الاضافة
ايضا لانها تضيف الفعل ومعناه الى ما يليه وحروف الجر لانها تجر معاني الافعال الى ما يليه
او لان اثرها فيما يليه الجر وهي اى حروف الجر من والى وحتى وفي ذكر هذه الحروف على سبيل
الحكاية لانها ليس لها اسم خاص يعبر بها عنها والباء واللام ذكرهما باسميهما لوجودهما و
كذلك ذكر الواو والتاء والكاف باسمائها حيث وجدت بخلاف ما بقي منها ورب وواوها
اى الواو التي تقيد بعدها رب في عدها من حروف الجر تسامح وواو القسم وتاؤه وباؤه
وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وخلا وحاشا وعدا فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة
التي تليها تكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي تكون فعلا وحرفا فمن للابتداء اى لابتداء الغاية
والمراد بالغاية المسافة اطلاقا لاسم الجزء على الكل اذ لا معنى لابتداء النهاية وقيل كثيرا ما
يطلقون الغاية ويريدون بها الغرض والمقصود فالمراد بها الفعل لانه غرض الفاعل ومقصوده
وهذا الابتداء اما في المكان نحو سرت من البصرة الى الكوفة او من الزمان نحو صمت من يوم الجمعة
وعلامة من الابتدائية صحة ايراد الى او ما يفيد فايدتها في مقابلتها نحو سرت من البصرة الى
الكوفة ونحو اعوذ بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ بالله التجي اليه والتبيين بالجر
عطف على الابتداء اى وتجيء من للتبيين ايضا اى لاظهار المقصود من امر مبهم وعلامة صحته
وضع الموصول في موضعه مثل فاجتنبوا الرجس من الاوثان فانك لو قلت فاجتنبوا الرجس
الذي هو الاوثان استقام المعنى والتبعيض اى وقد تجيء من للتبعيض وعلامته صحة وضع بعض
مكانه نحو اخذت من الدراهم اى بعض الدراهم وزائدة عطف على قوله للابتداء فانه مرفوع
بالخبرية وزيادتها لا تكون الا في غير الكلام الموجب نحو ما جاءني من احد وهل جاءك من احد
خلافا للكوفيين والاخفش فانهم يجوزون زيادتها في الموجب ايضا مستدلين بقولهم
قد كان من مطر فاجاب عن استدلالهم بقوله وقد كان من مطر وشبهه مما يتوهم منه زيادة
من في الكلام الموجب متأول لكونها للتبعيض او للتبيين اى وقد كان بعض مطر او شيء من مطر
او هو وارد على الحكاية كأن قائلا قال هل كان من مطر فاجاب بانه قد كان من مطر والى
للانتهاء اى لانتهاء الغاية فهي بهذا المعنى مقابلة لمن سواء كان في المكان نحو خرجت الى السوق
او الزمان نحو اتموا الصيام الى الليل او غيرهما نحو قلبي اليك فان قلب المخاطب منتهى اليه باعتبار
الشوق والميل وبمعنى مع قليلا كقوله تعالى ولا تاكلوا اموالهم الى اموالكم اى مع اموالكم

وحتى

وحتى كذلك اي مثل الى في كونها لانتهاء الغاية وبمعنى مع كثيرا ولم يكتف في كونها بمعنى مع
بتشبيهها بالى كما اكتفى في كونها لانتهاء الغاية به للتفاوت الواقع بينهما بالقلة والكثرة
وتختص اي حتى بالظاهر اي بالاسم الظاهر فلا يقال حتاه كما يقال اليه لانها لو دخلت
على المضمر لالتبس الضمير المجرور بالمنصوب لجواز وقوعها بعدها خلافا للمبرد فانه جوز دخولها
على المضمر مستدلا بما وقع في بعض اشعار العرب على سبيل الندرة والجمهور يحكمون بشذوذه
فلا يجوزونه قياسا وفي للظرفية اي لظرفية مدخولها لشيء حقيقة نحو الماء في الكوز او مجازا
نحو النجاة في الصدق وبمعنى على قليلا كقوله تعالى ولاصلبنكم في جذوع النخل اي على جذوع
النخل والباء للالصاق اي لافادة لصوق المجرور بالباء بغيره كما في مررت بزيد فان
الباء فيه يفيد لصوق مرورك بزيد اي بمكان يقرب منه زيد والاستعانة اي استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة نحو اشتريت الفرس بسرجه
اي مع سرجه فمعناه مصاحبة السرج واشتراكه مع الفرس في الاشتراء ولا يلزم ان يكون السرج
حال اشتراء الفرس ملتصقا به فان الالصاق يستلزم المصاحبة من غير عكس والمقابلة اي لافادة
وقوع مجروره في مقابلة شيء آخر نحو بعت هذا بذاك والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا
بتضمينه معنى التصيير بادخال الباء على فاعله فان معنى ذهب زيد صدور الذهاب عنه ومعنى
ذهبت بزيد صيرته ذاهبا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما التعدية بمعنى ايصال
معنى الفعل الى معموله بواسطة حرف الجر فالحروف الجارة كلها فيها سواء الا ما اختص منها بحرف
دون حرف والظرفية نحو جلست بالمسجد اي في المسجد وزائدة في الخبر في الاستفهام بهل لا مطلقا
نحو هل زيد بقائم فلا يقال ازيد بقائم والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وبما نحو ما زيد بكاتب
فهي تزاد في الخبر في هذه الصورة قياسا وفي غيره اي غير الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا سواء
لم يكن خبرا نحو بحسبك زيد وكفى بالله شهيدا والقى بيده اي حسبك زيد وكفى الله شهيدا والقى
يده او كان خبرا ولكن لا في الاستفهام والنفي نحو حسبك بزيد واللام للاختصاص ملكية كانت نحو
المال لزيد وبلا ملكية نحو الجل للفرس والتعليل اي لبيان علة الشيء ذهنا نحو ضربته للتأديب
او خارجا نحو خرجت لمخافتك وبمعنى عن مع القول نحو قلت لزيد انه لم يفعل الشر اي قلت
عنه وزائدة نحو ردف لكم اي ردفكم وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يؤخر الأجل وانما
يستعمل في الامور العظام فلا يقال لله لقد طار الذباب ورب للتقليل اي لانشاء التقليل

البحث في حروف الجارة

ولهذا اوجبوا لها صدر الكلام كما ان كم وجب لها صدر الكلام لكونها لانشاء التكثير مختصة بنكرة
لعدم احتياجها الى المعرفة موصوفة لتحقق التقليل الذي هو مدلول رب لانها اذا وصف الشيء
صار اخص واقل تمام بوصف واشتراط كونها موصوفة انما هو على المذهب الاصح وهذا مذهب
ابي علي ومن وافقه وقيل لا يجب ذلك والمختار عند المصنف الوجوب وهذا الذي ذكر من التقليل
اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير كالحقيقة وفي التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وفعلها
اي فعل رب يعني الذي يتعلق به رب فعل ماض لان التقليل المحقق لا يتصور الا في الماضي
نحو رب رجل كريم لقيته او رب رجل كريم لم افارقه محذوف اي ذلك الفعل الماضي غالبا
في غالب الاستعمال لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد تدخل اي رب على
مضمر مبهم لا مرجع له مميز بنكرة منصوبة على التمييز والضمير مفرد وان كان المميز مثنى او مجموعا مذكرا
وان كان المميز مونثا نحو ربه رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او امرأتين او نساء خلافا للكوفيين
في مطابقة التمييز في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث فانهم يقولون ربه رجلا وربهما
رجلين وربهم رجالا وربها امرأة وربهما امرأتين وربهن نساء وتلحقها اي رب ما الكافة
المانعة عن العمل فتدخل بعد لحوق ما على الجمل نحو ربما يود الذين كفروا وقد تكون ما زائدة
فتدخل الاسم وتجر نحو ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة نجلاء وواوها اي واو رب
في حكمها اذ تدخل على نكرة موصوفة مثل وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس وهذه الواو
للعطف عند سيبويه وليست بجارة فان لم تكن في اول الكلام فكونها للعطف ظاهرة وان كانت في
اوله فيقدر له معطوف عليه وعند الكوفيين انها حرف عطف ثم صارت قائمة مقام رب جارة
بنفسها لصيرورتها بمعنى رب فلا يقدر لها معطوف عليه لان ذلك تعسف وواو القسم
انما تكون عند حذف الفعل اي فعل القسم فلا يقال اقسمت والله وذلك لكثرة استعمالها
في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها اعني الباء لغير السؤال بعد ان لا يستعمل الواو في السؤال فلا يقال
والله اخبرني كما يقال بالله اخبرني حطا للواو عن درجة الباء مختصة بالظاهر يعني الواو مختصة
بالاسم الظاهر سواء كان الاسم الظاهر اسم الله او غيره فلا يقال وك لافعلن مثلا بل يقال
والله او ورب الكعبة وذلك الاختصاص ايضا للحط رتبة عن رتبة الاصل وهو تخصيص الباء
باحد القسمين وهو الظاهر لاصالتها والتاء مثلها اي مثل الواو في اشتراطها بحذف الفعل
وكونها لغير السؤال مختصة باسم الله من الاسماء الظاهرة حطا لمرتبتها عن رتبة اصلها الذي

هو الواو بتخصيصها ببعض المظهر وخص منه ما هو صل في باب القسم وهو اسم الله تعالى
والباء اعم منهما اي من الواو والتاء في الجميع اي في جميع ما ذكر من حذف الفعل وكونهما لغير
السؤال والدخول على المظهر مطلقا او على اسم الله خاصة فهي كما تكون عند حذف الفعل
تكون عند ذكره نحو بالله واقسم بالله وكما تكون لغير السؤال تكون للسؤال ايضا نحو بالله الا فعلت
وبالله اجلس وكما تدخل على المظهر تدخل على المضمر نحو بالله لافعلن وبك لافعلن وفي
الدخول على المظهر لا تختص باسم الله خاصة نحو بالرحمن لافعلن بخلافهما فانهما تختصان ببعض
هذه الامور كما عرفت فالمراد بالجميع جميع ما ذكر من الامور المختصة الا الاختصاص فلا يرد انه لا
يصح ان يقال الباء يوجد مع الاختصاص وبدونه لمكان التنافي ويتلقى اي يجاب القسم الذي
لغير السؤال باللام وان وحرف النفي ما ولا فاللام في الموجبة اسمية نحو والله لزيد قائم او
فعلية نحو والله لافعلن كذا وان فيها اي في الاسمية نحو والله ان زيدا لقائم وما ولا في
المنفية اسمية كانت او فعلية نحو والله ما زيد بقائم ولا يقوم زيد وقد يحذف حرف
النفي لوجود القرينة كقوله تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف اي لا تفتؤ واما قسم السؤال فلا يتلقى
الا بما فيه معنى الطلب نحو بالله اخبرني وبالله هل قام زيد وقد يحذف جوابه اي جواب
القسم اذا اعترض اي توسط القسم بين جزئي الجملة التي تدل على جواب القسم او تقدم اي القسم
ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب في هاتين
الصورتين لوجود ما يدل عليه والجملة المذكورة وان كانت جوابا للقسم بحسب المعنى لكنه بحسب اللفظ
لا بل هي الدال على الجواب لا الجواب لهذا لا يجب فيها علامة جواب القسم وعن للمجاوزة اي
لمجاوزة شيء وبعده عن شيء اخر وذلك اما بزواله عن الشيء الثاني ووصوله الى الثالث نحو
رميت السهم عن القوس الى الصيد او بالوصول وحده نحو اخذت عنه العلم او بالزوال وحده نحو ادّيت
عنه الدين وعلى للاستعلاء اي استعلاء شيء على شيء نحو زيد على السطح وعليه دين وقد يكونان
اي عن وعلى اسمين بعلم ذلك بدخول من عليهما نحو من عن يمينه اي من جانب يمينه ومن عليه
من فوقه والكاف للتشبيه نحو زيد كالاسد وزائدة نحو ليس كمثله شيء اذ التقدير ليس مثله شيء
على بعض الوجوه وقد تكون اي الكاف اسما بمعنى المثل نحو يضحكن عن كالبرد المنهم اي عن اسنان
مثل البرد الذائب للطافته وتختص اي الكاف بالظاهر اي بالاسم الظاهر عند الجمهور فلا يقال
كه استغناء عنه بمثل ونحوه وقد يدخل في الشعر على المرفوع نحو ما انا كانت خلافا للمبرد

في الحروف المشبهة بالفعل

فان اجاز ذلك مطلقا نظر الى ما جاء في بعض اشعارهم ومذ ومنذ للزمان الماضي او الحاضر فهما للابتداء في الزمان الماضي بمعنى انه اريد بهما الزمان الماضي فالمراد ان مبدأ زمان الفعل المثبت او المنفي هو ذلك الزمان الماضي الذي اريد بهما الجمعة كما اذا قلت سافرت من البلد مذ سنة كذا او ما رأيت فلانا مذ سنة كذا بشرط ان يكون هذه السنة ماضية لا تكون انت فيها فان معناه ان مبدأ مسافرتي او عدم رؤيتي كان هذه السنة وامتد الى الآن والظرفية عطف على الابتداء اي وهما للظرفية المحضة من غير اعتبار معنى الابتداء في الزمان الحاضر اي الذي اعتبر

فيه اشعار بان المعنى الاول لا يخلو عن اعتبار معنى الظرفية

حاضرا وان مضى بعضه بعد ان اريد بهما الزمان الذي اعتبر حاضرا فالمراد ان جميع زمان الفعل هو ذلك الزمان الحاضر نحو ما رأيته مذ شهرنا ومذ يومنا اي جميع زمان انتفاء رؤيتي هو هذا الشهر او اليوم الحاضر عندنا لانهما لم ينقضيا بعد ولم يمتد زمان الفعل الى ما وراءهما فكيف يصح اعتبارهما مبدأ الزمان الفعل مثلا الا ان المذكور ان كلاهما للظرفية ويمكن ان يجعل الاول مثالا للابتداء كما يتوهم بحسب الظاهر لكن بتقدير مضاف اي ما رأيته مذ دخول شهرنا وحاشا وعدا وخلا للاستثناء اي لاستثناء ما بعدها عما قبلها فاذا جر بها ما بعدها تكون حروف جارة وبهذا الاعتبار ذكرت ههنا نحو جاءني القوم حاشا زيد وعدا زيد وخلا زيد واذا نصبت تكون افعالا

الحروف المشبهة بالفعل وجه شبهها به اما لفظا فلانقسامها كالفعل الى الثلاثي والرباعي والخماسي وبنائها على الفتح مثله واما معنى فلان معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت واستدركت وتمنيت وترجيت كا[illegible] المناسب ان يعبر عنها بالاحرف المشبهة على صيغة جمع القلة لكونها ستة لكنهم لما عبروا عن الحروف الجارة والعاطفة مثلا بصيغة جمع الكثرة لم يستحسنوا تغير الاسلوب مع شيوع استعمال كل من صيغتي جمع القلة والكثرة في الاخرى على انها اذا لوحظت مع فروعها الحاصلة بتخفيف نونها ولغات لعل تبلغ مبلغ جمع الكثرة وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام الا انها بخلاف الاربعة السابقة عليها اي لهذه الحروف صدر الكلام وجوبا ليعلم من اول الامر انها من اي اقسام الكلام اذ كل منها يدل على قسم منه كالكلام المؤكد والمشتمل على التشبيه والاستدراك والتمني والترجي سوى ان المفتوحة فهي بعكسها اي بعكس باقيها على حذف المضاف بان يقتضي عدم الصدارة لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر اشتبهت بان المكسورة في صورة الكتابة وانما حملنا العكس على اقتضاء

قوله للابتداء بدل الاشتمال من قوله للزمان اي مذ ومنذ للابتداء الغاية في الزمان الماضي كما رأيته مذ يوم الجمعة اي انتفى رؤيتي اياه من يوم الجمعة ونهاية الزمان الماضي كمن في المكان هندي

عام

عام

علم الصدارة لان تجرد الاستثناء يكفي في ذلك ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة
فتلغي اي تعزل هذه الحروف عن العمل لمكان ما الكافة على الافصح اي على افصح اللغات مثل
انما زيد قائم وقد تعمل على غير الافصح كما وقع في بعض اشعارهم وتدخل هذه الحروف حينئذ اي
حين يلحقها ما على الافعال لان ما الكافة اخرجتها عن العمل فلا يلزم ان يكون مدخولها
صالحا للعمل فان المكسورة لا تغير معنى الجملة ولا تخرجها عن كونها جملة فاذا قلت ان زيدا
قائم افدت به ما افدت بقولك زيد قائم مع زيادة التاكيد وان المفتوحة مع جملتها اي مع
اسمها وخبرها اسماها الجملة باعتبار ما كانت عليه قبل دخولها عليها في حكم المفرد ومن ثمة
اي من اجل الفرق المذكور وجب الكسر في موضع الجمل اي في موضع يقتضي الجملة ووجب الفتح
في موضع المفرد اي في موضع يقتضي المفرد فكسرت ان ابتداء اي في ابتداء الكلام لكونه موضع
الجملة نحو ان زيدا قائم وكسرت ايضا بعد القول وما يشتق منه لان مقول القول لا يكون
الا جملة نحو قال زيد ان عمرا قائم وكسرت ايضا بعد الاسم الموصول لان صلة الموصول لا
تكون الا جملة نحو جائني الذي ان اباه فاضل وفتحت ان حال كونها مع جملتها فاعلة نحو
بلغني ان زيدا عالم لوجوب كون الفاعل مفردا وحال كونها مع جملتها مفعولة نحو كرهت
ان زيدا شاعر لوجوب كون المفعول مفردا وحال كونها مع جملتها مبتدأ نحو عندي انك
فاضل لوجوب كون المبتدأ مفردا وحال كونها مع جملتها مضافا اليها نحو عجبني اشتهار انك
عالم لوجوب كون المضاف اليه مفردا وقالوا لولا انك بفتح الهمزة بعد لولا الامتناعية لانه
اي ما بعد لولا الامتناعية مبتدأ وكون المبتدأ مفردا واجب نحو لولا انك منطلق انطلقت
وكذلك بعد لولا التحضيضية لانها مع اسمها وخبرها بعدها معمول للفعل الواجب دخول
لولا التحضيضية عليه نحو لولا انك معاذ لك في عمت اي لولا زعمت انك معاذ لك ولولا انك صدقت
صدقت منك اي لولا اصدق منك انك ضربتني وكذلك قالوا لو انك بفتح الهمزة لانه
اي ما بعد لو فاعل الفعل محذوف والفاعل يجب ان يكون مفردا نحو لو انك قائم اي لو وقع
قيامك فان جاز في موضع التقدير ان اي تقدير المفرد وتقدير الجملة جاز الامران
الفتح والكسر في ان الفتح على تقدير جعل ان مع اسمها وخبرها مفردا والكسر على تقدير جعلها
معهما جملة نحو من يكرمني فاني اكرمه مما وقع بعد الفاء الجزائية فان كان المراد من يكرمني فانا
اكرمه وجب الكسر لانها وقعت في موضع الجملة وان كان المراد من يكرمني فجزاؤه اني اكرمه او

اكرامي ثابت له وجب الفتح لانها وقعت في موضع المفرد لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ او مثل
قول الشاعر اذا انه عبد القفا واللهازم مما وقعت بعد اذا المفاجاة فيجوز فيها الكسر على انها
اسمها وخبرها جملة واقعة بعد اذا المفاجاة والفتح على انها مع معمولها مبتدأ محذوف الخبر اي
اذا عبوديته للقفا واللهازم ثابتة وتمام البيت وكنت ارى زيدا كما قيل سيدا اذا انه عبد
القفا واللهازم وقوله ارى على صيغة المجهول بمعنى اظن وزيدا مفعوله الثاني وسيدا
مفعوله الثالث وكما قيل معترضة ومعنى كونه عبد القفا واللهازم انه لئيم يخدم قفاه
ولهازمه اي همته ان ياكل ليعظم قفاه ولهازمه واللهزمتان عظمان ناتئان في اللحيين
تحت الاذنين جمعهما بارادة ما فوق الواحد او بارادتهما مع حواليهما تغليبا وشبهه
بالجر عطف على اذا انه عبد القفا الخ اي مثل عبد القفا ومثل شبهه وما وجد ذلك
في كثير من النسخ ومن جملة اشباهه قولهم اول ما اقول اني احمد الله فان جعلت ما موصولة
او موصوفة كان حاصل المعنى اول مقولاتي تعين الكسر لان اول المقولات اني احمد الله لا المعنى المصدري
فان المعنى المصدري اعني الحمد قول خاص وليس جنس المقولات وان جعلت ما مصدرية كان
حاصل المعنى اول اقوالي تعين الفتح لان اول الاقوال هو المعنى المصدري الذي هو معنى ان المفتوحة
مع جملتها الا ما هو من جنس المقول ولذلك اي ولاجل ان المكسورة لا تغير معنى الجملة كان اسمها
المنصوب في محل الرفع لانها في حكم العدم اذ فائدتها التاكيد فقط جاز العطف على اسم ان المكسورة
من جهة انه في محل الرفع سواء كانت المكسورة مكسورة لفظا او حكما بالرفع بان يكون المفتوحة
في حكم المكسورة كما اذا وقعت بعد العلم مثل ان زيدا قائم وعمرو وعلمت ان زيدا قائم وعمرو فان في
هذا المثال وان كانت مفتوحة لفظا فهي مكسورة حكما لكونها مع ما عملت فيه بناويل الجملة
فصح ان يرفع المعطوف على اسمها حملا على محله دون ان المفتوحة فانه لم يجز العطف على محل اسمها
بالرفع فانها لما غيرت معنى الجملة الابصح فرض عدمها ويشترط في العطف على اسم ان المكسورة
بالرفع مضي الخبر اي ذكر خبرها قبل المعطوف لفظا مثل ان زيدا قائم وعمرو او تقديرا مثل
ان زيدا وعمرو قائم اي ان زيدا قائم وعمرو قائم لانه لو لم يمض قبله لا لفظا ولا تقديرا لزم
اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا وعمرو ذاهبان فانه لا شك ان ذاهبان خبر
عن كل من المعطوف والمعطوف عليه فمن حيث انه خبر عن اسم ان يكون العامل في رفعه ان ومن
حيث انه خبر عن المعطوف على اسمها يكون العامل في رفعه الابتداء فلزم اجتماع عاملين اعني

ان

الخبر للجزء الاول ان يكون جملة لكن اطلاق خبر المبتدأ في مقام
تغليبه وجوب الفتح ظاهر عصام

اول اقول
الا احمد الله على
معنى اول تقولي احمد الله
فيكون مفتوحة لانها وقعت
موقع المفرد وهو الخبر وهو حمد الله او
اول اقوالي اني احمد الله على اول المبتدأ
وخبره جملة وهو اني احمد الله كما قال بعض المحققين
لانه في موضع الجملة شرح لباب
والمراد بعبد القفا
واللهازم انه لئيم ويستعمل العبد بمعنى اللئيم بمعنى جمع
لئيم القفا لان الناس يضربون على قفاه لخسته
ولئيم الفم لما يجمع عبد البطن اي كثير الاكل واما لانه لا
يتكلم الا بالفحش

ان والابتداء اعلى رفعه وهو باطل خلافا للكوفيين فانهم لا يشترطون في صحة هذا العطف

مضي الخبر فان ان عندهم لا يعمل الا في الاسم والخبر مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول ان عليه

فلا يلزم اجتماع عاملين على اعراب واحد ولا اثر لكونه اي لكون اسم ان مبنيا في جواز العطف

على محل اسم ان قبل مضي الخبر عند الجمهور فلا يجوز عندهم انك وزيد ذاهبان كما انه لا يجوز ان

زيدا وعمرو ذاهبان فان المحذوف والمذكور مشترك بينهما خلافا للمبرد والكسائي فانهما يجوزان

في مثل انك وزيد ذاهبان العطف على محل اسم ان بلا مضي الخبر فانه لما لم يظهر عمل ان في اسمه

بواسطة بنائه فكانها لم تعمل فيه فلا يلزم المحذور المذكور ولكن في جواز العطف على محل اسمه

كذلك اي مثل ان لانه لا يغير معنى الجملة عما كانت عليه قبل دخوله فان معناه الاستدراك وهو

لا ينافي المعنى الاصلي كما انه لا ينافيه التاكيد فيجوز اعتبار محل اسمه وعطف شيء عليه بالرفع

مثل ان المكسورة كما تقول لم يخرج زيد ولكن عمرا خارج وبكر ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة

بالفعل العطف على محل اسمها لعدم بقاء المعنى الاصلي فيها فلا يعتبر محل اسمها وايضا لذلك

اي لاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى الجملة والمفتوحة تغيره دخلت اللام التي هي لتاكيد معنى الجملة

مع المكسورة التي هي ايضا لذلك التاكيد دونها اي دون المفتوحة لكونها بمعنى المفرد فلا يجمع

معها ما هو لتاكيد معنى الجملة على الخبر متعلق بدخلت اي دخلت اللام مع المكسورة على الخبر

اي على خبرها نحو ان زيدا لقائم او دخلت على الاسم اي على اسمها اذا فصل بينه اي بين الاسم

وبينها اي بين ان نحو ان في الدار لزيدا او دخلت على ما وقع بينهما اي بين اسمها وخبرها نحو

ان زيدا لطعامك اكل وانما اختص دخول اللام بهذه الصور لان فيما عداها يلزم توالي حرفي

التاكيد والابتداء اعني ان المكسورة واللام وهم كرهوا ذلك واختاروا اتفاقهما ان دون اللام

توجيها للعامل على ما ليس بعامل ودخول اللام في لكن على اسمها او خبرها او على ما بينهما ضعيف

لانها وان لم تغير معنى الجملة لكن لا توافق اللام مثل ان في معناها الذي هو التاكيد وقد جاء مع

ضعفه في قول الشاعر ولكنني من حبها لعميد وتخفف ان المكسورة لثقل التشديد وكثرة الاستعمال

فيلزمها بعد التخفيف اللام وح يجوز الغاؤها اي ابطال عملها وهو الغالب لفوات بعض

وجوه مشابهتها مع الفعل كفتح الاخر وكونها على ثلاثة احرف كما يجوز اعمالها على ما هو

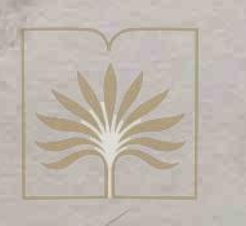
الاصل وهذا لم يذكره صريحا واللام على كل من التقديرين لازم اما في الالغاء فللفرق

بين المخففة والنافية في مثل ان زيد قائم وان زيد لقائم واما في الاعمال فلظهور الناصب ولان

في الحروف المشبهة بالفعل

كثير من الاسماء الا يظهر فيه اعراب لفظي لكونه اعرابه تقديريا او لكونه مبنيا وهذا خلاف مذهب
سيبويه وساير النحاة فانهم قالوا عند الاعمال لا يلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل ويجوز
دخولها اي المخففة على فعل من افعال المبتدا اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدا والخبر لا غير
مثل كان وظن واخواتهما لان الاصل دخولها عليهما فاذا فات ذلك اشترط ان لا يفوت دخولها
على ما يقتضي المبتدا والخبر رعاية للاصل بحسب الامكان كقوله تعالى وان كانت لكبيرة وان نظنك
لمن الكاذبين خلافا للكوفيين في التعميم اي تعميم الدخول وعدم تخصيصه بدواخل المبتدا
والخبر لا في اصل الدخول على الفعل فانه متفق عليه فالكوفيون خالفوا البصريين في تجويز دخولها
على غير دواخلهما متمسكين بقول الشاعر بالله ربك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد
وهو شاذ عند البصريين وتخفف المفتوحة كالمكسورة فيعمل عند التخفيف على سبيل الوجوب
في ضمير شان مقدر والسبب في تقديره ان مشابهة المفتوحة بالفعل اكثر من مشابهة المكسورة به كما
سبق واعمال المكسورة بعد تخفيفها في سعة الكلام واقع كقوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم ربك اعمالهم
واعمال المفتوحة بعد تخفيفها لم يقع في سعة الكلام ويلزم منه بحسب الظاهر ترجيح الاضعف
على الاقوى وذلك غير جايز فقدروا ضمير الشان حتى يكون اسما للمفتوحة بعد تخفيفها والجملة
المفسرة لضمير الشان خبرا لها فتكون عاملة في المبتدا والخبر كما كانت في الاصل فهي لا تزال عاملة
بخلاف المكسورة فانها قد تكون عاملة وقد لا تكون والعمل في الظاهر وان كان اقوى من العمل في
المقدر لكن دوام العمل في المقدر يقاوم العمل في الظاهر في وقت دون وقت فلا يلزم ترجيح الاضعف
على الاقوى فتدخل اي المفتوحة على الجملة مطلقا لان تكون مفسرة لضمير الشان مطلقا سواء
كانت اسمية او فعلية داخلا فعلها على المبتدا والخبر او غير داخل وشذ اعمالها اي اعمال
المفتوحة في غيره اي غير ضمير الشان ولكنه قد حكى بعض اهل اللغة اعمالها في المضمر في السعة نحو
قولهم اظنك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما في الضرورة فجاء في
المضمر فقط قال الشاعر فلو انك في يوم الرخاء سألتني فراقك لم ابخل وانت صديق ويلزمها
اي المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل اي الفعل المتصرف بخلاف غير المتصرف
مثل ان ليس للانسان الا ما سعى وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم السين نحو علم ان سيكون
منكم مرضى او سوف كقول الشاعر واعلم فعلم المرء ينفعه ان سوف ياتي كل ما قدرا او قد نحو
ليعلم ان قد ابلغوا رسالات ربهم ولزوم هذه الامور الثلاثة للفرق بين المخففة وبين ان

المصدرية



المصدرية الناصبة ليكون كالعوض من النون المحذوفة وحرف النفي نحو قوله تعالى افلا يرون

ان لا يرجع اليهم قولا ولئلا يلزم حرف النفي الا ليكون كالعوض من النون المحذوفة فائدته تحصيل

بحصول الفرق بين المخففة والمصدرية فانه يجتمع مع كل منهما فالفارق بينهما اما من حيث المعنى

لانه ان عني به الاستقبال فهي المخففة والا فهي المصدرية واما من حيث اللفظ لانه ان كان الفعل

المنفي منصوبا فهي المصدرية والا فهي المخففة وكان التشبيه اي لانشائه وهي حرف برأسه على الصحيح

حملا على اخواتها ولان الاصل عدم التركيب ومذهب الخليل انها مركبة من الكاف وان المكسورة

واصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت الكاف ليعلم انشاء التشبيه من اول الامر

فتحت الهمزة لان الكاف في الاصل جارة وان خرجت عن حكم الجارة والجارة انما تدخل على المفرد

فراعوا الصورة وفتحوا الهمزة وان كان المعنى على الكسر وتخفف اي كان فتلغى عن العمل على الافصح

نحو وجها على المشاهد لفوات فتحة الاخر كقول الشاعر ونحر مشرق اللون كان ثدياه حقان

وان اعملتها قلت كان ثدييه لكنه على الاستعمال الغير الافصح لما عرفت واذا لم تعملها لفظا فيها

ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها الضمير لعدم الداعي

اليه كما كان في ان المخففة ولكن وهي عند البصريين مفرد وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان

المكسورة المصدرة بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة

فكلمة لا تفيد ان ما بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وكلمة ان تحقق مضمون

ما بعدها للاستدراك ومعنى الاستدراك رفع توهم يتولد من الكلام المتقدم فاذا قلت

جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك

لكن عمرا لم يجئ يتوسطاي لكن بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى اي تغايرا معنويا

والضروري هو المعنوي وهذا اقتضيه عليه اللفظ قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرا لم يجئ وقد لا

يكون نحو زيد الحاضر لكن عمرا غائب وتخفف اي لكن فتلغى عن العمل نحو قول الشاعر وانشهد

العاطفة لفظا ومعنى فاوجب ..... بخلاف ان وان المخففتين فانه ليس لهما ما اجرينا عليه

وفي بعض النسخ على الاكثر وكانه اشارة الى ما جاء عن يونس والاخفش انه يجوز اعمالها قياسا على

اخواتها المخففة وقال الشارح الرضي ولا اعرف له شاهدا ويجوز معها مشددة او مخففة

الواو وهي اما العاطفة الجملة على الجملة واما اعتراضية وجعل الشارح الرضي الاخير اظهر وليست

للتمني اي لانشائه فيدخل على الممكن نحو ليت زيدا قائم وعلى المستحيل نحو ليت الشباب يعود

فان قلت لا وجه لتقدير الضمير لانه كان المخففة

المكسورة

في انها لا تعمل

ويتعين فعلا يلزم

ان يعمل شيء فيها

باعمال ضمير الشان فيقدر

اعمالها في ضمير الشان مقدرا كما في

المكسورة المخففة قلت انما قدر الضمير

لا لضرورة تعيين المحل في المخففة ..... المراد

بالاستعمال الافصح ..... وفي تلك اللغة كان المخففة

في انها لا تعمل ..... على الافصح

كما انه يجيء بعدها

مثال لما يجيء لكن بعد الايجاب

نحو قولك جاءني زيد لكن عمرو

لم يجئ ومثال لما يجيء بعد النفي نحو قولك

ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاءني

قوله ومعنى الاستدراك

وهو الذي يطلب

السامع بدفع ما



اضمار كان والضا بدل على ضعف قول الفراء عدم جواز نصب الجزئين في كان ولعدو على ضعف قول الكسائي عدم جواز نصب الجزئين نحو ان زيدا قائما على تقدير كان كذا ذكره في الشرح قوله فقد ضرّ على المملى الظاهر ان الفا للتفريع والتفريع لفظي ويحتمل ان يكون للتفصيل

في المثال البيت من دأب المحصلين صادق حاذق

لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي نصب بكان المقدرة وعند المحققين بالحالية قالوا ان الفراء يعد ليت تشبها بتمنيت ثم هذا من موقع وجوب حذف كان وعند الكسائي موقع حذف عامل الحال وجوبا عند المحققين عصام

قوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية على صيغة التصغير في القاموس العقيل كزبير ابو قبيلة عصام الدين

واجاز الفراء ليت زيدا قائما بنصب المعمولين بناء على ان ليت للتمني وكانه فعل اتمنى زيدا قائما اي اتمناه كائنا على صفة القيام فالجزءان منصوبان على المفعولية لمعنى ليت واجاز الكسائي نصب الجزء الثاني بتقدير كان وتمسكهما قول الشاعر يا ليت ايام الصبى رواجعا فالفراء يقول معناه اتمنى ايام الصبى رواجعا والكسائي يقول اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجعا والمحققون على ان رواجعا منصوب على انه حال من الضمير المستكن في خبرها المحذوف اي ليت ايام الصبى لنا كائنة حال كونها رواجع ولعل للترجي اي لانشائه ولا يدخل على المستحيل ومعناه توقع امر مرجو او مخوف كقوله تعالى لعلكم تفلحون ولعل الساعة قريب والغالب هو الاول وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في اللغة العقيلية وانشد السيرافي في ذلك شعر وداع دعا يا من يجيب الى الندى فلم يستجبه عند ذاك مجيب فقلت ادع اخرى وارفع الصوت دعوة لعل ابي المغوار منك قريب واجيب بانه يحتمل ان يكون على سبيل الحكاية كذا قال المصنف في شرحه يعني انه وقع مجرورا في موضع اخر فالشاعر حكاه على ما كان عليه وكان اشتهر ذلك الرجل بابي المغوار فيجب ان يحكى في الاحوال الثلث بالياء ولعل مراد المصنف بما ذكره التاويل الى ان هذا البيت يحتمل ان لا يكون من قبيل هذه اللغة الشاذة والا فلا حاجة الى التاويل بعدما جزم بوجود الجر بها وحكم بشذوذه

الحروف العاطفة العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف تميل المعطوف الى المعطوف عليه سميت عاطفة وهي الواو والفاء وثم وحتى واو واما بكسر الهمزة وام ولا وبل ولكن وعد بعضهم اي المغفرة منها وعند الكثر ان ما بعدها عطف بيان لما قبلها كما ذهب بعض اخر الى ان بل التي بعدها مفرد نحو جائني زيد بل عمرو وما جائني زيد بل عمرو ليست منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدون بل غير فصيح واما معها ففصيح مطرد في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط فالاربعة الاول للجمع اي جمع المعطوف والمعطوف عليه في حكم واحد وهو اعم من ان يكون مطلقا او مع ترتيب مراد النحاة بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين والاشياء كما كانت او فيها وليس المراد اجتماع المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او مكان فقولك جائني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر فالواو للجمع مطلقا لا ترتيب فيها فقوله لا ترتيب فيها بيان للاطلاق اي لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه بمعنى انه لا يفهم هذا الترتيب منها وجودا وعدما والفا للترتيب اي للجمع مع الترتيب بغير مهلة وثم مثلها اي مثل الفاء في مطلق الترتيب مع تراخ

المعطوف عليه في الماضي وكان مستقبلين جميعا على الفعل وان كان لمضارع عاطفة عليه مثلا ولعرشه اعراب الاول في الرفع والنصب والجزم

قال لعلى ساحارة ويهامع الجر

بمهلة وحتى مثلها اي مثل ثم في الترتيب بمهلة غير ان المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المفيدة للمهلة ومعطوفها اي المعطوف بحتى بحسب ما اقتضاه وضعها

جزء قوي او ضعيف من حيث انه قوي او ضعيف من متبوعه اي متبوع معطوفها ليفيد اي العطف بها قوة في المعطوف او ضعفا فيه اي ليدل عليهما حتى بتمييز الجزء بالقوة والضعف عن

الكل فصار كانه غيره فصلح لان يجعل غاية وانتهاء للفعل المتعلق بالكل فدل انتهاء الفعل

اليه على شموله لجميع اجزاء الكل نحو مات الناس حتى الانبياء وقدم الحاج حتى المشاة والفرق بين

ثم وحتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين احدهما اشتراط كون المعطوف بحتى جزءا من

متبوعه ولا يشترط ذلك في ثم وثانيهما ان المهلة المعتبرة في ثم انما هي بحسب الخارج نحو جاءني زيد

ثم عمرو وفي حتى بحسب الذهن فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت اولا بغير الانبياء ثم يتعلق

بعد التعلق بهم بالانبياء وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء موت الناس وهكذا المناسب

في الذهن يتقدم قدوم ركبان الحاج على رجالتهم وان كان في بعض الاوقات على عكس ذلك

مع هذا يصح ان يقال قدم الحاج حتى المشاة واعلم ان الانتهاء بالجزء الاقوى او الاضعف كما

يفيد عموم الفعل جميع اجزاء الشيء كذلك الانتهاء بالملاقي للجزء الاخير يفيد ذلك العموم كقوله

نمت البارحة حتى الصباح فانه يفيد شمول النوم لجميع اجزاء الليلة ولذلك استعملت حتى الجارة

في المعنيين جميعا الا انه لم يات في العاطفة ما يلاقي الجزء الاخير فان اصل حتى ان تكون جارة

لكثرة استعمالها فتكون العاطفة محمولة عندهم على الجارة واذا كانت محمولة عليها ام يستعملوها

في معنييها جميعا لئلا يلزم مزية للاصل على الفرع بل انما استعملوها في اظهر معنييها وهو كون

مدخولها جزءا لان اتحاد الاجزاء في تعلق الحكم اعرف في العقل واكثر في الوجود من اتحاد المتجاورات

هكذا في بعض الشروح ومن هذا ظهر وجه اختصاص معطوفها بكونه جزءا من متبوعه وعدم

الحاجة الى ان يقال الجزء اعم من ان يكون حقيقة او حكما ليشمل المجاور وايضا كما وقع في بعض

الحواشي واو واما وام كل من هذه الحروف الثلاثة لاحد الامرين اي للدلالة على احد الامرين

او الامور حال كون ذلك الاحد مبهما اي غير معين عند المتكلم ولا يتوهم ان او في مثل قوله تعالى

ولا تطع منهم آثما او كفورا للكل لا للاحد لانها مستعملة لاحد الامرين على ما هو الاصل فيها

والعموم مستفاد من وقوع الاحد المبهم في سياق النفي الا من كلمة او وام للمتصلة لا تزيد عن همزة

الاستفهام اي غير مستعملة بدونها يليها اي يذكر بعدها بلا فاصلة احد المستويين

والمستوي

عطف غير الجزء على

الكل لا لقصد القوة و

الضعف عام

قوله

منهما اي او للشك ربما للتفصيل

كما في التقسيمات واو للابهام

نحو للمعين عند المتكلم

الا ان يقال انه

اراد بها

المعنى المشترك بين الثلاثة ومعنى التفصيل والابهام

والمستوى الاخر يلي الهمزة اي همزة الاستفهام بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم
لطلب التعيين من المخاطب فمن ثم اي لاجل ان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة
بعد ثبوت احدهما لطلب التعيين لم يجز تركيب ارأيت زيدا ام عمرا فان المستويين فيه زيد و
عمرو واحدهما وان ولي ام لكن الاخر لم يل الهمزة هذا ما اختاره المصنف والمنقول عن سيبويه
ان هذا جائز حسن فصيح وازيدا رأيت ام عمرا احسن وافصح وح يكون تركيب ارأيت زيدا ام
عمرا حسنا فصيحا وان لم يكن احسن وافصح وفي الزبدة الشريفية انه وجد في بعض نسخ
الكافية المقروة على المصنف وعليه خطه هكذا يليها احد المستويين والاخر الهمزة على الافصح ومن
ثم ضعف ارأيت زيدا ام عمرا ولا يخفى ان الحكم بضعفه لتنزله عن مرتبة الافصحية الى الفصيحة
غير مناسب لان ما كان حسنا فصيحا لا يعد ضعيفا وبالجملة فكلام المصنف ههنا لا يخلو
عن اضطراب والحق ما نقل عن سيبويه وايضا من ثم اي من اجل ما ذكر بعينه كان جوابها اي جواب
ام المتصلة بالتعيين اي بتعيين احد الامرين دون نعم او لا لانهما لا يفيدان التعيين بخلاف
او واما مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو او اجاءك اما زيد واما عمرو فانه يصح جوابهما
بلا ونعم لان المقصود بالسؤال ان احدهما لا على التعيين جاءك ام لا وقد يجاب بنفي كليهما
لاحتمال الخطاء في اعتقاد المتكلم بوجود احدهما فالمشار اليه بثم في الموضعين امر واحد لكنه لما
كان مشتملا على شرطين لصحة وقوع ام المتصلة فرع عليه باعتبار كل واحد منهما حكما اخر وجعلها
اشارة في كل موضع الى شرط اخر لا يخلو عن سماجة ولو اقتصر على قوله ومن ثم لم يجز في اول الكلام
وعطف قوله كان جوابها بالتعيين على قوله لم يجز فيتعلق كل حكم بشرط على طريق اللف و
النشر لكان اخصر واحسن كما لا يخفى وام المنقطعة كبل في الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
للشك في الثاني والواقع قبلها اما خبر مثل قولك انها لابل ام شاة اي ان القطعة التي اراها
لابل وهي جملة خبرية فلما علمت انها ليست بابل اعرضت عن هذا الاخبار ثم شككت في انها شاة او
شئ اخر واستفهمت عنها بقولك ام شاة اي بل هي شاة واما استفهام كما تقول ازيد عندك ام عمرو
اي بل اعمرو وح يقصد الاضراب عن الاستفهام الاول بالاستفهام الثاني واما قبل المعطوف
عليه لازمة مع اما اي غير مستعملة الا معها يعني اذا عطف شئ على اخر باما يلزم ان يتقدم
المعطوف عليه ولا باما ثم عطف عليه المعطوف باما نحو جاءني اما زيد واما عمرو فيعلم من
اول الامر ان الكلام مبني على الشك جائزة مع او يعني اذا عطف شئ على اخر باو يجوز ان يتقدم

المعطوف

البحث في حروف التنبيه

المعطوف عليه بإما نحو جائني اما زيد او عمرو ولكن الايجب نحو جائني زيد او عمرو وذهب
بعض النحاة الى ان اما ليست من الحروف العاطفة والا لم تقع قبل المعطوف عليه وايضا
يدخل عليها الواو العاطفة فلو كانت هي ايضا للعطف يلزم ايراد عاطفين معا ويكون
احدهما لغوا والجواب عن الاول ان اما السابقة على المعطوف عليه ليست للعطف بل للتنبيه
على الشك في اول الكلام كما عرفت وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على
اما الاولى واما الثانية لعطف ما بعدها على ما بعد اما الاولى فلكل منهما فائدة اخرى فلا
لغو ولا وبل ولكن هذه الحروف الثلاثة لاحدهما معينا اي لنسبة الحكم الى احد الامرين
للمعطوف والمعطوف عليه على التعيين فكلمة لا لنفي الحكم الثابت للمعطوف عليه عن المعطوف
فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف نحو جائني زيد لا عمرو فحكم المجيء فيه لزيد لا لعمرو
وكلمة بل بعد الاثبات لصرف الحكم عن المعطوف عليه الى المعطوف نحو جائني زيد بل عمرو
اي بل جائني عمرو فحكم المجيء فيه للمعطوف دون المعطوف عليه على عكس لا والمعطوف عليه في حكم
المسكوت عنه فكانه لم يحكم عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع منه لم يكن بطريق
القصد ثم لهذا اصرف عنه بكلمة بل واما كلمة بل بعد النفي نحو ما جائني زيد بل عمرو ففيه
خلاف فقد ذهب بعضهم الى ان كلمة بل لصرف حكم النفي من المعطوف عليه الى المعطوف اي بل
ما جائني عمرو والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه وبعضهم الى انها لتثبت حكم المنفي عن المعطوف
عليه للمعطوف والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه او الحكم منفي عنه فمعنى ما جائني زيد بل عمرو
بل جائني عمرو وزيد اما في حكم المسكوت عنه او المجيء منفي عنه ولكن لازمة للنفي اي غير مستعملة بدونه
فان كانت لعطف المفرد على المفرد فهي نقيضة لا فتكون لايجاب ما انتفى من الاول فتكون لازمة
لنفي الحكم عن الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو اي قام عمرو وان كانت في عطف الجملة على الجملة فهي
نظيرة بل في مجيئها بعد النفي لاثبات ما بعدها وبعد الاثبات لنفي ما بعدها نحو جائني زيد
لكن عمرو لم يجيء وما جائني زيد لكن عمرو قد جاء فعلى كل تقدير غير مستعملة بدون النفي
حروف التنبيه الا واما وها يصدر بها الجمل كلها حتى لا يغفل المخاطب
عن شيء مما يلقي المتكلم اليه ولهذا سميت حروف التنبيه نحو الا زيد قائم واما زيد قائم وها
زيد قائم ويدخل ها خاصة من المفردات على اسماء الاشارة حتى لا يغفل المخاطب عن الاشارة
التي لا يتعين معانيها الا بها نحو هذا وهاتا وهذان وهاتان وهؤلاء **حروف**

النداء

قوله وعن الثاني ان الواو الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى هذا في مختصر عاصم الشارح اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما الواو والعطف احديهما على الاخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد الثانية على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم تكن الاولى للعطف كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتركيب العطف وذكر الاثبات بغير العاطفة حتى قيل انها تكون للترديد مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن

وبيد للاضراب وهو جعل الاول في حكم المسكوت موجبا او غير موجب كالمسكوت عنه يحتمل ان يكون صحيحا او غلطا كانه غير مذكور اصلا وما بعدها في الموجب بالاتفاق وفي غير الموجب اختلاف فما جائني زيد بل عمرو ومعناه بل جاء عمرو وقيل بل ما جاء عمرو

قوله ولكن لازمة للنفي ولكن بالتخفيف وهو للاستدراك على ما عرفت في عطف المفردات نقيضة لا لانها للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول

الندا یا اعمها استعمالا لانها لا تستعمل الندا القریب والبعید وایا وهیا للبعید
وای بفتح الهمزة وسکون الیا والهمزة للقریب وکان المراد بالقریب ما عدا البعید فید خل
فیه المتوسط ایضا فان القریب ینقسم الی قریب متصف باصل القرب من غیر زیادة ولم یذکر لمرتبتها
والی اقرب متصف بزیادة القرب والهمزة بخلاف البعید فانه لم یذکر له مرتبتان فالقریب بالمعنی
المقابل للاقرب هو المتوسط بین کمال البعید وکمال القرب

حروف الایجاب

نعم وبلی وای بکسر الهمزة وسکون الیا واجل وجیر وان بکسر الهمزة وفتح النون المشددة ومن بیان
معانی تلک الحروف یتبین وجه تسمیتها بحروف الایجاب فنعم مقررة لما سبقها ای محققة
لمضمونه استفهاما ما کان او خبرا فهی فی جواب اقام زید بمعنی قام زید وفی جواب الم یقم زید
بمعنی لم یقم زید وبلی فی جواب الم یقم زید بمعنی قام زید فمعنی بلی فی جواب الست بربکم
انت ربنا ولو قیل فی موضع بلی ههنا نعم لکان کفرا فان معناه لست بربنا وقیل نحو استعمال
نعم ههنا بجعلها تصدیقا للاثبات المستفاد من انکار النفی وقد اشتهر هذا فی العرف
فلو قال احد لزید الیس لی علیک الف درهم وقال زید نعم یکون اقرارا ویقوم مقام بلی لتقریر
الاثبات بعد النفی وبلی مختصة بایجاب النفی یعنی بنقض النفی المتقدم ویجعله ایجابا سواء کان
ذلک النفی مجردا عن الاستفهام نحو بلی فی جواب من قال ما قام زید ای قد قام زید او مقرونا
فهی ان تنقض النفی الذی بعد ذلک الاستفهام کقوله تعالی الست بربکم قالوا بلی ای بلی انت ربنا
وقد جاء بلی علی سبیل الشذوذ لتصدیق الایجاب کما تقول فی جواب اقام زید بلی ای قام زید
وای للاثبات بعد الاستفهام لا شک فی غلبة استعمالها مسبوقة بالاستفهام وذکر بعضهم
انها تجیء لتصدیق الخبر ایضا وذکر ابن مالک ان ای بمعنی نعم وهذا مخالف لما ذکره المصنف و
یلزمها القسم ای لا تستعمل الا مع القسم من غیر ذکر فعل القسم فلا یقال ای اقسمت وربی ولا یکون المقسم
الا الرب والله ولعمری تقول ای والله وای وربی وای لعمری واجل وجیر بالفتح والکسر وان لتصدیق
للمخبر وفی بعض النسخ لتصدیق المخبر کقولک اجل او جیر او ان للمخبر قد اتاک زید او لم یاتک ای قد اتی
او لم یات وقد جاء ان لتصدیق الدعاء ایضا نحو قول ابن الزبیر لمن قال لعن الله ناقة حملتنی الیک
ان وراکبها ای لعن الله تلک الناقة وراکبها وجاء بعد الاستفهام ایضا فی قول الشاعر لیت شعری
هل للمحب شفاء من جوی حبهن ان اللقاء ای نعم اللقاء شفاء للمحب یجیء بها فی هذین الموضعین خلاف
ما ذکره المصنف من کونها لتصدیق المخبر

حروف الزیادة وانما سمیت هذه

الحروف زوايد لانها قد تقع زايدة لا انها لا تقع الا زائدة ومعنى كونها زائدة ان اصل المعنى بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا فان لها فوايد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما في من الاستغراقية والباء في خبر ما وليس واما الفائدة اللفظية فهي تزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيا لاستقامة وزن الشعر او لحسن السجع او غير ذلك ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البارى تعالى سبحانه ان وان مخففتين وما ولا ومن والباء واللام فان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي نحو ما ان رايت زيدا اي ما رايت زيدا وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية نحو انتظر في ما ان جلس القاضي اي مدة جلوسه وقلت زيادتها ايضا مع لما نحو لما ان قام زيد قمت وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد مع لما كثيرا نحو فلما ان جاء البشير وتزاد بين لو والقسم المتقدم عليه نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادتها مع الكاف نحو كان ظبية تعطو الى وارق السلم على انه يروى ظبية بالجر وما تزاد مع اذا نحو اذا ما تخرج اخرج بمعنى اذا تخرج اخرج ومع متى نحو متى ما تذهب اذهب ومع اى نحو ايا ما تدعوا فله الاسماء الحسنى ومع اين نحو اينما تجلس اجلس ومع ان نحو اما ترين من البشر احدا الكون تلك المذكورات مع ما شرطا اي ادوات الشرط ومع بعض حروف الجر نحو فبما رحمة من الله لنت لهم ومما خطيئاتهم اغرقوا وعما قليل وزيد صديقي كما ان عمرا اخي وقلت زيادة ما مع المضاف نحو غضبت من غير ما جرم واما الاجلين قضيت وقيل ما فيهما كلها نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا اي كلمة لا تزاد مع الواو العاطفة بعد النفي لفظا نحو ما جاءني زيد ولا عمرو او معنى نحو غير المغضوب عليهم ولا الضالين وتزاد بعد ان المصدرية نحو قوله تعالى ما منعك ان لا تسجد اذ امرتك وقلت زيادة لا قبل اقسم نحو لا اقسم بيوم القيمة ولا اقسم بهذا البلد والسر في زيادتها التنبيه على جلالة القضية بحيث تستغنى عن القسم فتنزل لذلك في صورة نفي القسم وشذت زيادتها مع المضاف كقوله في بئر لا حور سرى وما شعر اي في بئر حور والحور الهلكة جمع حائر اي مالك من حار اي هلك ومن والباء واللام تقدم ذكرها مشتملا على ذكر مواضع زيادتها فلا حاجة الى تكرارها **حرفا التفسير اي حرفان لتفسير لكل مبهم** من المفرد نحو جاءني زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول قطع رزقه اي مات وان وهي



اى المخففة مختصة بما في معنى القول اى بفعل مشتق في معنى القول تفسير المظروف في الظرف غير منفك عنه فلا تقع بعد صريح القول لانعدام الابس في معنى القول فهى لا تفسر في الاكثر الا مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول مؤدٍّ معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابرهيم فقوله ان يا ابرهيم تفسير لمفعول ناديناه المقدر اى ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابرهيم وكذلك قولك كتبت اليه ان ائت اى كتبت اليه شيئا هو ائت فان حروف ال على ان ائت تفسير للمفعول المقدر لكتبت وقوله تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفيه امران معنى القول والبس تفسيرا لما في قوله ما امرتني لانه مفعول الصريح القول وقد يفسر بها المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى امك ما يوحى ان اقذفيه تفسير لما يوحى الذي هو المفعول الظاهر لاوحينا

حروف المصدر ما وان

المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة فالاولان اى ما وان المفتوحة المخففة للفعلية اى للجملة الفعلية اى تدخلان على الجملة الفعلية فتجعلانها في تاويل المصدر نحو قوله تعالى وضاقت عليهم الارض بما رحبت اى برحبها بضم الراء وهو السعة ونحو قولك اعجبنى ان خرجت اى خروجك واختصاص ما المصدرية بالفعلية انما هو عند سيبويه وجوز غيره بعدها الاسمية قال الشارح الرضى وهو الحق وان كان قليلا كما وقع في نهج البلاغة بقوا في الدنيا ما الدنيا باقية وان المفتوحة المشددة للاسمية اى للجملة الاسمية خاصة الا اذا كفت بما فيجوز بعدها الاسمية والفعلية ومعنى كونها للاسمية انها تعمل في جزئيها وتجعلها في تاويل المفرد الذي هو مصدر خبرها نحو اعجبنى انك قائم اى قيامك او ما في معناه نحو اعجبنى ان زيدا اخوك اى اخوة زيد فان تعذر قدرت الكون نحو اعجبنى ان هذا زيد اى كونه زيدا

حروف التحضيض هلا والا مشددتين ولولا ولوما لها صدر

الكلام لدلالتها على احد انواع الكلام فقصد ان يدل من اول الامر على ان الكلام من ذلك النوع ويلزمها الفعل وفي بعض النسخ وتلزم الفعل لفظا نحو هلا ضربت زيدا وهلا تضرب زيدا او تقديرا نحو هلا زيدا ضربته وهلا زيدا تضربه فمعناها اذا دخلت على الماضى التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض والحث على الفعل والطلب له فهى في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضى الذي قد فات الا انها تستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضى شيئا يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى

قوله
ومعناه اذا
دخلت على الماضى التوبيخ
وذلك لان وضعها على
ان تفيد التوبيخ على الترك للماضى
يقول هلا قمت وغرضك ان تلومه على
استطالة في القيام وتقاعده عنه اركان عليك
ان تتصف بالقيام في الماضى لم اطلب الواجب و
صنعت وقته وتفيد الحث على الفعل في المستقبل كما
تقول هلا تقرأ القران وغرضك ان تحثه على قراءته و



للتحضیض علی فعل مثل ما فات **حرف التوقع والتقریب قد** سمی بهما لمجیئها لهما فان هذه الحرف اذا دخلت علی الماضی او المضارع فلا بد فیهما من معنی التحقیق ثم انه ینضاف فی بعض المواضع الی هذا المعنی فی الماضی التقریب من الحال مع التوقع ای یکون مصدره متوقعا للمخاطب واقعا عن قریب کما تقول لمن یتوقع رکوب الامیر قد رکب ای حصل عن قریب ما کنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففیها اذن ثلثة معان مجتمعة التحقیق والتوقع والتقریب وقد یکون مع التحقیق التقریب من غیر توقع کما تقول قد رکب زید لمن لم یتوقع رکوبه وهی فی المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفیس للتقلیل ای ینضاف الی التحقیق فی الاغلب التقلیل نحو ان الکذوب قد یصدق وقد تستعمل للتحقیق مجردا عن معنی التقلیل نحو قد نری تقلب وجهک ویجوز الفصل بینها وبین الفعل بالقسم نحو قد والله احسنت وقد لعمری بت ساهرا **حرفا الاستفهام الهمزة وهل** ولهما صدر الکلام لا یتقدمهما ما فی حیزهما لدلالتهما علی احد انواع الکلام کما مر وتدخلان علی الاسمیة والفعلیة تقول فی الاسمیة ازید قائم وفی الفعلیة اقام زید وکذلک هل تقول فیهما هل زید قائم وهل قام زید الا ان الهمزة تدخل علی کل اسمیة سواء کان الخبر فیها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل علی اسمیة خبرها فعل نحو هل زید قام الا علی شذوذ وذلک لان اصلها ان تکون بمعنی قد کما جاءت علی الاصل فی قوله تعالی هل اتی علی الانسان حین ای قد اتی فلما کان اصلها قد وهی من لوازم الافعال فان رأت فعلا فی حیزها تذکرت عهودا بالحمی وحنت الی الالف المألوف وعانقته وان لم تره فی حیزها تسلت عنه ذاهلة والهمزة اعم تصرفا ای التصرف فیها باعتبار استعمالها فی مواضع استعمالها اکثر من التصرف فی هل وتقول ازیدا ضربت بادخال الهمزة علی الاسم مع وجود الفعل بخلاف هل زیدا ضربت کما عرفت وتقول اتضرب زیدا وهو اخوک باستعمال الهمزة للاثبات ای ادخلت علیه علی وجه الانکار دون هل تضرب زیدا لان المستفهم عنه فی مثل هذا الموضع محذوف بالحقیقة لان اصله اترضی بضربک زیدا وهو غیر مستحسن منک وهل ضعیف فی الاستفهام فلا یحذف فعلها بخلاف الهمزة فانها قویة فیه وتقول ازید عندک ام عمرو وتجعل الهمزة معادلة لام المتصلة فانه لما قصد الاستفهام عن احد الامرین تعدد المستفهم عنه فاستعمل الهمزة التی هی الاصل فی باب الاستفهام والا

فیه نسب

فيه النسب واليوم يقع هل مع ام المنقطعة لان المستفهم عنه في صورة ام المنقطعة لم يتعدد لانها للاضراب عن السؤال الاول واستيناف سؤال اخر بام المقدرة بالهمزة فان قولك هل زيد عندك ام عمرو في تقدير بل اعندك عمرو وتقول اثم اذا ما وقع وآلآن كان وافمن كان بادخال الهمزة على ثم والفاء والواو من الحروف العاطفة بخلاف هل لكونها فرع للهمزة فلا تتصرف تصرفها **حروف الشرط ان ولو واما لها** صدر الكلام لما مر فان للاستقبال وان دخل على الماضي ولو عكسه يعني للماضي وان دخل على المستقبل وفي بعض النسخ فان للاستقبال ولو للماضي ومعناه ان ان للاستقبال سواء دخلت على المضارع او على الماضي نحو ان تكرمني اكرمك وان اكرمتني اكرمتك فمعنى المثال الثاني بعينه معنى مثال الاول يعني ان وقع منك اكرامي في الاستقبال وقع مني ايضا اكرامك فيه وكذلك لو للمضي على ايهما دخلت نحو لو ضربتني ضربتك ولو تضربني اضربك بمعنى واحد اي لو وقع منك ضربي في الماضي فقد وقع مني ضربك ايضا فيه وقد يستعمل لو كان في المستقبل نحو قوله تعالى ولامة مؤمنة خير من مشركة ولو اعجبتكم واعلم ان المشهور ان لو لانتفاء الثاني لانتفاء الاول وهذا الازم معناها فانها موضوعة لتعليق حصول امر في الماضي بحصول امر اخر مقدر فيه وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه قطعا فيلزم لاجل انتفائه انتفاء ما علق به ايضا فاذا قلت لو جئتني لاكرمتك فقد علقت حصول الاكرام في الماضي بحصول مجيء مقدر فيه فيلزم انتفاؤهما معا وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في زعم المتكلم واستعماله بهذا المعنى هو الكثير المتعارف وقد يستعمل على قصد لزوم الثاني للاول مع انتفاء اللازم ليستدل به على انتفاء الملزوم كقوله تعالى لو كان فيهما الهة الا الله لفسدتا فان لو ههنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الالهة وعلى ان الفساد منتف فيعلم من ذلك انتفاء التعدد ومن هذا الاستعمال توهم المصنف ان لو لانتفاء الاول لانتفاء الثاني وخطأ عكس المشهور ولم يدر ان ما ذكره معنى يقصد اليه في مقام الاستدلال بانتفاء اللازم المعلوم على انتفاء الملزوم المجهول وان المعنى المشهور بيان سببية احد انتفائين المعلومين للاخر بحسب الواقع فلا يتصور هناك استدلال فانك اذا قلت لو جئتني لاكرمتك لم تقصد ان تعلم المخاطب انتفاء المجيء من انتفاء الاكرام كيف وكلا الانتفائين معلوم له بل تقصد اعلامه بان انتفاء الاكرام مستند الى انتفاء المجيء ولها استعمال ثالث

وهو



وهو ان يقصد بيان استمرار شئ فيربط ذلك الشئ بابعد النقيضين عنه كقولك لو اهانني

لاكرمته لبيان استمرار وجود الاكرام فانه اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام

الاكرام وتلزم ان اي ان ولو الفعل لفظا كما مر من الامثلة او تقديرا نحو قوله تعالى وان

احد من المشركين استجارك ولو انتم تملكون اي ان استجارك احد ولو تملكون انتم فاحد

وانتم مرفوعان بانهما فاعلان لفعلين محذوفين يفسرهما الظاهر اما احد فظاهر

واما انتم فلانه كان ضميرا متصلا مستترا فلما حذف الفعل صار منفصلا بارزا وليس

تاكيدا لفاعل الفعل المحذوف لان حذف الفعل والفاعل ابعد من حذف الفعل

وحده ومن ثم اي من اجل لزوم الفعل بعدهما قيل بعد لو المحذوف فعلها انك بالفتح

بالكسر لانه اي ان مع معموله فاعل للفعل المقدر بعد لو والصالح للفاعلية هو ان

المفتوحة لا المكسورة وقيل انطلقت بالفعل اي بصيغة الفعل موضع منطلق اي في موضع

يليق ان يقع فيه منطلق لان الاصل في خبر ان هو الافراد ليكون الفعل المذكور موضع اسم

الفاعل كالعوض من الفعل المحذوف فيقال لو انك انطلقت ولا يقال لو انك منطلق

وانما قال كالعوض لان الفعل المقدر لا بد له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق

والثبوت تدل على معنى ثبت المقدر فهيهنا فهو عوض عنه من حيث المعنى والفعل الواقع

خبرا عوض عنه من حيث اللفظ فليس شئ منهما عوضا حقيقيا عن الفعل المقدر بل كالعوض وهذا اذا

كان الخبر مشتقا يمكن اشتقاق الفعل منه وان كان جامدا لا يمكن اشتقاق الفعل منه

جاز وقوع ذلك الاسم الجامد خبر التعذره اي تعذر وقوع الفعل في موضع الخبر كقوله تعالى

ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام فان الاقلام ليس مشتقا ليوضع فعله في موضعه واذا تقدم

القسم اول الكلام اي في اول زمان التكلم بالكلام فيصح تركه في لكونه ظرف زمان واحترز

به عن توسط القسم بتقدمه على الشرط متعلق بتقدم لزمه الماضي اي لزم القسم ان يكون

الشرط الواقع بعده ماضيا لفظا او معنا ليكون على وجه لا يعمل فيه ادوات الشرط فظا لوجي

الشرط الجواب حيث يبطل عمل ادوات الشرط فيه اي في الجواب وكان الجواب للقسم فقط لفظا لا

للقسم والشرط جميعا لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال واما معنى فهو جواب

للقسم لكون اليمين عليه وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط مثل والله ان اتيتني مثال الماضي

لفظا او لم تاتني مثال الماضي معنا لاكرمتك وان توسط اي القسم بين اجزاء الكلام بتقدم

قوله واذا تقدم القسم اول الكلام ... اي اذا تقدم القسم اخلاء او الى الكلام ... الكلام مكان ... المكان

ما يوجب ... والمدي ... المتقدم معنى الدخول

اي اذا تقدم القسم اخلا او الى الكلام ... يكون ... او

الكلام مكان ... للتحقيق في المكان التشبيه ... المبهم

لكن

... كونه

مكانا لما ان المكان

المبهم ... ظاهر ...

مقدر ... عصام

قوله ... فيه انه اذا كان الشرط

... جزم الجزاء ... كونه

مجزوما ... جوابه ان ...

... كونه مجزوما ... عصام

قوله اي لزم القسم ... مع ... دون

في بيان حروف الشرط

الشرط عليه او غيره اي تقديم غير الشرط جاز ان يعتبر القسم ويلغى الشرط وان يلغى القسم ويعتبر

الشرط ويحتمل ان يكون المعنى جاز ان يعتبر الشرط ويلغى القسم وان يلغى الشرط ويعتبر القسم كقولك

انا والله ان تأتني آتك فعلى المعنى الاول هذا مثال التقديم غير الشرط وجواز الغاء القسم فيكون

باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا على غير ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني هذا مثال التقديم

غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار

جواز اعتبار الشرط على ترتيبه وان تأتني والله لا آتك وانما اورد في هذا المثال الشرط

بصيغة الماضي على خلاف المثال الاول اشارة الى ان الشرط الماضي في صورة اعتبار القسم

على تقديم توسطه كالشرط على تقديم التقدم فعلى المعنى الاول هذا مثال التقدم الشرط وجواز

اعتبار القسم فهو باعتبارهما جميعا نشر على ترتيب اللف وعلى المعنى الثاني مثال التقديم

الشرط وجواز الغائه فالنشر باعتبار الاول على ترتيب اللف وباعتبار الثاني على غير ترتيبه ففي

كل من المثالين نفع من حيث المعنى الثاني اختلاف بين اعتباريه بخلاف المعنى الاول فالحمل عليه

اولى او على تقدير الحمل عليه وان كان غاية كون النشر على ترتيب اللف بمقتضى تقديم المثال

الثاني على الاول لكنه اراد اتصال المثال بالممثل له فعدل الاسكان على تقدير تقدم الممثل

على الشرط بما ان حيث مثالاهما وتقدير القسم كاللفظ اي كالملفوظ به او مقدرا كملفوظ

في صدر الكلام فلزم في الشرط الذي بعد الماضي وكان الجواب للقسم نحو قوله تعالى لئن اخرجوا

لا يخرجون اي والله لئن اخرجوا فالشرط ماض ولا يخرجون جواب القسم فانه لو كان جزاء

الشرط لكان بالجزم بحذف النون ولئن بدا اي لا يخرجوا وكذا قوله تعالى وان اطعتموهم انكم

لمشركون اي والله ان اطعتموهم انكم لمشركون فالشرط ماض وانكم لمشركون جواب القسم

لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان الجملة الاسمية الواقعة جزاء يجب فيها الفاء واما

للتفصيل اي تفصيل ما اجمله المتكلم في الذكر نحو قولك جاءني اخوتك اما زيد فاكرمته

واما عمرو فاهنته واما بشر فاعرضت عنه او اجمله في الذهن ويكون معلوما للمخاطب بواسطة

القرائن وقد جاءت للاستئناف من غير ان يتقدمها اجمال نحو اما بعد الواقعة في اوائل الكتب

ومتى كان لتفصيل المجمل وجب تكرارها وقد يكتفى بذكر قسم واحد حيث يكون المذكور

ضد الغير المذكور لدلالة احد الضدين على الآخر كقوله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ

فيتبعون ما تشابه منه فان ما يقابل اما المذكور ههنا غير مذكورة لكنه مدلول بعض

واما

واما الذين في قلوبهم زيغ فيتبعون المحكمات ويردون اليه المتشابهات والحكم
بان كلمة اما للشرط لزوم الفاء في جوابها وسببية الاول للثاني والتزم حذف فعلها
الذي هو الشرط وعوض بينها وبين فائها الواقعة في جوابها جزء مما في حيزها اي خبر فعلها
وجزء ما الان حيز الفاء ايضا جزءها سواء كان ذلك الجزء مبتدأ نحو اما زيد فمنطلق او معمولا
لما وقع بعد الفاء نحو اما يوم الجمعة فزيد منطلق مطلقا اي نحو نصبا مطلقا غير مقيد بجواز
تقديمه لذلك الجزء على الفاء وعدم تجويزه وهذا مذهب سيبويه فجعل سيبويه
لاما خاصية جواز التقديم لما يمتنع تقديمه مطلقا وقيل والقائل المبرد وهو اي ما وقع
بينها وبين فائها معمول الشرط المحذوف عملا مطلقا اي معموليته مطلقة غير مقيدة بجواز
تجويز التقديم وعدمه مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق فان تقديره على المذهب الاول
مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة حذف فعل الشرط الذي هو يكن من شيء واقيم
اما مقام مهما ووسط يوم الجمعة بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرفي الشرط والجزاء
فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق كما ترى واما على المذهب الثاني فتقديره مهما يكن
من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق فيوم الجمعة معمول الفعل الشرط فلما حذف فعل الشرط
صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق فهذا القائل لم يجعل لاما خاصية جواز التقديم
اصلا وقيل والقائل المازني ان كان ما يتوسط بين اما وفائها جائز التقديم على
الفاء مع قطع النظر عن الفاء كالمثال المذكور فمن قبيل القسم الاول وهو ما يكون المتوسط
جزء الجزاء قدم على الفاء والا اي وان لم يكن جائز التقديم مع قطع النظر عن الفاء بل انضم
اليها مانع اخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فان ما في حيز ان لا يعمل فيما قبلها
فمن قبيل القسم الثاني وهو ان يكون المتوسط معمول الشرط المحذوف فهذا القائل ميز
بين ان لا يكون وراء الفاء مانع اخر وبين ان يكون فجعل لاما قوة رفع حكم الامتناع
عن الاول دون الثاني هذا تقدير الكلام اذا كان ما بعد اما منصوبا واما اذا كان
مرفوعا نحو اما زيد فمنطلق فتقديره على المذهب الاول مهما يكن من شيء فزيد منطلق
اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر فصار اما زيد
فمنطلق فلم يرتفع زيد بالابتداء كما كان اولا وعلى المذهب الثاني مهما يكن زيد فمنطلق اي
فهو منطلق اقيم اما مقام مهما وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق فزيد فاعل الفعل

المحذوف

المحذوف واما تقديره على تقدير الرفع بمعنى يذكر زيد فهو منطوق بصيغة الفعل الغائب
المجهول على ان يكون زيد مرفوعا بانه فاعل الفعل المحذوف وتقديره على تقدير النصب بمعنى
تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم على ان يكون يوم الجمعة منصوبا بانه مفعول به
للفعل المحذوف فوجه غير ظاهر مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطوق بالنصب بتقدير تذكر
على صيغة المعلوم المخاطب وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطوق برفع اليوم بتقدير يذكر
على صيغة المجهول الغائب مع عدم جوازهما بالاتفاق وانما مثل المصنف بما يكون الواسطة
بين اما وتاليها منصوبا لظهور امثلة كونها مرفوعا لكثرتها **حرف الردع كلا**
الردع هو الزجر والمنع تقول الشخص فلان يبغضك فيقول كلا اي ردعا لك اي ليس الامر كما تقول
وقد يجيء بعد الطلب لنفي اجابة الطالب كقولك لمن قال لك افعل كذا كلا اي لا اجابة الى
ذلك وقد جاء اي كلا بمعنى حقا والمقصود منه تحقيق مضمون الجملة كقوله تعالى كلا ان الانسان
ليطغى واذا كان بمعنى حقا جاز ان يقال انه اسم بني لكون لفظه كلفظ كلا الذي هو حرف
لمناسبة معناه المعنى الاول اي الردع المخاطب عما يقول تخفيفا الضد لكن النحاة حكموا بحرفيته
اذا كان بمعنى حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق مضمون الجملة كالمقصود بان فلم
يخرجوه بذلك عن الحرفية **تاء التأنيث الساكنة** لا المتحركة لانها مختصة
بالاسم تلحق الفعل الماضي لتكون من اول الامر علامة لتأنيث المسند اليه فاعلا كان او مفعولا
ما لم يسم فاعله وانما جعلت هذه التاء ساكنة بخلاف تاء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل
الفعل البناء فنبه من اول الامر بسكون هذه على بناء ما لحقته وبحركة تلك على اعراب ما لحقته لانها
كالحرف الاخير مما لحقته فان كان اي المسند اليه اسما ظاهرا غير مؤنث حقيقي فمخير اي فانت مخير
بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه او فهو اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف في الفصل وهذه
المسئلة قد تقدم من الاول انها ذكرت فيما تقدم من حيث انها من احكام المؤنث وههنا من حيث انها
من احكام تاء التأنيث واما الحاق علامة التثنية والجمعين اي جمعي المذكر والمؤنث في مثل قاما الزيدان
وقاموا الزيدون وقمن النساء فضعيف لعدم احتياجها الى هذه العلامات مثل احتياج المسند اليه
الى علامة التأنيث لان تأنيثه قد يكون معنويا او سماعيا وعلامة التثنية والجمع غالبا ظاهرة غاية
الظهور واذ لحقت على ضعفها فليس بضمائر لئلا يلزم الاضمار قبل الذكر من غير فائدة بل هي حروف
اتى بها للدلالة من اول الامر على احوال الفاعل كتاء التأنيث وفي شرح الرضي هذا اما قال النحاة

ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها والفائدة في مثل هذا الابدال ما مرّ في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدأ المؤخر والغرض كون الخبر مبهما **التنوين في الأصل** مصدر نوّنته اي ادخلته نونا فسمي ما يلحق آخر الشيء اعني النون تنوينا اشعارا بتجدده وعروضه لما في المصدر من معنى الحدوث وبهذا سمي المصدر حدثا وهي في الاصطلاح نون ساكنة اي بذاتها فلا ينقضها الحركة العارضة مثل عادا الاولى وهي شاملة نون من ولدن ولم يكن وامثالها فاخرجها بقوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة فان هذه النونات اواخر تلك الكلمات لا توابع حركات اواخرها وانما قال تتبع حركة الآخر ولم يقل تتبع الآخر لان المتبادر من تبعيتها الآخر لحوقها به من غير تخلل شيء وههنا الحركة متخللة بين آخر الكلمة والتنوين فان قلت فآخر الكلمة هي الحركة فلا حاجة الى ذكر الحركة قلت المتبادر من الآخر الحرف فالآخر ولم يقل آخر الاسم ليشمل تنوين الترنم في الفعل لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد الخفيفة ولا ينتقض التعريف بالنون في نحو يا رجل انطلق فان المراد بتبعيتها حركة الآخر تطفلها لها في الوجود تطفل العارض للمعروض وليس نون انطلق تابعا لحركة لام الرجل بهذا المعنى وهو اي التنوين للتمكن وهو ما يدل على امكنية الكلمة اي كون الاسم بحيث لم يشبه الفعل بالوجهين المعتبرين في منع الصرف ولا نقص معنا في غير المنصرف والتنكير وهو الفارق بين المعرفة والنكرة فهو الدال على ان مدخوله غير معين كصهٍ اي اسكت سكوتا ما في وقت ما واما صه بغير التنوين فمعناه اسكت السكوت الآن واما التنوين في نحو رب احمدٍ وابراهيمٍ فليس للتنكير بل هو للتمكن قال الشارح الرضي وانا لا ارى منعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فاقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا جعلته علما تمحض للتمكن والعوض وهو ما لحق الاسم عوضا عن المضاف اليه لتعاقبهما على آخر الكلمة كيومئذ اي يوم اذ كان كذا فاليوم مضاف الى اذ واذ كانت مضافة الى الجملة التي كانت تعقبها فلما حذفت الجملة للتخفيف الحق بها التنوين عوضا عن الجملة لئلا يبقى الكلمة ناقصة وكذلك في حينئذ وساعتئذ وعامئذ وجعلنا بعضهم على بعض اي فوق بعضهم ومررت بكل قائما اي بكل واحد وامثال ذلك والمقابلة وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات فان الالف فيه علامة الجمع كما ان الواو علامة في جمع المذكر السالم ولم يوجد فيها ما يقابل النون في ذلك فزيد التنوين في آخره ليقابله وتوهم بعضهم انه للتمكن وهو خطأ لانه اذا سميت بمسلمات مثلا امرأة يثبت فيها التنوين ولو كانت للتمكن لزالت للعلتين العلمية

البحث في التنوين واقسامه

والثانيه فظاهر انه ليس تنوين التنكير لوجوده فيما كان علما كعرفات ولا تنوين العوض لعدم مسلتعاقبه المعوض ولا تنوين الترنم لوجوده في غير اواخر الابيات والمصاريع فتعين ان يكون للمقابلة لانها معنى مناسب لحمل التنوين عليه والترنم وهو ما لحق اواخر الابيات والمصاريع لتحسين الانشاد لانه حرف تسهل به ترديد الصوت في الخيشوم وذلك الترديد من اسباب حسن الغناء وانما اعتبر فيما لحق اواخر الابيات والمصاريع وان كان لحوقها بالحروف والكلمات الواقعة في اثنائها جائزا بل واقعا كما انشاه هذه اصحاب الغناء لان محل التغني بها انما هو الاخر لئلا يختل سلك النظم بتخلل بين كلمات الابيات والمصاريع ولا يختل بفهم المعاني وهو اما ان يلحق القافية المطلقة وهي ما كان رويها متحركا مستتبعا باشباع حركته واحد من الالف والواو والياء وسميت هذه الحروف حروف الاطلاق لاطلاق الصوت بامتدادها ولحوق النون بهذه القافية انما يكون بابدال حروف الاطلاق به كقول الشاعر اقلي اللوم عاذل والعتابن فقولي ان اصبت فقد اصابن فروي هذا البيت الباء وحصل باشباع فتحها الالف وعوض عن الالف عند التغني به نون التنوين واما ان يلحق القافية المقيدة وهي ما كان رويها حرفا ساكنا صحيحا كان او غير صحيح سميت مقيدة لتقييد الصوت بها وامتناع الامتداد لانه ليس هناك حركة يحصل من اشباعها حرف الاطلاق لتيسر مد الصوت بها كقول الشاعر وقاتم الاعماق خاوي المخترق مشتبه الاعلام لماع الخفق فان روي القافية في هذا البيت القاف الساكنة ولا يمكن مد الصوت بها فحركت عند التغني بالفتح او الكسر والحق بها النون فقيل المخترقن والخفقن ويسمى هذا القسم من التنوين الغالي لان الغلو هو التجاوز عن الحد وقد يتجاوز البيت بلحوق هذا التنوين عن حد الوزن ولهذا يسقط عند التقطيع وليس للقسم الاول اسم يختص به واعلم ان تنوين الترنم ليس موضوعا بازاء معنى من المعاني بل هو موضوع لغرض الترنم لا ان معناه الترنم كما ان حروف التهجي موضوع لغرض التركيب لا بازاء معنى من المعاني فعد تنوين الترنم من اقسام الحروف التي هي من اقسام الكلمة المعتبرة فيها الوضع تساهل وتسامح واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ويحذف اي التنوين وجوبا من العلم حال كونه موصوفا بابن حال كون الابن مضافا الى علم اخر نحو جائني زيد بن عمرو وذلك لكثرة استعمال ابن بين علمين احدهما موصوف به والاخر مضاف اليه فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من موصوفه وخطا بحذف الف ابن وكذلك قولهم

قوله كقول الشاعر اقلي اللوم عاذل الخ الاقلال ضد الاكثار واللوم الملامة وعاذل اصله يا عاذلة اسم فاعل من العذل وهو اللوم فرخم بحذف تاء التانيث وجعل المحذوف في حكم الباقي وقوله والعتابن عطف على اللوم والصواب نقيض الخطأ واصاب من قال اصوابا فحواه لتترك اللوم يا عاذلة واقلل العتاب في قولي والله لقد اصاب ان اصبت ان قلت صوابا فالتنوين



هذا فلان بن فلان لانه كناية عن العلم ويعلم منه انه اذا كان صفة لغير العلم او كان مضافا الى غير العلم نحو جائنى رجل ابن زيد وزيد ابن عالم لم يحذف التنوين من اللفظ والف ابن من الخط لقلة الاستعمال ويعلم من قوله موصوفا انه لا يحذف فيما اذا لم يكن الابن صفة نحو زيد ابن عمرو على ان يكون ابن عمرو خبرا عن زيد وحكم الابنة حكم الابن فى جميع ما ذكرنا الا فى حذف همزتها فانها لا تحذف فى حين ما كانت لئلا يلتبس ببنت فى مثل هذه هند ابنة عاصم

نون التاكيد قسمان خفيفة ساكنة

لانها مبنية والاصل فى البناء السكون ومشددة مفتوحة لثقلها وخفة الفتحة مع غير الالف اى غير الف التثنية نحو اضربان والف الجمع اى الف الفاصل بين نون جمع المؤنث والنون المشددة نحو اضربنان فانها تكسر معهما لشبهها فيهما بنون التثنية تختص اى نون التاكيد بالفعل المستقبل الكائن فى ضمن الامر نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد والنهى نحو لا تضربن والاستفهام نحو هل تضربن والعرض نحو الا تنزلن بنا فتصيب خيرا او القسم نحو والله لافعلن بالتشديد والتخفيف فى جميع هذه الامثلة وانما اختص هذه النون بهذه المذكورات الدالة على الطلب دون الماضى والحال لانه لا يؤكد الا ما يكون مطلوبا وقلت اى نون التاكيد فى النفى فلا يقال زيد ما يقومن الا قليلا لخلوه عن معنى الطلب وانما جاز قليلا لشبهه بالنهى ولزمت اى نون التاكيد فى مثبت القسم اى فى جواب المثبت لان القسم محل التاكيد فكرهوا ان يؤكد الفعل بامر منفصل عنه وهو القسم من غير ان يؤكد بما يتصل به وهو النون بعد صلاحيته له وفى قوله لزمت اشارة الى ان زيادة نون التاكيد فيما عدا مثبت القسم غير لازم بل جايز وكثرت اى نون التاكيد فى مثل اما تفعلن اى الشرط المؤكد حرفه بما فانه لما اكد والحرف قصدوا تاكيد الفعل ايضا لئلا ينقص المقصود من غيره وما قبلها اى ما قبل نون التاكيد خفيفة كانت او ثقيلة مع ضمير المذكرين وهو الواو مضموم ليدل على الواو المحذوف لالتقاء الساكنين ان اشترط فى التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان فى كلمة واحدة فان النون المشددة كلمة اخرى او لثقل الواو بعد الضمة قبل النون المشددة ان لم يشترط فى التقاء الساكنين ما ذكر ومع ضمير المخاطبة وهو الياء مكسور ليدل على الياء المحذوف لالتقاء الساكنين او لثقل الياء بعد الكسرة وقبل النون المشددة وما

فيهما

في بيان نوني التاكيد الخفيفة والثقيلة

قبلها فيما عدا ذلك المذكور من ضمير المذكرين وضمير المخاطبة وهو الواحد المذكر غائبا كان او مخاطبا والمؤنث الغائبة مفتوح طلبا للخفة وظاهر ان ما عدا ذلك المذكور يشمل التثنية وجمع المؤنث وحكمهما غير ما ذكر فقوله وتقول في التثنية وجمع المؤنث اضربانّ واضربنانّ بمنزلة الاستثناء عنه فتقول في التثنية اضربانّ باثبات الالف لئلا يشتبه بالواحد واضربنانّ في جمع المؤنث بزيادة الالف بعد نون جمع المؤنث وقبل نون التاكيد لئلا يجتمع ثلث نونات متواليات ولا تدخلهما اي التثنية وجمع المؤنث النون الخفيفة للزوم التقاء الساكنين على غير حده خلافا ليونس فانه يجوز التقاء الساكنين على غير حده ويجعله مغتفرا كما في الوقف وليس بمرضي عند الاكثرين وهما اي نون الثقيلة والخفيفة في غيرهما اي غير التثنية وجمع المؤنث مع ضمير البارز اي واو جمع المذكر ويا المخاطبة كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل آخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء او تحريكهما ضما وكسرا او غرضه من هذا الكلام بيان الافعال المعتلة الآخر عند الحاق النون بها ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحدة المؤنثة نحو اغزي وارمي واخشي فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة فتقول اغزنّ وارمنّ يا قوم بحذف الواو كما حذف في نحو اغزوا الكفار وارموا الغرض وكذا اغزنّ وارمنّ يا امرأة بحذف الياء كما في اغزي الجيش وارمي الغرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشونّ كما ضمتها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وتكسر الياء المفتوح ما قبلها كما كسرتها مع المنفصلة تقول اخشينّ كما اخشي الرجل فان لم يكن اي ضمير البارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فكالمتصلة اي فالنون كالكلمة المتصلة يعني بها الف التثنية تقول اغزونّ وارمينّ واخشينّ برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا واخشيا ومن ثم اي لاجل انه مع غير الضمير البارز كالمتصل ومع الضمير البارز كالمنفصل قيل هل ترينّ في هل ترى كما يقال تريان هذا امثال الغير البارز الذي تحرك لام بالفتح كما يفتح مع المتصل وهل ترونّ في هل ترون باسقاط نون الجمع والحاق نون التاكيد وضم الواو كضمها في لم تروا القوم هذا امثال ما فيه ضمير بارز بضم لاجل النون وهل ترينّ في هل ترين باثبات الياء وكسرها كما يقال لم تري

ينبغي ان لا يشتبه بالف التثنية لانه يجيء اصلا فلا يحتاج في دفعه الا ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد لكن في التشبيه بيان حال الآخر مع النون بتشبيهه بما عرفت حاله من الآخر مع المتصل الف التثنية كان اوغيره الا ان يحمل على المتبادر مما ذكره الرضي ان يتوشعر العلة مع الف التثنية لا يشتغني عن التعليل وليس لهذه علة داعية في تشتبه ان يحب عليها نون التاكيد بعد ما سلف في وجه التعليل عصام الدين



الناس هذا مثال ما فيه ضمير بارز بكسر لاجل النون واغزون عطف على هل ترين

لا على ترين اى ومن ثم قيل اغزون برد الواو المحذوفة كما يرد مع ضمير التثنية فى اغزوا

واغزن فى اغزوا بحذف الواو المضموم ما قبلها كما قيل اغزوا القوم واغزن فى اغزى

بحذف اليا المكسورة ما قبلها كاغزى القوم وهذه الامثلة وقعت على ترتيب

نصريفها الواقع فى كتب التصريف بعضها لما هو مع الضمير البارز كالمنفصل وبعضها

لما هو مع غير الضمير البارز كالمتصل كما اشرنا اليه والنون المخففة تحذف للساكن

اى لالتقائها الساكن المذكور بعدها وفى بعض النسخ للساكنين اى لالتقاء الساكنين

كقول الشاعر لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه اى لا تهينن

حذفت المخففة لالتقائها اللام الساكنة التى بعدها وابقيت فتحة ما قبلها

لتدل عليها والا لكان الواجب ان يقال لا تهن الفقير ولم يحركوها كما تحرك التنوين

فرقا بينهما وانما لم يعكس حطا لمرتبة ما يدخل الفعل عن مرتبة ما يدخل الاسم لكون

الاسم اصلا والفعل فرعا وتحذف ايضا المخففة فى حال الوقف على ما الحقت به

تخفيفا اذا ضم او كسر ما قبلها كما يحذف التنوين لذلك فيرد ما حذف لاجل المخففة

كما اذا الحقت المخففة باغزوا واغزى وقلت اغزن واغزن بحذف الواو واليا

فاذا وقفت عليهما وجب ان يرد المحذوف وقلت اغزوا واغزى بخلاف التنوين

فانه لا يرد ما حذف لاجله لان التنوين لازم فى الوصل والمخففة ليست بلازمة

فجعل اللازم مزية بابقاء اثره على ما ليس بلازم والمخففة المفتوح ما قبلها تقلب

الفا كقولك فى اضربن اضربا تشبيها لها بالتنوين فان التنوين اذا انفتح ما قبلها

تقلب الفا واذا انضم وانكسر تحذف فى نحو اصبت خيرا واصابنى خير واختم لى بخير اللهم

اجعل خاتمة امورنا خيرا ولا تلحق بنا ان بتعدد شرورنا ضيرا واجعل نوب انقاضنا خفيفة كانت

او ثقيلة فى موقف الندامة منقلبة بالفاء الى عبوديتك على نهج الاستقامة وصل على من كلمته صفات

فى تجاوز قيام الضلالات كافية عن مضرات اسقام الجهالات شافية وعلى اله واصحابه وعلى من تبعهم من امة

احبائه قد اشرح مكملا انتهى الفصل الشرح السواد الى البياض العبد الفقير عبد الرحمن الجامى

عن انيته لا اعراض مطالب الاعوال والاعراض ضحوة السبت الحادى عشر من شهر رمضان المنتظم فى سلك شهور سنه

سبع

قوله وجب ان يرد المحذوف لعدم موجب حذفه وهو نون التاكيد فتقول فى اضربن واضربن اضربوا اضربى برد الواو واضربى برد اليا وتقول فى ترين بالعربية وهم يخشين يا قوم هل ترين بالكسر تخشون باعادة نون الاعراب لما ذكرنا وهو انتفاء موجب البنا بخلاف التنوين فان حذفه فى الوقف لا يوجد المحذوف عند الفصحاء فتقول فى جاءنى قاض جاءنى قاضى ووجه الفرق ان التنوين لازم الاسم المنصرف

كانه قال الاسم فى المرتبة قبل الفعل فما يدخل عليه ما يختص به الاسم مقدم على ما يختص بالفعل فخففت التنوين على النون بان حركت التنوين عند التقائه ساكن وحذفت النون عند ذلك فتقول زيد ابن العالم ولا تقول اضرب العاقل ليظهر شرف الاسم بشرف ما يختص به على ما يختص بالفعل الذى هو دونه چلبى

السوال ثلثة قوى ومتوسط وضعيف اما القوى فلفظ عمر واما المتوسط فان قلت واما الضعيف فان قيل والجواب ايضا ثلثة اقسام قوى ومتوسط وضعيف اما القوى فاجيب والمتوسط فقلت والضعيف ويمكن

تم بعون الله وتمامه والحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآله الطيبين الطاهرين
الحمد لله رب العالمين حمد الشاكرين وصلى الله على نبيه ورسوله صلوات الله وسلامه عليه وعلى عترته
الطيبين الطاهرين المعصومين صلوات الله وسلامه تعالى عليهم اجمعين الى يوم الدين ومن من الله
تبارك وتعالى ان وفقني لاتمام هذا الكتاب المستطاب المعروف بشرح جامي على الكافية مع
كمال الدقة وبذل الجهد والطاقة في حسن الكتابة مستحاشية في شهر جمادى الاخرى
من العام الغدير عام سبع وتسعين وثمانين بعد الالف من الهجرة النبوية على هاجرها
الف الف سلام وتحية والتمس من الناظرين في هذه الاوراق ان ينظروا
فيه بعين الانصاف وان وجدوا فيه خللا او نسيانا ان يمنوا علي بالستر
والكتمان فان الانسان الباقي السهو والنسيان وقد
قوبل مع عدة من النسخ المتفرقة مع بعض
فضلاء الطلاب فالمرجو من الله تعالى
ان يجعله مطلوبا للطالبين
والناظرين والحمد لله
رب العالمين

وقد انطبع الكتاب المستطاب بمباشرة الاستاد الماهر في امر الطباعة والحاذق الفائق على الاقران
في تلك الصنعة الموفق بتوفيق الله الملك المنان العزيز عاليشان كربلائي الله ولي خان حفظه الله
ومباشرة افضل الطلاب ابن مرحوم ملا محمد حسين الخراساني محمد علي في دار الخلافة الطهران
في هذا العام الغدير عام سبع وتسعين بعد المائتين والالف من الهجرة النبوية المصطفوية
عليه وعلى آله الف سلام وتحية بحمد الله تبارك وتعالى

فائدة
المنقوص الذي يخلو
من ان يكون الفه ثالثة
او فوق ذلك فان كانت ثالثة
وعرف لها اصل في الواو والياء رد
اليه في التثنية نحو قفوان وعصوان وفتيان و
رحيان وان جهل اصلها انظر فان اميلت قلبت
ياء نحو متيان وبليان في مسميين بمتى وبلى والا قلبت واوا
نحو لدوان والوان في مسميين بلد والى وان كانت
فوق الثالثة لم تقلب الا ياء كقولهم اعشيان وملهيان و
جليان وجاريان تمت

فائدة يجوز حذف نون المثنى والمجموع مع
في عمومها على المفعولية تبعا
للتعريف تخفيفا كقرائة من قرء والمقيمي
الصلوة بنصب الصلوة على المفعولية واما مع
التنكير كقوله تعالى انكم لذائقوا العذاب بالنصب فهو قليل
ضعيف لان الاسم الفاعل لم يقع صلة اللام

فائدة كما قد يضمن المتعدي
بنفسه معنى المتعدي بحرف
فيتعدى به كذلك يتضمن
اللازم معنى
المتعدي
فيتعدى
بنفسه كقوله تعالى ولا تعزموا عقدة النكاح فالعزم
تضمن معنى نووا او تعدى بنفسه والا فهو يتعدى بعلى



ضم معطوف علی کسر و میم مضاف الیه زاید نعت لمیم قد سبق نعت لمیم وان فتحت فعلی و فاعل
منه متعلق بفتحت وما مفعول الفتح. وکان فعل ناقص اسمه مستتر یعود الی ما واکثر خبر کان
والجمله صله لما وصار فعل ناقص اسمه مستتر یعود الی ما وهم جزءه ومفعول مضاف الیه المثل
خبر المبتداء المحذوف والمستط مضاف الیه اسم فاعل از غیر ثلاثی مجرد بوزن مضارعست انجیم مواعل
کموزن بو اصل مضارعست حالکونی که با کسر ماقبل آخر باشد مطلقا وبا ضم میم زاید که سبقت
گرفته واگر فتحه ویعنی از اسم خبر یراکه بوده مکسور میکوده اسم مفعول مثل منتظر براکه وزن اسم فاعل
از فعل را بر سه حرف هم زدن مضارع میاید بعد از زیادتی میم در اول او حالکونی که مضموم
بوده باشد ان میم و مکسورست ماقبل آخر اسم فاعل مطلقا یعنی خواه مکسور باشد خواه در مضارع یا
مفتوح میکویی قاتل یقاتل فهو مقاتل ودحرج یدحرج فهو مدحرج که در اصل یقاتل بوده حذف
کرده اند حرف مضارع را و بجای او میم آورده اند وماقبل آخر او را بر کسره خود باقی کذاشته اند و
آخر او را تنوین ساخته اند مقاتل شده و مدحرج که در اصل یدحرج بوده حذف کرده اند حرف ...
مضارع را حذف میکردی و بجای او میم مضموم وضع میکنی و ماقبل آخر او را فتحه میدهی و آخر
او را تنوین میکردانی مثل مقاتل و منتظر و متدحرج   دفی اسم مفعول الثلاثی کاطر
نمنه مفعول کان من قصدک وفی اسم متعلق بأطرد ومفعول مضاف الیه
وکان متعلق بزنه من قصد متعلق بات   مطرد است وزن اسم مفعول از ثلاثی هم چنانکه

نعم الرجل رجلا زید واگر فاعل ضمیر باشد جایز است جمع مابین او و تمیز شی نحو نعم رجلا زیدا
وما میلیو وقیل فاعل فی نحو نعم ما یقول الفاضل وما مبتداء وخبر جزءه وقیل فعل
مبنی للمفعول نایب الفاعل مستتر و فاعل خبر المبتداء محذوف ای هو فاعل فی نحو موضع الحال
من ما ونعم فعل مدح و فاعله مستتر یعود الی القول وما نکره موصوفه منصوب علی التمییز ویقول
فعل مضارع الفاعل فاعل لیقول والجمله نعت لما تقدیره نعم القول قولا یقوله الفاضل
ما مینرلت وبعض کفته اند فاعلست در قول تو نعم ما یقوله الفاعل براکه واقع میشود بعد از نعم و بئس
بس میکویی نعما و بئسما و از این قبیل است قوله تعالی ان تبدوا الصدقات فنعما هی او بئسما اشتروا
به انفسهم و اختلاف کرده اند در این ما بعض کفته اند ما نکره است منصوب بر تمییز و فاعل نعم ضمیر
است مستتر و بعضی کفته اند ما فاعلست و او را معرفه   ویذکر المخصوص بعد
مستکملاء او خبر اسم لیس بیدو ابدا   بذکر فعل مبنی للمفعول المخصوص
نایب عن فاعله و بعد متعلق بیذکر و مبتداء حال من مخصوص او خبر معطوف علی مبتداء و
اسم مضاف الیه ولیس فعل ناقص اسمه مستتر یعود الی اسم و جمله یبدو اخبر لیس وابدا متعلق بیبدوا
ذکر کرده میشود مخصوص بمدح یا ذم بعد از استیفاء نعم و بئس فاعل را که ظاهر باشد با مظهر حالکونی
کهان مخصوص مبتداء است و جمله مقدم بر او خبر یا خبرست از برای مبتداء که ظاهر نمیشود
مقدار است نحو نعم الرجل زید و بئس الرجل عمرو که هر یک از زید و عمرو مبتداء اند و جمله مقدم بر ایشان خبر